قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة السابعة عشرة

العدد الثامن و الستون / شتاء 2017

No. 68

ISBN No. : 978_9950_03_008_4

مدير التحرير:

رائف زريق

محرران مشاركان:

نبيل الصالح

هنيدة غانم

المراسلات:

«مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس: ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠٥

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e–mail: madar@madarcenter.org

youtube.com/user/madarcenter01 (facebook.com/markaz.madar)

twitter.com/madar_center

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : حسني رضوان

افتتاحية

كان الاستيطان والهجرة اليهودية أساس المشروع الصهيوني. تساهل بن غوريون خلال الانتداب في كثير من المواضيع، مثل الحدود ونوع السيادة، لكنه أصر على الهجرة والاستيطان. أخذت الهجرة تخبو في المشروع الصهيوني، لكن الاستيطان لا يزال يعلو ويعلو ويصبح أكثر مركزية. ويعني مجتمع الاستيطان بالأساس أمرين: أولا أنه دائم التوسع ولا يعرِف ولا يعرِّف حدوده. الحدود هي حدود للآخرين لكنها ليست حدودا له وعليه. ويتلازم هذا التوسع مع عداء للمحيط الفلسطيني والسكان الفلسطينيين الذين يشكل مجرد وجودهم حجر عثرة أمام هذا التمدد الذي يترافق مع تهويد المكان وهويته. ينتج المنطق الاستيطاني المهاجر كأصلاني ويحول الأصلاني الفلسطيني إلى مهاجر.

ولأن المستوطن هو رأس الحربة في مشروع التوسع هذا، ولأن المشروع عدواني ويستجلب العداء، فإن المستوطن الأول هو الجندي الأول أيضا وتمتزج الشخصيتان في الشخص الواحد.

إن جوهر أي مشروع فلسطيني مقاوم هو وقف الاستيطان وتوقيفه. أي وقف الطابع التوسعي وبالتالي العدواني للصهيونية. هذا صحيح ضمن رؤية حل الدولتين، ولكن صحيح أيضا ضمن حل الدولة الواحدة. إن المعنى والمضمون الأول والأساسي للنضال ضد الصهيونية هو النضال ضد مشروعها التوسعي الاستيطاني. وأحد أسباب فشل أوسلو هو أن الطبيعة التوسعية الاستيطانية للمشروع لم تصل ذروتها بعد، ويمكن فهم اغتيال رابين لمجرد تفكيره، رغم تـرددِه، في الانتقال من مشروع «الثورة» والتوسع إلى منطق الدولة والتمأسس.

انتقلت اسرائيل على مدار سبعين عاما من مجتمع تعاوني اشتراكي الى مجتمع رأسمالي نيو ليبرالي، وانتقلت من مشروع علماني الى ثيولوجية دينية، وها هي تنتقل الآن من ديموقراطية مشوهة جدا، ديموقراطية يهودية، إلى نظام أقرب إلى فاشية دينية، إلا أن الثابت كان رغم كل هذه التحولات هو طابعها الاستيطاني والتوسعي. من هذا الفهم يبدأ التعامل مع المشروع.

المحتـويــات

محور العدد: الاستيطان- تاريخ، أيديولوجيا وواقع

9 **الصهيونية والاستيطان والاحتلال: الاستمرارية والتغيير/ ران غرينشتاين**

حينما ننظر إلى مشروع الاستيطان الذي أطلقته إسرائيل في أعقاب العام ١٩٦٧ من منظور تاريخي، فإن جملة من الأسئلة تستحق إيلاءها انتباهًا خاصًا.، مثل: هل يقتصر هذا المشروع الاستيطاني على كونه مجرد مرحلة أخرى في عملية لم تزل جاريةً على قدم وساق منذ أواخر القرن التاسع عشر، أم أنه تطور جديد برمته؟ ومن هي القوى ذات الصلة التي تشكّل السياسة القائمة على الاستيطان؟ وهل تتمثل هذه السياسة في السعي إلى الاستحواذ على الأرض، أو البحث عن العمل أم في الاعتبارات الأيديولوجية أو سلطة الدولة؟ وما هي أوجه الشبه أو الإجراءات المماثلة التي يمكن الاستعانة بها من أجل فهم الاستيطان في حالة إسرائيل/فلسطين؟

يحاول هذا المقال الإجابة عن كل سؤال من هذه الأسئلة على حدة بهدف وضع المرحلة الراهنة في سياقاتها التاريخية والمفاهيمية والمقارنة.

22 **المستوطنون الجدد: ١٩٦٧ – ١٩٧٣**
جادي الغازي، خيراردو لايبنر، رونا موران،

هذا المقال هو جزء من كتاب قيد الإعداد يستعرض فيه المؤلفون تاريخ ومسيرة الاحتلال (والمشروع الكولونيالي – الاستيطاني) بعد حرب العام ١٩٦٧. يشرح المؤلفون دوافع وأهداف جميع الأطراف الفاعلة في سيرورة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، سواء الأحزاب المتنافسة على السلطة في إسرائيل، أم الأوساط الأمنية، أم الشخصيات السياسيّة البارزة وحركات المستوطنين أم غيرهم. هذا مع رصد تحليلي لتغييرات التي كانت تطرأ تباعًا على هذه الأهداف والدوافع.

31 **الاستيطان.. والحَفْرُ في نفق التَّاريخ/**
رائد دحبور

يبيّن هذا المقال أن مؤدَّيات النشاط الاستيطاني ونتائج السياسات الرسمية الإسرائيليَّة هي الإخلال المدروس بإمكانات التحقق الواقعي لكيانٍ فلسطيني يقترب من مفهوم دولة بالمعنى السيادي، وما أحدثاه من تغييرٍ في هويَّة المكان والجغرافيا والخريطة الديمغرافيَّة، تعبِّر عنه النِّسب والأرقام: فـ «إسرائيل تسيطر على، وتستغل الآن، أكثر من ٨٥٪ من مساحة أرض فلسطين التاريخيَّة والبالغة قُرابة ٢٧٠٠٠كلم مربَّع، ولم يبقَ للفلسطينيين سوى ١٥٪ من مساحة الأراضي – وهذا مُعطىً غير نهائي؛ فتلك النسبة مرشحة للنقصان في ظلِّ استمرار التمدد الاستيطاني – تبلغ الآن نسبة العرب الفلسطينيين قرابة ٤٨٪ من إجماليِّ السكَّان على أرض فلسطين التاريخيَّة، وقد أقامت إسرائيل منطقة عازلة على طول الحدود الشرقية لقطاع غزَّة بعرضٍ يزيدُ على ١٥٠٠متر؛ وبهذا فإنَّها تُسيطر على حوالي ٢٤٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥كلم مربَّع، كما تسيطر إسرائيل على أكثر من ٩٠٪ من مساحة الأغوار وهو ما يُشكِّل ما نسبته ٢٩٪ من مساحة الضِّفة الغربيَّة. يُضاف إلى كلِّ ذلك أنَّ إسرائيل تسيطر على حوالي ٨٥٪ من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفيَّة، وهو ما يجعل حصة الفلسطينيين من المياه ضئيلة جداً مقارنةً مع حصة المستوطنات».

48 **المستوطنات الإسرائيلية**
وأساليب سلب الأرض وتخطيطها
راسم خمايسي

يهدف هذا المقال إلى تناول مسألة كيفية استخدام قوانين الأراضـي وأجهزة التخطيط من أجل سلب الأرض، إقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها وشرعنتها. ويركز المقال على المستوطنات في المنطقة المسماة «ج»، والتي تشكل حوالي ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية (لا يشمل القدس الشرقية). منطقة «ج» ما زالت خاضعة كليا للاحتلال الإسرائيلي وفيها تقع كل المستوطنات، وحولها يتركز الاهتمام الدولي والمحلي لتحقيق حل الدولتين.

62 **الاستيطان، والتهجير القسريّ لسكان الأغوار والسفوح الشرقية/**
عبد الغني سلامة

تسلّط هذه الدراسة الضوء على الاستيطان في منطقة الأغوار والسفوح الشرقية للضفة الغربية، التي استرعت انتباه سطات الاحتلال بشكل خاص، منذ وقت مبكر من الاحتلال، نظرا لأهميتها الخاصة التي تنبع من كونها ذات كثافة سكانية منخفضة، ممّا يسهل مصادرة أراضيها مقارنة بالأراضي ذات الكثافة السكانية العالية، ولأنها ذات موقع حيوي مهم من الناحيتين الأمنية والإستراتيجية، وفيها الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر المياه، ولأن إسرائيل بسيطرتها عليها تكون قد حالت دون قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة. لذلك، تتعرض هذه المنطقة بالذات، لمخططات ممنهجة ودؤوبة، لقضم أراضيها وتهجير سكانها قسريا..

72 **الاستيطان .. ٥٠ عاما من السلب والنهب برخصة قضائية/**
وديع عواودة

يسعى هذا المقال للبحث عن إجابات حول السؤال: من هم الرابحون في مجال الاقتصاد مقابل الخاسرين من الاحتلال؟ بالتركيز على الاستيطان دون الخوض هنا في المجالات غير الاقتصادية وفيها خسائر جمة وعميقة بالنسبة للفلسطينيين على وجه الخصوص طبعا. ويستدل من مراجعة الكثير من التقارير والمواد المتعلقة بهذه المضمار أن ثمة جهات إسرائيلية وأجنبية أيضا تجني الأرباح من هذا الاحتلال الاستيطاني، لكن المستوطنين هم الرابح الأساسي. بالمقابل وإضافة للفلسطينيين الذين يسددون أثمانا اقتصادية باهظة للاحتلال هناك جهات إسرائيلية أيضا تخسر من استمرار الاحتلال ومشروع الاستيطان نتيجة استئثاره بميزانيات ضخمة يفترض أن تخصص أجزاء منها لهم.

84 **الاحتلال الإسرائيلي: مصلحة اقتصادية أم تطبيق للفكرة الصهيونية؟/**
أودي أديب

يعرض الكاتب في هذا المقال ما أسماها «النماذج» (الباراديغمات) المختلفة التي طرحها الباحثون الإسرائيليون بشأن احتلال ١٩٦٧ والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بوجه عام، ثم يقدم في نهايته ادعاءه الخاص الذي يسير على درب التفسير الإيديولوجي الذي طرحه المفكر وعالم الاجتماع الإسرائيلي البارز باروخ كيمرلينغ. ويقول الكاتب في مقاله هذا إنه: «على عكس الباراديم الاقتصادي والنظر إلى المجتمع الإسرائيلي بوصفه «كيانا كولونياليا»، أقترح أن يكون النقد تعبيراً عن تناقض داخلي كامن في المجتمع الإسرائيلي نفسه. تناقض بين الفكرة الصهيونية بشأن «انبعاث اليهودية ونهاية الشتات»، وبين واقع كولونيالية اليشوف الصهيوني في فلسطين. أو، بكلمات أخرى: التناقض بين الصهيونية، كما كانت في نظر اليهود «هناك» في بداياتها، وبين الصهيونية ودولة إسرائيل كما هما بالنسبة للفلسطينيين، «هنا والآن».

95 **المستوطنون، قوة انتخابية هامشيّة لكنها طاغية سياسيا/**
برهوم جرايسي

يستعرض هذا المقال، أنماط التصويت في مستوطنات الضفة الفلسطينية المحتلة، من دون القدس، استنادًا إلى نتائج التصويت في كل واحدة من المستوطنات الـ ١٢٤ التي كان فيها صناديق اقتراع، ونتائج القدس بشكل مستقل، في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥. وقد سعى هذا البحث إلى رصد التغيّرات، على المستوى السياسي الحزبي، وأيضا على المستوى الديمغرافي، وإلى فهم شكل انتشار المستوطنات، بعد توزيعها على التيارات السياسيّة والفكريّة المختلفة.

108 **التاريخ اليهودي المقدّس والتّاريخ الصهيونيّ المدنّس في «الطريق إلى عين حارود»/**
أنس حسونة

محاولة لتحليل الواقع السياسيّ من خلال الأدب، فالمقال يعيد قراءة رواية عبريّة مهمّة تحيل في كثير من مواضعها وعلى لسان العربي والصهيوني معاً، إلى المأزق التاريخي، الذي تعيشه الصهيونية وإسرائيل، بوصفه مأزقاً فيه يتضادّ التاريخ مع الحركة. والحركة هنا، هي الحركة المادية الصهيوني لليهوديّ في داخل التاريخ. بكلمات أخرى، فإن الحركة الصهيونية قد وعدت بانتهاء التاريخ المأساوي لليهود، في أوروبا وفي العالم أجمع عن

طريق العودة إلى دولة إسرائيل، إلى الأرض التي خرجوا منها. وقد أسطَرَت الصهيونيّة هذه العودة، بنفي المنفى، والعودة إلى التاريخ، والعودة إلى الأرض. إلا أن ما اتضح لاحقاً، أن دولة إسرائيل أصبحت فصلاً جديداً في التاريخ الكارثي لليهود، وسط حرب بلا نهاية ومستقبل مسدود.

118 **قرار التقسيم -عصبة التحرر الوطني- وطريق فلسطين إلى الحرية**

التاريخ والتأريخ - قراءة في وثائق العصبة / عصام مخول

يعود الكاتب إلى وثائق عصبة التحرّر الوطني في محاولة لشرح الأسباب التي دفعت أعضاء العصبة إلى القبول بقرار تقسيم فلسطين في ١٩٤٧. ويقرأ الكاتب هذه الوثائق على خلفية سرد التطورات الاقتصادية الطبقيّة والتحليل القائم على فهم سياسي يقف في أساسه ثالوث القوى الذي كانت الحركات الشيوعية والمعسكر الاشتراكي، على امتداد سبعة عقود، قبل انهيار الاشتراكية، تسوّغ مواقفها وسياساتها بناءً على تحركاته– الثالوث المؤلف من الإمبريالية والصهيونيّة والرجعيّة العربيّة.

مراجعات كتب

130 **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني/ أمريكا اللاتينية - جنوب إفريقية – فلسطين - لمؤلفه الأب مايكل برَيز/ هنيدي عاصي**

134 **المكتبة- عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيليّة**

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم | **الجذور الفكرية لليمين الصهيوني**

ران غرينشتاين*

الصهيونية والاستيطان والاحتلال: الاستمرارية والتغيير

حينما ننظر إلى مشروع الاستيطان الذي أطلقته إسرائيل في أعقاب العام ١٩٦٧ من منظور تاريخي، فإن جملة من الأسئلة تستحق إيلاءها انتباهًا خاصًا. ويتعلق أول هذه الأسئلة بالاستمرارية والتغيير: هل يقتصر هذا المشروع الاستيطاني على كونه مجرد مرحلة أخرى في عملية لم تزل جاريةً على قدم وساق منذ أواخر القرن التاسع عشر، أم أنه تطور جديد برمته؟ ويتسم ثاني هذه الأسئلة بطابع يستدعي قدرًا أكبر من التحليل: ما هي القوى ذات الصلة التي تشكّل السياسة القائمة على الاستيطان؟ وهل تتمثل هذه السياسة في السعي إلى الاستحواذ على الأرض، أو البحث عن العمل أم في الاعتبارات الأيديولوجية أو سلطة الدولة؟ ويرتبط السؤال الثالث بالنماذج: ما هي أوجه الشبه أو الإجراءات المماثلة التي يمكن الاستعانة بها من أجل فهم الاستيطان في حالة إسرائيل/فلسطين؟

نتناول فيما يلي من هذه الورقة كل سؤال من هذه الأسئلة على حدة لكي نضع المرحلة الراهنة في سياقاتها التاريخية والمفاهيمية والمقارنة.

الحقبة العثمانية

يعود المشروع الاستيطاني الصهيوني في أصوله إلى أواخر القرن التاسع عشر، قُبيل نهاية الحقبة العثمانية. ففي غضون فترة لا تزيد على ٣٠ عامًا، عمل المهاجرون اليهود الذين قَدِموا من أوروبا الشرقية على تشييد العشرات من القرى (الموشافوت) والبلدات في فلسطين. وفي هذا السياق، دخلت طائفة من المجتمع اليهودي للمرة الأولى في اتصال مباشر مع الفلسطينيين العرب الذين كانوا يقيمون في الأرياف، والذين كانوا يشكّلون غالبية

* محاضر في قسم علم الاجتماع، جامعة ويتووترزراند- جنوب أفريقيا.

نظرت الرؤية الصهيونية الأصلية إلى «العودة» إلى الأرض وإنشاء التجمعات السكنية التي وظّفت اليد العاملة التي تملكها باعتبارهما محورين أساسيين في برنامجها. ولكن الظروف السائدة في فلسطين كانت تختلف عما كان يدور في مخيال المستوطنين، الذين عجزوا عن تأمين قدرة مستوطناتهم على البقاء والحياة من الناحية الاقتصادية. وقد أفرز هذا الوضع جملة من التغييرات، منها اعتماد الزراعة التي ترتكز على حقول أشجار الفاكهة وبيارات الحمضيات. وعمد هؤلاء المستوطنون إلى إنتاج المحاصيل الزراعية لغايات تصديرها بصورة أساسية، في الوقت الذي اعتمدوا فيه على تأمين مؤنهم الغذائية من الأسواق العربية المحلية. وقد استدعت هذه الإستراتيجية الجديدة ضخ استثمارات هائلة من رؤوس الأموال وتشغيل العمال العرب لقاء أجر.

السكان في ذلك العهد. وبتلك الطريقة، باتت المسائل المرتبطة بالأرض والعمل تتبوأ موقع الصدارة، وشكّلت بالتالي مؤشرًا على بداية صراع طويل الأمد على مستقبل هذه البلاد.

وكانت مساحات شاسعة من الأراضي التي اشترتها الحركات الاستيطانية والأفراد والشركات اليهودية تقع في مناطق تغلب فيها ملكيات الأراضي الكبيرة، والتي كانت تتركز في المناطق الساحلية والسهول. وفي مستهلّ الحقبة التي شهدت انطلاق المشروع الاستيطاني، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، جرى شراء ما نسبته ٥٠٪ من الأراضي من كبار مُلّاك الأراضي الغائبين الفلسطينيين والعرب، كما اشتُريت مساحة بلغت نسبتها ٣٧٪ من مصادر أخرى – الدولة، والكنائس، والشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأثرياء. ولم تزِد نسبة الأراضي التي اشتُريت من الفلاحين الذين كانوا يمتهنون حرفة الزراعة على ١٠٪.[١]

وكان مستأجرون وعمال يقومون على زراعة أراضي الغائبين وفلاحتها. وكان هؤلاء يعتمدون على الوصول إلى تلك الأراضي لتأمين سُبل عيشهم وكسب قوتهم، غير أنهم حُرموا من الوصول إليها بسبب نقل ملكيتها. وباتت حقوق المستأجرين تشكّل نقطة تثير الخلاف بين المزارعين الأصلانيين القدماء والمُلّاك المستوطنين الجدد. وحسبما ورد على لسان موشيه سميلانسكي (وهو أحد الشخصيات الاستيطانية البارزة)، «لقد اشترى المستوطنون الجدد الأراضي من كبار المُلاك الذين استملكوا أراضيهم، في معظم الحالات، من خلال أعمال السلب وانتهاك الحقوق. والفلاح الذي سُلبت أرضه منه ... لن ينساها ولن يسامح»، و«سوف تنتقل ذكرى أرضه والشعور بالنقمة من الأب إلى ابنه.»[٢]

ويفترض إسحق إيبشتاين، في مقالة نشرها في العام ١٩٠٧ تحت عنوان «المسألة الخفية» أن «الفلاح المستأجر ليس ضيفًا في الأرض التي يستأجرها، بل هو مقيم دائم فيها ... ومما جرى عليه العرف أنه في الحالات التي تنتقل فيها ملكية الأرض من شخص إلى آخر، فإن المستأجر يبقى على الوضع الذي هو عليه، ولكننا عندما نشتري تلك الأرض فإننا نطرد المزارعين الذين كانوا يفلحونها في السابق منها عن بكرة أبيهم». ويثير هذا الأمر الإشكاليات لأننا «ما لم نكن نريد أن نخدع أنفسنا عن قصد، فعلينا أن نقرّ بأننا نطرد أناسًا فقراء من مساكنهم البائسة ونحرمهم من سبل عيشهم وأسباب بقائهم.»[٣]

وقد نظرت الرؤية الصهيونية الأصلية إلى «العودة» إلى الأرض وإنشاء التجمعات السكنية التي وظّفت اليد العاملة التي تملكها باعتبارهما محورين أساسيين في برنامجها. ولكن الظروف السائدة في فلسطين كانت تختلف عما كان يدور في مخيال المستوطنين، الذين عجزوا عن تأمين قدرة مستوطناتهم على البقاء والحياة من الناحية الاقتصادية. وقد أفرز هذا الوضع جملة من التغييرات، منها اعتماد الزراعة التي ترتكز على حقول أشجار الفاكهة وبيارات الحمضيات. وعمد هؤلاء المستوطنون إلى إنتاج المحاصيل الزراعية لغايات تصديرها بصورة أساسية، في الوقت الذي اعتمدوا فيه على تأمين مؤنهم الغذائية من الأسواق العربية المحلية. وقد استدعت هذه الإستراتيجية الجديدة ضخ استثمارات هائلة من رؤوس الأموال وتشغيل العمال العرب لقاء أجر.

ومع التحول إلى تشغيل العمال المحليين على نطاق واسع، تجاوز عدد الأسر العربية التي باتت تعمل في المستوطنات، أو تستأجر الأراضي منها، عدد المستوطنين اليهود. وكان أفراد تلك الأسر يعملون في قطاعات الزراعة والبناء والأمن والخدمات المنزلية. وكان وجودهم في عدد ليس بالقليل من المستوطنات ملحوظًا على نحو لا يمكن تجاهله. وقد سبَّب هذا الوضع قدرًا كبيرًا من القلق في أوساط النشطاء الصهاينة الذين نظروا إليه باعتباره يتناقض مع الأسس المنطقية التي كان المشروع

الاستيطاني يقوم عليها.

وقد شرع المستوطنون في تشكيل نخبة تعيش على عمل الآخرين لتأمين سبل عيشهم. ومع ذلك، كان العدد المحدود لهؤلاء المستوطنين ووجودهم الذي كان يتركّز في مواقع بعينها يعني أن تأثيرهم على المجتمع برمته كان ضئيلاً. وفيما يتصل بالبيئة المباشرة التي عاشوا فيها، فقد أضفت علاقات العمل التي كانت قائمة بين المزارعين والفلاحين بعدًا جديدًا على الصراع الوليد في حينه، حيث أفرزت هذه العلاقات آثارها في تصاعد ذلك الصراع أو التخفيف من حدته في الوقت ذاته. وشكّلت المعاملة السيئة التي لقيَها العمال العرب على يد المزارعين اليهود سببًا في انتشار الغضب والامتعاض بين صفوفهم. وفي الوقت نفسه، تراجعت وتيرة معاداة المستوطنين، الذين أفضى ما قاموا به من شراء الأراضي إلى إخلاء مستأجريها منها، مع مرور الوقت، حيث بات هذا الوضع يكتسب صفة طبيعية. ومع التطور الذي شهدته مزارع البساتين باعتبارها الأساس الاقتصادي الذي قام عدد كبير من الموشافوت عليه، لم يكن الاستيطان اليهودي يعني بالضرورة تهجير المزارعين والمستأجرين من أراضيهم بالنظر إلى أن هؤلاء كان في وسعهم أن يستأجروا مساحات من تلك الأراضي مرة أخرى، أو الحصول على فرص عمل في المستوطنات، في حالات ليست بالقليلة.

وفي ضوء ما تقدم، يفترض رشيد خالدي أن «المستوطنين البراغماتيين والذين لم يكونوا يتبنّون نزعة أيديولوجية من موجة الهجرة (عالياه) الأولى كانوا بالتالي ومن ناحية فعلية يعاملون الفلاحين بصورة لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن المعاملة التي كانوا يلقونها من مُلاك الأراضي العرب السالفين، حيث استولوا على أملاكهم مع أنهم لم يجرّدوهم منها بصورة كاملة في معظم الحالات. وقد تغير هذا الوضع بصورة جذرية مع انطلاق موجة الهجرة الثانية في مطلع القرن العشرين، حينما ترسخت فكرة "غزو العمل"، التي كانت تعني استبدال العمال العرب بعمال يهود، واستُهلّ شكل جديد من أشكال الاستعمار الإقصائي.» [٤]

وقد أضفت الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) بعدًا جديدًا على الصراع. فقد كان الآلاف من المهاجرين الشباب يبحثون عن فرص العمل، في الوقت الذي كان فيه المزارعون في الموشافوت يفضلون تشغيل العرب لجملة من الأسباب: فقد كان هؤلاء العمال يفوقون أقرانهم في إنتاجيتهم، وكانت أجورهم أرخص لأنهم كانوا يستطيعون الوصول إلى الأراضي وإنتاج الكفاف، كما كان يسهل ضبطهم أكثر من غيرهم. وفي المقابل، كان العمال اليهود يملكون حظًا أدنى من الخبرة، وكانوا أقل قدرة على التأقلم مع المناخ والمتطلبات القاسية التي يفرضها العمل في قطاع الزراعة، وكان تشغيل هؤلاء العمال اليهود مكلفًا لأنهم كانوا معتادين على مستوى معيشي أعلى يفرض عليهم الوفاء بجميع احتياجاتهم من الأجور التي يتقاضونها. وكان هذا الأمر يعني أن المشروع الصهيوني، الذي اعتمد سابقا على الهجرة المتواصلة، لم يكن ليُكتب له البقاء والحياة دون أن يقدم الإعانات الخارجية لهؤلاء العمال اليهود. وحسبما ورد على لسان آرثر روبين (Arthur Ruppin)، وهو أحد كبار مسؤولي المشروع الاستيطاني، في العام ١٩١٣: «غالبًا ما تكون تلك المشاريع القائمة في فلسطين والتي تدرّ أكبر قدر من الأرباح على رجل الأعمال هي الأقل فائدة في مهمتنا القومية. والعكس صحيح، فالكثير من المشاريع التي لا تدر الربح من وجهة نظر تجارية تكتسب قيمة قومية عليا». [٥]

ولم تكن النداءات التي وُجهت لاعتماد المبادئ القومية والتضامن بين اليهود كافيةً في حد ذاتها. فمن الناحية السياسية، كانت الحركة الصهيونية أضعف من أن تجبر المزارعين على الامتثال للضرورات التي يحتمها المشروع الاستيطاني، ولم يكن في وسعها أن تعوضهم عن الخسائر التي تلحق بهم إن هي شغّلت المهاجرين اليهود. ولم تُفضِ حملة العمل اليهودي التي أطلقها العمال إلى إفراز تغييرات فورية في هيكلية الإنتاج والتشغيل، ولكنها أدت في نهاية المطاف إلى اعتماد إستراتيجية استيطانية تقوم في أساسها على التشغيل الذاتي للمهاجرين اليهود في التجمعات الزراعية الصغيرة. وكانت تلك بداية عملية انطوت على الفصل بين الجماعات الإثنية على الصعيدين الجغرافي والاقتصادي.

الانتداب البريطاني

مع صدور وعد بلفور في العام ١٩١٧، والانتداب البريطاني الذي جاء بعده في العام ١٩٢٠، مُنحت الحركة الصهيونية وضعًا رسميًا بوصفها الوكالة اليهودية التي فُوضت بالعمل جنبًا إلى جنب مع الإدارة من أجل تمهيد الطريق لإنشاء "وطن قومي لليهود". وانطوى هذا الأمر على تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وبذلك، باتت المساعي المتفرقة التي نفذت على مساحة كبيرة، والتي وَسَمت حركة الاستيطان إبان الحقبة العثمانية، تتخذ طابعًا إستراتيجيًا أكبر، حيث صارت تسعى إلى تشكيل حدود الوطن القومي بغية إقامة الدولة العتيدة.

وعلى مدى فترة ليست بالقصيرة من العقد الثاني من القرن الماضي، كانت بيوع الأراضي تنطوي على نقل ملكيتها من المُلاك الغائبين إلى المنظمات الصهيونية وغيرها من المنظمات

مع صدور وعد بلفور في العام ١٩١٧، والانتداب البريطاني الذي جاء بعده في العام ١٩٢٠، مُنحت الحركة الصهيونية وضعًا رسميًا بوصفها الوكالة اليهودية التي فُوضت بالعمل جنبًا إلى جنب مع الإدارة من أجل تمهيد الطريق لإنشاء "وطن قومي لليهود". وانطوى هذا الأمر على تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وبذلك، باتت المساعي المتفرقة التي نفذت على مساحة كبيرة، والتي وَسَمت حركة الاستيطان إبان الحقبة العثمانية، تتخذ طابعًا إستراتيجيًا أكبر، حيث صارت تسعى إلى تشكيل حدود الوطن القومي بغية إقامة الدولة العتيدة.

اليهودية، وهو ما شكّل استمرارًا لنمط أُرسِيت أركانه إبان عهد العثمانيين. ولم تكن سوى مساحة صغيرة من الأراضي التي نُقلت ملكيتها تقع في المناطق المكتظة بالسكان في المحافظات الجبلية الوسطى، التي لم تتأثر في جانب كبير منها بالمشروع الاستيطاني اليهودي في تلك الفترة. وكانت المساحات الشاسعة من الأراضي التي بيعت تقع في معظمها في المنطقة الساحلية وفي الأودية، وهي مناطق ذات كثافة سكانية ضئيلة وتُزرع على نطاق واسع. وكانت أعداد المستأجرين والعمال والرعاة في هذه الأراضي متدنية. وقد ألحق نقل ملكية هذه الأراضي إلى اليهود الضرر بنحو ٥،٠٠٠ أسرة أُخليت منها في تلك الحقبة.

لم يكن عدد هذه الأسر كبيرًا، ولكنه أفرز آثارًا هائلة. فحسب الافتراض الذي يسوقه عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling)، بصرف النظر عن تلك الأعداد، «فقد شحذ وجود الفلاحين الذي رأوا أنفسهم يتعرضون للإخلاء من أراضيهم دونما مسوّغ الوعي في أوساط المزارعين العرب بأن ذلك كان القدر الذي يُحتمل أن يواجهه كل واحد منهم. وقد حوّل هذا الأمر الصراع على الأرض إلى صراع مادي يرتبط بكل فرد من أفراد المجتمع العربي». [٦]

ولم يكن نقل ملكية الأراضي بحد ذاته يثير إشكالية بالضرورة من وجهة نظر العرب. ففي العديد من الحالات، كانت ملكية الأراضي تنتقل بين العرب، وبينهم وبين اليهود، قبل الانتداب وبعده، دون أن يثير هذا الأمر ردود فعل سياسية. ولم يكن لهذه المسألة أن تقوم لها قائمة لو أن نقل ملكية الأراضي لم يكن يقترن مع إخلاء مستأجريها منها. ومع ذلك، فلم تكن الحركة الصهيونية والوكالات الاستيطانية التابعة لها في حاجة إلى هؤلاء المستأجرين. فقد كان من شأن الإبقاء عليهم أن يتعارض مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى إرساء قاعدة زراعية يهودية قادرة على البقاء وقابلة للحياة، والتي تُعَدّ أساسية لضمان نجاح المشروع القومي الذي كان يشكّل السبب الجوهري الذي يرتكز المشروع الاستيطاني عليه.

وقد تناول جون هوب سمبسون (John Hope Simpson) الآثار التي تمخضت عن هذا الموقف في التقرير الذي نشره في العام ١٩٣٠، حيث افترض أن الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي «نُقلت إلى خارج الإقليم. فلم يَعُد في وسع العربي أن يحصل أي منفعة من هذه الأراضي لا الآن ولا في أي وقت في المستقبل. فهو لا يستطيع أن يعلق الأمل على الإطلاق على تأجيرها أو زراعتها فحسب، بل بات يُحرم أيضًا من العمل في تلك الأراضي إلى الأبد، بموجب أعتى شروط الإيجار التي أرساها الصندوق القومي اليهودي.» [٧]

ويُعَدّ الموقف الذي أبداه هوب سمبسون جديرًا بالإشارة على نحو خاص لأنه لم يرَ أن الاستيطان اليهودي بحد ذاته يُلحق الضرر بالفلاحين العرب بالضرورة. فقد عقد مقارنة بين المستوطنات الجماعية التي أقامها الصندوق القومي اليهودي (الكيبوتسات والموشافيم)، التي لم تكن تشغّل سوى اليهود وتقصي العرب منها، مع القرى (الموشافوت) التي كانت قائمة إبان عهد الدولة العثمانية، والتي كانت تنمّ عن «صداقة وطيدة مع العرب. فهؤلاء لم يعملوا على تنمية الأراضي التي يملكها العرب في ذات الوقت الذي كانوا يطورون فيه أراضيهم عند إنشاء مستعمراتهم فحسب، وإنما عملوا على تشغيل العرب وتوظيفهم للاعتناء بمزارعهم، وزراعة حقولهم، وقطف ثمار العنب والبرتقال»، كما كانت تلك القرى «تعود بمنافع جمة على العرب المقيمين في جوارها» بصفة عامة. [٨]

اعتمدت المستوطنات الجماعية على الزراعة المختلطة – زراعة الحبوب والخضروات مع تربية المواشي. وكانت هذه المستوطنات

اعتمدت المستوطنات الجماعية على الزراعة المختلطة - زراعة الحبوب والخضروات مع تربية المواشي. وكانت هذه المستوطنات تنتج المحاصيل التي تفي باحتياجاتها المعيشية، وتسوّق المنتجات الفائضة عن حاجتها. ولم تكن تشغّل سوى الأيدي العاملة من بين سكانها. وكان مبدأ العمل الذاتي اليهودي يشكّل البديل الوحيد الذي يحل محل تشغيل أعداد هائلة من العمال العرب في الموشافوت. وحسب الافتراض الذي يسوقه روبين في الشهادة التي أدلى بها أمام اللجنة الملكية لفلسطين في العام ١٩٣٦، فقد كان من المستحيل تشكيل طبقة من العمال اليهود في قطاع الزراعة لأن المهاجرين الذين جاؤوا من أوروبا الشرقية لم يكونوا على أُلفة بالعادات الريفية ولم يسبق لهم أن تدربوا على العمل في قطاع الزراعة.

تنتج المحاصيل التي تفي باحتياجاتها المعيشية، وتسوّق المنتجات الفائضة عن حاجتها. ولم تكن تشغّل سوى الأيدي العاملة من بين سكانها. وكان مبدأ العمل الذاتي اليهودي يشكّل البديل الوحيد الذي يحل محل تشغيل أعداد هائلة من العمال العرب في الموشافوت. وحسب الافتراض الذي يسوقه روبين في الشهادة التي أدلى بها أمام اللجنة الملكية لفلسطين في العام ١٩٣٦، فقد كان من المستحيل تشكيل طبقة من العمال اليهود في قطاع الزراعة لأن المهاجرين الذين جاؤوا من أوروبا الشرقية لم يكونوا على أُلفة بالعادات الريفية ولم يسبق لهم أن تدربوا على العمل في قطاع الزراعة: «ومن جانب آخر، لم تكن لديهم احتياجات فكرية متميزة؛ فلم يكن في وسعهم أن يعيشوا حسب المعايير الشرقية التي كانت سائدة في فلسطين في ذلك الوقت. لقد كانت لديهم احتياجات لم يكن يستغني عنها الرجل الذي وُلد في أوروبا وتعلم فيها.»[٩] وبعبارة أخرى، كانت الاعتبارات الإستراتيجية والثقافية القومية، وليس المُثل الاشتراكية حسب الاعتقاد الشائع، هي ما كان يقف وراء التحول إلى الزراعة الجماعية.

وبحلول نهاية حقبة الانتداب، كانت العشرات من المستوطنات الجماعية اليهودية قد أُنشئت، حيث شكّلت شبكة تغطي بعض المناطق في البلاد، ولا سيما في المنطقة الساحلية الوسطى. وكانت هذه المستوطنات مرتبطة بالحركة العمالية الصهيونية (الهستدروت)، وبالإطار السياسي العام الذي كان يمثل المجتمع اليهودي في فلسطين. وبناءً على ذلك، شكّلت المستوطنات الجماعية مساحة إقصاء شهدت التوسع وحُظر على العرب الوصول إليها. ولم يُسمح للمستأجرين بالبقاء في الأراضي التي اشترتها الوكالات الاستيطانية الرسمية، ولم يحظ الفلسطينيون بالقبول بصفتهم سكانًا يقيمون في المستوطنات الريفية والحضرية الجديدة.

ولم يكن النجاح من نصيب هذه الحملات الإقصائية (التي عُرفت بمسمى غزو الأرض وغزو العمل) في جميع الأحوال، بيد أنها أطلقت حراكًا سعى إلى إقصاء العمال العرب من المشاريع التي امتلكها اليهود والاستغناء عن الاعتماد على المنتجات الزراعية الفلسطينية (أو تقليصه على الأقل). وكانت المنطقة اليهودية التي استقلت بذاتها تشمل المراكز الحضرية – بلدتيّ تل أبيب وحيفا الحديثتين والقدس التي اتسمت بطابع تقليديّ أكبر – والمناطق الريفية النائية التي تمتد على مساحات شاسعة. وقد تضاعفت أعداد السكان في هذه المنطقة اليهودية إلى ثلاثة أضعاف، وشهدت مقوماتها الصناعية وقدراتها العسكرية تطورًا متسارعًا، ويعود جانب لا يُستهان من الأسباب وراء ذلك إلى الهجرة الجماعية من ألمانيا بعدما وصل النازيون إلى سدة الحكم فيها. وبذلك، فقد دخل المجتمع اليهودي الذي قادته الحركة الصهيونية حقبة الأربعينات من القرن الماضي وهو أقوى وأقدر على تقديم المطالب السياسية التي ترمي إلى زيادة نطاق حكمه الذاتي وبلوغ مرحلة الاستقلال في نهاية المطاف، وذلك بعدما عمل يدًا بيد مع البريطانيين على قمع الثورة العربية التي اندلعت في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية والمحرقة، والحاجة إلى إيجاد حل لمشكلة اليهود الذين نجوا منها، وما اقترن بذلك من تزايد حدة التوتر داخل فلسطين، باتت الضرورة تقتضي تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية حول مستقبل البلاد. ومع تحرك كلا القوتين العُظميَيْن، وهما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد

لقد جرى تحديد العناصر الرئيسية التي وسمت المجتمع الوليد بحلول العام ١٩٤٨، وأسهمت الحرب في ترسيخ هذه العناصر وإرساء دعائمها. وكانت أنظمة الانتداب البريطاني السارية قبل العام ١٩٤٨ تفرض القيود على إجراءات نقل ملكية الأراضي وإخلاء المستأجرين والعمال العرب منها، ولكن الاستقلال السياسي وبلوغ قوة عسكرية متفوقة أتاح للدولة أن تمضي قُدمًا في إنفاذ هذه السياسات على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل وفي ظل قدر أقل من القيود. وبالنظر إلى أن الحرب نشبت بعد المحرقة بثلاث سنوات فحسب، فقد منح هذا الواقع الإسرائيليين إحساسًا بامتلاك مسوّغ أخلاقي ارتقى إلى منزلة الحصانة التي تيسّر لهم فعل ما يرتؤونه ضروريًا من أجل ضمان بقائهم.

السوفييتي، نحو تأييد تقسيم البلاد إلى دولة يهودية وأخرى عربية، تبنّت هيئة الأمم المتحدة القرار بشأن تقسيم فلسطين في يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. وقد أفضى هذا القرار في نتيجته إلى قيام إسرائيل والنكبة الفلسطينية – التطهير الإثني الذي طال ما نسبته ٨٠٪ من السكان العرب الذين كانوا يقطنون في الإقليم الذي بات جزءًا من دولة إسرائيل حديثة العهد (٦٠٪ من إجمالي السكان العرب في البلاد).

إسرائيل: العام ١٩٤٨ وما بعده

لقد جرى تحديد العناصر الرئيسية التي وسمت المجتمع الوليد بحلول العام ١٩٤٨، وأسهمت الحرب في ترسيخ هذه العناصر وإرساء دعائمها. وكانت أنظمة الانتداب البريطاني السارية قبل العام ١٩٤٨ تفرض القيود على إجراءات نقل ملكية الأراضي وإخلاء المستأجرين والعمال العرب منها، ولكن الاستقلال السياسي وبلوغ قوة عسكرية متفوقة أتاح للدولة أن تمضي قُدمًا في إنفاذ هذه السياسات على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل وفي ظل قدر أقل من القيود. وبالنظر إلى أن الحرب نشبت بعد المحرقة بثلاث سنوات فحسب، فقد منح هذا الواقع الإسرائيليين إحساسًا بامتلاك مسوّغ أخلاقي ارتقى إلى منزلة الحصانة التي تيسّر لهم فعل ما يرتؤونه ضروريًا من أجل ضمان بقائهم.

ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا أن العام ١٩٤٨ والنكبة شكّلا المجتمع الإسرائيلي بعدة وجوه، منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا:

- فمن خلال إقصاء السواد الأعظم من السكان الأصلانيين، ضمنت الدولة أن يتبوأ اليهود موقع الصدارة في المجتمع بوصفهم الأغلبية التي لا يثور أي جدل حولها. ومنذ تلك اللحظة، صار الواقع الديموغرافي يشكل البرنامج المشترك لجميع القوى السياسية الرئيسية، من الأحزاب اليمينية المتطرفة والأرثوذكسية الدينية إلى الصهاينة الليبراليين واليساريين. كما دعت الدولة إلى تقديم دعم ثابت ولا يفتر للقانون بشأن «عودة» اليهود، وإبداء المعارضة الراسخة لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وفي الواقع، ترتكز فكرة إسرائيل بوصفها 'دولة يهودية ديموقراطية' على هذه القاعدة، التي باتت جزءًا من الإجماع الدبلوماسي العالمي الذي تَشكّل حول هذه المسألة.
- ومن خلال تحديد أعداد الفلسطينيين الذين بقوا في الداخل (١٥–٢٠٪ من إجمالي عدد المواطنين الإسرائيليين ونسبة تماثلها من مجمل عدد الفلسطينيين)، حولت الدولة هؤلاء الفلسطينيين إلى أقلية مهمّشة، ويسّرت دمجهم بصفتهم مواطنين في الوقت نفسه. ولم يكن هذا الأمر ممكنًا لو شكّل الفلسطينيون نسبة أكبر من السكان. ومع ذلك، فقد تمكّن الفلسطينيون من توحيد أنفسهم ضمن أقلية موحدة تتميز بوعيها بذاتها وتؤكد على حقوقها بكل ما أوتيت من قوة، بعد أن كانوا مجتمعًا مهمشًا وصغيرًا تُرك مهزومًا دون قيادة تقوده.
- ومن خلال تحويل عدد ليس بالقليل من السكان إلى لاجئين عبر الحدود (وحتى داخلها – 'الغائبون الحاضرون')، ضمنت الدولة وجود حالة من التوتر المستمر، الذي يستدعي اليقظة الدائمة والعسكرة والارتقاء بمستوى الوعي الأمني. وقد باتت هذه العوامل بمجموعها تشكل معالم أساسية من معالم الحياة العامة في إسرائيل. وعلى الجانب الفلسطيني، خلقت إسرائيل خصمًا سياسيًا يتموقع بصورة رئيسية

أول الحكاية: كانت نكبة.

خارج الإقليم الذي سعت إلى تحريره. وهذا وضع لم يسبق له مثيل في تاريخ الحركات المناوئة للاستعمار.

- وأخيراً، فمن خلال إفراغ مناطق واسعة من البلاد من سكانها العرب، وفّرت الدولة المساحة اللازمة لتوطين المهاجرين الجدد والضرورة التي كانت تقتضي استيعاب أعداد كبيرة من الناس من أجل سد الفجوات الجغرافية والاجتماعية التي ترتبت على الفراغ الناجم عن ذلك. وقد شكّل اليهود المزراحيون (اليهود "الشرقيون" الذين ينحدرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أصولهم) إحدى الجماعات التي استطاعت الدولة أن تتواصل معها وتتحكم فيها بسهولة نسبية لكي تضطلع بدور الحاجز الديموغرافي وتوفير اليد العاملة الرخيصة واستخدامها كوقود للحروب التي تشنّها.

وفي هذه الجوانب كافة، ما يزال الإرث الذي خلفته حرب العام ١٩٤٨ ماثلًا أمامنا. ويكمن أكثر هذه الجوانب أهمية في إقصاء وجود اللاجئين، الذي يشكل هاجسًا ما يزال يستحوذ على المجتمع الإسرائيلي، وليس ذلك من خلال تشكيل وعي الناس بصورة مباشرة – حيث لا يعي عدد ليس بالقليل منهم بوجوده – وإنما من خلال احتضان عقلية حصار ماثلة على الدوام واستحضار التوقعات بحلول الهلاك والدمار الوشيك. فلا ينبغي تفادي جميع السوابق على عودة اللاجئين (حتى لو كانوا مواطنين إسرائيليين، كأولئك الذين ينحدرون من قريتيّ كفر برعم وإقرت) فحسب، بل إن الدافع نفسه الذي أفضى إلى وقوع النكبة في المقام الأول ما يزال حاضراً ويفعل فعله. فهناك هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وترحيل البدو قسراً من مناطق سكناهم، ورفض الاعتراف بالتجمعات السكانية غير الرسمية، والقيود المفروضة على التخطيط في التجمعات السكانية الرسمية ورفض منح الإقامة للفلسطينيين الذين يقترنون بمواطنين إسرائيليين – حيث لا يأخذ أي من هذه التدابير نفس الشكل المأساوي الذي أخذه التطهير الإثني الذي شهده العام ١٩٤٨، وإنما تتقاسم هذه التدابير الضرورة نفسها: فرض القيود على السكان الفلسطينيين وتقليص أعدادهم إلى أقصى حد ممكن.

وفيما يتصل بالاستيطان في الأرض، فقد شكّل العام ١٩٤٨ نقطة تحول لا يُستهان بأهميتها. فعلى خلفية النكبة، عملت هجرة اليهود الجماعية على تحويل التركيبة الديموغرافية في البلاد. فإلى جانب المهاجرين الذين وفدوا بأعداد كبيرة من أوروبا الشرقية، انتقل مئات الآلاف إلى البلاد من العراق واليمن وشمال أفريقيا نتيجة للتواطؤ غير الرسمي الذي قام بين الدول العربية والمؤسسات الصهيونية. فقد وظفت الأنظمة العربية سكانها اليهود ككبش فداء للتغطية على فشلها في حماية

وعكس تفرُّق المهاجرين اليهود وتوطينهم الأولويات التي رعتها الدولة فيما يتصل بمساحات الأراضي والأمن والتنمية الاقتصادية. وقد أفضى هذا الواقع إلى تشكيل هرمية تراتبية إثنية بقي فيها الفلسطينيون في الحضيض: حيث خضعوا لنظام الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٦، وجرى حصرهم في قراهم وبلداتهم، ولم تتيسر لهم سوى فرص محدودة للتنقل والعمل، وسُلبت مساحات ليست بالقليلة من أراضيهم ونُقلت ملكيتها إلى المستوطنات اليهودية القائمة والجديدة، وهو ذات الأمر الذي جرى على الأراضي والأملاك التي تركها اللاجئون وراءهم ووضعت الدولة يدها عليها.

فلسطين، ومن أجل تحويل الانتباه عن وهنها وفسادها. وكانت إسرائيل في حاجة إلى عدد كبير من المهاجرين ليحلوا محل الفلسطينيين ولِتحُول دون عودتهم من خلال إقامة المستوطنات على امتداد الحدود واحتلال مساحات الأراضي التي تركوها وراءهم وفي الأحياء الحضرية (في حيفا وعكا والقدس واللد والرملة على وجه الخصوص). وفضلًا عن ذلك، فقد شُيِّدت سلسلة من 'البلدات التطويرية' الجديدة من أجل توفير المساكن لأعداد كبيرة من المهاجرين المزراحيين واستخدامهم كأيدٍ عاملة رخيصة في الصناعات الناشئة، من قبيل صناعة النسيج وتصنيع المواد الغذائية.

وشكّل العقد الخامس من القرن الماضي فترة شهدت رأب الصدع الذي برز بين اليهود والعرب، وبين اليهود الأشكنازيين والمزراحيين. وكانت الرؤية الصهيونية الأصلية تستشرف الهجرة الجماعية لليهود إلى أرض إسرائيل. وبما أن اليهود الأشكنازيين كانوا يمثلون ٩٠٪ من اليهود في شتى بقاع العالم، كان الدور الذي يضطلع به اليهود 'الشرقيون' والأثر الذي يفرزونه بمثابة مسألة ثانوية. ولكن الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي قصدها اليهود وإغلاق حدود الاتحاد السوفييتي والمحرقة، كلها جعلت اليهود غير الأوروبيين بمثابة أكبر احتياطي بشري لرفد المشروع الصهيوني. فقد انتقل مئات الآلاف من المهاجرين الذين ينحدرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الدولة الجديدة على مدى العقدين الأولين من عمرها، مما جعلهم يشكّلون ما يقرب من نصف تعداد السكان اليهود فيها.

وقد شكل هذا التطور معضلة أمام الدولة الجديدة، حيث بات يتعين عليها أن تجترح حلًا للتناقض الذي واجهته: كيف يُصار إلى ترسيخ الطابع اليهودي للدولة على حساب الفلسطينيين ممن غادروا ديارهم وممن بقوا فيها ولم يبرحوها، في ذات الوقت الذي تجري فيه المحافظة على صورة إسرائيل بوصفها تحتضن مجتمعًا غربيًا ويتمتع بالتقدم في ميدان التكنولوجيا ويتسم بالحداثة ويحظى بالتحرر من الإرث الديني والإثني وعقليات يهود الشتات؟

وقد اشتمل الحل المنشود على ثلاثة محاور: (١) دمج المهاجرين الجدد باعتبارهم مواطنين كاملي الأهلية – من النواحي القانونية والسياسية والعسكرية، (٢) وفي الوقت ذاته، تهميشهم من الناحيتين الثقافية والاجتماعية من خلال مطالبتهم بالتكيف مع المعايير التي تعتمدها المؤسسة الأشكنازية. وقد تيسر هذا الأمر عن طريق (٣) خلق مسافة لا تفتأ تتسع وتتمدد بين هوياتهم الإسرائيلية الجديدة وماضيهم العربي/الإسلامي، إلى جانب جيرانهم الفلسطينيين في الزمن الحاضر.

وعكس تفرُّق المهاجرين اليهود وتوطينهم الأولويات التي رعتها الدولة فيما يتصل بمساحات الأراضي والأمن والتنمية الاقتصادية. وقد أفضى هذا الواقع إلى تشكيل هرمية تراتبية إثنية بقي فيها الفلسطينيون في الحضيض: حيث خضعوا لنظام الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٦، وجرى حصرهم في قراهم وبلداتهم، ولم تتيسر لهم سوى فرص محدودة للتنقل والعمل، وسُلبت مساحات ليست بالقليلة من أراضيهم ونُقلت ملكيتها إلى المستوطنات اليهودية القائمة والجديدة، وهو ذات الأمر الذي جرى على الأراضي والأملاك التي تركها اللاجئون وراءهم ووضعت الدولة يدها عليها.

وتواصلت الحملة المحمومة التي أُطلقت خلال الفترة التي سبقت العام ١٩٤٨: فقد دأبت إسرائيل على توسيع أراضي المستوطنات اليهودية، دون أن تدمج السكان الفلسطينيين فيها، وأبقت على فصلهم وعزلهم عنها من الناحيتين المؤسسية والمادية. وعلى خلاف الفترات السابقة، فقد نُفذت هذه السياسة بتوظيف

إن تغيير التركيبة الديموغرافية يمثل سببًا أفرزه هذا النظام ونتيجةً تمخضت عنه. فقد تضاعف عدد السكان الفلسطينيين الذين يرزحون تحت سيطرة إسرائيل إلى ثلاثة أضعاف عقب الاحتلال في العام ١٩٦٧. ولم يكن هناك من طريقة لدمج هؤلاء الفلسطينيين كافة على قدم المساواة مع غيرهم دون تقويض الطابع اليهودي الذي تكتسيه الدولة، وهذه مشكلة باتت تُعرف بمسمى التهديد الديموغرافي. وقد انطوى الحل الذي بُذلت المساعي لاجتراحه على ثلاثة عناصر: منع سكان الأرض المحتلة من التمتع بحقوق المواطنة، واتخاذ الخطوات التي تُعنى بتقليص تعدادهم، وزيادة وتيرة الهجرة اليهودية.

سلطة الدولة والإكراه المادي، دون أن تنفَّذ بصورة طوعية. وقد أتاح تحويل الفلسطينيين من مجتمع يشكل الأغلبية الساحقة إلى أقلية مهمشة لشرائح أخرى من السكان الارتقاء على السلم الاجتماعي وإحراز التقدم في الميدان الاقتصادي على حسابهم.

ومع ذلك، لم ينتفع جميع اليهود من هذا الواقع على قدم المساواة فيما بينهم: تحول قدامى المحاربين، المنحدرون في معظمهم من خلفية أشكنازية، إلى النخبة الحاكمة، وتخلّف المهاجرون الجدد عن اللحاق بركبهم. ومع ذلك، فقد تمكّن اليهود الذين ينحدرون من أوروبا الشرقية في أصولهم من تخليص أنفسهم من مخيمات العبور وظروف السكن الرديئة التي عاشوا فيها في غضون فترة وجيزة نسبيًا ووطدوا أنفسهم في المناطق الحضرية في وسط البلاد. وتفرق اليهود المزراحيون شذر مذر بفعل الإكراه الذي وقع عليهم في المناطق الريفية والحضرية وفي الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة. وصار هؤلاء المزراحيون بمثابة حاجز بشري يكفل الحماية لبقية أفراد السكان اليهود من الفلسطينيين على امتداد الحدود وفيما وراءها، كما احتلوا مع المواطنين الفلسطينيين الدرجات الدنيا على سلم التعليم وسلم الوظائف.

العام ١٩٦٧: الاحتلال والمستوطنات

بقي الوضع المذكور على ما هو عليه إلى أن سُجلت نقطة التحول الرئيسية في العام ١٩٦٧. ففي معنى من المعاني، أعادت الحرب والاحتلال الذي تلاها التأكيد على بعض الاتجاهات التي برزت إلى الوجود في العام ١٩٤٨، بل قلَبتها ونقضتها أيضًا. وبقي الاتجاه العام كما هو دونما تغيير: ضم الأرض وعزل السكان، ولكن مع اختلاف واحد هذه المرة: حيث حُرم الناس الذين كانوا يقيمون خارج الخط الأخضر من حقوقهم وحرياتهم في التنقل والتعبير عن الرأي والتنظيم السياسي، في ذات الوقت الذي أُجبروا فيه على لزوم بيوتهم وقراهم وبلداتهم في معظم الحالات. وقد نجت الأغلبية من التطهير الإثني الذي طال اللاجئين الذين هُجِّروا من ديارهم في العام ١٩٤٨، ولكن دون أن يحظوا بمزايا المواطَنة التي مُنحت للفلسطينيين الذين لم يبرحوا مناطق سكناهم في الداخل. وقد أفرزت هذه الطريقة التي قامت على الدمج الإقصائي تغييرات في طبيعة النظام الإسرائيلي وأنماط الاستيطان التي اعتمدها. ومنذ العام ١٩٦٧، جمع النظام الإسرائيلي بين الديموقراطية الشكلية في جزء من إقليمه والحكم التسلطي الذي عززته ورسخته القوة العسكرية – والذي يحرم السكان المحليين من أي مشاركة فيه – في جزء آخر منه. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن أخذ المزاعم الديموقراطية التي يدعيها هذا النظام على محمل الجد. ويكمن الادعاء الذي يسوقه هذا النظام باكتساب الشرعية الدولية في طبيعته المؤقتة، ولكن لم يعد من الممكن التمسك بهذا الادعاء بعد مضيّ خمسين عامًا (أي ما يزيد على ٧٠٪ من فترة وجوده برمتها، ودون بروز أي تغيير يلوح في الأفق) عليه، إن كان يجري التسليم به في الأصل. ولم تنفك إسرائيل ترسي دعائم نظام يقوم على الهيمنة ولا مثيل له في أي مكان آخر في العالم اليوم، ناهيك عن انعدام استعدادها لوضع حد لسيطرتها من خلال الانسحاب من المناطق ومنح سكانها الحقوق المتساوية.

إن تغيير التركيبة الديموغرافية يمثل سببًا أفرزه هذا النظام ونتيجةً تمخضت عنه. فقد تضاعف عدد السكان الفلسطينيين الذين يرزحون تحت سيطرة إسرائيل إلى ثلاثة أضعاف عقب الاحتلال في العام ١٩٦٧. ولم يكن هناك من طريقة لدمج هؤلاء الفلسطينيين كافة على قدم المساواة مع غيرهم دون تقويض

الطابع اليهودي الذي تكتسيه الدولة، وهذه مشكلة باتت تُعرف بمسمى التهديد الديموغرافي. وقد انطوى الحل الذي بُذلت المساعي لاجتراحه على ثلاثة عناصر: منع سكان الأرض المحتلة من التمتع بحقوق المواطنة، واتخاذ الخطوات التي تُعنى بتقليص تعدادهم، وزيادة وتيرة الهجرة اليهودية. ومع ذلك، فلم يكن النجاح من نصيب الخطوتين الأخيرتين. ولم يكن تكرار التطهير الإثني الذي نُفذ خلال العام ١٩٤٨ في متناول اليد: فقد كانت حرب العام ١٩٦٧ قصيرة للغاية وواضحة وضوحًا لا يمكن معه الإقدام عليه على مرأى وسائل الإعلام، كما أن الناس لم يبرحوا أراضيهم وديارهم بعد أن تعلموا الدرس من النكبة. وكان معظم أولئك الذين فروا من مناطق سكناهم أو طُردوا إلى الأردن من اللاجئين الذين هُجروا للمرة الثانية بعد العام ١٩٤٨. وفي هذا السياق، لم تيسر المضايقات البيروقراطية التي طالت العديد من الفلسطينيين الاحتفاظ بأماكن إقامتهم إن هم غادروا البلاد في أي وقت من الأوقات، مع أن معظمهم بقوا متشبثين بمناطق سكناهم. وفي الواقع، فلم تزل الهجرة اليهودية إلى البلاد قائمةً على نطاق واسع، ولا سيما من الاتحاد السوفييتي، غير أنها لم تزد على أن خففت من حدة المشكلة الديموغرافية، ولم تأتِ بحل لها.

وتمثل ما تبقى من خيارات في المغالاة في إقصاء الفلسطينيين في الأرض المحتلة بطرق من شأنها أن تستقطب أقل قدر من الانتقاد، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز الطابع اليهودي للدولة على الصعيد الداخلي. فعلى مدى العقدين المنصرمين، وخصوصًا في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود نجم حركة حماس، أُميط اللثام عن هاتين العمليتين كليهما، واللتين يسّرهما التغيير الذي شهدته البيئة الدولية: صعود النزعة القومية الإثنية في أوروبا، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وتصاعد المشاعر المناهضة للإسلام في الغرب، وانهيار نظام الدولة التقليدية في الشرق الأوسط بسبب التدخلات الخارجية والثورات الداخلية.

وبناءً على ما تقدم، ينطوي المشروع الديموغرافي الرئيسي الذي ترعاه الدولة على تسريع وتيرة ضم الأراضي، وما يقترن به من تنامي إقصاء الناس (غير اليهود). وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إقصاء الفلسطينيين من البلاد بصورة مادية، يمكن اختزال موقعهم من الناحيتين المفاهيمية والقانونية من خلال إنفاذ وسائل إدارية تتسم بفعاليتها ونجاعتها. وفي هذا المضمار، لا يُعَدّ المشروع الاستيطاني الذي لا يهدأ له أوار ومصادرة الأراضي وتفتيت عرى التواصل بين أرجاء الضفة الغربية خافيًا على أحد، ولكن هذه المساعي تتخطى هذه الإجراءات وتتجاوزها: فلجان القبول في المستوطنات الجديدة المقامة داخل الخط الأخضر، والتي تتأكد من أن هذه المستوطنات تبقى مفتوحة أمام اليهود دون غيرهم من الناحية العملية، وقانون الدولة القومية الذي يعنى بتعزيز ادعاء اليهود الحصري بامتلاك البلاد، ورموزها ومساحاتها العامة، وإعادة توطين البدو في إسرائيل والضفة الغربية بصورة قسرية، والموازنات المتزايدة التي تُرصد لغايات ترسيخ أواصر الهوية اليهودية في المدارس، وإقامة العلاقات مع اليهود في الشتات – بإرسال اليهود الإسرائيليين الشباب إلى المواقع المرتبطة بالمحرقة، وجلب اليهود الغربيين الشباب في رحلات 'لاكتشاف' 'حقهم الأصيل الذي اكتسبوه بالولادة' في إسرائيل – وهلم جرا.

ومما يثير الاهتمام على وجه خاص الازدواجية التي باتت تشكل مَعْلَمًا أساسيًا من معالم النظام الذي قام عقب العام ١٩٦٧. فقد كانت البلاد بأسرها بمثابة وحدة قانونية واحدة قبل العام ١٩٤٨، وكانت الحركة الصهيونية تزاول عملها فيها طولًا وعرضًا. وكان اليهود والعرب يتمتعون بالحقوق القانونية نفسها ضمن إطار سياسي موحد على الرغم من أنهم كانوا يتمتعون أيضًا بدرجة الاستقلالية الثقافية والتعليمية. وبعد العام ١٩٤٨، أضحت إسرائيل تشكل وحدة قانونية واحدة (بعد أن تقلص حجمها بالمقارنة مع ما كانت عليه في فلسطين الانتدابية)، وفرضت الدولة سلطتها على إقليمها بكامله. وعلى الرغم من أن معظم المواطنين الفلسطينيين كانوا يرزحون تحت نير الحكم العسكري، فقد كان هذا الحكم تمارسه مؤسسات تستمد صلاحياتها من السلطة المدنية المركزية.

وفي المقابل، شكّل العام ١٩٦٧ بداية الشرخ الذي أصاب سلطة الدولة: الحكم المدني داخل الخط الأخضر، والحكم العسكري فيما وراءه. ولكن لم يبقَ أي من هذين النظامين على حاله لفترة طويلة. فقد كان الوجود المتنامي للمستوطنين اليهود في أراضي العام ١٩٤٨ يعني أن القوانين والمؤسسات المدنية كانت تتجاوز الحدود، وتعمل مع هؤلاء السكان اليهود وتطبق قوانينها في المجالات المتصلة بهم، دون بقية أفراد السكان. وعلى الجانب الآخر من الحدود، عمدت مؤسسات الدولة إلى توظيف أشكال اكتست طابعًا عسكريًا في الإكراه والقهر بصورة متزايدة بغية فرض سيطرتها على السكان المهمشين – البدو والمهاجرين الأفريقيين، إلى جانب المواطنين الفلسطينيين بعمومهم – خلال الفترات التي تشهد نشوب الأزمات.

ونتيجةً لما تقدم، لم يَعُد التمييز بين جانبيّ الخط الأخضر يرتكز على أرضية صلبة، حيث ظهر فيه العديد من التصدعات التي أصابته، ناهيك عن المخالفة الجسيمة التي وقعت في

الحالة المستعصية التي يشكلها المستوطنون. فالموازنات التي تُرصد لهم، وحصولهم على الخدمات العامة، وحياتهم التجارية ومشاركتهم السياسية تنظَّم بكاملها من خلال آليات مدنية، لا تختلف عن تلك التي تنظم جميع المواطنين الإسرائيليين الآخرين. وفي الوقت نفسه، يعمل هؤلاء المستوطنون كما لو كانوا بمثابة جيب مسلح ينضوي تحت نظام السيطرة العسكرية، وتحكمه الأنظمة التي تصدر عن السلطات العسكرية. وتُعَدّ الصلاحيات التي تمتلكها هذه السلطات بمثابة ضرورة شكلية – ومن ناحية مبدئية، يعرّف القانون الدولي الإنساني هذا الوضع باعتباره 'احتلالًا حربيًا'، حيث لا يُسمح للسلطة المدنية أن تتولى الحكم فيه – ولكن مؤسسات الدولة الإسرائيلية تملك زمام السيطرة عليه على أرض الواقع. وفي هذه الأثناء، ما يزال السكان الفلسطينيون الذين يقطنون في الإقليم نفسه يخضعون للحكم العسكري، دون أن يملكوا القدرة على التواصل مع الدولة التي تتحكم في حياتهم، ودون أن يملكوا أي شكل من أشكال التمثيل في مؤسساتها.

أطر مفاهيمية: الفصل العنصري أم الاستيطان الكولونيالي؟

كيف لنا أن نعرّف هذا الوضع من ناحية نظرية، بحيث يغطي الظروف الحالية والتاريخية التي واكبته؟ لقد جرى توظيف مصطلحين للإشارة إلى هذه المسألة: الفصل العنصري والاستيطان الكولونيالي. ويُستخدم أحد هذين المصطلحين محل الآخر، كما لو كانا مرادفين يعبّران عن المفهوم نفسه، ولكن هناك بعض الاختلافات الجوهرية التي تسم ديناميكياتهما التاريخية ودلالاتهما السياسية.

ما هو الفصل العنصري؟ من الناحية التاريخية، كان الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يشكل نظامًا تترأسه ثلاثة أقطاب، ويجمع ما بين عناصر تشمل الاستلاب الاستعماري، والاستغلال الطبقي والتمييز العنصري. وعادةً ما كانت الأبعاد المحورية الثلاثة – الأرض والعمل والعِرق – يعزز بعضها بعضًا، ولكن الآلة القانونية المرتبطة بأشكال من التمييز العنصري الشكلي باتت تمثل، مع مرور الوقت، عقبة أمام الاستقرار والنماء الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في ظل نظام الفصل العنصري البائد. وقد أُلغي هذا النظام في نهاية المطاف، مما أفضى إلى إقصاء المنطق العرقي–السياسي الذي جعل من جنوب أفريقيا دولة متميزة. وما تفتأ أوجُه انعدام المساواة على أساس الأرض والعمل تتبوأ مكانة مركزية في المجتمع الذي وُلد عقب قيام نظام الفصل العنصري

نكسة العام ١٩٦٧: التاريخ يعيد نفسه!

بالطبع، وإن لم يكن ذلك بالمعنى العنصري الذي كان سائدًا في السابق. ومن الناحية المفاهيمية، يركز نموذج الفصل العنصري على تشكيل مجتمع موحد تنعدم المساواة فيه إلى حد بعيد في الوقت نفسه، بحيث يذكي نار الصراعات الداخلية على الحقوق والموارد. وفي المقابل، يحتفظ نموذج الاستيطان الكولونيالي بالتمييز الجوهري بين السكان الأصلانيين والمستوطنين، ويركز على ضرورة الانتصاف من الحرمان التاريخي. ولا يستبعد أحد هذين النموذجين الآخر، ولكنهما يميلان إلى التحرك في اتجاهات مختلفة: فهما يسعيان إلى تجاوز العقبات العنصرية التي فُرضت في ظل نظام الفصل العنصري من خلال بناء التحالفات السياسية من جهة، ويعملان على حشد القدرات لغايات وضع حد للتوسع الاستيطاني. ويتبوأ العمل والمساواة الاجتماعية والإدماج السياسي موقعًا مركزيًا في الحملة المناهضة للفصل العنصري. كما تحتل الأرض والمقاومة التي يخوضها السكان الأصلانيون موقع الصدارة في الحملة المناوئة للكولونيالية. ويعني تقويض نظام الفصل العنصري، بحكم تعريفه، تحدي فئات جماعته وحدوده، بينما يمكن أن يشير نقض الكولونيالية في معناه إلى تعزيز هذه الحدود نفسها من أجل الارتقاء بالوحدة السياسية للسكان الأصلانيين وتثبيت عرى مقاومتهم.

وفي حالة إسرائيل/فلسطين، ما تزال الأرض تشكل عنصرًا أصيلًا لا فكاك عنه في المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ نشأته حتى يومنا هذا. فلم يكن استغلال الأيدي العاملة من بين السكان الأصلانيين أمرًا ذا بال على الإطلاق، بل كان بمثابة مَعْلم من معالم المرحلة المبكرة التي شهدت الهجرة والاستيطان في أواخر عهد الدولة العثمانية، ومرة أخرى في أعقاب العام ١٩٦٧ وعلى مدى عقدين حتى اندلاع الانتفاضة الأولى. ومع ذلك، فقد استُخدمت الأرض، حتى عندما كانت تُستخدم على نطاق واسع نسبيًا، في ميدان الزراعة والبناء، ولم توظف مطلقًا في الأنشطة الصناعية الرئيسية والمشاريع المتصلة بالأمن والقطاعات التكنولوجية المتقدمة التي كانت تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي بصورة متزايدة. وعلاوةً على ذلك، فقد جرى استبدال عدد لا يُستهان به من العمال الفلسطينيين منذ العقد التاسع من القرن الماضي بعمال مهاجرين من أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق، مما أفضى إلى تقليص الاعتماد على الأيدي العاملة المحلية.

وينفي هذا الأمر صلة محور رئيسي من المحاور التي تؤلف نموذج الفصل العنصري، وهو العمل، إلى حد بعيد في حالتنا هذه. وفي الوقت نفسه، ينطوي البعد السياسي – نظام قانوني مزدوج، وتوزيع الأراضي على أساس إثني، ومجموعة مستقلة وغير متساوية من مؤسسات الدولة وسياساتها – على أوجُه مهمة من التشابه والتماثل مع نظام الفصل العنصري الذي كان سائدًا في جنوب أفريقيا. ولا مندوحة أن هذا هو الحال القائم في أراضي العام ١٩٦٧، وإن كان يقل في درجة وضوحه داخل الخط الأخضر، حيث يتمتع الفلسطينيون بحقوق المواطنة والمساواة القانونية بصورة اسمية على الرغم من التمييز غير الرسمي والرسمي الذي يخضعون له في بعض الأحيان. ويشبه هذا الوضع في بعض جوانبه ذلك الوضع الذي عاشته جنوب أفريقيا ، حيث تمتع بعض فئات السكان السود – الملونون وأولئك الذين ينحدرون من أصول هندية – بالحقوق والخدمات التي كانت أغلبية الأفريقيين السود تُحرم منها. وبعبارة أخرى، يتماشى التمييز القانوني والاجتماعي بين فئات السكان المهمشين مع إطار عام يقوم على إعمال نظام الفصل العنصري وإنفاذه.

ويرتبط نموذج الاستيطان الكولونيالي بفكرة 'استئصال شأفة السكان الأصلانيين'، ولم يزل هذا النموذج يوظَّف في معرض الإشارة إلى الواجب الذي يملي على الصهاينة استملاك الأراضي دون دمج الناس المقيمين عليها. ومما لا شك فيه أنه كان للنكبة أثر أساسي في تطبيق هذا المبدأ ووضعه موضع التنفيذ. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن المستوطنين لم يكونوا يملكون السلطة السياسية والشرعية الدولية اللتين كانوا يحتاجون إليهما لإنفاذ الطرد الجماعي أو اقتراف الإبادة الجماعية بحق السكان الأصلانيين قبل العام ١٩٤٨، أو بعد الاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة. ولم يكن إنفاذ التطهير الإثني على نطاق جماعي ممكنًا إلا في أثناء الفترة الوسيطة، وفي ظل ظروف تشهد نشوب حرب شاملة.

ويسهم هذا الأمر في تمييز إسرائيل بصورة واضحة عن حالات من قبيل الولايات المتحدة أو أستراليا التي أفضى الاستيطان الكولونيالي فيها إلى إبادة سكانها الأصلانيين بصورة كادت تكون كاملة، وإلى حد باتوا يشكلون معه نسبة لا تتعدى ٢–٣٪ من إجمالي تعداد السكان. وفي هذا الإطار، كان الفلسطينيون يمثلون أغلبية السكان حتى حلول العام ١٩٤٨، ولم ينفكوا يشكلون شريحة لها وزنها من شرائح السكان حتى بعد ذلك العام. وهم يعادلون السكان اليهود من ناحية تعدادهم في إقليم إسرائيل/فلسطين بكامله، ويتجاوز عددهم الملايين في البلدان المجاورة. وما يزال الفلسطينيون يفرضون تحديًا جسيمًا أمام إسرائيل والسياسات والممارسات الصهيونية، التي ما تفتأ تتشكل بصورة رئيسية بفعل وجودهم وقدرتهم على الصمود، وبصرف النظر عن الإطار السياسي الذي يجدون أنفسهم فيه. وبهذا المعنى، فلم يتعرض الفلسطينيون 'للإبادة' بصورة فعلية.

ومن المؤكد أن النماذج تتعامل مع أنواع مثالية، ولا تتعامل مع حالات تاريخية تَسِمها الفوضى. لقد كان نظام الفصل العنصري الذي ساد في جنوب أفريقيا نتاجًا للتصنيع العنصري الذي تشابك وتداخل مع الاستيطان الكولونيالي وحرمان السكان الأصلانيين، بينما يعد العِرق في الولايات المتحدة الأميركية نتاجًا للإبادة الجماعية والعبودية العنصرية والتوسع عبر الحدود والهجرة. أما في بريطانيا، فالعِرق نتاج للهجرة التي نجمت عن صعود الإمبراطورية وأفول نجمها. ويقوم التوازن بين الأرض والعمل والاعتبارات القانونية واعتبارات الهوية في أساسه على الظروف المادية التي تواكب بروز كل حالة على حدة ونشأتها.

الدلالات السياسية

يكمن التحدي الماثل أمام إسرائيل/فلسطين في اجتراح توليفة ترتكز على نقاط القوة الرئيسية التي تَسِم كل توجّه بعينه، وتتخطاه في الوقت نفسه. ومع عملية السلام التي لا تزيد على كونها ميتة، والدول العربية التي باتت تبدي اهتمامًا لا ينفك يتضاءل في الصراع، وحركات التضامن الدولي التي لا تفرِز

سوى أثر ضئيل على أرض الواقع، وحملة 'مناهضة التطبيع' العقيمة التي تفرض المزيد من العزلة على النشطاء الفلسطينيين وتجرّدهم من قدراتهم وأهليتهم، فما هو البديل؟

إن دمج كلا النموذجين معًا يعني التركيز على تعزيز الوحدة الداخلية بين الفلسطينيين على كلا جانبيّ الخط الأخضر، وعبره أيضًا. ومن شأن التحرك نحو إقامة جبهة أصلانية موحدة لمناهضة الاستعمار أن تؤتي أكلها لو قُدِّر لها أن تستند إلى المطالب الرئيسية العامة، والتي تقترن مع الاعتراف بالمسائل المحددة وظروف الصراع التي تواجه الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وأطيافه على أرضه. ومن شأن إطلاق حملة تناوئ نظام الفصل العنصري وتبني التحالفات الاجتماعية والسياسية عبر الخط الفاصل بين اليهود والعرب أن تكمِّل نقطة التركيز هذه من أجل التغلب على الإستراتيجية التي يعتمدها النظام في ترسيخ الفصل (هافردا). وينبغي أن ينصب هدف هذه الحملة على خوض النضال سويةً مع الجماعات اليهودية التقدمية والمهمشة اجتماعيًا، بحيث تقوم في أساسها على الشواغل المشتركة معها.

ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد

الهوامش

1. Abraham Granott, The Land System of Palestine (London: Eyre & Spottiswoode 1952), pp. 275 278.

٢. أنظروا موشيه سميلانسكي في صحيفة **هآرتس**، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ [بالعبرية].

٣. إسحق إيبشتاين، "المسألة الخفية"، **مجلة هشلياح**، ١٧، (١٩٠٧)، ١٩٣–٢٠٦ [بالعبرية].

4. Rashid Khalidi, "Palestinian Peasant Resistance to Zionism Before World War I, in Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestine Question, edited by Edward Said and Christopher Hitchens, (New-York: Verso Books, 1988), p. 215

5. Arthur Ruppin, Memoirs, Diaries, Letters, Herzl Press, 1972), p. 47.

6. Baruch Kimmerling, Zionism and Territory, University of California,1983), p. 106.

7. JOHN HOPE SIMPSON, C.I.E., Report on Immigration, Land Settlement and Development, Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty. October, 1930 , p. 54

٨. [فيما يلي "تقرير هوب سمبسون"]

٩. تقرير هوب سمبسون، ص. ٥٠.

10. Palestine Royal Commission, Minutes of Evidence Heard at Public Sessions. Colonial No. 134 (1937), p. 102.

بقلم: جادي الغازي*
خيراردو لايبنر**
رونا موران***

المستوطنون الجدد: ١٩٦٧ - ١٩٧٣*

«صحيح أن الحكومة قررت وقتئذٍ – وأقر هنا، أن ذلك تم خلافاً لوجهة نظري، ولا أدري إن كنت قد أخطأت – الامتناع عن اتخاذ قرار حاسم، في تلك المرحلة، بشأن الخريطة المستقبلية لدولة اسرائيل [...] وقد كان موشيه ديان محقاً حين قال، إن قرار الحكومة الامتناع عن اتخاذ قرار، لا يعني الجلوس مكتوفي الأيدي، وعدم القيام بشيء ! ذلك لأن الحكومة وفي نفس الوقت الذي قررت فيه الامتناع عن اتخاذ قرار واضح ودقيق بشأن صورة الخريطة المستقبلية، قررت القيام بسلسلة خطوات وأنشطة عملية حاسمة في مجال الاستيطان الأمني، أدت إلى تغيير خريطة المستقبل»

يغئال ألون، مؤتمر حزب «العمل» ١٩٦٩/٨/٤

في تشرين الثاني من العام ١٩٦٨، دُشِنت في احتفال رسمي المستوطنة الأولى في منطقة غور الأردن . مستوطنة «ميحولا « . وقد صرف الاحتفال الأنظار عن حقيقة أن هذه المستوطنة أقيمت في الواقع، بصمت وهدوء، قبل ذلك بأشهر طوال، إذْ عمل رجالات الوكالة اليهودية على إقامتها في غضون ٧٢ ساعة، وكانت قد وُضعت تحت تصرف المستوطنين لهذا الغرض أراض مساحتها سبعة آلاف دونم.

بعد مرور ستة أشهر على تدشين المستوطنة على الأرض، قالت إحدى المستوطنات في المكان في حديث أدلت به لإحدى الصحف: «بدأنا نشعر بالانتماء إلى المكان منذ اللحظة التي باشرنا فيها تعبيد وفلاحة الأرض ... إزرع تحصد .. فهذا أصبح لك الآن».

غير إن السيطرة على الأراضي حملت معها أيضاً بمرور الأيام، مشكلات دينية (فقهية) جديدة، من قبيل: هل يجوز في يوم

* محاضر جامعي، مؤرخ وناشط سياسي.

** محاضر جامعي متخصّص في تاريخ أميركا اللاتينيّة، وناشط سياسي واجتماعي.

*** باحثة وناشطة سياسية.

أقيمت «ميحولا» كمستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحال». فإقامة مستوطنات تحت غطاء معسكرات للجيش شكل وسيلة أتاحت الالتفاف على الحظر المنصوص عليه في معاهدة جنيف الرابعة، والذي يمنع بموجبه استيطان مواطني دولة محتلة في أراض أو مناطق خاضعة لاحتلالها. كذلك فقد ساهمت هذه الوسيلة في طمس وتمويه الفرق بين المدنيين والمحاربين العسكريين في صفوف المستوطنين.

(عطلة) السبت طرد رعاة فلسطينيين يأتون بمواشيهم وأغنامهم إلى «أراضي المستوطنة» ؟! وقد أفتى في ذلك حاخام المستوطنة قائلاً: إن شريعة دينية ملائمة لظروف الحياة في مناطق حدودية، تجيز الخروج في يوم السبت لطرد «الجيران الآثمين».

إن الحديث عن قضية الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، يمكن أن يبدأ من منطقة غوش– كفر– عتصيون (١٩٦٧) أو هضبة الجولان (١٩٦٧) والقدس (١٩٦٧) أو الخليل (١٩٦٨)، ولكن يمكن لنا، من خلال مستوطنة «ميحولا»، أن نشخص بوضوح عدداً من الخطوط والملامح التي تسم وتميز المرحلة الأولى للكولونيالية –الاستيطانية– في ظل –وبرعاية– الاحتلال. ووفقا لما ورد في الصحف الإسرائيلية، فإنه لم تكن هناك حاجة على الإطلاق لمصادرة أراضٍ بغية إقامة المستوطنة (ميحولا) شمالي غور الأردن. وفي الواقع، فقد أقيمت المستوطنة على أراضي سكان منطقة الغور الذين تحولوا إلى لاجئين في العام ١٩٦٧ .

فالمركزان الاستيطانيان اللذان أقيما في السنوات العشر الأولى للاحتلال بقيادة حكومات الحركة العمالية (حزب العمل) – هضبة الجولان وغور الأردن – يعتبران من المناطق التي كانت فيها نسبة لاجئي العام ١٩٦٧ ، أعلى من أي منطقة أخرى . وقد استولى على أراضي «الغائبين» الجدد حارس الأملاك المتروكة («حارس أملاك الغائبين») الاسرائيلي، والذي كانت قد أعدت في مكتبة قائمة سرية بأسماء «غائبين» من مُلاك الأراضي في منطقة غور الأردن، فيما منعت السلطات الإسرائيلية من جهتها لاجئي العام ١٩٦٧ الذين وردت أسماؤهم ضمن هذه القائمة، من العودة إلى الضفة الغربية حتى في نطاق جمع شمل العائلات، وذلك حتى لا يتمكنوا من المطالبة باستعادة أراضيهم.

أقيمت «ميحولا» كمستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحال». فإقامة مستوطنات تحت غطاء معسكرات للجيش شكل وسيلة أتاحت الالتفاف على الحظر المنصوص عليه في معاهدة جنيف الرابعة، والذي يمنع بموجبه استيطان مواطني دولة محتلة في أراض أو مناطق خاضعة لاحتلالها. كذلك فقد ساهمت هذه الوسيلة في طمس وتمويه الفرق بين المدنيين والمحاربين العسكريين في صفوف المستوطنين.

وقد تركزت المستوطنات التي أقيمت في المرحلة الأولى (مستوطنات الموجة الأولى) في مناطق زراعية خصبة، وبرز فيها الدمج بين المبررات الأمنية وبين تفضيل «احتياجات الاستيطان»، وفي المقام الأول احتياجات الكيبوتسات و«القرى التعاونية».

كان مستوطنو «ميحولا» من أتباع تيار الصهيونية –الدينية، وضمت لهم «جوقة» من أعضاء حركة «هشومير هتسعير» اليسارية الصهيونية، وقد رمزت تركيبة المستوطنة والطريقة التي أقيمت بها إلى الصلة أو العلاقة بين ماضي ومستقبل حركة الاستيطان. فعندما أقيمت مستوطنة «ميحولا» أرسل أعضاء كيبوتس «طيرات تسفي» المقام على الجانب الآخر من الخط الأخضر، رسالة تهنئة إلى المستوطنين الجدد كتبوا فيها: «إلى حوما ومغدال (سور وبرج) ١٩٦٨: اصعدوا وانجحوا ... من حوما ومغدال ١٩٣٧ » (يشار إلى أن مستوطنات ما عرف بطريقة «حوما ومغدال « كانت مستوطنات محصنة أقامتها الحركة الصهيونية في ثلاثينيات القرن العشرين، في فترة التمرد الفلسطيني [ثورة ١٩٣٦] بهدف توسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة الصهيونية).

وبالفعل فقد أقيمت مستوطنة «ميحولا» سراً، وفق طريقة «سور وبرج». وفي السنوات اللاحقة عرضت الدولة (اسرائيل) العديد من المستوطنات (التي شيدتها في اراضي العام ١٩٦٧) على أنها معسكرات للجيش الاسرائيلي، وعللت حثَّ التوسع الاستيطاني بـ «متطلبات الأمن»، وموهت إقامة مستوطنات جديدة بغطاء توسيع مستوطنات قائمة، وقدمت العون والمساعدة للمستوطنين في العلن والسر، وبحثت عن طرق ووسائل قانونية وغير قانونية بغية السيطرة والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية. وظل استخدام الطرق شبه السرية يسم عملية بناء المستوطنات في المناطق المحتلة، وفيما بعد اتبعت حركة «غوش

شكلت إقامة القواعد العسكرية في الضفة الغربية الخطوة الأولى في العملية الكولونيالية - الاستيطانية - في المناطق الجديدة (المحتلة في العام ١٩٦٧). فبمبادرة من وزير الدفاع موشيه ديان، قررت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب ١٩٦٧ نقل قواعد ومعسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي، إلى المناطق المحتلة، وصادرت لهذا الغرض آلاف الدونمات، وقامت بشق طرق وشوارع موصلة إليها. وقد برر ديان إقامة القواعد والمعسكرات بالحاجة إلى جعل سكان المناطق المحتلة يدركون أن حكم اسرائيل ليس مؤقتاً أو زائلاً، داعياً إلى تحويل هذه القواعد والمعسكرات إلى أماكن سكن لجنود وضباط الجيش النظاميين وأفراد عائلاتهم، بحيث تصبح هذه القواعد نواة تقام حولها في السنوات اللاحقة سلسلة من المستوطنات.

ايمونيم» (الاستيطانية اليمينية) ذات الطرق التي اتبعتها دولة إسرائيل نفسها في هذا المجال.

كذلك تشير مستوطنة «ميحولا» أيضا إلى الدمج النموذجي للعملية الكولونيالية في المناطق المحتلة الجديدة (مناطق ١٩٦٧) بين الاستيطان برعاية الدولة وبين تحدي السلطات، وصولاً إلى احتضان المستوطنين مجدداً من جانب سلطات الدولة. وهكذا، وبعد ثمانية أشهر فقط من إعلان قيام المستوطنة رسمياً – وكانت لا تزال تعتبر مستوطنة عسكرية – لعبت مستوطنة «ميحولا» دوراً في تشكيل مجلس (لوبي) يضم ممثلي المستوطنات في المناطق المحتلة، طالب الحكومة باقامة مستوطنة «كريات يهودا – كريات أربع» في الخليل. إلى ذلك فقد شكلت مستوطنة « ميحولا» في حزيران ١٩٧٤ مقراً لاجتماعات وتحضيرات أتباع حركة «غوش ايمونيم» حين دشن هؤلاء مستوطنتهم الأولى قرب نابلس، في أراضي الضفة الغربية المحتلة.

لقد بذل يغئال ألون ويسرائيل غاليلي كل ما في وسعهما بغية دفع المشروع الاستيطاني في غور الأردن قدماً، غير أن العرّاب المباشر للمستوطنين في هذه المنطقة، كان قائد المنطقة العسكرية الوسطى في حينه، (الجنرال) رحبعام زئيفي. وقد اعتاد زئيفي على زيارة المستوطنات وتشجيع المستوطنين «الشبان» على الزواج .ونقل عنه قوله للمستوطنين في «ميحولا» أثناء حفل أقيم بمناسبة ولادة المولود الأول في المستوطنة: «أريد منكم ان تنجبوا أولادا بدفعات كبيرة، هل تسمعون: بدفعات كبيرة ومتتالية».

في السنوات التالية حولت الوزارات والدوائر الحكومية ميزانيات سخية لصالح تطوير وازدهار المستوطنة. ففي العام ١٩٧٣ أقر مشروع لإنشاء أحواض سباحة في مستوطنات غور الأردن، وكانت مستوطنة «ميحولا» أول المستوطنات المستفيدة من هذا المشروع، الذي تعاونت في تمويل تكلفة تنفيذه وزارة الإسكان وشعبة الاستيطان في الهستدروت الصهيونية وسلطة الرياضة، هذا فيما كان يتعين على المستوطنين أنفسهم تغطية عُشْر التكلفة الإجمالية لبناء أحواض (برك) السباحة في مستوطناتهم. وتلقت المستوطنة (ميحولا) في السنوات اللاحقة المزيد من الميزانيات التي انفقت على ربط المستوطنة بشبكة الكهرباء ومد خط ضغط عال يتيح إقامة وتطوير منشآت صناعية، فضلاً عن تقديم منح وهبات خاصة لإقامة وتشييد مرافق ومبان عامة وتوسيع البنى التحتية وإقامة منشآت وملاعب رياضية وغير ذلك.

في أواخر سبعينيات القرن الماضي انقسم مستوطنو «ميحولا» على أنفسهم، إذ فضلت الأغلبية إقامة قرية – موشاف – عاملين، في حين بقيت الأقلية في إطار قرية تعاونية، غير أن هذه القرية التعاونية شهدت فيما بعد عملية خصخصة. وقد شكل الدعم الاقتصادي (الحكومي) العميق، والانضباط العسكري وأنظمة الحياة التعاونية، سمات مميزة للمرحلة الابتدائية في العملية الاستيطانية، والتي استندت عليها فيما بعد المرحلة التالية المتمثلة بالاستيطان المدني المخصخص.

المعسكر، الكيبوتس والمدرسة الدينية

شكلت إقامة القواعد العسكرية في الضفة الغربية الخطوة الأولى في العملية الكولونيالية – الاستيطانية – في المناطق الجديدة (المحتلة في العام ١٩٦٧). فبمبادرة من وزير الدفاع موشيه ديان، قررت الحكومة الإسرائيلية في شهر آب ١٩٦٧ نقل قواعد ومعسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي، إلى المناطق المحتلة، وصادرت لهذا الغرض آلاف الدونمات، وقامت بشق طرق وشوارع موصلة إليها. وقد برر ديان إقامة القواعد والمعسكرات بالحاجة إلى جعل سكان المناطق المحتلة يدركون أن حكم اسرائيل ليس مؤقتاً أو زائلاً، داعياً إلى تحويل هذه القواعد والمعسكرات إلى

أماكن سكن لجنود وضباط الجيش النظاميين وأفراد عائلاتهم، بحيث تصبح هذه القواعد نواة تقام حولها في السنوات اللاحقة سلسلة من المستوطنات.

استندت موجة الاستيطان الإسرائيلي الأولى إلى ثلاثة نماذج تنظيمية رئيسة: المستوطنة الزراعية التعاونية (الكيبوتس أو الموشاف)، معسكر الجيش (المستوطنة العسكرية)، والمدرسة الدينية – العسكرية («يشيفات هسدير»). وقد مثلت الكيبوتسات والقرى التعاونية («الموشاف») نموذجاً استيطانيا قديماً سبق قيام دولة اسرائيل، فيما شُرِعَ بإقامة مستوطنات «ناحال» العسكرية– المدنية، في خمسينيات القرن العشرين. غير أن تحويل مدارس دينية إلى إطار استيطاني، يعتبر تجديداً غير مسبوق. وقد لعبت المدرسة الدينية – العسكرية، التي تدمج بين التعليم الديني في إطار مدرسة داخلية وبين الخدمة العسكرية، دوراً مركزياً على جبهة العملية الاستيطانية، وكانت أفضليتها تكمن في ما تتسم به من انضباط جماعي واستقرار تنظيمي. فبعد مرور أسبوع واحد من انتهاء حرب العام ١٩٦٧ ، بادرت حركة « بني عكيفا» إلى إقامة مدرسة دينية مع قسم داخلي (تحت اسم «مشمار هكوتيل– حرس حائط المبكى») في الحي اليهودي داخل بلدة القدس القديمة، تدمج في إطارها بين تعليم التوراة وبين الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي.

استيطان برعاية شخصيات مهمة من اليمين واليسار

في شهر آب ١٩٦٧ اقتحم مستوطنون بناية عربية مهجورة في القدس الشرقية واتخذوا منها مقراً لمدرسة دينية («يشيفات الكوتيل»).

وقد شكلت هذه المدرسة بالاضافة إلى مدرسة «فورات يوسف» الدينية، التي ضمت أبناء النخبة الشرقية، معقلين رئيسيين وقوة طلائعية في سنوات الاستيطان الأولى في القدس القديمة المحتلة.

وكان يغئال ألون الوحيد من بين وزراء الحكومة، الذي انتقل في العام ١٩٦٩ للسكن في بناية فخمة رممت لحسابه في الحي اليهودي في القدس القديمة، وقد تحولت هذه البناية أيضاً فيما بعد إلى مدرسة دينية.

هذا النموذج الذي يدمج بين مدرسة دينية وبين مستوطنة مسلحة، كان ملائماً بصورة خاصة لمواقع المواجهات في التخوم الاستيطانية(settler colonial frontier).

في ربيع العام ١٩٦٨ ، استوطنت مجموعة من المستوطنين بقيادة الحاخام موشيه لفينغر في فندق «بارك» وسط مدينة

احتلال البيوت في الخليل: صورة حديثة.

الخليل. وعوضاً عن إخلائهم وإخراجهم من المدينة، قررت الحكومة نقل هؤلاء المستوطنين إلى مبنى الحكم العسكري في المدينة، والسماح لهم بالبقاء في المكان بصفة «مدرسة دينية»، عدد أعضائها كعدد المستوطنين الذين اقتحموا المدينة. ومنذ ذلك الوقت رسخ مستوطنو الخليل نهجاً متكرراً من التحرش والاستفزاز المستمرين بالسكان الفلسطينيين في المدينة، وتخطي حدود الموافقة في مواجهة الجيش والسلطات العسكرية، والتوسع المستمر برعاية مؤسسات الدولة. في تشرين الثاني ١٩٦٨ ، حصل هؤلاء المستوطنون على إجازة دينية من الحاخام العسكري الرئيسي لسلوكهم المعتاد بالذهاب في يوم السبت وهم يحملون أسلحتهم إلى مسجد الحرم الإبراهيمي، باعتبار ذلك ليس مجرد نزهة، وإنما مسلك هدفه «توطيد الوجود اليهودي» في المدينة. وبعد إضفاء الشرعية على تواجدهم في المدينة برعاية الحكم العسكري، انتظر المستوطنون صدور القرار الرسمي بشأن إقامة مستوطنة يهودية حضرية في الخليل، وهو ما حصل بالفعل في العام ١٩٧٠ ، ولكن ليس في قلب المدينة، وإنما فوق تله تقع إلى الشرق منها، على طرف الشريط الواقع جنوب شرق الضفة الغربية، والذي سعى الوزير يغئال ألون إلى السيطرة عليه.

لم يجد مستوطنو الخليل عرابين سياسيين بارزين لهم في زعامة الدولة وحسب، (من ضمنهم الوزير يغئال ألون ورئيس الدولة في حينه، زلمان شزار)، وإنما وجدوا أيضا حركة سياسية جديدة أيدت وساندت مطالبهم: «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، والتي كان رجل «الكيبوتس الموحد» اسحق تبنكين، أحد أبرز منظريها. وقال تبنكين موضحاً في العام ١٩٦٧ إن حركة الكيبوتس الموحد، «تأسست من أجل توطين البلاد باستيطان يهودي.. وأؤكد من أجل الاستيطان وليس الإقامة أو التواجد

لم تكن قوة «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» تكمن في عدد مؤيديها، أو في الموارد التي وضعت تحت تصرفها، وإنما في تركيبتها. فقد عملت الحركة كدفيئة احتضنت ووحدت قطاعات مختلفة من النخبة الصهيونية: قدماء وجدد، متدينون وطنيون وعلمانيون ملحدون، أعضاء كيبوتسات وأنصار اليمين، شعراء وجنرالات، أتباع اليمين المسياني وقدماء حزب «مباي».

فيها، فالتواجد يعني الحفاظ على ما هو قائم وليس التوسع».

لم تكن قوة «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» تكمن في عدد مؤيديها، أو في الموارد التي وضعت تحت تصرفها، وإنما في تركيبتها. فقد عملت الحركة كدفيئة احتضنت ووحدت قطاعات مختلفة من النخبة الصهيونية: قدماء وجدد، متدينون وطنيون وعلمانيون ملحدون، أعضاء كيبوتسات وأنصار اليمين، شعراء وجنرالات، أتباع اليمين المسياني وقدماء حزب «مباي».

لم تكن هذه مجرد حركة، بقدر ما كانت مجموعة ضغط مسنودة بالنخب السياسية، الدولانية والعسكرية، وفقما تجسد ذلك في قضية دخول المستوطنين إلى مدينة الخليل. صحيح أن المستوطنين خططوا في الواقع إلى وضع سلطات الدولة أمام حقائق منتهية، غير أنهم كانوا في الوقت ذاته بحاجة إلى رعايتها وحمايتها من أجل ضمان وجودهم وبقائهم في قلب المدينة المحتلة. وقد وجدوا ذلك في شخص رئيس الهيئة المدنية في مكتب الحاكم العسكري للضفة الغربية الكولونيل احتياط يهوشواع فاربين، الذي أصبح في ذلك الوقت عضوا في « الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة».

صحيح أن هذه الحركة لم تعمر طويلاً، ولكنها نجحت في كسر الحواجز بين أنصار التوسع والضم، الذين كانوا في العام ١٩٦٧ ما زالوا ينتمون إلى أطر حزبية وفكرية متخاصمة من اليمين واليسار الصهيونيين. وبذلك فقد مهدت الحركة الطريق إلى الائتلافات والتحالفات المستقبلية بين أنصار الاستيطان والضم، والتي صاغت ملامح السياسة الإسرائيلية. ففي السنوات التالية تخلى عدد من أعضاء «مباي» المنخرطين في الحركة، عن حزبهم لينضموا إلى منظمات وجماعات اليمين الاستيطاني، أما الحركة ذاتها (الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة) فقد انخرطت، بعد ستة أعوام من قيامها، في صفوف حزب الليكود.

جاءت حرب العام ١٩٦٧ لتعيد قضية اللاجئين (الفلسطينيين) إلى جدول الأعمال. ففي الوقت الذي جرى فيه إنكار الترانسفير الحقيقي الذي تم في ظل الحرب، بصورة قاطعة، عاد الترانسفير المتخيل، «الترانسفير بموافقة»، إلى جدول الأعمال السياسي في اسرائيل. وعندما تعرض الشاعر ناتان الترمان، أحد أبرز المتحدثين باسم «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، إلى حملة انتقادات إزاء كونه عضوا في هذه الحركة، جنبا إلى جنب مع رجل اليمين المتطرف والمؤيد للترانسفير، يسرائيل إلداد، انبرى الترمان للدفاع عن ذلك باسم «مختلف الآراء» في الحركة.

وفي هذا السياق صاغ الترمان موقفه من مسألة الترانسفير، بقوله إن هذا الحل «يمكن أن يتم في ظل علاقات سلام مثالية» بين إسرائيل والدول العربية، وفي إطار من التعاون فيما بينها «في نطاق مشروع كبير لنقل السكان». وحرص الترمان على القفز عن مسألة استعداد («السكان») الفلسطينيين لقبول ترحيلهم، معتمدا على حجة وردت في حديث (للمنظر الصهيوني العمالي) بيرل كتسينلسون، الذي قال في مقال له نشر في العام ١٩٤٣ : «من الممكن في ظروف معينة أن يكون ترحيل السكان مرغوبا به ومقبولا لدى الطرفين ..ألَمْ تُشيَّد [كيبوتس] مرحافيا عن طريق الترانسفير؟! فلولا الكثير من هذه الترانسفيرات لما كانت حركة هشومير هتسعير تقيم وتتواجد الآن في مرحافيا وفي [كيبوتس] مشمار هعيمق» . وأضاف كتسينلسون « وإذا كان ما تم من أجل إقامة مستوطنة (لـ) هشومير هتسعير، هو عمل عادل، فلماذا لا يكون مثل هذا الأمر عادلاً حين يتم على نطاق أوسع، ليس فقط من أجل هشومير هتسعير، وانما من أجل كل إسرائيل وشعب إسرائيل؟!».

تأييد أعضاء «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» لضم المناطق (المحتلة) الجديدة، جعلهم مضطرين للإجابة على السؤال المتعلق بمصير سكان هذه المناطق وما يمكن عمله بهم. فقد أوضح اسحق تبنكين، المنظر الرئيسي للحركة (رجل الحركة العمالية) قائلاً إن الحق في كامل البلاد ينبع «من القدرة على تغييرها عن طريق الاستيطان»، وعن طريق إحلال سيادة قومية

صورة تظهر زيارات لرؤساء وزراء اسرائيليين– على اختلاف ايديولوجياتهم– لمواقع استيطانية: من اليمين (أعلاه) رابين، بيريس، بيغن ونتنياهو.

يهودية. وأضاف ان للعرب، في المقابل، الحق في العيش فقط «كأقلية قومية» في «الدولة اليهودية « تماماً مثلما هو الحال في الأرجنتين وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية.. وأما الذين لن يسلموا بذلك، فليهاجروا طوعاً». وفي مقابلات أخرى، كان تبنكين أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالهجرة الطوعية للسكان العرب، بقوله: العرب الذين يرفضون تفوق اليهود («الدولة العبرية») سوف نساعدهم في بيع أملاكهم والهجرة إلى دولة عربية!

المستوطنون في سدة الحكم

في مقابل رجالات «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، ظهر وزراء الحكومة في موقف المترددين أو المعتدلين، غير أن توجهات وخطوات الحكومة ساهمت عمليا في دفع العملية الاستيطانية قدماً، وقد شكل نقل قواعد الجيش الإسرائيلي إلى المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، وإقامة مستوطنات في هضبة الجولان وغور الأردن والقدس الشرقية والخليل، الخطوة الأولى، التي مهدت الطريق أمام توسع وتمدد الاستيطان فيما بعد إلى مناطق أخرى. ووفقا لخطة (مشروع) ألون فقد كان من المقرر أن يؤدي الاستيطان الإسرائيلي في غور الأردن (من الشرق) إلى محاصرة المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان في قلب المنطقة الجبلية للضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، فقد أقيمت مستوطنة «كريات يهودا (كريات أربع)» إلى الشرق من مدينة الخليل، ليس فقط استجابة لمطلب مستوطنين متطرفين، وإنما بموجب مشروع ألون، وبدعم وتأييد ثابتين من جانب الوزير ذاته (يغئال ألون)، والذي اهتم بتزويد المستوطنين بالسلاح «من تحت الطاولة» فضلاً عن توفير مصادر عمل لهم.

أما منافس ألون على الزعامة، موشيه ديان، فقد تأرجح بين اتباع سياسة حذرة ترتكز على السيطرة غير المباشرة على السكان الخاضعين للإحتلال، والحد الأدنى من التدخل في شؤونهم الحياتية، وبين مساندة وتأييد خطوات وجهود استيطانية بعيدة الأثر. ووفقاً لخطة ديان (خطة «القبضات»)، فقد كان من المفروض أن تقام مستوطنات يهودية في قلب الضفة الغربية، في مناطق مكتظة بالسكان.

لم يكن الفرق أو الاختلاف بن ديان وألون، بين «معتدل» و«متطرف». كان ألون مؤيداً للاستيطان «النقي» في مناطق خالية من السكان العرب، أو مناطق يمكن تفريغها من سكانها الأصليين، مع ذلك، عندما اقتضت أنشطة التوسع الاستيطاني واتجاهات الضم مصادرة أراض، أو الاستيطان في مناطق مأهولة بالفلسطينيين، لم يتردد ألون في مساندة ذلك.

من جهته، فقد قرر حزب «مبام»، الذي مثل الجناح اليساري في حركة «العمل» الصهيونية، منذ البداية تأييد ضم قطاع غزة (إلى إسرائيل) وفرض السيطرة الاسرائيلية الدائمة على هضبة الجولان، لكنه حرص على التصريح علنا بأنه (أي حزب «مبام») يؤيد إقامة «مستوطنات حدودية أمنية» وليس «مستوطنات دائمة» في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ولكن في النقاشات الداخلية لم يخف أعضاء الحكومة أن مثل هذه التسميات («مستوطنات حدودية» و «مستوطنات عسكرية») ما هي إلا تسميات غطاء لمستوطنات يهودية دائمة.

في المقابل، مثل ديان رؤية امبريالية لاءمت الصورة الذاتية لإسرائيل بعد انتصارها العسكري في حرب العام ١٩٦٧. وفي إطار مثل هذه الرؤية، كان يمكن بالتأكيد لـ» منع الاحتكاك» بين قوة الاحتلال وبين السكان المحليين أن ينضفر ويتمشى مع القمع والعقوبات والطرد والإبعاد وهدم البيوت، وفي الوقت ذاته فإن التفوق اليهودي الجلي لا يتطلب فصلاً تاماً بين الشعبين. ولم يخش ديان من اختلاط المستوطنين اليهود بالسكان الفلسطينيين، بل وعمل أيضاً على دفع وتسهيل تشغيل أيد عاملة فلسطينية من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، داخل إسرائيل.

وبين هذا وذاك، كان بنحاس سابير يمثل (جناح) «الحمائم» (المعتدلين) في صفوف وزراء الحكومة، والذين تخوفوا من فقدان الأغلبية اليهودية، غير أنهم لم ينجحوا في طرح مشروع سياسي بديل، بل فضلوا رؤية الاحتلال كأمر مؤقت. من جهته، آثر رئيس الحكومة ليفي أشكول، اتباع الحذر فيما يقدم عليه من قرارات وخطوات، وقد حرص على أخذ العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية بعين الاعتبار، معبرا عن خشيته من ازدياد عدد العرب الخاضعين للسيطرة الاسرائيلية، غير أن تردده لم يمنعه من تأييد العملية الاستيطانية أو التطلع نحو «التخلص» من سكان المناطق (الفلسطينية) المحتلة. أما الخط الراديكالي في الحكومة (العمالية) فقد مثله عضو آخر في حركة «الكيبوتس الموحد»، وهو يسرائيل غاليلي، الذي مارس الضغط في كانون الأول ١٩٦٨ من أجل اقامة المزيد من المستوطنات في غور الأردن ومنطقة رفح وهضبة الجولان.

من جهته، فقد قرر حزب «مبام»، الذي مثل الجناح اليساري في حركة «العمل» الصهيونية، منذ البداية تأييد ضم قطاع غزة (إلى إسرائيل) وفرض السيطرة الاسرائيلية الدائمة على هضبة الجولان، لكنه حرص على التصريح علنا بأنه (أي حزب «مبام») يؤيد إقامة «مستوطنات حدودية أمنية» وليس «مستوطنات دائمة» في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ولكن في النقاشات الداخلية لم يخف أعضاء الحكومة أن مثل هذه التسميات («مستوطنات حدودية» و «مستوطنات عسكرية») ما هي إلا تسميات غطاء لمستوطنات يهودية دائمة.

«أسافين» استيطانية في قطاع غزة

لم تأت مستوطنات المرحلة الأولى بإسرائيليين كثيرين للاستيطان في المناطق المحتلة. ففي العام ١٩٧٣، بلغ عدد المستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، خارج حدود القدس الشرقية، حوالي ٦٠٠٠ مستوطن فقط. وفي ربيع العام ١٩٧٢ تحدثت تقارير صحافية اسرائيلية عن مستوطنات شبه خالية في منطقة غور الأردن، غير أن ذلك لم يمنع مؤسسة «الصندوق القومي – الكيرن كيميت» من تخصيص وتأهيل عشرات آلاف الدونمات الإضافية لصالح المستوطنين. وقد جرى جسر هذه الفجوة بين كمية الموارد التي وضعت تحت تصرف المستوطنين وبين عددهم الفعلي، عن طريق تشغيل عمال فلسطينيين في المستوطنات، ومن هنا أخذت بعض الصحف الإسرائيلية تتحدث صراحة في أوائل السبعينيات عن الاستغلال الكولونيالي لسكان المناطق المحتلة.

في العام ١٩٧٢، مع توطد الاحتلال في أراضي العام ١٩٦٧، وعقب هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن («أيلول الأسود») وقمع المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة (١٩٧١)، أصبح في الإمكان ملاحظة مؤشرات على أن المرحلة الكولونيالية – الاستيطانية الأولى قد استنفدت. فتوسيع العملية الاستيطانية وتعميقها لم يجر رداً على تحد سياسي خارجي، وإنما انطلاقا من الشعور بتوطد وتكريس الاحتلال.

وهكذا لم يعد تشييد المستوطنات الجديدة يقتصر على منطقة غور الأردن، وانما أخذ يمتد إلى منحدرات سلسلة الجبال الشرقية

في العام ١٩٧٢، مع توطد الاحتلال في أراضي العام ١٩٦٧، وعقب هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن («أيلول الأسود») وقمع المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة (١٩٧١)، أصبح في الإمكان ملاحظة مؤشرات على أن المرحلة الكولونيالية - الاستيطانية الأولى قد استنفدت. فتوسيع العملية الاستيطانية وتعميقها لم يجر رداً على تحد سياسي خارجي، وإنما انطلاقا من الشعور بتوطد وتكريس الاحتلال.

للضفة الغربية، كما نفذت خطط لإقامة مستوطنات في قلب قطاع غزة، إضافة إلى مشاريع لإقامة مدينتين استيطانيتين في المناطق المحتلة، مستوطنة – مدينة «كتسارين» في هضبة الجولان ومستوطنة «يميت» قرب رفح، شمالي سيناء. وطالب وزير الدفاع موشيه ديان، قبيل انتخابات الكنيست في العام ١٩٧٣ ، بأن ينص برنامج كتلة «المعراخ – التجمع» (الذي وحد سائر أجنحة وتيارات «حركة العمل» الصهيونية) على أن إسرائيل ستعمل على اقامة مستوطنات في كل مكان، وميناء عميق المياه في منطقة رفح، وأنها ستسمح أيضاً لمستثمرين من القطاع الخاص بشراء أراض في الضفة الغربية. وفي ضوء المعارضة التي قوبل بها اقتراح ديان، خاصة من جانب وزير المالية بنحاس سابير، أقرت وثيقة «توفيقية» جمعت بين مشروع ألون وبين مطالب ديان («وثيقة غاليلي»). وقد نصت هذه الوثيقة على اقامة «مركز إقليمي» في منطقة رفح – والذي تحول إلى مدينة «يميت»– وانشاء مصانع اسرائيلية في منطقتي قلقيلية وطولكرم، شمالي الضفة الغربية.

غير أن المرحلة الكولونيالية – الاستيطانية الجديدة، كانت تحتاج إلى مصادرة المزيد من الأراضي، الأمر الذي جَرَّ إلى وقوع صدامات جديدة. إذ لم يعد في الامكان الاكتفاء بأراضي لاجئي العام ١٩٦٧ من أجل إقامة مستوطنات جديدة. وبغية السيطرة والاستيلاء على المزيد من الأراضي كان ثمة حاجة منذ ذلك الوقت إلى تبني واتباع أساليب مصادرة جديدة، بمعنى المس بصورة مباشرة بحقوق الخاضعين للاحتلال، الذين لم يتحولوا إلى لاجئين، وبالتالي تصعيد المواجهة معهم. وهكذا أخذت سلطات الاحتلال تلجأ منذ ذلك الوقت إلى اصدار أوامر إغلاق عسكرية من أجل إخلاء وتأهيل عشرات الآف الدونمات لصالح إقامة مستوطنات جديدة: ٢٠ ألف دونم لإقامة مستوطنة «كريات أربع»، ٦٠٠٠ دونم لإقامة مستوطنات في منطقة رفح، وطرد السكان البدو منها، و ٧٠ ألف دونم إلى الشرق من مدينة القدس (في منطقة «الخان الأحمر») لإقامة مستوطنة حضرية (معالية أدوميم)، والتي كان من المقرر، وفقاً لما خطط له، أن تخلق « منطقة عازلة» تفصل بين شمال وجنوب الضفة الغربية. وقد أقيمت المستوطنات الجديدة في قطاع غزة، وفقاً لما أشار له الصحفي الإسرائيلي ناحوم برنياع في مطلع العام ١٩٧٣، حسب طريقة «الأسافين» التي تفصل بين مناطق فلسطينية مأهولة. وأكد ألون أن لمستوطنتي «نتساريم» و «كفار دروم»، أهمية عليا بالنسبة لـ «مستقبل قطاع غزة السياسي» وذلك من حيث أن المستوطنتين «تفصلان القطاع إلى الجنوب من مدينة غزة».

نموذج «عقربا»

هذا النموذج الاستيطاني الذي يمزق أوصال المناطق الفلسطينية عن طريق دق أسافين بينها، أضحى النموذج الموجه للمشروع الاستيطاني الشامل، الذي أطلقه أريئيل شارون ومتتياهو دوروبليس، في ظل حكومات حزب الليكود بعد العام ١٩٧٧ .

وقد جاءت قضية الاستيطان في أراضي قرية عقربا الفلسطينية، الواقعة على الحدود بين المنطقة الجبلية والمنحدرات المؤدية شرقاً إلى غور الأردن، لتكشف عدداً من سمات المرحلة الاستيطانية الجديدة. فبعد حرب العام ١٩٦٧، قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق قرابة نصف أراضي القرية (التي تحول نصف سكانها تقريباً إلى لاجئين في العام ١٩٦٧) في الطرف الشرقي المطل على غور الأردن، معلنا عنها «منطقة عسكرية مغلقة»، ومع ذلك سمح لأهالي القرية في تلك الفترة بالتوجه إلى أراضيهم في مواعيد معينة . غير أن السلطات العسكرية الإسرائيلية عادت وأغلقت المنطقة كليا وبشكل نهائي، وذلك في نطاق خطة لإقامة مستوطنة جديدة من «الجيل الثاني». وعندما واصل أهالي القرية التوجه إلى أراضيهم وفلاحتها، قامت سلطات الجيش الإسرائيلي برش المحاصيل الزراعية من الجو بالمواد المبيدة ما أدى إلى إتلافها قبل بضعة أسابيع من موسم الحصاد. لم يستهدف رش المزروعات بمواد الإبادة إبعاد السكان (من أهالي القرية) عن المكان، وإنما ممارسة الضغط عليهم لإرغامهم على

بيع قطع أراضيهم المبعثرة بين أراضي اللاجئين المصادرة، وذلك من أجل ايجاد منطقة متصلة للاستيطان.

وخلافاً للاستيطان في مناطق «فارغة» وغير مأهولة في هضبة الجولان وغور الأردن، فقد كشف رش وإتلاف المزروعات في أراضي عقربا، العلاقة أو الصلة بين الاستيطان وبين المس بحقوق الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم. وعلى الرغم من إعلان الحكومة بأنها لا تعترم الاستيطان في المكان، وذلك في أعقاب موجة احتجاجات ثارت في حينه، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى أقيمت سراً – برعاية قائد المنطقة العسكرية الوسطى رحبعام زئيفي – مستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحل»، والتي سرعان ما تحولت (في كانون الثاني ١٩٧٣) إلى مستوطنة مدنية ذات مباني دائمة تحت إسم «جيتيت»، وتجسد مستوطنة «جيتيت» تماماً الطاقة الراديكالية الكامنة في مشروع ألون. إذ إن إلقاء نظرة على تلك المنطقة حاليا (بعد أربعين عاماً) يظهر بوضوح أن مستوطنة «جيتيت» كانت حلقة مركزية في إقامة سلسلة مستوطنات عابرة للضفة الغربية من الغرب إلى الشرق، من الخط الأخضر وحتى غور الأردن. وتشير الوثائق التي رافقت إقامة مستوطنة «جيتيت» إلى مختلف مكونات منظومة المؤسسات التي ساهمت ولعبت دوراً في دفع عملية الاستيطان قدماً، ومن ضمنها الجيش ووزارات الحكومة والوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية، وفي المقدمة منها مؤسسة «الكيرن كيميت» التي استخدمتها الدولة كذراع سرية في شراء وتحويل الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧.

ترجمة سعيد عياش (عن العبرية)

---

*هذا المقال جزء من كتاب قيد الإعداد (باللغة العبرية) ويستعرض فيه المؤلفون تاريخ ومسيرة الاحتلال (والمشروع الكولونيالي – الاستيطاني) بعد حرب العام ١٩٦٧، وهو (أي الكتاب) مخصص بالأساس للجمهور الإسرائيل

رائد دحبور*

الاستيطان.. والحَفْرُ في نفق التَّاريخ..

جذرٌ وسياقٌ وهدفٌ كولونياليّ.. وادِّعاءاتٌ مُفْعَمَةٌ بالآيديولوجيا والثُّيولوجيا والأمن.. ووقائع فرضتها القوَّة

تقديم

بدأ الاستيطان كنَغَمةٍ فرعيَّةٍ على مسرح أوركسترا ثالوث السياسة والجيش والمجتمع في إسرائيل ثمّ تحوَّل مع الزَّمن إلى لحنٍ أساسيّ؛ فبين حيرَةِ رئيس الحكومة ليفي أشكول تجاه الاستيطان عشية احتلال حزيران عام ٦٧، ثمَّ حسمه لموقفه بعد ذلك لصالح الموافقة على إنشاء أوَّل مستوطنة في كفار عتسيون في شهر آب من العام نفسه، وبين تردد وزير الدِّفاع موشيه ديَّان حيال ذلك، ثمَّ موافقته على الفكرة وإعطائها زخماً، وبين حماسةِ يغئال ألون ويسرائيل غليلي للاستيطان، وإصرارِ حنان بورات على البدءِ فيه في كفار عتسيون، وكذلك موشيه ليفنغر الذي تلقَّى رسالةً تشجيع من السَّماء عبر موشيه ديَّان؛ بين كل ذلك وفي غمرةِ تلك الدِّيماغوجيا السِّياسيَّة والآيديولوجيَّة بدأتْ بواكير قصَّة الاستيطان في قلب الخليل في آب عام ١٩٦٧، وفي الشهر نفسه بدأتْ ما سَمّي، رحلة العودة إلى مستوطنة كفار عتسيون التي قادها كلٌّ من حنان بورات و موشيه ليفنغر ، وقد تحوَّلت مع الوقت إلى مجمَّع غوش عتسيون الضَّخم بين القدس والخليل. وقد كان تمدد الاستيطان منذ ذلك الحين مسألة وقت، فَنمَتْ البؤرة والفكرة الاستيطانيَّة في الخليل وتشَعَّبَتْ وتدحرجت في غضون سنوات قليلة جدًّاً لتكون كفار أربع، كما وتطورت كفار عتسيون منذ آب عام ٦٧ كواحدة من عَديدِ الكتل الخرسانيَّة والديمغرافية الهائلة الممتدَّة المتدفقة فوق هضاب الضِّفة الغربيَّة.

في ذلك المناخ، وتحديداً في أيلول عام ٦٧، كانت اللجنة المركزيَّة لحزب رافي تستعد لبحث اقتراح شمعون بيرس بتوحيد

* كاتب وباحث

ويتواصل النشاط الكولونيالي الاستيطاني في سياقٍ من الدِّيماغوجيا السِّياسيَّة والإصرار على التَّمسُك بمفاعيل إعادة اختراع الآيديولوجيا الدِّينيَّة وتوظيفها في إعادة تعريف هويَّة المكان وفق مقتضياتها، وإعادة رسم الطوبوغرافيا وتغيير الدِّيمغرافيا السُّكَّانيَّة بما يخدم الغايات الاقتصاديَّة والسياسيَّة للنشاط الاستيطاني.

رافي و مباي مع أَحَدوت هعافوداه؛ فقد صاغ بيرس وثيقةً من أربع عشرة نقطة تحدث فيها عن خطوط العمل السياسي والاجتماعي والاستيطاني للحزب في أعقاب الحرب التي أنقذت إسرائيل من الحصار ومن خطوط الهدنة، وعمَّقت العلاقة بين اليهودي وماضيه.[1]

وفي مناخ القلق من تمدد الاستيطان بدأتْ مسيرةُ التسويةِ عام ١٩٩٢ والتي أسهمت مؤقَّتاً في التخفيف من وتيرته المتصاعدة .. وفي مناخ القلقِ من استئنافه وانتشاره بشكلٍ غير مسبوق في السَّنوات الأخيرة؛ توقَّفت المفاوضات في عام ٢٠١٤ وما زالتْ.

يفرضُ الاستيطان جملةً من التَّحدِّيات الصَّعبةِ والعقباتِ الكبيرة في طريقِ الدُّبلوماسيَّةِ ومحاولةِ الوصولِ إلى حلولٍ واقعيَّةٍ تُسْدِلُ السَّتارَ على عقودٍ من الصِّراع، كما يفرضُ جملةً من الخياراتِ المستحيلةِ أمام الفلسطينيين والإسرائيليين، على حدٍّ سواء، وذلك لجهةِ الوصول إلى حلولٍ واقعيَّةٍ قابلةٍ للتطبيق مع كلِّ دورةٍ من دورات عجلة الزَّمن – مع ضرورة التمييز بطبيعة الحال بين مجتمَعٍ يقومُ جُزءٌ نخبويٌّ منه بالاستيطان ويَجرُّ من ورائه دولةً كاملةً وجيشاً ومؤسَّساتٍ اقتصاديَّةٍ وأمنيَّة وسياساتٍ عامَّة ويُطوِّعها في خدمةِ أغراضه، وبين مجتَمعٍ يقعُ برُمَّتِه ضحيَّةً للاستيطان ومشاريعه.

ويتواصل النشاط الكولونيالي الاستيطاني في سياقٍ من الدِّيماغوجيا السِّياسيَّة والإصرار على التَّمسُك بمفاعيل إعادة اختراع الآيديولوجيا الدِّينيَّة وتوظيفها في إعادة تعريف هويَّة المكان وفق مقتضياتها، وإعادة رسم الطوبوغرافيا وتغيير الدِّيمغرافيا السُّكَّانيَّة بما يخدم الغايات الاقتصاديَّة والسياسيَّة للنشاط الاستيطاني.

ويجري توظيف الاستيطان؛ عبر إفعامه بالمضامين الأمنيَّة والدِّفاعيَّة ومن ثم الإستراتيجيَّة وبالثيولوجيا الدِّينيَّة، في خدمة أهدافه الاقتصاديَّة الكلونياليَّة الحقيقية وذلك عبر استخدام وسائل التضليل السياسيِّ لفرض الحقائق السياسية من خلال إحداث تغييرات في الخارطة الجيو – سياسيَّة والطُّبوغرافيَّة والديمغرافية، وما يستتبع ذلك من فرضٍ الاشتراطات السياسيَّة بقوَّة الأمر الواقع كمحصِّلة لاستثمار مفاعيل القوَّة وارتداداتها، وتسويغ الاحتلال ومؤدَّياته، وبما يمنح السياسات الإسرائيليَّة خصوصيَّةً، خارج القانون الدَّولي، بل وفوق القانون الدَّولي، ويعطي جملة مفاهيم السياسة الإسرائيليَّة الخاصَّة ورؤاها تفوُّقاً على ما سواها من المفاهيم والرُّؤى التي تتبنَّاها وتطرحها أطراف النزاع المقابلة، وخاصة الجانب الفلسطيني منها، وذلك في سياق التعاطي مع القضية الفلسطينيَّة على المستوى الدَّولي عبر مراحل الصراع المختلفة وتحوُّلاته المنهجيَّة، ومن تلك المراحل والتحولات، بطبيعة الحال، مرحلة البدء بالتسوية وبمسيرة السلام ومن ثمَّ تعثُّرها، إذ إنَّ هذا السياق المرتبك لمسيرة التسوية قد كان بفعل مفاهيم ومقتضيات السياسة الإسرائيليَّة؛ وجعلها فوق أيِّ اعتبارٍ قانونيٍّ دوليّ، ومن تلك المفاهيم، على سبيل المثال، مفهوم إسرائيل للحدود والطابع المُمَوَّه الذي تحاول ترويجه عن الاستيطان داخليَّاً وخارجيَّاً كونه يجري – بحسب المزاعم الإسرائيليَّة – وعلى أرض الضفة الغربيَّة تحديداً، ضمن حدود داخليَّة لا صلة لها بمفهوم الحدود الدوليَّة، إذْ يتم توظيف هذه المفاهيم لتخليد الاحتلال والاستيطان في آنٍ معاً وفي سياقٍ متكامل من حيث الآليَّات والأهداف والوظائف، والمحصِّلة في نهاية الأمر أنّ الاستيطان يُواصل عمليَّة تخليد الاحتلال، والاحتلال يعمل على تخليد الاستيطان.

سياقات عامَّة:

يمكن تصنيف الاستيطان الإسرائيلي وتعريف هويَّته، ضمن مفهوم باتَ يُعرَفُ بدراسات الاستعمار الاستيطاني المُقَارَن، الذي يُعيدُ تعريف كافَّة أشكال الاستعمار الاستيطاني كعناصرَ وتفرُّعاتٍ تفصيليَّة مُقتَبَسَة ومُشْتَقَّة في الأصل من السِّياق التاريخي والمنهجي العام لحركة الاستعمار القومي الأوروبي– ونظيره الاستيطاني الإسرائيلي، فالاستعمار القومي الأوروبي انبثق في بدايات القرن السَّادس عشر على وجه التقريب، وكمزيجٍ مركَّبٍ، من النشاط العسكريتاري الآيديولوجي الكولونياليِّ المحمومِ – ذي المضامين والدَّوافع الاقتصاديَّة، وهذا هو جوهره

يمكن تصنيف الاستيطان الإسرائيلي وتعريف هويَّته، ضمن مفهومٍ باتَ يُعرَفُ بدراسات الاستعمار الاستيطاني المُقَارَن، الذي يُعيدُ تعريف كافَّة أشكال الاستعمار الاستيطاني كعناصرَ وتفرُّعاتٍ تفصيليَّة مُقتَبَسَةٍ ومُشْتَقَّةٍ في الأصل من السِّياق التاريخي والمنهجي العام لحركة الاستعمار القومي الأوروبي- ونظيره الاستيطاني الإسرائيلي.

الذي يشكِّل دافعه الحقيقي وجملة أهدافه في آنٍ معاً؛ وما نراهُ من أشكالٍ استيطانيَّة أخرى ما هي إلَّا تفرُّعاتٍ لذلك الأصل، تحملُ نفس مضامين البُنى الفوقيَّة التي ميَّزَتْهُ على الدَّوام وتسيرُ في ذات سياقاته وتستلهم نظريَّاته.

ويقول غابرييل بيترييرغ أن «ثمَّة دراسات آخذة بالتبرعم كحقل خاص لما يمكن تسميته بالدراسات المقارنة حول ظاهرة الاستعمار الاستيطاني منذ العام ١٥٠٠ – وبخاصَّة منذ العام ١٥٨٠– فصاعداً.. إنَّ الاستعمار الاستيطاني، أو القومي، هو أفضل إطار لفهم الاستعمار الصهيوني لفلسطين وإقامة دولة إسرائيل، وتاريخ وطبيعة هذه الدَّولة.. إنَّ معظم الأعمال في مجال الاستعمار الاستيطاني المُقارن، تركِّزُ على القاعدة الماديَّة، الأرض والعمل والدِّيمغرافيا وبعض المؤسَّسات.. ثمَّ، إنَّ منهج الاستيطان المُقارن مفيد في التَّعامل مع البنى الفوقيَّة، الآيديولوجيا والمعرفة البحثيَّة والأدب الحديث والكتاب المقدَّس، وبكلماتٍ أخرى، إنَّها البُنى الفوقيَّة للصهيونيَّة الإسرائيليَّة، رغم أنَّ لها خصائصها المميزة، فهي تبقى مجتمعاً استيطانيَّاً نمطيَّاً، وقابلة للمقارنة مع المجتمعات الاستيطانيَّة الأخرى».[٢]

في سياق النقاش المنهجي والأكاديمي المستمر – وفي محاولةٍ لتحديد الملامح الأساسيَّة لمفهوم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلَّة عام ٦٧ وكواقعٍ يفرض نفسه على الجميع، والذي يُرادُ له أنْ يبقى في الإطارِ النظريِّ والعمليِّ المتفرِّع عن الأصلِ الإستيطاني الطلائعي الصهيوني لفلسطين نهاية القرن التاسع عشر، حيثُ تُحاولُ النُّخب التي تقود الاستيطان الآنْ أنْ تُحاكي تجربة الاستيطان الطَّلائعي برغم اختلاف ظروف التجربتين، وتحاول أنْ تقيم وفي منحىً ديماغوجي أوجه الشبه بين التجربتين لجهة البواعث والمحرِّكات والأهداف لتبرير استمرار الاستيطان كجانبٍ أساسيٍّ من جوانب استمرار انبعاث الرُّوح القوميَّة والتمهيد للخلاص !!.

وإذْ ذاك فإنَّنا سنتحدَّث هنا، وطوال المحور الأوَّل من هذا المقال، عن علاقة مفهوم الاستيطان الصهيوني الطَّلائعي نهاية القرن التاسع عشر بمفهوم الاستعمار القومي الكولونيالي البريطاني وغيره، وذلك في محاولة للتعرف على هويَّة هذا الكائن الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي الرَّاهن الحديث المُصر على إسباغِ التجربة الاستيطانيَّة الصهيونيَّة الطَّلائعيَّة في إطارها القومي والدِّيني على سياقات الاستيطان الرَّاهنة، في محاولةٍ لتمويه هويته الكولونياليَّة الاقتصاديَّة الحقيقيَّة.

سنتحدث إذاً عن الاستيطان الصهيوني الطَّلائعي القديم، وبطبيعة الحال نظيره الحديث، لجهةِ ارتباطه بحركة المنظومة الكولونياليَّة المنهجيَّة ومنها محاولة توظيف العامل الثيولوجي الدِّيني لإثبات الصلة الأصَلانيَّة بفلسطين تحديداً؛ وسنتناول في المحور الأوَّل من هذا المقال، ما يمكننا تسميته:

بداية قصةً الحفر في التَّاريخ، وهي قصَّة لها علاقةٌ أَصَلانيَّةٌ بأحد الادِّعاءَات الخاصَّة باجتراحِ وتخريج الدَّافع الاستيطاني على نحوٍ ثيولوجي ديني وفق منهج الدراسات المُقارَنة لأشكال الاستعمارِ القومي ونظيره الاستيطاني؛ فمن حيث البُنى الفوقيَّة والمنهج الحركي تضم الصهيونيَّة عنصراً دينيَّاً، لم يكن بوسعها الاستغناء عنه في محاولتها الهادفة إلى تسخير الدِّيانة اليهوديَّة لخدمةِ أغراضها، وحمل اليهود من جهة، والعالم المسيحي من جهةٍ أخرى، على مماشاة أهدافها السياسيَّة، وأهم جوانب هذا العامل الدِّيني، هو التَّركيز على ما يُسَمَّى العلاقة التَّاريخيَّة بين اليهود وأرض إسرائيل وعرضها بشكلٍ يخدم المطامع الصُّهيونيَّة.[٣] وقد كانت بداية قصة الحفر في التَّاريخ، ومن ثمَّ الحاجة إلى إعادة صياغة وتفعيل الآيديولوجيا الدِّينيَّة بما يخدم الأهداف الكولونياليَّة قد استُهِلَّتْ بمشروع التنقيب الأثري البريطاني في فلسطين والقدس عام ١٨٦٥ بحثاً عن هيكل سليمان ومملكة سليمان وداوود، وظلَّت قصة التنقيبات البريطانيَّة مستمرَّة حتَّى قُبيْل احتلال القدس الشرقية عام ٦٧؛ فقد انتهت التنقيبات الأثريَّة البريطانيَّة فقط ببعثة «كاثلين كينيون» بين عامي ٦١ –٦٧. [٤]

وقد استأنفتها السلطات الإسرائيليَّة بعد ذلك، وأصبحت لازمة من لوازم السِّياسة الإسرائيليَّة تجاه القدس منذ احتلال عام ١٩٦٧ وهي تُلازمُ راهناً سيلَ الطُّوفان الاستيطاني داخل القدس وفي محيطها، وقد أدَّت بشكلٍ مباشر ذات مرَّة إلى اندلاع ما عُرِفَ

وقد كانت بداية قصة الحفر في التَّاريخ، ومن ثمَّ الحاجة إلى إعادة صياغة وتفعيل الآيديولوجيا الدِّينيَّة بما يخدم الأهداف الكولونياليَّة قد استُهِلَّت بمشروع التنقيب الأثري البريطاني في فلسطين والقدس عام ١٨٦٥ بحثاً عن هيكل سليمان ومملكة سليمان وداوود، وظلَّت قصة التنقيبات البريطانيَّة مستمرَّة حتَّى قُبيْل احتلال القدس الشرقية عام ٦٧؛ فقد انتهت التنقيبات الأثريَّة البريطانيَّة فقط ببعثة «كاثلين كينيون» بين عامي ٦١ -٦٧.

بأحداث النَّفق عام ١٩٩٦ وما أوقعته من عشرات القتلى والجرحى في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في عهد حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، كما يتذكَّر الجميع.

كثيرةٌ إذاً هي السياقات المُركَّبة والمُرْبِكَة، التي يمكننا رؤية الاستيطان من خلالها؛ فمن الضروري تناوله لجهة الجذور والبواعث والأهداف الحقيقية – السياسيَّة الاحتلاليَّة والكولونياليَّة الاقتصاديَّة – التي دفعته في مساراتٍ منهجية متصلة ومركَّبة، منذ الأساس، والتي حددت إيقاعات حركته واتجاهاته ضمن مراحل ومحطَّات زمنيَّة وسياسيَّة؛ إذْ لا يمكن ولا بأيِّ حال تناول الاستيطان مجرداً من مضامينه ومزاياه الاقتصاديَّة بالنسبة لإسرائيل، فلو كانت كلفته الاقتصادية والسياسيَّة ومن ثمَّ الأمنيَّة أكثر من فوائده وريعه الاستثماري لما استمر وتواتر بالصورة التي نراها اليوم. فثمَّة غطاء سياسي واضح يتم توفيره للاستيطان وثمَّة ثمن اقتصادي، لكن ثمَّة مكاسب اقتصاديَّة واستثماريَّة ربَّما تفوق كل الأثمان.

وهنا يمكننا أنْ نلاحظ دليلاً واضحاً على القيمة الاستثماريَّة للاستيطان؛ إذا تمعنَّا بمقدار القلق والانفعال الذي تواجه به إسرائيل حركة المقاطعة الاقتصاديَّة الدَّوليَّة لمنتجات المستوطنات BDS.

كما يمكننا رؤيته من زاوية الغايات التي جعلته مُفعماً بمفاهيم الأمن والدِّفاع وبالثيولوجيا الدِّينيَّة وبالرِّوايات التَّاريخيَّة القائمة على أساس كل ذلك؛ في سبيل إثبات الصلة الأصلانيَّة التَّاريخيَّة بالمكان وإلغاء الآخر أو علاقة الآخر به؛ فهذا السياق الدِّيماغوجي المتصل بتغيير هويَّة المكان أو إعادة تعريفه على أساس ثيولوجيٍّ دينيّ يُعطي للاستيطان الإسرائيلي مضموناً وبعداً وجدانياً وسوسيولوجيَّاً لدى جمهور المستوطنين والنخب التي تقف وراءَهم وذلك في سبيل إدامة حيويَّة متجددة في أوصالِه وأذرعه، كما يستمر توظيف سياق إفعام الاستيطان والاحتلال بالثيولوجيا والأمن، وإعادة تعريفه ضمن تأويلات وتصنيفات قانونيَّة فصِّلَتْ على مقاسه، أو فرض مفهوم التمييز بين نوعين من الاستيطان الأمني والسياسي؛ في سبيل فرض مفاهيم سياسيَّة إسرائيليَّة خاصَّة في محاولة لجعلها فوق القانون الدَّولي وبديلاً عنه في تفسير الوقائع المُسْتَحْدَثة بفعل الاحتلال، وذلك بما يتصل بتعريف الحدود بين إسرائيل وبين الضفة الغربيَّة، على سبيل المثال، وهذا أمرٌ جوهريّ بالنسبة لإسرائيل لجهة تبرير وإدامة الاحتلال؛ ويأتي ذلك في سياق تخليد الاستيطان للاحتلال وتخليد الاحتلال للاستيطان.. وهو ما سيكون موضوع المحور الثَّاني من المقال.

وسنتناول في ذات سياق المحور الثَّاني أيضاً، أسانيد القلق من فجوة الديمغرافيا ومبرراتها المتصلة بضرورة السعي لتحقيق هدف الوصول إلى أغلبيَّة يهوديَّة في أرض فلسطين التاريخيَّة، كحجر زاوية أو كمحدد أصلانيٍّ مستمر من محددات اتِّجاهات السياسة والإستراتيجيَّة الإسرائيليَّة، وموقع الاستيطان التَّظاهري والاستعراضي من مسلسل القلق الديمغرافي ذلك، إذْ ما زال

سرقة التاريخ في القدس

إذْ لا يمكن ولا بأيّ حال تناول الاستيطان مجرداً من مضامينه ومزاياه الاقتصاديَّة بالنسبة لإسرائيل، فلو كانت كلفته الاقتصادية والسياسيَّة ومن ثمَّ الأمنيَّة أكثر من فوائده وريعه الاستثماري لما استمر وتواتر بالصورة التي نراها اليوم. فثمَّة غطاء سياسي واضح يتم توفيره للاستيطان وثمَّة ثمن اقتصادي، لكن ثمَّة مكاسب اقتصاديَّة واستثماريَّة ربَّما تفوق كل الأثمان.

يتم ربط الاستيطان بادِّعاءَات الأسانيد الديمغرافية المتصلة بضرورة السعي إلى تحقيق الأغلبيَّة اليهوديَّة في « كامل أرض إسرائيل « وتحديداً من قِبَل وفي أوساط النُّخبة التي تضطلع بدفع عجلة الاستيطان إلى الأمام – عارضين ذلك كأحد مهمَّات وأهداف وغايات الصهيونيَّة. التي وبحسب رؤيتهم، لم تنْتَهِ من مهمَّتها تلك بعد، وجزء من هذه المهمَّة الَّتي هي، وبحسب تلك الرُّؤية؛ استمرار الاستيطان في كل «أرض إسرائيل» بما في ذلك «يهودا والسَّامرة».

وسنلقي نظرة من خلال المحور الثَّالث والأخير من المقال، على مراحل الاستيطان وسياقاته التاريخيَّة والمنهجيَّة وصلة ذلك بمعالم الخارطة السياسة الإسرائيليَّة وتحوُّلاتها؛ وما فرضه الاستيطان من أثمان ومن وقائع ديمغرافية وسياسيَّة وجيو – سياسيَّة واقتصاديَّة على الفلسطينيين وعلى أرضهم.

في السِّياق العام إذاً؛ ما زال هذا المُركَّبُ الكولونيالي مُفعَماً ومُحَفَّزاً بأسانيدِ الثيولوجيا وإعادة إنتاج الآيديولوجيا الدِّينيَّة، ومُفْعَماً أيضاً بالادِّعاءَات الأمنيَّة والدِّفاعيَّة وبأسانيد القلق من فجوة الديمغرافيا؛ مسْتَحْدِثاً وفارضاً في سبيل تكريس نفسه وتحقيق أهدافه كتلةً كثيفةً ثقيلةً من الخرسانة الجيو – سياسيَّة على الأرض، في سياق فرض حقائق سياسيَّة بوسائل القوَّة حيناً والتَّحايل أحياناً، ومستفيداً من تأويلاتٍ قانونيَّة تمَّ تفصيلها على مقاسِ أحلامه ورُؤاه، ومُسْتَخْدِماً رواياتٍ وتأويلاتٍ أُسطوريَّة تُعيدُ التأكيدَ على ضرورةِ وأهميَّة استمرار الحَفْرِ عميقاً في أنفاقِ التَّاريخِ المُعتِمَةِ والمُفعمةِ بالغموض.

(١) المحور الأوَّل:

بداية قصَّةُ الحَفْر الكولونيالي في التَّاريخ.. والحاجة إلى إعادة إنتاج الآيديولوجيا الدِّينيَّة المرتبطة بالمكان، كأحد عناصر البُنى الفوقيَّة للكولونياليَّة:

في سبيل السَّعيِ إلى الهيمنة على المكان يستمرُّ توظيف المفعول السِّياسي للادِّعاءَات التَّاريخيَّة القائمة على أساسٍ دينيّ؛ فما تزال مسألة الحفر في محيط المسجد الأقصى وتحته تثير القلق وتستدعي مزيداً من مسلسل القلق لدى كل الجهات التي ترى في ذلك عبثاً ومجازفةً بالمكان الذي إنْ تداعى قد تكون أثمان تداعيه باهظة ومكلفة جدّاً سياسيَّاً وبشريّاً. لكن، وفي الوقت ذاته، ما زالت قصَّة الحَفْر والتنقيب في المكان تُشكِّلُ مادَّةَ دعائيَّة واستعراضيَّة مفعمة بالدِّين والموثولوجيا التي تجعل من الاستيطان في القدس هدفاً مقدَّساً تقدِّمه النُّخبة الكولونياليَّة والاقتصاديَّة والآيديولوجيَّة والسياسيَّة لجمهور المتطرِّفين كقربانٍ انتخابيٍّ واستثماريٍّ فعَّال.

كانت الملكة فيكتوريا – ملكة إنجلترا في الفترة من ١٨٣٧ – ١٩٠١ – قد بدأتْ قصَّة الحفر والتنقيب في القدس، وإسرائيل بدورها أكمَلَتْ القصَّة التي لمْ تنْتَهِ فصولها بعد.

سنزْعُمُ هنا – وفي ذات سياق العلاقة المنهجيَّة القائمة بين مختلف أنماط الاستعمار الاستيطاني وتحديداً بين بريطانيا والحركة الصهيونيَّة – سنزعم أنَّه وفي غمرةِ عتمة وديماغوجيا الاجتياح الكولونيالي الإنجليزي الشامل للمنطقة الذي توِّج باحتلال مصر عام ١٨٨٢، وهو ذات العام الذي شهدِ قدوم صهيونيِّين كثيرين إلى فلسطين.

وقد كان ذلك الاجتياح الكولونيالي البريطاني قد بدأ بتصفية النفوذ البرتغالي والهولندي في الخليج العربي أواخر القرن الثَّامن عشر ومطلع القرن التَّاسع عشر، حيث لم يأتِ مطلع ذلك القرن إلَّا وكانت بريطانيا قد سيطرت على مجمل منطقة الخليج العربي بما في ذلك الساحل العماني، ومروراً بحملة فريزر الفاشلة لاحتلال مصر عام ١٨٠٧ قبل أنْ تفلح في احتلالها عام ١٨٨٢ منتهزةً فرصة أحداث الثورة العُرابيَّة حيث بقي الاحتلال الإنجليزي قائماً لمصر حتَّى إقرار دستور عام ١٩٢٣. [٥]

وباحتلال مصر عام ١٨٨٢ بلغ ذلك الاجتياح ذروته، وكان متزامناً مع قدوم طلائع الصهيونيَّة إلى فلسطين.. «وفي الواقع

لم تكن فلسطين، في نظرِ صهيونيين كثيرين قدموا إليها سنة ١٨٨٢ أرضاً محتلَّة وإنَّما أرضاً خالية من البشر، أمَّا الفلسطينيُّون فكانوا في نظرهم، إلى حد كبير كائنات غير مرئيَّة، كانوا جزءاً من عقبات الطبيعة التي يجب التغلب عليها أو إزالتها، لا شيء، لا الصخور ولا الفلسطينيون كان يجب أنْ يُشكِّلوا عائقاً في الطَّريق إلى استرداد الأرض التي اشتهتها الصُّهيونيَّة وطناً قوميَّاً لها.. إلى حين احتلال بريطانيا فلسطين في سنة ١٩١٨ كانت الحركة الصهيونيَّة مزيجاً من آيديولوجيا قوميَّة استعماريَّة، وكان حجمها محدوداً: لم يكن الصهيونيُّون يشكِّلون أكثر من خمسة بالمئة من مجموع سكَّان البلد في ذلك الوقت.»[٦]

ربما كان هناك حاجة كولونياليَّة بريطانيَّة، في سياق استعمارها ذي الطَّابع القومي – نظير الاستيطاني، لصياغة جزء من دوافع وسيكولوجيَّة التفكير والسلوك الاستعماري تجاه فلسطين على أساسِ نصوص الكتاب المقدَّس، على نحوٍ خاص، لما يمثله موقع فلسطين من قيمة استراتيجيَّة وجيو– سياسيَّة في قلب الوطن العربي وعلى خطٍّ ساحليٍّ طويلٍ على البحر المتوسِّط وبين قارتيِّ إفريقيا وآسيا – كأهم ساحات التنافس الاستعماري الكولونيالي القاريَّة بين القوى الأوروبيَّة في تلك الفترة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون فلسطين – الأرض المقدَّسة – قد تُمثِّلُ مكوِّناً مهمَّاً يسهمُ في تشكيلِ عناصر البُنى الفوقيَّة الضروريَّة للاستعمار القومي – ونظيره الاستيطاني الرَّاهن، والتي هي بحسب غابرييل بيتبرغ: «الأيديولوجيا والمعرفة البحثيَّة والأدب الحديث والكتاب المقدَّس.»[٧]

كانت البداية المنهجيَّة لتلك الفكرة والقصَّة الكولونياليَّة – قصة الحفر والتنقيب في القدس – قد وُلِدَتْ في أواسط العهد والعصر الفيكتوري في إنجلترا في ذلك العصر الممتد منذ عام ١٨٣٧ حتى عام ١٩٠١ حيث حكمت الملكة فيكتوريا إنجلترا كل هذه المدَّة الطويلة وتحوَّلت بريطانيا في عهدها تحوُّلاتٍ جوهريَّة في كلِّ المجالات، وكانت حقبة تاريخيَّة مُحرِّكة، أتت في أعقابِ نهاية عصر النَّهضة، وأثَّرت ليس في بريطانيا فحسب بل في عموم أوروبا، حيث بلغت الثورة الصناعية في بريطانيا ذروتها وامتدت إلى أوروبا ثم أميركا، ويرى المؤرِّخون أنَّ العصر الفيكتوري هو عصر الثورة الصناعيَّة الأولى في العالم وقد مثَّل ذروة الإمبراطوريَّة البريطانيَّة؛ إذْ تحوَّلت بريطانيا في أواخر ذلك العهد من قُطْرٍ زراعيٍّ ضخم إلى قطرٍ صناعيٍّ ضخم مترابط الأطراف بشبكات السكك الحديديَّة الممتدَّة.[٨] وعلى ما لهذا العصر من أهميَّة، تاريخيَّة تراكميَّة عميقة وقيمة عمليَّة ونوعيَّة في مسار التطور الكلونيالي الإنجليزي.. ((فقد بدأتْ قصَّة التنقيب الأثري في فلسطين عام ١٨٦٥ وكان ذلك مع تشكيل هيئة بريطانيَّة أُطلِقَ عليها اسم، صندوق التنقيب في فلسطين – Palestine Exploration Fund وقد تشكلت الهيئة برعاية الملكة فيكتوريا، وبرئاسة أعلى مرجعٍ دينيٍّ في المملكة وهو أُسقف كانتربري وعضوية ثمانية وسبعين من أبرز شخصيات المجتمع الدينيَّة والاجتماعيَّة في ذلك الوقت، وقد بلغ عدد المتبرِّعين الأوائل للصندوق ٢٧٢ متبرِّعا بينهم الملكة بطبيعة الحال، وقد كانت حصيلة تلك التبرُّعات الأوَّليَّة ٣٠٤٥ جنيه».

كان الهدف، المُعْلَن، من إحداثِ هذا الصندوق، السعي وراء معلوماتٍ أركيولوجيَّة متزامنة مع سجلَّات الكتاب المقدَّس. وعلى حد تعبير بيان تأسيس الصندوق، فإنَّ أهدافه تتركز في: التَّحرِّي الدَّقيق والمنهجي لآثار وطوبوغرافيَّة وجيولوجيَّة وعادات وتقاليد الأرض المقدَّسة من أجل توضيح مسائل الكتاب المقدَّس.

ولعل مما زاد في حماسة الجهات التي تنادت لتشكيل الهيئة، هو النجاحات التي حققتها الأركولوجيا البريطانيَّة في العراق، عندما اكتشف المنقِّب اللامع هنري لايارد أهم مواقع الحضارة الأشوريَّة في نمرود ونينوى، وجلب إلى المتحف البريطاني عدداً من روائع النحت الأشوري، ومن بينها المسلَّة المعروفة باسم المسلَّة السوداء، وهي نصبٌ نَقَشَ عليه الملك الأشوري شلمنصر الثالث (٨٥٩ – ٨٢٤ ق.م) كتاباتٍ وصوراً تُمجِّدُ انتصاراته في بلاد الشَّام، وبينها صورة تمثِّلُ رجلاً في حلَّة كنعانيَّة ساجداً عند قدمي الملك الأشوري، وتحت الصُّورة كتابةٌ تقول: جِزْيَةُ ياهو بن عُمري.. وكانت هذه الجملة بمثابة أوَّل نص خارجي مُكتَشَف يتقاطع مع أيِّ حدَثٍ من أحداث الرِّواية التَّوراتيَّة. وذلك أنَّ ياهو المذكور هنا، هو الملك العاشر في سلسلةِ ملوك إسرائيل الذين حكموا في مدينة السَّامرة، على ما وردَ في سِفْرِ الملوك الثَّاني من الكتاب.

بعد عامين من المسح التمهيدي ورسم الخرائط لقسم كبير من أراضي فلسطين، وصلت الحملة التنقيبيَّة الأولى برئاسة الكابتن – وارن – الضَّابط في الجيش البريطاني، وكان هدفها القدس. كانت القدس في ذلك الوقت محصورة ضمن سورها القديم الذي رمَّمَهُ وأعاد بناءَهُ السلطان العثماني سليمان القانوني في القرن السادس عشر الميلادي، مستفيداً من خطط أساسات السور الرُّوماني الذي بُنِيَ في مطلع القرن الثاني الميلادي، عندما شيّد الإمبراطور هادريان مدينة إيليا كابتولينا فوق أنقاض مدينة أورشليم التي سَوَّاها بالتراب.

وقد استخدم المنقب وارن الخريطة التي أعدها المسح التمهيدي لمدينة القدس من أجل تحديد مواقع التنقيب داخل السور، كما

اعتمد على كتاب التوراة، و على كتابَيِّ المؤرخ اليهودي يوسيفوس من القرن الأول الميلادي و هما: تاريخ اليهود والحروب اليهودية، اللذان يحتويان على وصف لمعالم المدينة في القرن الأول، ولكن مشكلة هذه المراجع، أن التوراة تفتقد إلى الدقة في تحديد الملامح الطبوغرافية، أما مؤلفًا يوسفوس فلا يصلحان إلاّ لتحديد بعض المعالم المعاصرة له، لأنه اعتمد فيما يتعلق بالفترات الأقدم على القصص والروايات المتداولة أكثر من اعتماده على التحقيق التاريخي.

أجرى «وارن» عددا من الأسْبار في المواقع المُشار إليها بأرقام داخل دوائر على الخريطة، ولكن النتائج لم تكن مشجعة، لأن أقدم ما توصل إليه يعود إلى العصر البيزنطي؛ لذلك قرر التوجه إلى منطقة الحرم الشريف، التي يُعتقد بأنها موقع هيكل سليمان القديم. و هنا اصطدم برفض السلطات العثمانية التي لم تسمح له بالتنقيب داخل سور الحرم، رغم تقديرها للهيئة السامية التي تقف وراء مشروع التنقيب !!. ثم اتفق الطرفان على إجراء الأسْبار حول الحرم و على بعد بضعة أمتار من السور الخارجي.

من أجل الوصول إلى الأساسات السفلية للمصطبة، عمد المنقب «وارن» إلى حفر أنفاق شاقوليَّة موازية لجدار المصطبة، بعمق ثلاثين متراً أو أكثر، وصولاً إلى القاعدة الصخرية التي يرتكز عليها الأساس تحت ذلك الرَّدم الهائل من الرُّكام الترابي. وعند ملامسة القاع اتَّجه نحو الأساس بدهليز أفقي حتى كشف عن حجارته. و قد استطاع « وارن « باستخدام هذه الطريقة الشاقة والخطرة، الدوران حول جدران المصطبة الأربعة والكشف عن أساساتها. وتبين له أن الأقسام المطمورة في التراب هي استمرار للأقسام الظاهرة فوقه، وأنَّ الأسلوب المتبع في بنائها وطريقة نحت ورصف حجارتها تنتمي إلى النمط المعماري لعصر هيرود الكبير. وبذلك تم التأكُّد منذ ذلك الوقت المبكر من أنَّ البقية الباقية من هيكل أورشليم، وهي مصطبته الهائلة، لا علاقة لها بهيكل سليمان ولا بالهيكل الثاني، و أن المسجد الأقصى و قبة الصخرة و بقية المنشآت الإسلامية قد قامت مباشرة فوق أرضيات معبد هيرود، التي جرى ترميمها والإفادة منها. تقاطرت بعد ذلك بعثات التنقيب الأثري البريطاني بهدف الوصول إلى أدلة جديدة مختلفة تدعم الرِّواية التوراتيَّة.

وبعد حوالي قرن من الزَّمان، أكدت تنقيبات حملة كاثلين كينيون التي جرت بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٧، نتائج المنقب وارن بخصوص مصطبة الحرم الشريف وعلاقتها بالعمارة الهيروديَّة.[٩]

على مايبدو أنَّ نتائج تنقيبات كلّ من «وارن و كينيون» لم تقنع الجهات البريطانية ولا الحركة الصهيونيَّة فيما بعد فاستمرَّت أعمال التنقيب في ذات المكان وفي المحيط ذاته الذي جرت به تلك التنقيبات المبكِّرة من تاريخ البحث عن أدلَّة تدعم الرِّواية التوراتيَّة وبما يخدم الأهداف الكولونياليَّة لكلا الجهتين، تلك الأهداف التي اتَّخَذَتْ لَبوساً دينيًّاً موثولوجيًّاً وما زالت حتَّى الآن. وحتَّى وقتنا الرَّاهن ما زالت تلك التنقيبات تجري منذ سيطرة إسرائيل على كامل مدينة القدس عشية الرَّابع من حزيران عام ٦٧.

في غمرةِ النِّقاش النَّظري والمنهجي والأكاديمي المستمر – حتَّى لدى النُّخب الصهيونيَّة – والمتصل بتحليل الأسباب الحقيقيَّة التي وقفت وراءَ دفع مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتوجيهه على نحوٍ خاصٍّ إليها دون غيرها؛ نجدُ ولا شكَّ أنَّ هذا النِّقاش لا غنىً له عن تتبُّع سياق الجذر التَّاريخي، ومن ثمَّ تجليَاته الاستيطانيَّة الرَّاهنة، وجدليَّة العلائق التي ربطت بين أهداف المنظومة الكولونياليَّة وبين أهداف طلائع الحركة الصهيونيَّة، ومنها بطبيعة الحال ما تناولناه في هذا المحور من بداية قصَّة التنقيب الأثري فلسطين والبحث في أنفاق ودهاليز التَّاريخ عمَّا يعزز التوجهات الكولونياليَّة، وكذلك علاقة التوجه الكولونيالي الأوروبي عموماً بتوجيه فكر الحركة الصهيونيَّة نحو المكان؛ «فقد كان الصهيونيُّون قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين في سنة ١٩١٨ غامضين فيما يتعلَّق بخططهم الحقيقيَّة، لا بسبب افتقارهم إلى تحديدِ وجهتهم، وإنَّما لحاجتهم إلى إعطاء الأولويَّة لمشاغل مجتمع مهاجرين ما زال صغيراً، ويواجه باستمرار خطر الطرد من جانب حكومة استنبول.. لكن، عندما كانت تنشأ ضرورة لتوضيح الأمور فيما يتعلق بالمستقبل، من أجل الاستهلاك الداخلي، فإننا لا نجد أي غموض على الإطلاق. فما كان يتطلع الصهيونيون إليه هو، إنشاء دولة يهودية في فلسطين للنجاة من تاريخ حافل بالاضطهاد و المذابح في الغرب، مستحضرين ما تشتمل عليه الديانة اليهودية من إنقاذ الوطن القديم كوسيلة لتحقيق هدفهم. هذه كانت الرواية الرسمية، و لا شك أنها كانت تعبر بصدق عن دوافع معظم أعضاء القيادة الصهيونية. لكن النظرة الأكثر انتقادا اليوم ترى أن الدافع الصهيوني للاستيطان في فلسطين، بدلا من أي مكانٍ آخر، كان متداخلا بشكلٍ وثيق مع الإيمان المسيحي بالعصر الألفي السعيد الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر، ومع الاستعمار الأوروبي. فالجمعيات التبشيرية البروتستانتية المتعددة، و الحكومات الأوروبية، كانت تتنافس فيما بينها بشأن مستقبل فلسطين المسيحية، التي كانت تريد انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية، أما الأكثر تدينا بين الطامحين إلى ذلك في الغرب، فقد نظروا إلى عودة اليهود إلى فلسطين باعتبارها فصلا في الخطة الإلهية، من شأنه أن

لكن النظرة الأكثر انتقادا اليوم ترى أن الدافع الصهيوني للاستيطان في فلسطين، بدلا من أي مكانٍ آخر، كان متداخلا بشكلٍ وثيق مع الإيمان المسيحي بالعصر الألفي السعيد الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر، ومع الاستعمار الأوروبي. فالجمعيات التبشيرية البروتستانتية المتعددة، والحكومات الأوروبية، كانت تتنافس فيما بينها بشأن مستقبل فلسطين المسيحية، التي كانت تريد انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية.

يعجّل القدوم الثاني للمسيح، و إنشاء دولة دينية قائمة على التقوى هناك. و قد ألهمت هذه الحماسة الدينية سياسيين أتقياء، مثل ديفيد لويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، بأن يعملوا بالتزام شديد من أجل إنجاح المشروع الصهيوني...».[10]

المحور الثاني:

(الاستيطان الكولونيالي في الضِّفة الغربيَّة والقدس.. مُركَّبٌ اقتصادي مُغَطًّىً بالسِّياسة، وكائنٌ معقَّدٌ مُفعَمٌ بالادِّعاءَات الأمنيَّة وبالآيديولوجيا القوميَّة والدِّينيَّة):

١: الغطاء السياسي والثَّمن الاقتصادي:

أدارت إسرائيل منذ بدايات الاحتلال الضِّفة الغربيَّة وغزَّة عبر ما عُرِفَ بمنسق شؤون الحكومة في المناطق، واستمرَّت فيما بعد بالسيطرة على الضِّفة الغربيَّة بواسطة ضباط الإدارة المدنيَّة، «وبعضهم من المستوطنين الذين عملوا على عرقلة عملية أوسلو بواسطة أساليب عمل يوميَّة، تضمنت مماطلة وبيروقراطيَّة وإهانات مستمرَّة.. فإذا كان عدد المستوطنين اليهود في المناطق قد وصل في العام ١٩٩٢ ، في بداية عمليَّة السلام، إلى حوالي مئة ألف مستوطن، فقد ارتفع هذا العدد في ظلِّ أوسلو ليصل إلى مئتَي ألف مستوطن في العام ٢٠٠٠ ، لقد سيطرت إسرائيل، سواءً من النَّاحية العمليَّة أو من النَّاحية القانونيَّة، بعد اتفاقيَّات أوسلو على ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربيَّة، بالإضافة إلى سيطرة أمنيَّة على ٢٦٪ من المنطقة « ب «.. وقد مضى المستوطنون – في ذلك المناخ من التسوية – في سياسةِ هَويَّتِهم وشكَّلوا عاملاً – دفع دائماً إلى المواجهة والحرب – وبرغم أنَّ باراك قدَّم نفسه كمكمِّل لطريق إسحق رابين، وأنَّه تعهَّدَ لنشطاء حزبه ومؤيِّديه عشية الانتخابات بـ فجرِ يوم جديد، إلَّا أنّهَ سعى عمليَّاً من اللحظة الأولى على التسترِ علىً ما وصف في إسرائيل، خاصَّة من قبل المجتمعين العسكريتاري والدِّيني، بالخطأ الأكبر الذي ارتكبه رابين في حينه وهو: تجاهل المستوطنين واحتياجاتهم ومشاعرهم. وقد حاول باراك التغطية على ذلك من خلال التوصل إلى اتفاق مع المستوطنين بشأن المواقع الاستيطانيَّة غير القانونيَّة، والذي في نهاية المطاف أبقى على معظم هذه المواقع الاستيطانيَّة رغم مطالبة الأميركيين وحركات السلام بإزالتها.. وقد رأى باراك أهميَّة كبيرة لهذا الاتفاق، الذي عبر عن رغبته المعلنة في أنْ يكون رئيس حكومة الجميع.[11]

هذا واحد من عشرات الأمثلة، التي لا يتسع المجال لتعدادها، والتي تشي بما لا يدع مجالا للشك بما قد تمتَّع به الاستيطان من غطاءٍ قانوني وسياسي طوال مسيرته المفعمة بكافَّة أشكال الدَّعم الحكومي؛ «إذْ لم يكن بالإمكان نمو هذه المستوطنات لولا المساعدة المكثَّفة التي تلقَّاها المستوطنون من مؤسسات الدولة المختلفة، أو من دون تهيئة قانونيَّة، أو بدون علاقات الوُد التي تراكمت بين المستوطنين وقادة الجيش. والعدد الكلي للمستوطنات لم يُبنَ وفق الصلاحيَّات الممنوحة للسلطات المختصَّة والمسؤولين عنها فقط؛ بل تمَّ بناؤها بتشجيعٍ ومبادرة من هذه السلطات.. فأوَّل المستوطنات الموافق عليها قانونيَّاً بنيت في عصر حكومات المعراخ، أمَّا ازدهارها الاقتصادي فتمَّ في عهد حكومات الليكود، أمَّا المسؤوليَّة عنها وعن تطويرها فقد أخذته على نفسها حكومات العمل والليكود وحكومات الوحدة الوطنيَّة.»[12]

ربَّما ليس لدى الباحثين مُعطىً يقينيّ تفصيليّ عن حجم اقتصاد المستوطنات، ولا عن الثَّمن الاقتصادي والاستثماري الحقيقي الذي جنته وتجنيه، وعلى ما يبدو فهي ذات مكانَة معياريَّةٍ اقتصاديَّة وسياسيَّة يصعب تقدير أبعادها تقديراً دقيقاً وذلك بسبب عموميَّات المعلومات وافتقارها للترابط والتَّفصيل المنهجي المُعتَمد رسميَّاً، فـ«المعلومات عن الثمن الذي جنته المستوطنات موجودة بغزارة ومدفونة في كتب الميزانيَّات وموثَّقة بفصول في استجوابات الكنيست والصحف وتقارير المنظَّمات

وقفة لغوش ايمونيم في العام ١٩٨٠ تطالب بشرعنة الاستيطان واليافطة (أعلاه/يسار) تقول: "الخط الاخضر خط أحمر".

الاجتماعيَّة وتقارير مراقب الدَّولة.. الثمن الاقتصادي للمستوطنات مركَّب ومعقَّد جدًّا أمام الباحثين وأمام القانون. وليس صدفة، أنْ تُضَخ أموال هائلة من الدَّولة بشكلٍ منهجي لهذا المشروع تحت مسمَّياتٍ مختلفة وبواسطة وزارات الحكومة ومن وكالات دولية أخرى، وكذلك المساعدة من الوكالة اليهوديَّة والمؤتمر الصهيوني اللذين ضخَّا أموالاً عبر قنواتٍ كثيرة جدا بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة، مع تمويهٍ مقصودٍ حول الجهة النهائيَّة التي تُرسَلُ إليها الأموال.. وخلال الحديث مع أهم وزير ماليَّة، شغل المنصب في ثلاث وزارات، وهو ابراهام بييغا شوحط، قال: إنَّه حاول وضع حدٍّ لضخ الأموال عبر القنوات المختلفة والسِّريَّة لكن كلامه كان في العموميَّات، غير أنَّه اعترف أنَّ الموارد ضُخَّتْ إلى المستوطنات بموافقة الحكومة ومن دون موافقتها.»[١٣]

وربَّما كان ثمَّة تمويه أو عدم وضوح متعمَّد لجهة عرض المعلومات التفصيليَّة ونشرها حول حجم الميزانيَّات أو المساعدات والهبات التي تتلقَّاها المستوطنات؛ لكن الاستيطان الذي نتحدَّث عنه هنا هو روايةٌ يوميَّة تحكيها حقائق الوقائع الخَرَسَانيَّة المكوَّنة من ملايين الأمتار المكعَّبة وملايين الأطنان من الإسمنت الماثلة فوق كلِّ تلَّة، ويحكيها الإسفلت الأسود على امتداد الطُرق الاتفافيَّة التي تقطع الضفة الغربية طولاً وعرضاً وبمُسَطَّحاتٍ تقدَّرُ بملايين، بل ربما بعشراتِ ملايين، الأمتار المربَّعة من الإسفلت والإسمنت، وتحكيها أبراجُ وخطوط وشبكات الضَّغط الكهربائيِّ العالي وأعمدة وحبال ومصابيح الإنارة الممتدَّة صفوفاً على جنبات الطُّرق وفي محيط وداخل الكتل الاستيطانيَّة الممتدَّة، وتحكيها أيضاً شبكات المياه والصَّرف الصِّحي، وإعلانات بيع الشقق، ودعايات الأنشطة السياحيَّة والترفيهيَّة، وكل تفاصيل البنيَّة التَّحتيَّة الهائلة وإجراءَات الحماية والأمن المكلفة.

تلك وقائع تحكي بِلَغَةِ ومفردات الأمر الواقع أكثر ما تحكيه وتكشف عنه السِّرديَّات والوثائق الرَّسميَّة الشَّحيحة، فهي – ولا شك – روايةٌ دراميَّة كولونياليَّة اقتصاديَّة بامتياز، مشهورةٌ ومنشورةٌ تحت الشَّمس وفي رؤى الأبصار فوق هضاب الضِّفة الغربيَّة وعلى سفوحها، وفي القدس وفي الأغوار، وفي هضبة الجولان أيضاً، وإنْ لفَّها غموض قوائم ميزانيَّات وزارة الماليَّة الإسرائيليَّة الخاصَّة بها، أو غموض البرامج الحكوميَّة الرَّسميَّة المتصلة بها وبتشجيعها كقطاع استثماري في المجالات الصناعيَّة والزِّراعيَّة والعقاريَّة وما يحظى به ذلك القطاع الاستثماري من امتيازات خاصَّة وتسهيلاتٍ وإعفاءَات ضريبيَّة وجمركيَّة، أو لجهة عدم وضوح الأنشطة الاقتصاديَّة التي يُؤدِّيها على وجه التَّحديد؛ فكل مكوِّنات هذا الكائن الاستيطاني المركَّب المعقَّد ذي الأذرع

ليس من قبيل الصُّدف أن يستمر الاستيطان على أرض الضِّفة الغربيَّة، التي تُعدُّ مركزاً أساسيًّا من مراكز الدِّيمغرافيا الفلسطينية خارج نطاق الدَّيسابورا الفلسطينيَّة المنتشرة عبر دول الجوار وفي القارَّات البعيدة؛ وذلك ربَّما لتحويل مركز الوجود السُّكاني الفلسطيني داخل البلاد إلى ما يشبه دَيسابورا وشتات داخلي في جزرٍ معزولة عن بعضها بالكتل الاستيطانيَّة وبمحاور طرقها التي تسير وفق منطق الاستيطان وحده.

الضخمة العديدة الطَّويلة المتشعِّبة تشي بحقيقته الرأسماليَّة الاستثماريَّة والرَّيعيَّة الاقتصاديَّة الكولونياليَّة الصَّرْفة وبأهدافه الإستراتيجيَّة بعيدة المدى.

كانت تلك الرِّواية فيما مضى – أيْ رواية الاستيطان – قد تجسَّدَتْ في كلٍّ من سيناء وغزَّة، وكان يُرادُ لها أنْ تستمر حتَّى استنفاد وظيفتها ومهمَّاتها السياسيَّة والإجرائيَّة؛ ففي سيناء انتهت تلك الرِّواية بفعل حقائق سياسية جديدة فرضتها معاهدة كامب ديفد مع مصر في عهد مناحِمْ بيغن وتوارت خلف تلك الحقائق والوقائع السِّياسيَّة التي أتى بها إخلاء سيناء كل تراتيل أسانيدُ الآيديولوجيا الاستيطانيَّة التَّاريخيَّة ومتعلِّقاتها بالمكان، أو غابتْ حتَّى حين، هذا من جهة، وفي غزَّة، من جهة أخرى، أسْدِلَ السِّتار على قصة الاستيطان بفعل أسباب وعوامل إجرائيَّة – وتكنيكيَّة – حملتها خطة الانفصال عن غزة من جانب واحد والتي صاغها أرئيل شارون، واختفت مع غياب قصة الاستيطان داخل قطاع غزَّة كل الذرائع والأسانيد الأمنيَّة التي كانت تُساق لتبرير وجود المستوطنات هناك. وهناك اختفى الاستيطان لأنَّ قطاع غزَّة لم يكن في يوم من الأيَّام يمثِّلُ أيَّ ميِّزَةٍ بالنِّسبة لإسرائيل بل كانت ديمغرافياً قطاع غزَّة الكثيفة على الدَّوام عبئاً ومصدر قلق لإسرائيل على المستويات الأمنية والاقتصاديَّة والسياسيَّة والأخلاقيَّة، وقد كانت ديمغرافيا يمكن تطويقها بسياج، وحصارها كجزيرة من جزر الديسابورا الفلسطينيَّة بين البحر والرِّمال.

٢: الثَّمن السِّياسي والهدف، والادِّعاءَات، ومفهوم الحدود:

ليس من قبيل الصُّدف أن يستمر الاستيطان على أرض الضِّفة الغربيَّة، التي تُعدُّ مركَزاً أساسيًّا من مراكز الدِّيمغرافيا الفلسطينية خارج نطاق الدَّيسابورا الفلسطينيَّة المنتشرة عبر دول الجوار وفي القارَّات البعيدة؛ وذلك ربَّما لتحويل مركز الوجود السُّكاني الفلسطيني داخل البلاد إلى ما يشبه دَيسابورا وشتات داخلي في جزرٍ معزولة عن بعضها بالكتل الاستيطانيَّة وبمحاور طرقها التي تسير وفق منطق الاستيطان وحده.

لذا لا يزال الاستيطان متدفقاً بمزيدٍ من الوقائع ومحاولات تغيير الطبوغرافيا وتعميق آثار ومفاعيل الادِّعاءَات بالمكان؛ لتغيير وتحويل هويَّته وطابعه؛ وبما يضع مزيداً من العوائق أمام طريق الدبلوماسيَّة كإحدى الطُّرق المُقترحة باستمرار، بهدف الوصول إلى تسويات نهائية للصراع والتنازع على المكان والجغرافيا والتَّاريخ؛ إذْ ما زال كائنُ الاستيطان المتراكم على نحوٍ عجائبيٍّ يُحكِمُ الخناق على فرص السِّلام – ذلك الكائن الذي ربما قد يُقارب ومع مرور الزَّمن في تداعياته على إسرائيل سياق رواية فرانكنشتاين للكاتبة السويسريَّة ماري شيلِّلي؛ فعالم الكيمياء فرانكنشتاين قام بتركيبِ مخلوقٍ عجائبيٍّ عملاق من رميم الجثث في المقابر، وعندما أتمَّ خلق ذلك الكائن فقدَ السيطرة عليه، وانتهى الأمر بأنْ التَهَمَ ذلك الكائن كل أفراد عائلة فرانكنشتاين قبلَ أنْ يقوم المخلوق العجيب بقتلِ فرانكنشتاين نفسه.[١٤]

كما أنَّ الاستيطان يضع جميع وسطاء السلام المُفترضين أمام سياقَيْنِ أو مسارَيْنِ مختلِفَيْنِ من الرُّؤى المتصلة باقتراح الحلول لكل القضايا العالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. أحدُ هذين الشَّقين ذو بعد دبلوماسي والآخر ذو بعدٍ تاريخيٍّ دينيٍّ مثيلوجي يساهم الاستيطان بتعميقه. وما زال النَّشاط الاستيطاني الكثيف المتراكم يدفع بمزيدٍ من عوامل تدمير إمكانيَّات الوصول إلى تحقيق ما اصطلح على تسميته بحل الدَّولتين أو لأيِّ حلولٍ واقعيَّة أخرى.

يتصل البعد الدبلوماسي باستمرار مناقشة مستقبل الحقوق السياسية للفلسطينيين وبمناطق الولاية الجغرافية والقانونيَّة وبتعريف وتصنيف الهوية والمكانة السياسية للسلطة الفلسطينيَّة وبمستقبل تطورها في كل تلك المجالات وصولاً إلى إمكانيَّة تحوُّلها إلى دولة كاملة السيادة كما كان مأمولاً فلسطينيًّاً على الأقل.

تلك السلطة التي جاءَت إمكانيَّة وجودها الواقعي المعترف به دولياً وإقليميًّاً كإفرازٍ وكنتيجةٍ من نتائج الحراك الدبلوماسي بقيادة الولايات المتَّحدة بداية عقد التسعينيَّات في مناخ التفرُّد الأميركي بمجريات السياسة الدوليَّة وبسياقات مناحيها واتِّجاهاتِها – وهذه الصِّيغة من التَّفرُّد الأميركي بالملفَّات الدَّوليَّة والإقليميَّة ما زالت قائمة، ومنها بطبيعة الحال ملف القضية الفلسطينيَّة، ومتَّصِلاً به ملف الاستيطان الإسرائيلي.

لقد ولِدَتْ صيغ التسوية وسياقاتها وضمن الشروط التي نراها حتَّى الآنْ، في أعقاب الحرب الأميركية على العراق واختلال الميزان الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل بشكلٍ دراماتيكي بفعل الوجود العسكري الأميركي المباشر في المنطقة وبفعل خرائط التحالفات الإقليميَّة التي رسمتها وفرضتها الولايات المتَّحدة من خلال نتائج الحرب على العراق.

وولدَتْ مسارات التسوية الأميركية بغطاءٍ دولي بين العرب وإسرائيل بعد نهاية تلك الحرب عام ١٩٩١ ومنها على المسار الفلسطيني بطبيعة الحال في ظلِّ الاحتجاج الأميركي– الاستعراضي – على الاستيطان في عهد إدارة جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر؛ وما رافق ذلك من تهديدٍ بتجميد ضمانات القروض الأميركية لإسرائيل بقيمة مليارات الدُّولارات والتي كانت ستذهب لتمويل النشاطات الاستيطانيَّة في عهد حكومة الليكود بقيادة إسحق شامير، حيث تُوِّجت تلك الحركة الدبلوماسيَّة الأميركية بعقد مؤتمر مدريد، الذي تضمن هو الآخر جانباً استعراضيًّاً أميركياً لجهة البحث عن السلام.

وهذه السلطة – التي رآها مجتمع المستوطنين تهديداً سياسيًّاً له – كانت انبثقت كنتيجةٍ واقعيَّة تعاقديَّة أفضت إليها نتائج الاتِّصالات المباشرة بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل في أواسط عام ١٩٩٣ وتوِّجت بإبرام تفاهمات أوسلو في أيلول عام ٩٣ واتِّفاق القاهرة عام ٩٤، وقد كان من المفترض أن تقوم إسرائيل الرَّسميَّة بتعزيز وجود هذه السلطة التزاماً بما تعهدت، وكان ذلك يعني ضرورة كبح الاستيطان، لكنَّ إسرائيل الرَّسميَّة آثرت الاستيطان ومزاياه السياسيَّة؛ وبذلك تواصلت حكاية الاستيطان أثناء تلك المرحلة التي أعقبت البدء بالتسوية ومحادثات السلام وإنْ كانت ساكنة هادئة، والدَّراما تكثَّفت بعد تلك المرحلة وعلى طول سكَّة السنوات الأخيرة.. وتحديداً منذ عام ٢٠٠٤ وهو تاريخ تجدد شباب حركة غوش إيمونيم وحتَّى الآن.[١٥]

باستثناء فترة بداية مرحلة التسوية، أواسط التسعينيَّات، التي تمَّ فيها تجميد النشاطات الاستيطانيَّة مع الاستمرار في تكريس الاستيطان كواقع على الأرض وكحقيقة من حقائق

"البذرة الاولى" كانت في غوش عتسيون.

السياسة الإسرائيليَّة التي جرى فرضها منذ احتلال عام ٦٧، لا يمكننا تجاهل حقيقة ماثلة للعيان أنَّ الاستيطان قد تكثَّفَ بعد ذلك بشكلٍ مضَّطَرِد، وحتَّى على هامش تلك المرحلة التي جرى فيها التوقف عن النشاط الاستيطاني المحموم فقد جرى مناقشة الاستيطان، إسرائيليًّاً على المستوى الدَّاخلي وفي عهد حكومة إسحق رابين، التي بدأت مسيرة أوسلو، ضمن مفاهيم وبمفردات التمييز بين الاستيطان الأمني والسياسي وبين الاستيطان الحيوي والهامشي المعزول، وبين استيطان شرعي قانوني وآخر غير قانوني؛ وقد أصبحت هذه المفردات مفردات شائعة ومستخدمة لدى مناقشة الاستيطان في المنتديات الدبلوماسيَّة الدوليَّة.

بحسب هذه المفاهيم؛ فقد جرى تصنيف الاستيطان في غور الأردن وفي القدس وفي التجمعات الاستيطانية الكبرى المحيطة بالقدس كغوش عتسيون وألون موريه، وكذلك الاستيطان في محيط مدينة الخليل، وبما في ذلك الاستيطان في أواسط الضفة الغربية كأرئيل ومجلس إقليمي قَدوميم إلى الغرب من نابلس كاستيطان حيوي وأمني لا يمكن إخلاؤه بأيِّ حالٍ من الأحوال وهو مستمرُ تحت عنوان النمو الطبيعي حتى في ظل ديماغوجيا التَّجميد، فيما تم تصنيف معظم الاستيطان في شمال الضِّفة الغربيَّة وفي أغلب قطاع غزَّة كاستيطان سياسي أو غير حيوي لأمن إسرائيل.

أمَّا البعد الآخر من أبعاد الأفكار المُقترحة لاجتراح الحلول فيتعلَّق بمعالجةِ شقٍّ مركَّبٍ متناقض من الأسانيد والادِّعاءَات الدِّينيَّة والتاريخيَّة المتناقضة الإشكاليَّة والمشتبكة تجاه الصلة

تطور الاستيطان في سياقٍ تفاعليٍّ ديناميكيٍّ متَّصل بالتَّحولات السياسية والاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية التي كانت تجري في إسرائيل على الدَّوام، وليس بعيداً، وبطبيعة الحال، عن تداعيات وتأثيرات مجريات الصراع العربي الإسرائيلي وتحولاته المنهجيَّة عبر مراحله الزمنية المختلفة، وقد كان الاستيطان كمفهوم وواقع وآليَّة سياسيَّة ووظيفيَّة وثيق الصلة بكل ذلك.

الوجدانيَّة بالمكان والتي يتمسَّك بها كلا طرفي النِّزاع، وهو ما يجعل من الاستيطان في الضِّفة الغربيَّة والقدس أحد أهم العوائق أمام تلك الأفكار التي يُهْدَفُ إلى تحويلها وبلورتها كَمُعْطىً يُضاف إلى المجهود الخاص باجتراح الحلول الدبلوماسيَّة القابلة للتحقق.

تطور الاستيطان في سياقٍ تفاعليٍّ ديناميكيٍّ متَّصل بالتَّحولات السياسية والاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية التي كانت تجري في إسرائيل على الدَّوام، وليس بعيداً، وبطبيعة الحال، عن تداعيات وتأثيرات مجريات الصراع العربي الإسرائيلي وتحولاته المنهجيَّة عبر مراحله الزمنية المختلفة، وقد كان الاستيطان كمفهوم وواقع وآليَّة سياسيَّة ووظيفيَّة وثيق الصلة بكل ذلك.

كانت الدَّراما الاستيطانيَّة، تتجسَّد ليس بعيداً عن اتجاهات حركة السياسة الأميركية وانحيازها لصالح إسرائيل في مناخ الحرب الباردة وسياسات المحاور والأقطاب الدَّوليَّة سابقاً، مروراً بانتهاء تلك المرحلة مع انهيار الكتلة الشرقية وتفككها، وفتح أبواب الهجرة اليهوديَّة الكثيفة والدراماتيكيَّة من دول تلك الكتلة إلى إسرائيل مطلع أعوام التِّسعينيَّات، ومروراً كذلك بمرحلة جديدة من عهود الأوضاع الإقليميَّة والدوليَّة لصالح تفرُّد السياسة الأميركية في شؤون السياسة الدوليَّة، حتَّى وقتٍ قريبٍ جداً كنتيجة لازمة من لوازم نهاية مرحلة الحرب الباردة، وليس انتهاءً ببدايةِ عصر النيو ليبراليَّة وسيادة مفاهيم ورؤى العولمة في مستويات الثقافة والاقتصاد والسياسة؛ فلم يكن كل ذلك معزولاً عن التأثير والفعل في علاقة المجتمع الإسرائيلي مع نفسه ومع العالم، وقد كان لذلك دور في إعادة تعريف مفهوم الحروب وسوسيُولوجيا الحرب إسرائيليَّاً وعلاقة تلك المفاهيم التي طرحتها العولمة والنيو- ليبراليَّة والصور التي جاءت بها حروب الولايات المتَّحدة في المنطقة والعالم بالتَّحولات التي جرت وتجري في مركَّبِ ثالوث السياسة والجيش والمجتمع في إسرائيل، وما رافق ذلك من طرح مفهوم «جيش إسرائيلي صغير وذكي» كبديلٍ عن استمرار سيادة مفهوم «الأمَّة بلباسٍ عسكري» وقد أسهمت تلك الرؤى والمفاهيم في انحسارِ اهتمام القطاعات العلمانية والليبراليَّة داخل المجتمع الإسرائيلي بالجيش، وأدَّى ذلك إلى عمليَّة إزاحة داخل الجيش الإسرائيلي لجهةِ زيادة تأثير كلٍّ من معسكري المستوطنين والحاريديم في أوساطه؛ ممَّا يجعله ومع مرور الوقت جيشاً أكثر يمينيَّة وأيديولوجيَّة وإيماناً بالاستيطان.[١٦]

من جهةٍ أخرى، كان لارتدادات عصر العولمة والنيو – ليبراليَة خصوصاً في مجال تأثيرات الدِّعاية والإعلام وتداعيات عهد الفضاءَات الإعلاميَّة المفتوحة، وحركة الاقتصاد العالمي الكليَّة المنسابة نحو الاندماج أكثر فأكثر في مناخ حريَّة الأسواق وتحرير التِّجارة الدَّوليَّة، وتبادلاتها وتداخلاتها واتِّجاهاتها المتحولة نحو مزيدٍ من عولمة وخصخصة المنظومات الاقتصاديَّة على مستوى العالم وتدَنِّي تدخل الحكومات في التَّحكُّم بإيقاعات حركة الاقتصادات المحليَّة في علاقتها مع الخارج وتحديد اتِّجاهاتها التفصيليَّة، وما رافق ذلك من اتِّساع إمكانيَّة استخدام آليات العقوبات الاقتصاديَّة، كحركات المقاطعة الاقتصاديَّة، ومنها حركة المقاطعة الدولية لمنتجات المستوطنات الـBDS على سبيل المثال، والتي تأتي بمعزلٍ عن السياقات التَّفصيليَّة لاتِّجاهات السياسات الخارجيَّة الحكوميَّة الرَّسْميَّة للدول الغربيَّة عموماً، سبباً من أسباب القلق الإسرائيلي تجاه ما يفرضه الاستيطان من تحدِّيات اقتصاديَّة تواجه إسرائيل على مستوى التِّجارة الخارجيَّة والتَّبادل التِّجاري.

ولقد كانت قصة الاستيطان، وما زالتْ، تتفاعل وعلى الدوام وتنسجم في الغالب، مع تنوع وتعدد وتناظر أطياف التركيبة الحزبية ومراكز ومؤسسات السلطة ومصالحها داخل إسرائيل، واتِّجاهات مصالح القوى المؤثِّرة ثقافيَّاً واجتماعيَّاً داخل بنية المجتمع الإسرائيلي المكونة من ثالوث السياسة والجيش والمجتمع، وكذلك كانت تتفاعل مع مختلف مصادر النُّفوذ المعياري والفعلي،

يُلاحظ ومع مرور الوقت ازدياد تأثير السياسات المتصلة بالاستيطان في تشكل وتموضع القوى الانتخابيَّة، عدديًّا ومعياريًّا وما يتبعه من تشكيل ورسم معالم الخارطة الحزبيَّة، وكل ذلك يأتي في غلافٍ وعلى قاعدة زيادة حدَّة تأثير دعاية الآيديولوجيا الدِّينيَّة والموثولوجيا التَّاريخيَّة، الَّتي تُسْهِمُ في بناءِ دفيئات التَّطَرُّف الآيديولوجي والدِّيني وتضم إليها مزيداً من جمهور المجتمع الإسرائيلي.

داخل المجتمع الإسرائيلي ومجتمع المستوطنين – الذي شهد وما زال يشهد مزيداً من تراكم وتداعي التَّحوُّلات المحسوبة لصالحه في السنوات الأخيرة من حيث زيادة الكثافة العددية داخل المستوطنات والتوسُّع الجغرافي أفقيًّا والعقاري كميًّا والزِّراعي والصِّناعي نوعيًّا وإنتاجيًّا، ومن حيث اتساع الوجود وعمق الاندماج والتأثير والفعاليَّة في أوساط الجيش والمؤسسة الأمنيَّة وفي أوساط الطبقة السياسية الإسرائيليَّة.[١٧]

تشهد المشاريع الاستيطانيَّة تسارعاً ملحوظاً في عهد حكومة بنيامين نتنياهو الحالية – في الأيَّام الأخيرة فقط تمَّ رصد ميزانيَّة بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل لشق طرق التفافيَّة في الضِّفة الغربيَّة.. كما تمّ رصد ميزانيَّات ضخمة مخصصة للبنى التَّحتيَّة لما يُسمَّى بالمستوطنات العشوائيَّة.[١٨] وبذا يظل الاستيطان كسياسة إسرائيليَّة ثابتة على المستويين السياسي والاقتصادي وكحلقةٍ أساسيَّة من حلقات دورة الاقتصاد المحلِّي الإسرائيلي.

يُلاحظ ومع مرور الوقت ازدياد تأثير السياسات المتصلة بالاستيطان في تشكل وتموضع القوى الانتخابيَّة، عدديًّا ومعياريًّا وما يتبعه من تشكيل ورسم معالم الخارطة الحزبيَّة، وكل ذلك يأتي في غلافٍ وعلى قاعدة زيادة حدَّة تأثير دعاية الآيديولوجيا الدِّينيَّة والموثولوجيا التَّاريخيَّة، الَّتي تُسْهِمُ في بناءِ دفيئات التَّطَرُّف الآيديولوجي والدِّيني وتضم إليها مزيداً من جمهور المجتمع الإسرائيلي. إضافة إلى ما تفرضه تلك الدِّعاية ومفاعيلها الانفعاليَّة من مفاهيم زائفة تأخذ صفة وطبيعة فرض الوقائع وتغيير الواقع في محاولة دائبة لإثبات أصلانيَّة العلاقة بالمكان وتوظيف تلك الوقائع الاستيطانيَّة في خدمة أغراض سياسيَّة وحزبيَّة واقتصادية رأسماليَّة وكولونياليَّة في الأساس؛ حيث يستتبع ذلك توظيف المكاسب السياسية والاقتصادية من قبل أطياف الطبقة السياسية الإسرائيليَّة في خدمة تلك الوقائع وتكثيف تكريسها في أرض الواقع ضمن حلقة ودائرة لولبيَّة تفاعليَّة تبادليَّة متكاملة ومتحوِّلة ديناميكيًّا وواقعيًّا نحو مزيدٍ من تحقيق المكاسب لصالح قوى اليمين الإسرائيلي كما يشي بذلك سياق المجريات السياسية على الخارطة الحزبية الإسرائيليَّة راهناً.

وفي هذا السِّياق المتصل يأتي تعمُّق خطوط السياسات الاستيطانيَّة على الخارطة السياسيَّة والحزبيَّة في إسرائيل لصالح فرض المزيد من الوقائع التي تستهدف تغيير هوية المكان – كهدف آيديولوجي وكولونيالي – ومواصلة رسم خريطة الجغرافيا والدِّيموغرافيا بما ينسجم مع مفهوم إسرائيل للحدود مع الضِّفة الغربيَّة، وما يلقاه هذا المفهوم من تفهُّم وتأييد لدى أوساط سياسية في الولايات المتِّحدة الأميركية على وجه الخصوص.[١٩]

ويقوم هذا المفهوم على أساسِ تأويلاتٍ إسرائيليَّة لمفهوم الحدود الدوليَّة والحدود الداخليَّة بينها وبين الدول العربية المجاورة من جانب وبينها وبين الضفة الغربية وغزة من جانبٍ آخر، وهي محاولة لتأويل القرارات الأممية التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من المناطق المحتلة والتي صدرت في أعقاب حرب عام ٦٧ كقرار ٢٤٢ و ٣٣٨، ويقوم هذا التأويل الفقهي بأدوات القوَّة على قاعِدَة أنَّ الحدود بين كلٍّ من إسرائيل والمناطق المحتلة في الضِّفة الغربية والقدس هي في الأساس حدود داخليَّة وحدود وقف إطلاق النار كانت قائمة بين الجانبين الأردني والإسرائيلي وقد فرضتها هدنة عام ١٩٤٨ بين كلٍّ من الأردن وإسرائيل وانهارت وانتهت مع بدء حرب عام ٦٧ وسيطرة إسرائيل على تلك المناطق، وهي تختلف من حيث الأساس القانوني ووفق الفهم الإسرائيلي عن مفهوم وواقع الحدود الخارجيَّة مع كلٍّ من الأردن فيما تبقَّى من حدود بين الدولتين في جنوب وشمال البحر الميت، ومع سورية في هضبة الجولان ومصر في سيناء، إذْ هناك يمكن اعتبار تلك الحدود دوليَّة وتخضع للقانون الدَّولي؛ فيما لا يمكن اعتبارها كذلك على امتداد الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزَّة، على اعتبار أنَّها حدود داخليَّة

لا يمكننا تجاهل عامل توظيف الثيولوجيا الدِّينيَّة ودورها في دفع حركة الاستيطان، وذلك عبراستثمار الأفكار والمفاهيم الماورائيَّة المُثيولوجيَّة في تشكيل الوجدان الجمعي لقطاعاتٍ وإنْ بدت هامشيَّة داخل المجتمع الإسرائيلي، إلَّا أنَّها تُقاد نخبَويّاً بصورة مؤثِّرة وفعَّالة، وفي أوساط تيار الصهيونيَّة القوميَّة الدينيَّة وذلك في إطار التنافس داخل المكوِّنات المختلفة للحركة الصهيونيَّة منذ نشأتها.

تقع ضمن خارطة فلسطين الانتدابيَّة، بحسب الرؤية الإسرائيليَّة وبحسب هذا المفهوم الذي تحاول الترويج له دائماً، وهذه الرؤية تجد لها صدىً في الدَّوائر الغربيَّة عموماً وفي الدَّوائر الأميركية تحديداً، برغم مخالفتها الصَّريحة للقرارات الدَّولية التي تدعوا إسرائيل صراحة للانسحاب إلى حدود ما قبل الرَّابع من حزيران عام ١٩٦٧؛ وتستخدم إسرائيل هذه التأويلات على المستوى الدُّبلوماسي والدِّعائي كأحدِ الأسانيد التي تدعم تبرير ومحاولة شرعنة وتسويغ مشاريع الاستيطان داخل المناطق المحتلَّة.

في سياق المواقف الدوليَّة ما زال يجري التعامل في إطار الإقرار الضمني أو الصريح بنتائج مفاعيل القوَّة وبما فرضته وتفرضه من نتائج ووقائع على الأرض، هذا إذا استثنينا بعض تلك المواقف والتعبيرات تجاه الاحتلال والاستيطان والتي يمكننا رصدها كتحوُّلاتٍ في نطاق القشرة والمظهر الانفعالي وربما الدِّعائي الدُّبلوماسي فقط، وهي وإنْ أتت، تأتي في نطاق التعبير بمفرداتٍ إسرائيليَّة أساساً عن واقع الاستيطان، كاستخدامِ تعبيرات الاستيطان الشَّرعي وغير الشَّرعي أو المستوطنات القانونيَّة وغير القانونيَّة كما عبَّرت عن ذلك مؤخَّراً تيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانيَّة في معرض تعليقها على ازدياد وتيرة المشاريع الاستيطانيَّة المدعومة حكومياً في نطاق الاستيطان العشوائي غير القانوني – بحسب تعبير ماي – من قبل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية؛ وهذا يعني بكل الأحوال أنَّ رئيسة وزراء بريطانيا على – سبيل المثال– مقتنعة أنَّ ثمَّة استيطانا قانونيا وآخر غير قانوني ضمن ما يحدده القانون الإسرائيلي وليس القانون الدَّولي، الذي يعتبر الاستيطان برمَّته غير قانوني !!.

المحور الثالث:

(١): الاستيطان والثَّالوث المقدَّس.. سياقٌ ثيولوجي مقصود:

لا يمكننا تجاهل عامل توظيف الثيولوجيا الدِّينيَّة ودورها في دفع حركة الاستيطان، وذلك عبراستثمار الأفكار والمفاهيم الماورائيَّة المُثيولوجيَّة في تشكيل الوجدان الجمعي لقطاعاتٍ وإنْ بدت هامشيَّة داخل المجتمع الإسرائيلي، إلَّا أنَّها تُقاد نخبَويّاً بصورة مؤثِّرة وفعَّالة، وفي أوساط تيار الصهيونيَّة القوميَّة الدينيَّة وذلك في إطار التنافس داخل المكوِّنات المختلفة للحركة الصهيونيَّة منذ نشأتها، هذا من جانب ، وما تجده تلك الاتجاهات التي تسعى إلى توظيف الثيولوجيا الدِّينيَّة من تفاعل وتعاون وتأييد من مكوِّنات رأسماليَّة وإمبرياليَّة في أوساط تيار المسيحيَّة الصُّهيونيَّة الداعمة لها في الغرب والولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص، من جانبٍ آخر.

ومن جهة أخرى ما فرضه الاستيطان من برامج حكوميَّة واقتصاديَّة وسياسات عامَّة ووقائع سياسيَّة وديموغرافيَّة مستحدثة، واستمرار استثماره لادِّعاءَاتِ أسانيد الديمغرافيا التي تجعل من خطر زيادة عدد الغرباء في أرض إسرائيل، والمقصود هنا بالغرباء كل من هو غير يهودي، ويقضي ذلك بضرورة تحقيق الأغلبيَّة اليهوديَّة في أرض إسرائيل الكاملة بما فيها الضِّفة الغربيَّة والقدس تمهيداً للخلاص كفكرة يُجمع عليها طيفٌ واسع من أطياف تيارات المسيحيَّة الأصوليَّة المتصهينة عبر العالم.

ويأتي هذا التَّوظيف في نطاق ما يُطلق عليه بالثَّالوث المقدَّس بحسب، إلدار و عديت زرطال في كتابِهما «أسياد البلاد»: «فقد اعتمدت حركة غوش إيمونيم الاستيطانيَّة – وهي الرَّافعة الأساسيَّة للمشاريع الاستيطانيَّة منذ أواسط السبعينيَّات – على شعاراتها الأساسيَّة التي تعتمد على ثالوث مقدَّس هو شعب وأرض وتوراة إسرائيل التي استُمدَّت من مقولات الحاخام كوك الأب وكوك الابن. وخلاصة هذا الثَّالوث المقدَّس أو مُؤدَّاه يتمثَّل

الاستيطان في شرقي القدس.

في رفض منطق منع أو الحَيلولة دون الاستيطان في كل «أرض إسرائيل» من أيِّ جهةٍ كانتْ – ولأيِّ أسبابٍ كانتْ.

ففي الوقت الذي اعتبرت فيه إقامة الدولة خطوة مهمة على طريق الخلاص التي بدأت مع عودة صهيون واحتلال أرض إسرائيل وتوحيد القدس عام ١٩٦٧ التي اعتبرت هي الأخرى مرحلة مهمة في طريق عودة المسيح؛ فإنَّ حرب يوم الغفران والدمار الذي خلفته هذه الحرب وآلاف القتلى الذين سقطوا؛ قد وضعت تحدياً كبيراً للتفسير المسيحي لتاريخ دولة إسرائيل، بهذه الرُّوح كتب، ذات مرَّة « يهودا عميطال « وهو أحد تلاميذ الحاخام كوك، وأحد الأعضاء المؤسِّسين لحركة غوش إيمونيم: « إنَّ السؤال المطروح اليوم هو.. ما أهميَّة الحرب ؟؟ وهذا السؤال يُطرح على ضوء إيماننا المطلق بأنَّنا نعيش في فترة بداية الخلاص، وعلى خلفيَّة الاعتقاد المذكور وخلفيَّة حرب الأيَّام السِّتة التي علَّمَتْنا أنَّ للحرب هدفاً حقيقيَّاً هو احتلال الأرض. وعلى ضوء ذلك نسألُ سؤالاً من بنْدَيْنِ هما: ما هو الهدف من الحرب ؟؟.. ومن أجلِ ماذا نشأتْ الحرب؛ فالبلاد في أيدينا ؟؟.. والشَّق الثَّاني من السُّؤال وهو الأشَد: هل – لا سمح الله – مطروحُ التراجع ؟؟.. فرغم الحرب ومناظرها المحزنة؛ لن نعود إلى الخلف لأنَّ ذلك سيفسَّر على أنَّه تراجع عن مسارِ الرَّبْ، وعن بداية الخلاص.» [٢٠]

(٢): مراحل الاستيطان:

يمكننا رصد منحى تأسيس المستوطنات من خلال تقسيم سنوات الاحتلال إلى عدة مراحل.

أ – المرحلة الأولى (١٩٦٧– ١٩٧٦) في ظلِّ مباي والمعراخ:

«لقد تم في تلك المرحلة تأسيس المستوطنات بصورة انتقائية، ضمن سياسة استيطانيَّة كانت تعتمد على الكيف وليس الكم، وقد تركَّزَتْ المستوطنات في تلك المرحلة في القدس والغور وذلك بوحي من خطة ألون.[٢١] وبوحي من الرُّؤى التي كان يطرحها قادة وغلاة اليمين الإسرائيلي مثَّل «حنان بورات و موشيه ليفنغر» على سبيل المثال، وذلك فيما يتَّصل بإنشاء بؤرة استيطانيَّة قابلة للتمدُّد والانتشار بشكلٍ متسارع وكبير في المنطقة الممتدَّة جنوب القدس وحتَّى الخليل حيث تشكِّل – وقد شكَّلتْ – أساساً لمجمَّع غوش عتسيون الاستيطاني الضَّخم بين مدينتيِّ القدس والخليل.

شَهِدَتْ تلك المرحلة، وتحديداً في عام ١٩٧٤، ولادة وانبثاق حركة غوش إيمونيم – تجمُّع الإيمان – الاستيطانيَّة، « ولمْ تقم تلك الحركة عن طريق الصدفة، فالأخبار المنشورة عن خطَّة فصل القوَّات في سيناء بدأت تُملي الفراغ في أعقاب حرب يوم الغفران – حرب

أكتوبر عام ١٩٧٣– وقد نُظِرَ إليها بأنَّها تهدد سلامة البلاد، وكان الخوف الجماعي من فقدان مساحة من الأرض هو أساس وجود وتشكل حركة غوش إيمونيم وما زال.

ب – المرحلة الثانية (١٩٧٧– ١٩٨٤) صعود الليكود وغياب المعراخ ومباي من على مسرح الحكم في إسرائيل:

شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود، وتزايد نفوذ حركة غوش ايمونيم الاستعمارية، إضافة إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر وما تبعها من إخلاء مستعمرات شبه جزيرة سيناء. لقد شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستعمرات، والتوسع في انتشارها الأفقي، وكان الإطار النظري لهذا التوسع مجموعة من الخطط/المشاريع الاستيطانيَّة ومن أهمها:

خطة شارون: وتتضمن هذه الخطة إقامة تكتل استعماري في الضفة الغربية يقطعها طوليا (من الشمال إلى الجنوب) تمتد منه قطاعات عرضية واسعة.

خطة متتياهو دروبلس: تهدف هذه الخطة إلى توطين مئة وعشرين ألف يهودي من خلال بناء خمسين مستعمرة تقام في الأماكن الإستراتيجية في الأراضي الفلسطينية.

خطة غوش إيمونيم: تتركز المستوطنات بحسب خطة هذه الحركة الاستيطانيَّة، تماما في المناطق التي تحاول المشاريع الاستعمارية الأخرى تجنبها: وذلك قرب التجمعات السكنية الفلسطينية في المرتفعات؛ ونتيجة لذلك انتشر الاستيطان في مختلف المناطق الفلسطينية، دون أن يتم الاحتكام – بالضرورة – إلى المنطق السياسي والجغرافي والاستراتيجي من وراء هذا الانتشار».[٢٢]

ج – المرحلة الثالثة (١٩٨٥–١٩٩٠) في ظلِّ حكومات الوحدة والائتلاف وحكومات الرَّاسين بين العمل والليكود:

أعادت في هذه المرحلة وتيرة الاستيطان – من حيث الكم – إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون ذلك عائداً إلى عدم وجود أماكن كثيرة تصلح للاستيطان اعتماداً على اعتباراتٍ تتعلَّق بالبعد القانوني والجغرافي لتوزيع وتركيز الاستيطان، إضافة إلى التضارب في الرؤية المتصلة بالسياسات الاستيطانيَّة بين جناحي الائتلاف الحاكم (حزب العمل وحزب الليكود) ذلك الائتلاف الذي حكم في أغلب سنوات هذه المرحلة.[٢٣]

د – المرحلة الرابعة (١٩٩١– ٢٠١١) مرحلة التسوية السياسيَّة مروراً بمرحلة الانتفاضة الثانية والصدامات الكبرى مع الفلسطينيين وعدم وجود استقرار سياسي في مؤسسات الحكم في إسرائيل:

انخفضت وتيرة التوسع في تأسيس المستوطنات بصورة حادة، ولم يبن في الأعوام ١٩٩٢–١٩٩٥، ١٩٩٩–٢٠١١ أي مستوطنة جديدة، وذلك للمرة الأولى منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ويعود ذلك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك المرحلة. للتعويض عن ذلك لجأت السلطات الإسرائيليَّة خلال هذه الفترة إلى تسمين المستوطنات القائمة سواء من حيث زيادة عدد السكان داخل المستوطنات أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء سكنيَّة جديدة ضمن حدود المستوطنات القائمة.[٢٤]

يُضاف إلى السِّمات والمعالم الجيو– سياسيَّة التي ميَّزَتْ هذه المرحلة جملة من الوقائع التي أملَيَتْ من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، وكان ثمَّة معلَمٌ بارزٌ وحاسمٌ في مسار الصراع والتنازع على المكان والجغرافيا وفي مسار الاختلاف حول كلٍّ من مفهوم الحدود ومساحة الجغرافيا المرصودة أو المفترضة لقيام الدولة الفلسطينيَّة والتي جرى اقتطاعها وضمَّها فعليَّاً مع البدء بإنشاء جدار الضم والتوسع في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢؛ فقد ضمَّ ذلك الجدار الذي رُسِمَتْ معالم مساراته المتعرِّجة وحدوده كنتيجة للمفاوضات الدَّاخلية التي جرت بين الحكومة الإسرائيلية وزعماء المستوطنين، وتبعاً لذلك فقد تم ضم ٨٨ ٪ من سكان المستوطنات إلى المنطقة الواقعة داخل الجدار. وفي نفس الفترة، وتحديداً في عام ٢٠٠٤ ولِدَتْ حركة غوش إمونيم من جديد، واتَّسَعَتْ وتصاعدت هجمة الأذرع الاستيطانيَّة من خلال إنشاء البؤر الاستيطانيَّة، وهو حالٌ يشبه حال ما كان يجري مطلع السَّبعينيَّات عبر ما عُرِفَ بظاهرة فتيان التِّلال الذين كانوا يُقيمون بؤراً استيطانيَّة فوق تلال الضِّفة الغربيَّة تحوَّل معظمها فيما بعد إلى مستوطنات ضخمة ومثال ذلك مستوطنة عوفرا بالقرب من رام الله وقادوميم إلى الغرب من نابلس. بلغ عدد هذه البؤر الاستيطانيَّة التي استُحْدِثَتْ في السنوات الأخيرة ٢٢١ بؤرة في نهاية العام ٢٠١٠ . وبالإجمال فقد نما سياق الزيادة في عدد المستوطنات في الضفة الغربية خلال السنوات من عام ١٩٦٧وحتَّى عام ٢٠١١ من مستوطنة واحدة في العام١٩٦٧على سبيل المثال إلى ١٤٤ مستعمرة في العام ٢٠١٠. [٢٥]

خاتمة

يمكننا إجمال كل ما تقدَّم حول مؤدَّيات النشاط الاستيطاني ونتائج السياسات الرسمية الإسرائيليَّة وما أسهما به لجهة الإخلال بإمكانات التحقق الواقعي لكيانٍ فلسطيني يقترب من مفهوم دولة بالمعنى السيادي وما قد أحدثاه من تغيير في هويَّة المكان والجغرافيا والخريطة الديموغرافيَّة، بحقيقةٍ تعبِّر عنها النِّسب والأرقام؛ فـ «إسرائيل تسيطر على، وتستغل الآن، أكثر من ٨٥٪ من مساحة أرض فلسطين التاريخيَّة والبالغة قُرابة ٢٧٠٠٠كلم مربَّع، ولم يبقَ للفلسطينيين سوى ١٥٪ من مساحة الأراضي – وهذا مُعطىً غير نهائي؛ فتلك النسبة مرشحة للنقصان في ظلِّ استمرار التمدد الاستيطاني – تبلغ الآن نسبة العرب الفلسطينيين قرابة ٤٨٪ من إجماليِّ السكَّان على أرض فلسطين التاريخيَّة، وقد أقامت إسرائيل منطقة عازلة على طول الحدود الشرقية لقطاع غزَّة بعرضٍ يزيدُ على ١٥٠٠متر؛ وبهذا فإنَّها تُسيطر على حوالي ٢٤٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥كلم مربَّع، كما تسيطر إسرائيل على أكثر من ٩٠٪ من مساحة الأغوار وهو ما يُشكِّل ما نسبته ٢٩٪ من مساحة الضِّفة الغربيَّة. يُضاف إلى كلِّ ذلك أنَّ إسرائيل تسيطر على حوالي ٨٥٪ من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفيَّة، وهو ما يجعل حصة الفلسطينيين من المياه ضئيلة جداً مقارنةً مع حصة المستوطنات.»[٢٦]

كانت حركة غوش إيمونيم قد قدَّمت ولدى انبثاقها عام ١٩٧٤ رؤيةً تصرُّ من خلالها على واقعيَّة برنامجها المُسْتَهدِف إيصال عدد المستوطنين مع حلول عام ٢٠١٢ إلى مليون مستوطن في الضِّفة الغربيَّة، وقد كانت تلك الرؤيا تبدو غير واقعيَّة وغير قابلة للتصديق في تلك المرحلة من بداية الاحتلال وفي ظل تلك الظُّروف التي كانت تتسم بعدم اليقين لجهة الثقة بمستقبل إدامة وتخليد الاحتلال، الآن ومع حلول عام ٢٠١٧ ربما جاوز عدد المستوطنين للنصف مليون مستوطن في الضفة الغربيَّة، وهذا يعني أنَّ أكثر من خمسين بالمئة من برنامج غوش إيمونيم قد تمَّ إنجازه وذلك إذا استثنينا من احتساب المدَّة تلك السنوات التي تم فيها انخفاض وتيرة التمدد الاستيطاني بفعل عملية التسويَة، التي توقَّفت بسبب الاستيطان في نهاية الأمر والتي لن تفلح إذا استؤنِفَتْ في تغيير واقع الاستيطان أو زحزحته قيد أنملة وذلك بحسب ما تشي به التجربة وسياقات عمليَّة التسوية المُجرَّبة ضمن الشروط التي جرت تحتها، وهذا يعني فيما يعني أنَّ معطياتٍ كهذه ستدفع بمزيدٍ من تشاؤم الذَّكاء والإرادة لدى الجانب الفلسطيني، وتفاؤل الذَّكاء والإرادة – بحسب تعبير المفكر والفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي – لدى جمهور المستوطنين والنخب الدَّاعمة لهم في إسرائيل وإلى مزيدٍ من القناعة بطرح برامج تنتهي في ناهية المطاف إلى وضع مسألة ضم الضِّفة الغربيَّة على طاولة البحث كأحد الخيارات الممكنة أمام إسرائيل بعد أنْ يستنفذ خيار «الطَّريق الثَّالث» أغراضه، بفعلِ مزيدٍ من الإخلال بالواقع الجيو- سياسي والسُّكاني، ذلك الخيار الذي جاء، وبحسب أوري بن إليعيزر، كبديل عن الضَّم الجغرافي لأراضي الضفة الغربيَّة إلى إسرائيل، مع ما يحمله ذلك من مخاطر على هوية ومستقبل إسرائيل كدولة تتجه نحو تحقيق مفهوم يهوديَّتها، وكوسيلة لفصل الفلسطينيين في الضفة والقطاع عن بعضهم وفصلهم في ذات الوقت عن إسرائيل وعن المستوطنين في حين يوفِّر ضمَّاً قانونيَّاً وتكنيكيَّاً لسكَّان المستوطنات إلى إسرائيل.[٢٧]

هوامش:

١. يمكن العودة إلى، عكيفا إلدار و عديت زرطال، **أسياد البلاد.. المستوطنون ودولة إسرائيل**، ترجمة عليان الهندي (القدس، ٢٠٠٦)، ص ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٩.

٢. غابرييل بيتربيرغ، **المفاهيم الصهيونيَّة للعودة**، مترجمة: سلافة حجاوي (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩) ، ص ٧٨ – ٧٩.

٣. صبري جريس، **تاريخ الصهيونيَّة**، (بيروت، ١٩٦٧)، ص ٥٠

٤. فراس سوَّاح، **تاريخ أورشاليم والبحث عن مملكة اليهود**، (دمشق: منشورات دار علاء الدين، الطَّبعة الثالثة ٢٠٠٣)، ص ٣٠

٥. الاستعمار البريطاني في الوطن العربي /https://ar.wikipedia.org wiki (شوهد في كانون الثاني ٢٠١٧)

٦. إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين** مترجم أحمد خليفة، (بيروت: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، ٢٠٠٧)، ص ١٩–٢٠

٧. بيتربيرغ، **المفاهيم**...، ص ٧٩

٨. للاستزادة حول العصر الفيكتوري راجع/ عصر – فيكتوري https:// ar.wikipedia.org/wiki(شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٩. السواح، تاريخ..، ص ٢٥–٣٠

١٠. بابيه، **التطهير**....، ص ٢١

١١. أوري بن إليعيزر، **حروب إسرائيل الجديدة**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليَّة، ٢٠١٦) ص ١٨٢– ١٨٣

١٢. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٢٩

١٣. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٣١–٣٢

١٤. انظروا: رواية فرانكنشتاين/ لماري شيلِّي.. فرانكنشتاين .http://www 4read.net/book/1088/

١٥. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٢٦٠

١٦. بن إليعيزر، **حروب**...، ص ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٤

١٧. بن إليعيزر، **حروب**...، ص ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٤

١٨. وكالة معاً الإخباريَّة/ تاريخ النشر ٦ /٢٠١٧/١١

١٩. هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجيَّة ؟**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).. ص ١٦٥ – ١٨٠.

٢٠. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٢٦٠–٢٦٢

٢١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١ .www.pcbs gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1913.pdf

٢٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٧. بن إليعيزر، **حروب**...، ص ٧–١٢

راسم خمايسي*

المستوطنات الإسرائيلية وأساليب سلب الأرض وتخطيطها

استهلال

تحظى قضية وجود المستوطنات[1] الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وتوسّعها باهتمام دولي ومحلي، باعتبارها تشكل عقبة حقيقية أمام تسوية جيوسياسية تعتمد مبدأ تقسيم فلسطين الانتدابية وتطبيق حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، المنشود من قوى محلية ودولية. بالمقابل، فإن شرعنة، قوننة تبييض وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية مدفوعة من قبل تيارات عقائدية وجيوسياسية من إسرائيل وخارجها لتحقيق حلم وأهداف جيوسياسية مبررة برواية دينية توراتية، تدّعي أن الأرض موهوبة من الله لبني إسرائيل، وأن استعادتهم لها، ونهوضهم فيها مجددا من خلال إقامة مستعمرات والسيطرة على الأرض، تتطلب استحقاقات أمنية توفرها قوة الدولة وأذرعها الأمنية.

تتجاهل هذه الادعاءات الحقوق الطبيعية والوجودية للسكان العرب الفلسطينيين الذين يعيشون على الأرض ويمتلكونها ويتصرفون بها قبل وبعد احتلالها بالحرب في عام ١٩٦٧، وتعتبرهم بمفهوم روايتها «أغيارا» ليس من حقهم امتلاك هذه الأرض. تواجه الرواية الدينية نقدا لاذعا من قبل غالبية الدول والمجتمعات الحديثة، لأنها تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والمحلية التي تقر بحقوق حيازة وملكية الأرض بموجب نظام وضعي شُرِع وأُقر من قبل مؤسسات الدولة القومية/الوطنية الحديثة، وتم التوافق على قبول نظم الأعراف السائدة في المجتمع. وبما أن إسرائيل تُعرّف نفسها كدولة قانون، رغم المرجعية التوراتية التي تعتمد عليها، فإنها تتعامل مع القانون كمصدر ومرجعية لإدارة شؤونها وتسييس حال سكانها: مواطنون ورعايا، وتقبل بالمعاهدات والقوانين الدولية التي وُقِعت عليها عند قبولها كجزء من المجتمع الدولي.

* محاضر جامعي، مخطط مدن وجغرافي، من كفركنا.

تستخدم إسرائيل في عملية سلب الأراضي أنظمة سابقة وتُسخرها لتحويل أراضٍ بشكل منظم لسيطرتها والتصرف بها، وإقامة المستوطنات والمشاريع التي تخدمها عليها. يعود نظام الأراضي في الضفة الغربية إلى مزيج بين نظام الأراضي العثماني، نظام الأراضي الانتدابي، وتبعه نظام الأراضي الأردني، ومنذ عام ١٩٦٧ بدأ تطبيق نظام الأراضي الاسرائيلي المعدل للأنظمة السابقة بواسطة أوامر عسكرية، هذا إذا ما تناقضت أنظمة الأراضي السابقة مع الأيديولوجية الإسرائيلية، أو تساهم في إعاقة تحقيق أهدافها وتطبيق سياساتها.

رغم قبول إسرائيل للقانون الدولي، إلا أنها تجتهد في تفسير القانون الدولي والمحلي لوضع نفسها في حالات استثنائية لتحقيق السيطرة على الأرض وامتلاكها، ولاحقا إقامة المستوطنات عليها. وبما أن الفكر الصهيوني يدمج بين السيطرة على الأرض واحتلالها وإحلالها عِرقيا، فإن إقامة المستوطنات هي ترجمة عملية للفكر والمشروع الصهيوني الذي يمزج بين تهويد الأرض، توطينها بواسطة يهود، والانتماء الديني والقومي والثقافي لليهودية. تطبيقا لهذا الفكر تقام وتوسع المستوطنات في الضفة الغربية، مستمرة بنسخ تجربة أكثر من مئة سنة في إقامة المستعمرات. كانت هذه التجربة والممارسة العملية لها قبل إقامة دولة إسرائيل، وفي ظل الانتداب البريطاني، وتبعتها بعد إقامته وداخل حدودها السياسية السيادية التي أُقِرت دوليا، والآن تمارسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ خارج مجال سيادتها الرسمي وخاصة في المنطقة المصنفة «ج» وفقًا للاتفاقيات السياسيّة مع الفلسطينيين. خلال هذه الفترات تحولت مكانة وقوة الدولة وقدرتها على تمكين إقامة المستعمرات، قَونَنَتها وشرعنتها من قبل الدولة الكولونيالية بواسطة قوانين الأراضي والتخطيط المحلية، متجاهلة أو ناكرة للقانون الدولي. والسؤال المطروح، كيف تُسخِر الدولة الإسرائيلية المحتلة قوانين الأراضي والتخطيط من أجل تحقيق استمرار نمو وتوسع الاستيطان لقضم الأراضي الفلسطينية وسلبها؟

هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في هذا المقال الموجز. يهدف هذا المقال إلى تناول مسألة كيفية استخدام قوانين الأراضي وأجهزة التخطيط من أجل سلب الأرض، إقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها وشرعنتها. ونركز على المستوطنات في المنطقة المسماة «ج»، والتي تشكل حوالى ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية (لا يشمل القدس الشرقية). منطقة «ج» ما زالت خاضعة كليا للاحتلال الإسرائيلي وفيها تقع كل المستوطنات، وحولها يتركز الاهتمام الدولي والمحلي لتحقيق حل الدولتين. يعتمد المقال على أدبيات، مقالات ومعطيات إحصائية نشرت، إضافة إلى مراجعة قرارات محاكم، ومعرفة الكاتب بمؤسسات التخطيط وإجراءاتها العملية، من خلال عمله في إعداد مخططات لتوسيع البلدات الفلسطينية وحماية القرى الفلسطينية المهددة في المنطقة المسماة «ج». وهكذا، فإن منهجية «الباحث كلاعب» «والمُخَطِط الفَعّال» تشكل جزءًا من منهجية العرض النقدي الذي يتناوله المقال.

نظام أراضي مُمَكِّن للسلب

تستخدم إسرائيل في عملية سلب الأراضي أنظمة سابقة وتُسخرها لتحويل أراضٍ بشكل منظم لسيطرتها والتصرف بها، وإقامة المستوطنات والمشاريع التي تخدمها عليها. يعود نظام الأراضي في الضفة الغربية إلى مزيج بين نظام الأراضي العثماني، نظام الأراضي الانتدابي، وتبعه نظام الأراضي الأردني، ومنذ عام ١٩٦٧ بدأ تطبيق نظام الأراضي الاسرائيلي المعدل للأنظمة السابقة بواسطة أوامر عسكرية، هذا إذا ما تناقضت أنظمة الأراضي السابقة مع الأيديولوجية الإسرائيلية، أو تساهم في إعاقة تحقيق أهدافها وتطبيق سياساتها. حسب النظام العثماني، الأرض هي ملك للدولة باستثناء إذا ما تم تسجيل الأرض كملك خاص بعد استخدامها. وحسب القانون العثماني، تستطيع الدولة استعادة الأرض لملكها فيما لو لم تستخدم الأرض من قبل المتصرف المالك لفترة ثلاث سنوات متتالية. انطلقت إدارة الأراضي منذ النظام العثماني من مفاهيم مركزية. أي أن الدولة هي صاحبة الأرض ويتم تمليكها للأفراد بالحيازة، الإحياء والإعمار. حسب هذا القانون، ولاحقا قانون التسوية الانتدابي، شرع بمسح وتسوية الأراضي وتسجيلها في فلسطين. خلال الفترة الانتدابية والأردنية لم تنته عملية تسوية وتسجيل الأراضي بالضفة الغربية. ومع احتلال الضفة الغربية،

لعنة الاستيطان: طفل فلسطيني يحدّق في خراب المشهد.

قرر الحاكم العسكري تجميد تسوية الأراضي وتسجيلها بحجة حفظ أراضي النازحين بعد الحرب،[٢] ولاحقا وضع عراقيل أمام تسوية الأراضي وتسجيلها على المالكين والمتصرفين،[٣] لخلق بلبة في إثبات الملكية ولاحقا سلبها بحجة أنها أراضي دولة في حالة لم يثبت أنها أراض خاصة حسب التعقيدات التي أحدثتها أنظمة الأراضي المتعددة والمعدلة المستخدمة في حالة الأراضي الفلسطينية. فبالموازاة مع تجميد تسوية وتسجيل الأراضي الخاصة، تسارعت عملية الإعلان عن أراضي الدولة التي شملت كل الأراضي التي حددت بموجب القانون العثماني لعام ١٨٥٨ كأراض ليست ملكا خاصا مسجلا في دائرة السجل العقاري، بالإضافة إلى الأراضي التي أعلن عنها كأراض مسجلة على اسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية.

هكذا فقد تطور مفهوم وتعريف أراضي الدولة خلال القرن الماضي وأخذ أشكالا متعددة. حتى صدور قانون الأراضي العثماني «المجلة» عام ١٨٥٨ ، وبعده قانون الطابو ١٨٦١ ، لم يكن هنالك تصنيف رسمي للأراضي، بل كانت الحيازة والتصرف بها مرتبطان بقرار السلطان أو من ينوب عنه. في عام ١٨٥٨ أقرّ قانون صنف الأراضي إلى خمسة أصناف (ملك، وقف، متروكة، ميري/ أميري، موات). كما أن أمر تسجيل الأراضي الانتدابي لعام ١٩٢١ ولاحقا أمر تسوية الأراضي وتسجيلها لعام ١٩٢٦ وتعديله لعام ١٩٢٨ ، وبعد ذلك تخمين الأراضي، [جميعها] صنفت الأراضي بالاعتماد على التصنيف العثماني، وأضافت له تصنيفا حسب قيمة استخدام الأرض، اعتمادا على مسح الأراضي وبيانها على أحواض طبيعية وتخمين. تشكل هذه الأحواض الطبيعية والتخمين أساسًا ومصدرًا لتقدير مساحات أراضي الدولة التي سجلت آنذاك على اسم المندوب السامي كممثل للانتداب، وهو الذي استحدث تصنيف أراض بموجبه سُجلت بعضها على اسم مخاتير القرى بالنيابة عن المندوب السامي. تمّ نقل تسجيل هذه الأراضي لاحقا على اسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية بعد سيطرتها على منطقة الضفة الغربية بعد عام ١٩٤٨. عُرفت هذه الأراضي من قبل العامة والخاصة بأنها أراضي الخزينة وتم الحفاظ عليها وعدم الاعتداء عليها. عند دخول أجهزة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ سيطرت على أراضي الخزينة، وقامت كذلك بالسيطرة على الأراضي التي ليست ملكا خاصا فلسطينيًا، وتم تحويلها من قبل أجهزة الاحتلال إلى تصنيف عرف باسم –»أراضي دولة». وبعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وبسط سيطرتها وإدارتها في منطقتي أ و ب تم تسجيل هذه الأراضي تحت اسم «أملاك الحكومة». تعتمد أراضي/ أملاك الحكومة على سجل التخمين الانتدابي والسجل الأردني الذي سجل الأراضي تحت اسم «أراضي الخزينة».

نشأ هذا العرض الموجز لنشوء وتطور مفهوم وتعريف أراضي الدولة في سياقات جيوسياسية وإدارية مختلفة، بالإضافة إلى تعامل وتوجه متعدد لأصحاب الأرضي نحوها، وهم الذين لم يسارعوا إلى تسجيل كل الأراضي التي يتصرفون بها ويملكونها دون منازع، بإقرار السكان وممثليهم المحليين، خوفا من دفع الضرائب الباهظة، وإيماناً منهم أن الأرض ملكهم ولا يوجد مصلحة لحكم مركزي ينتمون إليه أن ينزع منهم مُلكهم، فباستثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي الذي سعى بشتى الوسائل إلى السيطرة على الأرض، فإن سجل الأراضي الانتدابي والذي اعتمد على التخمين حسب الأحواض الطبيعية، وبعده السجل الأردني والذي ما زال ساري المفعول والمعمول به لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا يوجد ما يناقضه لدى السلطة ولدى

العامة، [هذه السجلات] تشكل الأساس لتحديد مساحة وموقع أراضي الدولة. ولكن إسرائيل، كما سنوضح لاحقا، استغلت هذا الواقع المركب من أجل سلب أكبر مساحة ممكنة لتعرفها وتحددها على أنها «أراضي دولة»، (زمير، ١٩٨٥؛ بتسيلم ٢٠١٢).

نهجت سلطات الاحتلال أربع طرق مركزية لسلب الأرض وتوفيرها لإقامة مستوطنات، مستخدمة قوة الدولة ومنظومة مركبة من المرجعيات القانونية والإدارية التي يطول المقام لشرحها في هذا المقال.[٤] الطريقة الأولى، «وضع اليد على الأرض لأغراض عسكرية»، حيث أن وجود الضفة الغربية تحت إدارة عسكرية محتلة، مَكّنتها من تطبيق آلية وضع اليد على أراض بملكية خاصة ومصادرتها بحجة أغراض عسكرية وأمنية، وإقامة مستوطنة عليها، على اعتبار أن المستوطنات والمستوطنين الذين يشغلونها، هم جزء من النسيج الأمني للمحتل. وفي هذا السياق لا توجد حاجة لأخذ موافقة أجهزة التنظيم والبناء العاملة، بموجب قانون تنظيم القرى والمدن والأبنية الأردني رقم ٧٩ لعام ١٩٦٦، الذي بقي ساري المفعول رغم تعديله بموجب أمر عسكري رقم ٤١٨ (Coon, 1992). لتسهيل عملية إقامة المستوطنات على الأراضي التي صودرت لأغراض عسكرية، استخدم الحكم العسكري وسيلتين: الأولى إصدار أمر عسكري خاص (رقم ٩٩٧– أمر بشأن منح رخص للأعمال بأراضي وضعت اليد عليها لأغراض أمنية)، بموجبه لا تُعَد مخططات هيكلية وتُصَدق من أجهزة التنظيم، ولا يستطيع الجمهور الاعتراض عليها، كما هو شأن إقامة مستعمرة كريات أربع في الخليل. أما الوسيلة الثانية، فهي إقامة مبان مؤقتة، حيث أجازت المخططات الانتدابية الإقليمية السارية المفعول حتى الآن للسلطة الحاكمة إقامة أبنية مؤقتة لأغراض أمنية، دون الحصول على ترخيص من دوائر التنظيم. وفي هذا السياق، استخدمت أراضي المهجرين والنازحين الفلسطينيين خلال الحرب وبعدها، بالإضافة للأراضي التي كانت تستخدم كمعسكرات للجيش الاردني أو تلك التي سجلت على اسم خزينة المملكة الأردنية لإقامة مبان مؤقتة عليها تشمل المستوطنات. كل الأراضي التي عُرِفَت كأنها أراضي غائبين سلبتها سلطات الاحتلال ووضعتها في سجل القيّم (حارس) على أراضي الغائبين، واستخدمت لإقامة المستوطنات والتي وصل عددها إلى حوالى ٤٤ مستعمرة.[٥] انتهى استخدام سلطات الاحتلال لآلية وضع اليد لأغراض عسكرية وإقامة مستوطنات مدنية عليها رسميا عام ١٩٧٩ بعد قرار محكمة العدل العليا[٦] في قضية مستوطنة ألون موريه، التي أقيمت على أراضي قرية روجيب الفلسطينية شمال شرق مدينة نابلس. بعد هذا القرار لم يتوقف عمليا تخصيص أراض وُضعت اليد عليها لأغراض عسكرية، بل استمر تحت غطاءات وخداعات أخرى، خاصة وأن هذه الأراضي، على الغالب، لم تُعَد لأصحابها حتى بعد انتهاء فترة الأمر العسكري القاضي بوضع اليد.[٧]

الطريقة الثانية، تحويل ملكية الأرض لتكون «أراضي دولة»، ثم تقوم الدولة المحتلة بتخصيص هذه الأراضي لإقامة المستوطنات. (بتسيلم، ٢٠١٢) وتكون عملية تحويل الأرض لملكية الدولة بواسطة أدوات قانونية شرعنتها الدولة لذاتها بواسطة استخدام القانون المحلي وأنظمة الأراضي السائدة وتعديلها بموجب تعليمات أو أوامر عسكرية تفرضها لسلب الأرض. تشمل هذه الأدوات اعتبار الدولة المحتلة، وأذرعها الإدارية، العسكرية والمدنية، التي أنشأتها، وريثة الدول التي سبقتها. وبموجب «حق الوراثة» تمتلك الدولة مساحات كبيرة تستطيع التصرف بها حسب رغباتها وأهدافها الاحتلالية والاستعمارية. لا تكتفي الدولة بهذا الإرث، بل تستخدم أداة أمر مصادرة الأراضي للغايات العامة، ١٩٤٣ لمصادرة الأرض الخاصة. هذا الأمر يجيز للدولة المصادرة واستملاك الأرض بنسب معينة بدون تعويض، أو مصادرة مجمل الأرض ودفع تعويضات زهيدة. في غالب الأحيان تكون هذه التعويضات مستحقة مع وقف التنفيذ، لأن أصحاب الأراضي المصادرة يرفضونها ولا يقبلون تعويضهم عليها، لأنها تجري من قبل دولة محتلة تعمل ضد مصالحهم، أو أن المالكين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم على الأرض لأسباب وذرائع متعددة تفرضها سلطة الاحتلال بناء على معايير ونظم هي التي تحددها. وفي حالة توجه المالكين الحقيقيين والمتصرفين بالأرض إلى المحاكم الإسرائيلية، صاحبة الصلاحية للبت في قضايا مصادرة الأرض، فهي على الغالب لا تنصفهم، لأنها تحكم بموجب مرجعيات قانونية مفروضة من قبل الحكم المركزي وسلطات الاحتلال، والتي لا تنصف ولا تُمَكِن تحقيق العدل، حتى ولو على فرض أن القاضي يرغب بتحقيق العدالة. جزء من أراضي الدولة مصدرها أراض وعقارات مملوكة لمهجرين أو نازحين فلسطينيين (أفراد ومؤسسات) تم تعريفهم على أنهم غائبون، وتنقلها الدولة لملكيتها باستخدام طرق متعددة. يجدر الذكر أن الدولة تعتبر نفسها قيمة/ حارسة ووريثة لهؤلاء الغائبين، حتى ولو أن جزءا منهم بقوا في الوطن، ولكن لا تعترف الدولة بوجودهم لاستعادة أملاكهم مستعينة بتعريفات وحجج إدارية وضعتها، رغم أن بعضهم أو ورثاءهم مازالوا يعيشون في الضفة الغربية ومنحوا بطاقة الهوية المحلية (خمايسي، ٢٠١٦). تتصرف الدولة بأراضي الفلسطينيين المهجرين والنازحين، أو أولئك الذين يسكنون في دول أجنبية ويحملون وثيقة المواطنة

بها، كصاحبة الأراضي الشرعية، تنقلها إليها لهدف إقامة المستوطنات أو لمؤسسات صهيونية يهودية تقوم بمهمة إقامة مستوطنات وتوسيعها، أو تخصصها لاستخدامات أراض تخدم وتعزز هذه المستوطنات. وتشير المعطيات المتوفرة حاليا إلى أن مجمل الأراضي المصنفة أراضي دولة في المنطقة المسماة «ج» وصلت إلى نحو ٤٥٪ من مساحتها.[٨]

الطريقة الثالثة والمركبة من عدة مركبات هي شراء الأراضي بالتهديد والتخويف أو التحايل والخداع، أو استخدام سماسرة ووسطاء متعاونين مأجورين، حيث يقوم هؤلاء باستخدام نفوذهم لإسقاط مالكين أو ورثاء في صفقات بيع، حتى لو لجزء صغير أو حصة من الأرض، ومن خلال وضع ما يعرف بالعامية «مسمار جحا»، وبعده وضع اليد الفعلي، يتم سلب كامل القطعة. بعد الاستخدام الفعلي، تتم مطالبة الدولة وقوات الأمن منح الحماية لهم وإقامة بؤرة استعمارية، ولاحقا المطالبة بالاعتراف بهذه البؤرة كمستوطنة من قبل أجهزة التنظيم لمنحها خدمات وتخصيص أراضي دولة أو مصادرة أراض خاصة بحجة الغايات العامة لتوسيع هذه المستوطنة. أسلوب آخر لإقامة المستوطنات وسلب الأرض هو ادعاء أن هذه الأراضي كانت أملاكا يهودية قبل عام ١٩٤٨، وفقدها أصحابها نتيجة للحرب وها هم يعودون إليها بعد عام ١٩٦٧، كما هو شأن إقامة مستوطنات في منطقة غوش عتصيون جنوب غرب بيت لحم. حيث تشير المعطيات المتوفرة أن مساحة الأراضي بملكية يهودية خاصة مسجلة في الضفة الغربية حوالى ١٢٩ ألف دونم بعضها استخدمت لإقامة مستوطنات أو أنها بقيت أراضي زراعية، تستخدم لتشكل مورد اقتصادي للمستوطنات.

اما الطريقة الرابعة فتتلخص في شرعنة سلب الأرض وقوننة هذا السلب بأثر رجعي بواسطة استخدام قوانين وأوامر عسكرية مستوحاة ومأخوذة من التعديلات والإصلاحات المعمول بها في نظام الأراضي في إسرائيل، وتنقل وتنسخ مع مواءمتها لواقع الاحتلال، مع محاولات شكلية لتجنب خلق صدام فاضح مع القانون والمواثيق الدولية المرعيّة، والتي من المفروض أن تضبط القوة المحتلة في تعاملها الإنساني مع السكان الأصلانيين التي تحتلهم، بما في ذلك حفظ أملاكهم وعدم مصادرة أراضيهم. رغم قبول إسرائيل للقانون الدولي الإنساني رسميا، ولكنها عمليا تمارس احتلالا خاصا بها، حيث أنها وضعت اجتهادا خاصا ليشكل إطارا لعبرنة الحيز واستملاك الأرض بالاعتماد على القانون المحلي الإسرائيلي. وفي هذا السياق فإن المحاكم الإسرائيلية هي صاحبة الصلاحية في الحسم القضائي في مسألة الأرض والتخطيط في المنطقة «ج»، أو في أي حالة نزاع حقوقي على الأرض بين المستوطنين الإسرائيليين أو مؤسسات الحكم العسكري ودولة إسرائيل من جهة وبين الفلسطينيين أفرادا ومؤسسات. ورغم وجود جهاز قضاء فلسطيني فاعل، فإن سلطات الاحتلال لا تعترف بصلاحيته للبت في قضايا الأرض والتنظيم في المنطقة «ج»، أو في حالة نزاع على الأرض بين المستوطنين والفلسطينيين، أو بشأن استرداد أراض تمت مصادرتها وسلبها. صلاحية المحاكم الفلسطينية سارية المفعول في المنطقة المسماة «أ» و– «ب» وبين الفلسطينيين فقط. وبما أن جهاز المحاكم الإسرائيلية هو جزء من المؤسسة، فإن قراراته ا تعتمد على القانون المحلي، وتفسر القانون الدولي بشكل يخفف الضغط على الدولة ويحاول طرح حلول ربما تشرعن المصادرة والسلب. فمثلا قرار المحكمة العليا بشأن رفض استخدام وسيلة وضع اليد على أراض خاصة ومصادرتها لأغراض عسكرية، وإقامة مستعمرة مدنية عليها مثل مستعمرة ألون موريه. ولكن هذا القرار لم يطبق بأثر رجعي على الأرضي التي وضعت اليد عليها لأغراض عسكرية، وأقيمت عليها أكثر من أربعين مستعمرة. ولم تُعد الأرض إلى أصحابها في حالات مشابهة، رغم أن المحكمة أقرت بعدم جواز المصادرة بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون المحلي «كرامة الانسان وحريته» لعام ١٩٩٢. كما أن المحاكم في حالات كثيرة تشير إلى وجود فراغ قانوني في الواقع الضبابي الذي أنشأه الاحتلال، مما يدفع الحاكم العسكري إلى إصدار أمر عسكري أو سن قانون في الكنيست الإسرائيلي لتمكين وتأمين سلب الأراضي. وخير مثال على ذلك هو إصدار وإقرار قانون «تسوية المستوطنات في يهودا والسامرة لعام٢٠١٧ »،[٩] والذي أقرته الكنيست/البرلمان الإسرائيلي يوم ٦ شباط ٢٠١٧. يهدف هذا القانون إلى تمكين أجهزة الاحتلال تشريع المباني في المستوطنات التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، وكذلك تبييض البؤر الاستيطانية. (قبعة، ٢٠١٧) وأشار القانون في البند ١١ إلى تسمية ست عشرة مستوطنة سيتم تنظيم وتبييض مبان قائمة بها، كما أن القانون منح وزير العدل، بإقرار لجنة القانون في الكنيست إضافة أسماء مستوطنات يتم تسويتها وتبييضها حسب القانون. كما حدد القانون قيمة التعويضات بنسبة ١٢٥٪ مما يحدده المخمن ذو العلاقة.

حول قانون تسوية المستوطنات يدور جدل قانوني وسياسي محلي ودولي (قبعة، ٢٠١٧)، وقامت جمعيات حقوقية بالتوجه لمحكمة العدل العليا لفحص مدى قانونيته. وحتى كتابة هذا المقال لم تقر المحكمة بشأن القانون. مع ذلك فإن بداية التطبيق

هكذا فإن العلاقة بين الأجهزة الإسرائيلية العاملة على المستوى السياسي، التشريعي، القانوني، الإداري، العسكري والقضائي تساهم بشكل مُجَند، معلن ومبطن، لتحقيق توسيع وشرعنة الاستيطان تعزيزه وتمكينه، مع وجود الاختلافات اللفظية والإجرائية والحيثيات العينية لكل مركب من هذه الأجهزة. ولكن هذه الأجهزة مُجمِعة على حقها في رواية السيطرة على الأرض وسلبها لتهويدها. وأن وجود المستوطنات وتوسيعها يؤمن إنجاز السيطرة على الأرض واستمرار سلبها فعليا وبأثر رجعي.

للقانون يرشح ويطبق بشكل عملي. حيث أن هدف القانون تعزير الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل عام، وبشكل عيني ومباشر شرعنة وتبييض مبان وأحياء وبؤر استيطانية قائمة. حسب التقديرات التي لخصت بتقرير مسحي أعد من قبل منظمة السلام الآن الإسرائيلية[١٠] والمُعَنوَن: «قانون سرقة الأراضي الكبير»، فإن القانون سوف ينظم ويُبيض حوالى ٤٠٠٠ وحدة سكنية قائمة على أراض فلسطينية خاصة مساحتها حوالى ٨٢٠٠ دونم سوف تصادر لإقرار توسيع مستوطنات قائمة؛ وكذلك شرعنة، تنظيم وتبييض حوالى ٥٥ بؤرة استعمارية، بها حوالى ٨٠٠ وحدة سكنية منتشرة على حوالى ٣٠٠٠ دونم أراض خاصة ستصادر. كما أن القانون يُمَكن تسوية حوالى ٣١٢٥ وحدة سكن داخل المستوطنات القائمة ويُمَكن مصادرة حوالى ٥٠١٤ دونما من الأراضي خاصة. بالإضافة لذلك فإن القانون يُمَكن مستقبلا إقامة حوالى ٣٠٤٣ وحدة ستنتشر على حوالى ٣١٧٣ دونما أراض خاصة تم وضع اليد عليها للأغراض العسكرية، وعليها أقيمت مستوطنات خلال سنوات السبعين من القرن الماضي. أي أن مجمل ما سينظمه القانون بشكل مباشر حوالى ١٠٨٨٦ وحدة سكن قائمة ومخططة على مساحة تصل إلى نحو ١٩٤٣٧ دونما ستحول لملكية واستخدام المستوطنين والمستوطنات من خلال أجهزة الدولة المحتلة. هذه المساحة لا تشمل الأراضي الخاصة الموجودة في المستوطنات والمستخدمة للمرافق العامة والطرق والساحات المفتوحة، أو الأراضي الفلسطينية الخاصة الموجودة في محيط المستوطنات ولم تُقَم عليها مبان، ولكن يمنع أصحابها من الدخول إليها لاستخدامها، لأنها موجودة في محيط المستوطنات التي يحظر على مالكي الأرض الفلسطينيين الدخول إليها إلا بإذن، مما يعرضها للمصادرة بموجب قانون البوار وعدم الاستخدام، الذي يعتمد على القانون العثماني والتعديل الإسرائيلي له. حيث تشير المعطيات التي نشرتها مؤسسة «السلام الآن» بناء على معطيات قدمت لها من الإدارة المدنية عام ٢٠٠٦، بشأن توزيع ملكية الأراضي في ١٣١ مستوطنة مقامة على ١٥٧–٥٩١ دونما، تبين أنها تشمل حوالى ٥١–٥٢٠ دونم أراض بملك فلسطيني خاص ولم تصادر أو تستملك بعد وتشكل ٣٢,٣٨٪ من مساحة المستوطنات المبنية.[١١]

هكذا فإن العلاقة بين الأجهزة الإسرائيلية العاملة على المستوى السياسي، التشريعي، القانوني، الإداري، العسكري والقضائي تساهم بشكل مُجَند، معلن ومبطن، لتحقيق توسيع وشرعنة الاستيطان تعزيزه وتمكينه، مع وجود الاختلافات اللفظية والإجرائية والحيثيات العينية لكل مركب من هذه الأجهزة. ولكن هذه الأجهزة مُجمِعة على حقها في رواية السيطرة على الأرض وسلبها لتهويدها. وأن وجود المستوطنات وتوسيعها يؤمن إنجاز السيطرة على الأرض واستمرار سلبها فعليا وبأثر رجعي.

سلطات محلية فاعلة للسلب

أقامت سلطات الاحتلال–بغرض تأمين توفير سلب الأراضي وتمكين المستوطنات وتخطيطها والسيطرة على الحيز– منظومة بلدية وحددت لها مناطق نفوذ لسلطات محلية. تشكلت بموجب هذه المنظومة منظومتان: الأولى مركزية، والتي تمثل الحكم المركزي الإسرائيلي بواسطة ذراعيه العسكري والمدني (الإدارة المدنية)، والمسؤول عنهما رسميا وزير الدفاع الإسرائيلي، بصفته ممثلا لحكومة إسرائيل في الأراضي المحتلة. الثانية، تشمل المستوى البلدي، والمُكَون من بلديات، مجالس محلية ومجالس إقليمية وصل عددها ٢٣ سلطة محلية، منها ثلاث بلديات، ١٤ مجلسا محليا، وستة مجالس إقليمية. وضعت تحت سيطرة منطقة نفوذ هذه السلطات المحلية حوالى ٢,٧٢٦,٦٣٠ دونما تشكل حوالى ٤٧٪ من مساحة الضفة الغربية وحوالى ٨٠٪ من مساحة المنطقة «ج». منطقة النفوذ تمنح وتُقَر من قبل رئيس الإدارة المدنية عند الإعلان عن إقامة السلطة المحلية. هذه السلطات المحلية الإسرائيلية في الضفة الغربية هي عضوة وجزء من مركز الحكم

إن غالبية السلطات المحلية البلدية والإقليمية الممنوحة مكانة لجنة تنظيم محلية حسب القانون، ودورها الفعلي كمجموعة ضاغطة متواصلة ومتصلة مع المركز الجيوسياسي الأيديولوجي اليميني في الحكومة الإسرائيلية المسيطرة على مقاليد الحكم، يمكنها العمل على دفع عملية مصادرة الأراضي، إغلاق مناطق، تقديم خدمات للمستوطنات التي تتوسع على أراض خاصة وأراضي دولة، بما في ذلك البؤر الاستيطانية. هكذا فإن دور هذه السلطات المحلية هو مفصلي بشأن التطبيق العملي لسلب الأرض، أو حتى المبادرة له من خلال وضع اليد على الأرض التي ترى بأنها تخدم مصالحها دون اكتراث للملكية.

المحلي في إسرائيل، وكذلك تتقاضى مخصصات دعم حكومية مباشرة وغير مباشرة من وزارات إسرائيلية. يجدر الذكر، أنه رغم وجود أكثر من ٢٠٠ قرية ومجمع سكني فلسطيني في المنطقة «ج»، وجزء منها مدارة بواسطة مجلس قروي أو مجلس خدمات مشترك، أو حتى جزء من أراضي بلدية معترف بها ومقامة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو شأن بلدية قلقيلية أو بلدية ترقوميا، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية لا تعترف بصلاحياتها الإدارية أو بوجود منطقة نفوذ لها. بل فقط تتعامل مع المالكين إذا ما توفرت لهم إثباتات ملكية على الأرض.

لا يتوقف دور الحكم المحلي عند تقديم الخدمات البلدية والإدارية للمستوطنات، بل يتجاوزه إلى دور مصادرة أراض، منع أو منح تراخيص للدخول إلى الأراضي التي تقع ضمن نفوذها أو داخل سياجها المحيط بالمنطقة المبينة أو تلك التي وضع اليد عليها بشكل مباشر، أو تساهم في إقامة الجدار العازل. كما أن هذه السلطات المحلية اُعترِفَ بها كلجان تنظيم محلية تستطيع أن تمنح رخص بناء، يمكنها أن تبادر لإعداد مخططات هيكلية وتصدقها، أو أنها تراقب البناء الفلسطيني وتصدر بحقه أوامر هدم إدارية أو تقوم بالتوجه للمحاكم لاستصدار قرارات لتغريم أصحاب المباني والاراضي الفلسطينيين.

كما أن السلطات المحلية اليهودية في منطقة الضفة الغربية، التي تسيطر عمليا على غالب مساحة منطقة «ج»بواسطة آلية منطقة النفوذ، هي جسم سياسي تابع لأحزاب يمينية تطالب بضم المنطقة «ج»إلى السيادة الإسرائيلية. نظمت هذه السلطات المحلية نفسها في إطار يُسمى «مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة– موعيتست يشع». يُشكل هذا المجلس الذي يرأسه رئيس مجلس إقليمي مطيه بنيامين، مجموعة ضاغطة على الأحزاب، الحكومة الإسرائيلية وأجهزة دولة إسرائيل، وبتواصل وتنسيق مع الوكالة اليهودية في سبيل تعميق الاستيطان وتعزيزه، واقتراح أو الضغط لسن قوانين، كما هو شأن قانون تنظيم وتبييض المستوطنات، والتوجه للمحاكم وتفعيل جمعيات، مثل جمعية رغابيم، والتي تهدف إلى سلب الأراضي الفلسطينية وتحويلها للمستوطنين. هكذا فإن إقامة وتشكيل سلطات محلية تخدم المستوطنات هي أداة تعمل بشكل مباشر وغير مباشر في سلب الأراضي الخاصة، وتقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية حتى للبؤر الاستيطانية غير المعترف بها قانونيا وتخطيطيا من قبل مؤسسات الاحتلال الرسمية.

إن غالبية السلطات المحلية البلدية والإقليمية الممنوحة مكانة لجنة تنظيم محلية حسب القانون، ودورها الفعلي كمجموعة ضاغطة متواصلة ومتصلة مع المركز الجيوسياسي الأيديولوجي اليميني في الحكومة الإسرائيلية المسيطرة على مقاليد الحكم، يمكنها العمل على دفع عملية مصادرة الأراضي، إغلاق مناطق، تقديم خدمات للمستوطنات التي تتوسع على أراض خاصة وأراضي دولة، بما في ذلك البؤر الاستيطانية. هكذا فإن دور هذه السلطات المحلية هو مفصلي بشأن التطبيق العملي لسلب الأرض، أو حتى المبادرة له من خلال وضع اليد على الأرض التي ترى بأنها تخدم مصالحها دون اكتراث للملكية، ولاحقا تعمل على تنظيم وتبييض عملية سلب الأرض الخاصة بمصادرتها بالاعتماد على مبررات قانونية أو إدارية، وكذلك أخذ الأراضي التي وُضِعَت بيد القيم على أملاك الغائبين أو الأراضي التي أعلن عنها كأراضي دولة لتوسيع المستوطنات وإقامة أحياء جديدة، والمبادرة لإقامة مستوطنات جديدة وتنظيم وتبييض بؤر استيطانية قائمة.

تخطيط حيزي ممكِّن السلب

يشكل التخطيط الحيزي مركبا مركزيا في عملية تمكين السيطرة وسلب الأرض. هذا التخطيط الحيزي المعمول به في

انطلق التخطيط الرؤيوي الأيديولوجي الأمني مع احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ من اعتبارات ومفاهيم، أين تكون حدود دولة إسرائيل؟ وكيف يمكن السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مازالت دون استيطان فلسطيني، تساهم في تقطيع الوجود الحيزي المديني والقروي الفلسطيني، إحاطته وبعدها التغلغل بينه لشرذمته. كان إنجاز هذا التخطيط بواسطة أربعة مخططات رئيسة وصائغة لواقع انتشار المستوطنات الحالي.

المنطقة «ج»، وحتى أنه سبق إنتاجها حسب الاتفاقيات المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، وحسبه تمت إقامة ونشر المستوطنات، وشَكّل إطارا لترجمة الأيديولوجية الجيوسياسية والأمنية إلى تحديد أولويات سلب الأرض، امتلاكها وتصنيف مكانتها كأراضي دولة لإقامة مستوطنات عليها، بالإضافة إلى مُنشآت وبنى تحتية تخدم الاحتلال. يمكن تقسيم التخطيط الحيزي المعمول به من قبل سلطات الاحتلال إلى ثلاثة أنواع، يوجد بينها ارتباط وتكامل وتراكم. النوع الأول، تخطيط رؤيوي عام، يركز على الجوانب الأيديولوجية الجيوسياسية، الأمنية والاقتصادية ويترجمها إلى مخططات في الحيز. الثاني، التخطيط التوجيهي على المستوى المنطقي أو كما يعرف في المصطلحات الإسرائيلية على مستوى كتل –غوش– أو مجمعات المستعمرات. يشمل هذا النوع من التخطيط محيط حيز منطقة نفوذ بلدية أو مجلس إقليمي، ويقترح سياسات وبرامج التطوير التوجيهية والمترجمة في بعض الأحيان إلى خرائط ومخططات فيزيائية لاستخدامات الأراضي، ولكن بموجبها لا يمكن إصدار رخص بناء، باستثناء إقامة مبان مؤقتة أو منشآت لأغراض عسكرية بعد وضع اليد على الأرض. النوع الثالث، هو التخطيط الرسمي المقونن والمقر بموجب قانون تنظيم المدن، القرى والمباني رقم (٧٩)، لعام ١٩٦٦ الأردني، والذي مازال يشكل أساسا لعمل أجهزة ومؤسسات التخطيط العاملة في الأراضي المحتلة، بعد تعديله بموجب أوامر عسكرية وكان أولها أمر عسكري رقم ٤١٨ لعام ١٩٧١، والذي أحدث تغييرا في مبنى ومسؤوليات أجهزة التنظيم لا نريد أن نسهب بها في هذا المقال الموجز (Coon,1992; Abdulhadi, 1991 ; Qurt, 2014).

انطلق التخطيط الرؤيوي الأيديولوجي الأمني مع احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ من اعتبارات ومفاهيم، أين تكون حدود دولة إسرائيل؟ وكيف يمكن السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مازالت دون استيطان فلسطيني، تساهم في تقطيع الوجود الحيزي المديني والقروي الفلسطيني، إحاطته وبعدها التغلغل بينه لشرذمته. كان إنجاز هذا التخطيط بواسطة أربعة مخططات رئيسة وصائغة لواقع انتشار المستوطنات الحالي (Ariel, 2017). المخطط الأول هو مخطط يغئال الون الذي أعد وطرح بعد الحرب عام ١٩٦٧ وَبُدءَ بإنجازه بإقامة ٢٥ مستعمرة (كيبوتس وموشاب) في منطقه غور الأردن، منطقة جنوب غرب بيت لحم (غوش عتصيون) وشمال غرب القدس. وضع هذا المخطط استراتيجية أن حدود إسرائيل الشرقية تكون على امتداد نهر الأردن، وأن برية الخليل ترتبط مع توسيع منطقة القدس، وإخراج مدينة القدس من حالة الضيق الحيزي بواسطة توسيع منطقة نفوذ القدس الغربية وضم القدس الشرقية لها، بالإضافة إلى أراض من حوالى ٢٨ قرية فلسطينية، وإقامة مستوطنات داخل حدود بلدية القدس بعد الضم وخارجها. حاليا يسكن في منطقة الغور حوالى ٧ آلاف مستوطن، وفي منطقة القدس وحولها خارج الخط الأخضر حوالى ٤٠٠ ألف شخص في المستوطنات التي أقيمت بموجب هذا المخطط. قطعت حسب هذا المخطط الضفة الغربية إلى جزئين. اعتمد هذا التقسيم اعتبارات ديمغرافية وإقليمية، بحيث يكون معظم السكان الفلسطينيين موجودين في المنطقة التي يتركَزون بها بكثافة وذلك يشمل المدن الفلسطينية باستثناء القدس الشرقية. رغم أن مخطط الون لم يصدق رسميا من الحكومة، ولكنه وجه عملية مواقع إقامة المستوطنات ووضع اليد على الأراضي حتى خسارة حزب العمل في الانتخابات عام ١٩٧٧ .

مع فوز الليكود بالانتخابات وتعيين ارئيل شارون وزيرا ومسؤولا عن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قام بإعداد خطة استيطان شاملة وصودق عليها من الحكومة. خطة شارون هذه جاءت لتثبيت وتعميق الاستيطان حسب خطة الون، وأضاف إليها تعميق الاستيطان الإسرائيلي على السفوح الغربية لجبال نابلس ودمجها مع «خطة الكواكب» لمحو الخط الأخضر واستقطاب مستوطنين غير عقائديين للسكن في المستوطنات التي أقيمت شرقي الخط الأخضر، حيث أن بعضهم

فلاح فلسطيني يمرّ من جانب مستوطنين من اتباع غوش ايمونيم جنوب نابلس مطلع الثمانينيات.

قدموا إليها لاعتبارات اقتصادية وكجزء من عملية التريف في حوليات حاضرة تل أبيب. هذا المخطط قَسَم الحيز الفلسطيني إلى أربع مناطق غير متواصلة بل مقطعة حيزيا. بموجب مخطط شارون تمت إقامة ٨٨ مستوطنة بين عام ١٩٧٧–١٩٩٣.

المخطط الثالث أعد من قبل متتياهو دوبلس، المسؤول عن قسم الاستيطان في الوكالة الصهيونية العالمية، والذي قدمه للحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٩ (دروبلس – ١٩٧٩). تبنى المخطط ما سبقه من المخططات الرؤيوية الأيديولوجية الحيزية، وأضاف إليه اقتراح إقامة ٤٦ مستوطنة بما في ذلك في منطقة ظهر الجبل، بمحور يمتد بين الخليل جنوبا حتى جنين شمالا، كاستمرار لمبادرات إقامة مستوطنات من قبل منظمة غوش ايمونيم. أضاف هذا المُخطط إقامة كُتل استيطانية بين أجزائها تواصل يتغلغل بين المدن والقرى الفلسطينية، ويساهم في تقطيعها وتجزئتها حيزيا.

المخطط الرابع، تم إعداده كذلك من قسم الاستيطان في الوكالة الصهيونية العالمية عام ١٩٩٧، وذلك بعد اتفاقيات أوسلو، وأطلق عليه اسم «منظومات فوقية». ركز هذا المخطط على الوجود الاستيطاني في منطقه «ج»، واقترح تعميق الاستيطان في ١٢٩ مستوطنة قائمة (لا يشمل القدس الشرقية)، إضافة ٤٦ موقعا مقترحا للاستيطان، و–٩٠ موقعا تشغيليا/ صناعيا قائما ومقترحا على جانب مستوطنات قائمة أو مقترحة. هذا المخطط اقترح تنظيم الاستيطان في ٣١ كتلة. مخطط «منظومة فوقية» امتد على ما مساحته ٣,١ مليون دونم (حوالى ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية)، منها ٢ مليون أراضي دولة وحوالى ١,١ مليون دونم أراض بملكية عربية خاصة (Ariel, 2017).

هذه المخططات الرؤيوية الأيدولوجية طبقت بشكل تكاملي وتراكمي خلال خمسين سنة من الاحتلال، وخلقت شبكة وكتلا من المستوطنات التي تتوسع على أراض خاصة موجودة الآن في منطقة «ج»، وحاليا يسكن هذه المستوطنات حوالى ٤٣٠ ألف مستوطن، بما لا يشمل القدس الشرقية.

النوع الثاني من التخطيط التوجيهي والقطاعي تُعِدُه بلديات ومجالس محلية وإقليمية، أو يُعد لها من قبل مؤسسات حكومية أو أهلية، كمخططات رئيسة أو مخططات شمولية توجه تطوير المستوطنة أو كتل استيطانية في مناطق معينة، مثل مخطط رئيسي لمستوطنة معاليه ادوميم، ارئيل، غوش عتصيون، مستوطنات غور الأردن... الخ. تعتمد هذه المخططات التوجيهية المحلية والمناطقية على المخططات الرؤيوية، وتترجمها إلى مخططات إنجازية في حيز معين وتشمل مركبات قطاعية مثل شبكة الطرق، شبكة المياه، شبكة المجاري، مناطق التشغيل. لا

أقيمت معظم المستوطنات بموجب تخطيط مبادر حددت استخدامات الأراضي وبنيت المستوطنات بخلاف المخططات اللوائية الانتدابية المعروفة باسم S-15 مخطط للواء السامرة-نابلس RJ-15 مخطط لواء القدس، وهي التي تم تصديقها من قبل المستشار لتخطيط المدن الانتدابي ومازالت سارية المفعول حتى اليوم ولم تعد مخططات هيكلية لوائية معدلة. حسب هذه المخططات لا يسمح بإقامة مستوطنات جديدة، الا بموجب مخططات هيكلية محلية معدلة، أو في حالة إقامة مبان لأغراض أمنية مؤقتة. هذا ما تم استغلاله من قبل سلطات الاحتلال، خاصة حتى عام 1979 وأصبح المؤقت ثابتا

تتقيد هذه المخططات بملكيات الأراضي، لأنه حسبها لا يمكن مصادرة أرض أو إصدار رخصة بناء. مع ذلك فإنها تشكل أساسا لإعداد مخططات هيكلية وتفصيلية تصادر بموجبها أراض خاصة وتحدد استخدامات الأراضي بشكل رسمي حسب النوع الثالث من التخطيط كما سنوضح لاحقا. مع ذلك فإن التخطيط التوجيهي يشكل إطارا لمبادرات إقامة بؤر استيطانية، إقامة أحياء استيطانية جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة. حيث أن التخطيط التوجيهي يشكل أساسا لتخطيط مبادر إنجازي، وفي حالات كثيرة يتم إقراره رسميا وتبييضه بأثر رجعي، بعد أن أقيمت المستوطنة وأصبحت واقعا. نموذج لذلك هو إقرار قانون تنظيم وتبييض المستوطنات وبدء إعداد المخططات لإقرارها من مؤسسات التخطيط. حيث أن معظم المستوطنات المنوي تنظيمها وتبييض المباني بها، اعتمد انشاؤها على مخططات توجيهية مبادر لها ومصدقة من جهات رسمية وغير رسمية مولت إقامتها، رغم أن هذه المخططات لم تصدق بموجب أجهزة التنظيم العاملة بموجب قانون التنظيم والبناء والأوامر العسكرية المتعلقة به والمعمول بها عمليا.

النوع الثالث هو التخطيط الرسمي الذي يجري ويصدق بموجب إجراءات قانون التنظيم والبناء والأوامر العسكرية المتعلقة به والمعمول بها. حسب هذا النوع توجد ثلاثة مستويات: قطري، مناطقي (لوائي) ومحلي. القطري ممثل بمجلس التنظيم الأعلى، منبثقة عنه لجان ثانوية (للترخيص، للبيئة، لدراسة الاعتراضات ...الخ). لجان تنظيم إقليمية، ولجان تنظيم محلية. تقوم هذه اللجان بالمبادرة لإعداد مخططات هيكلية وتفصيلية تقدم لمجلس التنظيم الأعلى ولجنة التنظيم المركزية. هذا التسلسل التدرجي لمؤسسات التنظيم العاملة مصدرها أمر تنظيم المدن الانتدابي لعام ١٩٣٦ وتبعه قانون التنظيم والبناء الأردني والأوامر العسكرية التي عدلت القانون ليمكن سلطات الاحتلال من تطبيق سياساتها المركزية وترجمتها محليا. أحد التعديلات المركزية متعلق بتعيين أعضاء مؤسسات التنظيم، حيث لا يوجد أي تمثيل أو وجود فلسطيني، خاصة بعد عام ١٩٩٥، حيث أقيمت مؤسسات تنظيم وتخطيط فلسطينية موازية تمارس صلاحياتها في المنطقة مصنفة أ و– ب. أما في المنطقة «ج»، ورغم وجود فلسطيني كبير يعيش بها، فإنها تدار وتشغل بواسطة مندوبين وممثلين إسرائيليين، بما في ذلك حضور وتمثيل كبير للمستوطنين في مؤسسات التخطيط والتنظيم الرسمية، وعدم وجود أي تمثيل فلسطيني بها. غياب التمثيل الفلسطيني يجعل الساحة مفتوحة أمام المستوطنين ليتخذوا قرارات تنظم وتشرعن الاستيطان بواسطة تصديق مخططات هيكلية وتفصيلية من قبل مؤسسات مجلس التنظيم الأعلى واللجنة الإقليمية، ولاحقا مصادرة أراض خصصت للطرق والمرافق حسب المخططات المعدة المقترحة والمصدقة، والسماح بإقامة البناء السكني أو التشغيلي حتى على أراض فلسطينية خاصة.

أقيمت معظم المستوطنات بموجب تخطيط مبادر حددت استخدامات الأراضي وبنيت المستوطنات بخلاف المخططات اللوائية الانتدابية المعروفة باسم S-15 مخطط للواء السامرة– نابلس RJ-15 مخطط لواء القدس، وهي التي تم تصديقها من قبل المستشار لتخطيط المدن الانتدابي ومازالت سارية المفعول حتى اليوم ولم تعد مخططات هيكلية لوائية معدلة. حسب هذه المخططات لا يسمح بإقامة مستوطنات جديدة، الا بموجب مخططات هيكلية محلية معدلة، أو في حالة إقامة مبان لأغراض أمنية مؤقتة. هذا ما تم استغلاله من قبل سلطات الاحتلال، خاصة حتى عام ١٩٧٩ وأصبح المؤقت ثابتا، ولاحقا أعدت مخططات معدلة بعضها صودق عليه من قبل مجلس

التنظيم الأعلى، وأخرى ما زالت في مرحلة التصديق وأخرى بدون مخططات هيكلية محلية مصدقة.

كجزء من عملية تقديم الخدمات والبنى التحتية للمستوطنات وربطها مع دولة إسرائيل، قام مجلس التنظيم الأعلى بتوجيه وإقرار الحكومة الإسرائيلية بواسطة وزير الدفاع بإعداد مخططات هيكلية قطاعية معظمها تقع في المنطقة «ج»، أسمتها مخططات قطرية، مكملة للمخططات الهيكلية القطرية في إسرائيل. حسب المعطيات المتوفرة فإن من بين ٢٨ مخططا قطريا أعد وصودق عليه في إسرائيل تم إعداد ١٧ مخططا مكملا لها في حيز الأراضي الفلسطينية مثل شبكة الطرق، المحميات والأحراش، سكك حديد (وزارة الداخليّة، ٢٠١٣: ١٠٥). لا تأخذ هذه المخططات على الغالب بعين الاعتبار ملكية الأراضي الخاصة، على العكس، يَتَقَصد جزء منها العبور في أراض فلسطينية خاصة، ما يؤدي إلى مصادرتها لخدمة المستوطنات والمصالح الإسرائيلية. بالمقابل، فإن القرى والمجمعات السكنية الفلسطينية تعاني من الضبط ومنع التوسع والتطوير ومصادرة أراضيها، كما شأن قرى حول جبل الفريدس– الهورديون مثل قرية العقبان، قرية جب الذيب وقرية خربة الدير. هكذا فإن هذه المخططات الإقليمية– القطرية تشكل أساسا لإعداد مخططات تفصيلية لإنجازها ومصادرة الأراضي بموجبها، كما هو شأن مخطط قطري رقم ٥٠ للطرق، حيث يتم بموجبه تخطيط وشق الطرق الالتفافية والتي تخدم وتربط المستوطنات فيما بينها، وكذلك مع إسرائيل.

لابد من الإشارة أن إقرار المخططات الهيكلية المحلية للمستوطنات أصبحت مركبة ومعقدة، نتيجة لتدخلات من جهات متعددة دولية ومحلية فلسطينية وإسرائيلية. تساهم هذه التعقيدات في إعاقة تصديق المخططات الهيكلية المحلية. مع ذلك تستمر عملية إقامة المستوطنات وتوسيعها مخالفة للقانون الدولي والقانون المحلي الذي لا يجيز بناء سكن أو مرافق عامة بدون ترخيص. كذلك فإن وجود جمعيات حقوقية عاملة تساهم في فضح الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بما في ذلك عمل أجهزة التخطيط ومصادرة الأراضي للمستوطنات وإقامة الجدار الفاصل، بما في ذلك إقامة منشآت لخدمة المستوطنات توسيعها وتبييضها. كما أن نسخ ونقل التحولات والتعقيدات في عملية التخطيط والتنظيم في إسرائيل، بما في ذلك اجراء إصلاحات في قانون وجهاز التنظيم في إسرائيل، ينقل لأجهزة التنظيم في الإدارة المدنية/العسكرية في منطقة «ج»، بواسطة أوامر عسكرية، بصفة مؤسسات الإدارة المدنية المسؤولة عن المستوطنات والتخطيط وتسجيل الأراضي في منطقة «ج» تشكل مؤسسات ظل للحكومة الإسرائيلية.

وكجزء من عملية السيطرة السياسية والادارية على مؤسسات التخطيط، صدر أمر عسكري رقم ١٤٤٥ عام ١٩٩٦ يلزم أخذ موافقة وزير الدفاع حتى تستطيع أجهزة التنظيم في الإدارة المدنية التقدم في دراسة وتصديق المخطط الهيكلي المقدم لها لإقامة مستوطنة أو تنظيم وتبييض البؤر الاستيطانية القائمة. يؤكد هذا الأمر العسكري على التدخل السياسي في تصديق المخططات حسب المراحل الإجرائية والماهية المعروضة والملخصة في الشكل رقم ١، والذي **نوجز به جزءا من عملية تصديق المخطط الهيكلي الرسمي حسب أمر عسكري ١٤٤٥ لعام ١٩٩٦ والتعديلات التي طرأت عليه في المنطقة «ج».**

لا بد من الإشارة إلى القرار السياسي الثنائي والمزدوج الذي تتخذه الحكومة الإسرائيلية بشأن تخطيط وتسجيل الأراضي الخاصة في المنطقة «ج». حيث أنها تعيق وحتى تمنع تسجيل الأراضي الفلسطينية على أصحابها، وتعيق تصديق المخططات الهيكلية التي تقدم من المجتمع المحلي لتصديقها من قبل مؤسسات التنظيم في الإدارة المدنية الإسرائيلية. بالمقابل تعمل على مصادرة واستملاك الأراضي الفلسطينية الخاصة في المستوطنات وتخصيص أراضي دولة للمستوطنات، ومع ذلك تعمل على إعداد مخططات هيكلية محلية، وتعديل مخططات لوائية وقطرية مصدقة من أجل شرعنتها وتبييضها. هذا الواقع هو جزء من التعقيدات التي تتعلق بملكية الأراضي، إدارتها وتخطيطها في المنطقة «ج».

الشكل (١): ملخص مراحل عملية التخطيط والتصديق للمخطط الهيكلي القروي

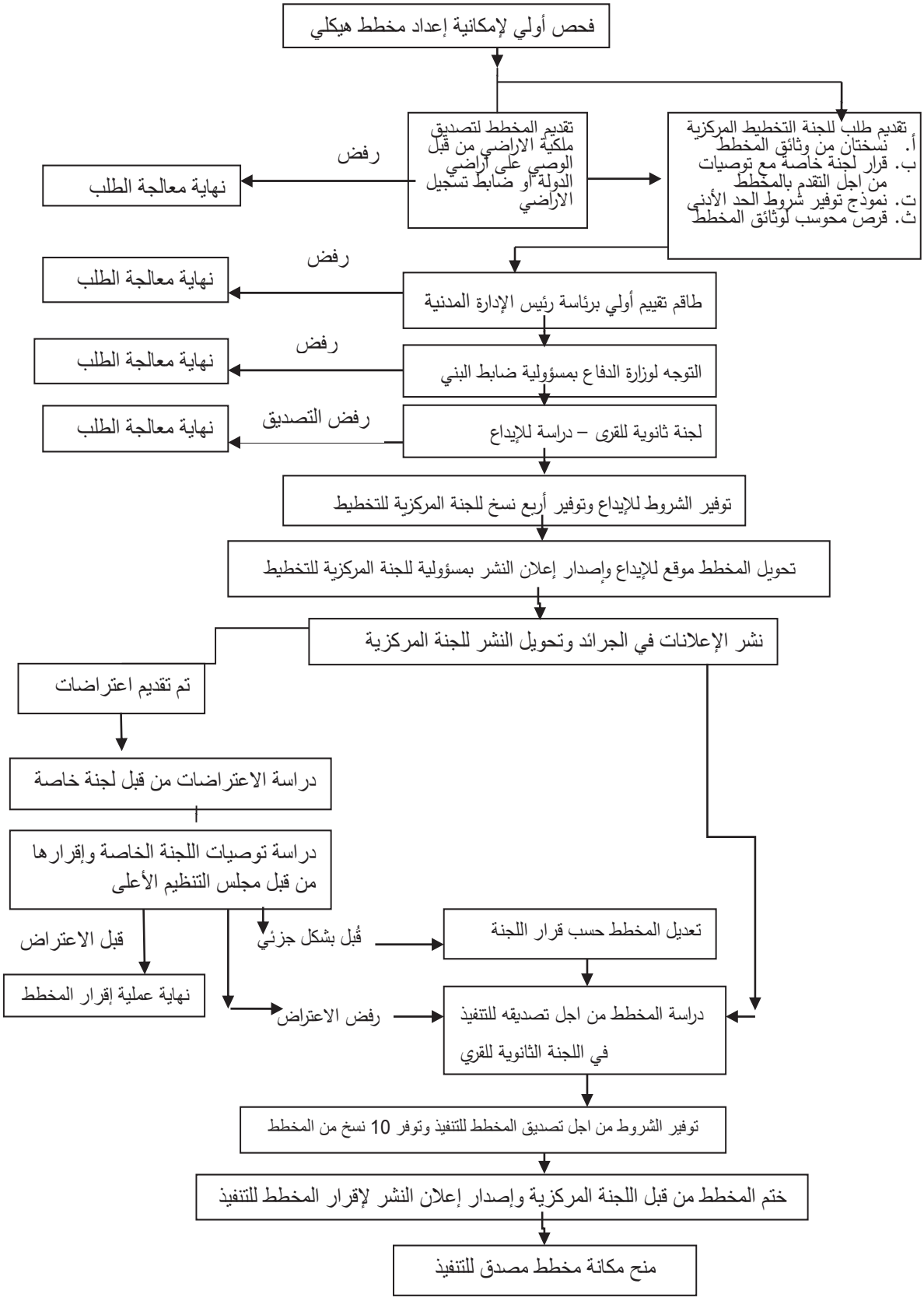

خاتمة

منذ احتلال الأراضي الفلسطينية لم تُعَرفها أو تعترف بها إسرائيل على أنها محتلة، وأن القانون الدولي هو المرجعية الوحيدة لإدارة الأرض والإنسان الفلسطيني المحتلين. بل أطلقت عليها أسماء مثل أراض مدارة أو متنازع عليها. بناء على ذلك تطبق على الأراضي الفلسطينية في منطقة «ج»حاليا، منظومة مكونة من مصفوفة ضبط ذكية مشكلة من مركبات قاسية وناعمة (Khamaisi, 2017)، تشمل مصادرة الأراضي والتخطيط الحيزي مستفيدة بشكل انتقائي من موروث أنظمة الأراضي والتخطيط والتنظيم السابقة بعد مواءمتها لتأمين المصلحة الإسرائيلية وتحقيق أهدافها العقائدية، الأمنية والاقتصادية. جزء من استخدام هذه المصفوفة إقامة مستوطنات ووضع اليد على الأرض بشكل مؤقت، ولاحقا تحويل المؤقت ليكون ثابتا.

في سياق الصراع الجيو–سياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين تشكل وثيقة كوشان الطابو ورخصة البناء سلاحا مدنيا وإداريا لحماية ملكية الأرض من السلب والمصادرة أو منع هدم البناء ودفع الغرامات الباهظة. وإن منح هذه الوثائق هي من صلاحية ومسؤولية سلطة الاحتلال الحاكمة صاحبة القوة العسكرية والسيطرة على الحيز والتي تقرر إصدارها من خلال المؤسسات التي شكلتها. لذا فإن السيطرة على الأرض من قبل الإسرائيليين بواسطة تحويلها لأراض مسجلة على اسم الدولة، وإقامة المستوطنات ومنحها تراخيص بناء بموجب مخططات هيكلية وإعداد مخططات رؤيوية، توجيهية وهيكلية رسمية تحدث تعقيدات ومعيقات كثيرة تستخدم لمنع تسوية وتسجيل الأراضي على أسماء أصحابها الفلسطينيين، واعاقة تصديق مخططات هيكلية وإصدار رخص بناء باستخدام ذرائع مختلفة، بالموازاة تسهل عملية السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي بها.

تبين من العرض الموجز أن عملية سلب الأرض لإقامة المستوطنات مرت بأربع مراحل: الأولى، مصادر الأرض من خلال وضع اليد للأغراض العسكرية، الثانية، تحويل الأرض لمكانة أراضي دولة، الثالثة، مصادرة أراضي واستملاكها للأغراض العامة، والرابعة، تسوية الأراضي الخاصة من خلال تسوية المستوطنات وتبييضها. بين هذه المراحل يوجد تقاطع، تكامل وتراكم. خلال هذه الفترات تغيرت اللغة، الخطاب والأدوات المستخدمة في سلب الأراضي لإقامة المستوطنات وتخطيطها وهي على الغالب منقولة من واقع إسرائيل ومطبقة على المستوطنات لتحقيق أهداف الضم الفعلي والأجندة الجيوسياسة والأيديولوجية التي تدفع الاستيطان وتعززه كجزء من مركبات الأمن الإسرائيلي. مفهوم الأمن وأدواته في الواقع الإسرائيلي هو مُرَكب، وأن السيطرة على الأرض، عبرنتها/تهويدها وإقامة المستوطنات عليها، تدمج بين الجغرافيا، الديموغرافية والايديولوجيا الدينية والاقتصادية في سبيل توسيع السيطرة على الأراضي وزيادة السكان الاسرائيليين في منطقة «ج»، كما حاولنا تناولها فيما تقدم، مما يعيق تسوية سياسية محققة تقسيم الحيز وإقامة حل الدولتين.

الهوامش:

١ هناك تسميات مختلفة للمستوطنات الإسرائيلية. البعض يطلق عليها اسم مستعمرات أو بلدات أو أحياء يهودية في القدس الشرقية. في هذا المقال نستخدم الاسم الشائع وهو المستوطنات.

٢ أمر عسكري بشأن تسوية الأراضي والمياه (يهودا والسامرة) رقم ٢٩١ عام ١٩٦٨.

٣ درور اتيكس وحجيت عفرون، مخالفة تجر مخالفة: إقامة مستوطنات على أراض يمتلكها فلسطينيون، الموقع الألكتروني لحركة «السلام الآن»، تشرين الأول ٢٠٠٦. (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧) http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2007/03/Breaking_The_Law_in_WB_nov06Heb.pdf

٤ للاستزادة والتوسع في هذا الشأن، يمكن مراجعة تقرير بتسيلم (٢٠٠٢)، نهب الأراضي، المتوفر في موقع بتسيلم

٥ للاطلاع على أسماء المستوطنات انظر موقع السلام الآن: http://peacenow.org.il/kiryat_arba_seizure (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧).

٦ قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية ٧٩\٣٩٠ دويكات ضد دولة إسرائيل.

٧ انظر حول هذا الشأن: تقرير مراقب الدولة رقم ٥٦أ، ٢٠٠٣

٨ من الصعب تحديد المساحة الدقيقة لأراضي الدولة المعلنة والمسجلة، لأن حوالى ٧٠٪ من الضفة الغربية لم تجر بها تسوية أراض وتسجيلها رسميا، بما في ذلك الأراضي في المنطقة ج. وحسب المعطيات المتوفرة فإن مساحة أراضي الدولة المسجلة في سجل الطابوعام ١٩٦٧ في الضفة الغربية كانت حوالى ٥٢٧ ألف دونم. بين عام ١٩٧٩– ١٩٩٢ أعلن المسؤول عن تسجيل الأراضي عن تسجيل حوالى ٩٠٨ ألف دونم إضافية كأراضي دولة، ونتيجة لذلك ارتفعت مساحة الأراضي المعلنة والمسجلة كأراضي دولة عام ١٩٩٢ إلى حوالى ١,٤٤ مليون دونم مشكلة ٢٥٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية بعد أن كانت حوالى ٩,١٪ عام ١٩٦٧، وأن عملية الإعلان عن أراضي الدولة مستمرة، وجزء منها يخصص للمستعمرات وتوسيعها (**שלו**, ٢٠١٢: ١١– ١٢).

٩ انظروا قانون تسوية الاستيطان في يهودا والسامرة –٢٠١٧– https://he.wikisource.org/wiki/%D7%97%D7%95%D7%A7_%D7%9C%D7%94%D7%A1%D7%93%D7%A8%D7%AA_%D7%94%D7%94%D7%AA%D7%99%D7%99%D7%A9%D7%91%D7%95%D7%AA_%D7%91%D7%99%D7%94%D7%95%D7%93%D7%94_%D7%95%D7%94%D7%A9%D7%95%D7%9E%D7%A8%D7%95%D7%9F(شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

١٠ أنظروا تقرير متابعة إقامة المستوطنات: «سرقة الأراضي الكبرى»، حركة السلام الآن، كانون الأول، ٢٠١٦ http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/11/shod_karka-ot-final.pdf(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١١ تقرير حركة السلام الآن، «مذنبون– إقامة مستوطنات على أراض تعود إلى ملكية خاصة– المعطيات الرسمية. ٢٠٠٧ http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2007/03/Breaking_The_Law_formal-data_March07Heb.pdf(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

المراجع:

١. قبعة، ك. «شرعَنة الاستيطان: قراءة في قانون «تسوية التوطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٦٨، (2017) http://www.shuun.ps/page-940-ar.html (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢. بماكوم، المجال الممنوع: سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية في المنطقة «ج». القدس: ٢٠٠٨. (بالعبريّة)

٣. بتسيلم، «تحت عباءة القانونيّة: الإعلان عن أراضي دولة في الضفة الغربية»، القدس، بتسيلم، ٢٠١٢ (بالعبريّة)

٤. زميرأ. **أراضي الدولة في يهودا والسامرة– مسح قضائي**. القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل، ١٩٨٥ (بالعبريّة)

٥. دروبلس، م. **خطة رئيسيّة للتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة في السنوات ١٩٧٩–١٩٨٣**، القدس: الهستدروت الصهيونية– وحدة الأستيطان، ١٩٧٩

٦. خمايسي، راسم. «هندسة تملكية وتخطيطية تمييزية» لدى س. أوستسكي لزار ويوسف جبارين (محررين)، **مواطنة مشروطة**. حيفا: دار النشر بربديس، ٢٠١٦. (بالعبرية)

٧. وزارة الداخلية. **قوانين التخطيط والبناء في يهودا والسامرة**. منشور رقم ١٣، الطبعة الثالثة، القدس: جهاز مراكز الإرشاد والتطوير في الحكم المحلي، ٢٠١٣

٨. شاليف،ن. **تحت عباءة القانونيّة؛ الإعلان عن أراضي دولة في الضفة الغربيّة**. القدس: بتسيلم، ٢٠١٢

9. . http://www.btselem.org/download/201203_under_the_guise_of_legality_heb.pdf

10. Abdulhadi, R. «Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories». Journal of Palestine Studies, 19, (1990) 46-63.

11. Ariel S. Messianism Meets Reality; The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion, 1967-2016, Tel Aviv: Economic Cooperation Fund, 2017

12. Coon, A. Town Planning Under Military Occupation. Dartmouth, Aldershot, 1992

13. Khamaisi, R. "Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for the Control of Palestinians in the West Bank". Planning Perspectives, 12, (1997) 321-340.

14. Khamaisi, R." One Country Two States: Planning the Alternative Spatial Relations between Palestine and Israel from Back to Back to Face to Face". In Ehrenberg, J. & Peled, Y., Israel and Palestine: Alternative Perspectives on Statehood. New York: Rowman & Littlefield, (2016), 159-184

15. Khamaisi, R "De-facto Counter Planning against the Sophisticated Matrix of Control: The Palestinian and Israeli Case in Area C.", (2017),. http://polgeog.jp/wp-content/uploads/2017/09/chap3-2.pdf

16. Qurt, Husni. **The Exercise of Power: Counter Planning in Palestine**. University of New Orleans Theses and Dissertations. 1885, (2014) http://scholarworks.uno.edu/td/1885.

عبد الغني سلامة*

الاستيطان، والتهجير القسري لسكان الأغوار والسفوح الشرقية

مقدمة

منذ العام ١٩٦٧ ، عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جاهدة على بناء المستوطنات وتوسيعها، سواء من حيث توسيع رقعتها، أو زيادة عدد سكانها. ونتيجة هذه السياسة، يستوطن اليوم أكثر من نصف مليون مستوطن يهودي، في مستوطنات الضفة الغربية والقدس. وفي العقد الأول للاحتلال، عملت حكومات حزب العمل (المعراخ)، بموجب «خطة ألون»، التي أوصت ببناء مستوطنات في مناطق ذات (أهمية أمنية) والتي فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل غور الأردن.

ومع وصول الليكود للحكم عام ١٩٧٧ ، صعدت إسرائيل من بناء المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصة في المناطق التي تحتوي على مصادر مياه، أو تتمتع بأهمية أمنية، أو لغرض تقطيع أوصال الضفة الغربية، وهذه السياسة تنبع من دوافع أمنية وأيديولوجية معاً.

ويمكن القول إن سياسات الاستيطان الإسرائيلية تنطلق أساسا من «مشروع آلون»، والذي هو بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل، ويقضي هذا المشروع بإقامة استيطان إستراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية. ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة وفقاً لسياسة «أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان»، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان، ومحاصرتهم من جميع النواحي بإسرائيل، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ورأى آلون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة

* باحث وكاتب رأي.

للدفاع من وجهة النظر الإستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة، تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، وتكون حدوداً سياسية، لذا اقترح ضم أراض بعمق ١٠ – ١٥كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطقة اللطرون.[١]

وتهدف السياسات الاستيطانية لتحقيق أهداف أمنية وسياسية، من خلال المحافظة على تواصل استيطاني من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي، والسيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية، وإنشاء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تعطيل فرص إقامة كيان فلسطيني وقضم الأراضي الفلسطينية وضمها تدريجيا، بعد تفريغها من السكان، أو حصرهم في جيتوهات معزولة، يسهل السيطرة عليها.

سنسلط الضوء في هذه الدراسة على منطقة الأغوار والسفوح الشرقية للضفة الغربية، والتي استرعت انتباه سطات الاحتلال بشكل خاص، ومنذ وقت مبكر، نظرا لأهميتها الخاصة، من حيث كونها ذات كثافة سكانية منخفضة، وبالتالي يسهل مصادرة أراضيها مقارنة بالأراضي ذات الكثافة السكانية العالية، ولأنها ذات موقع حيوي مهم من الناحيتين الأمنية والإستراتيجية، وفيها الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر المياه، ولأنها بسيطرتها عليها تكون قد حالت دون قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة. لذلك، تتعرض هذه المنطقة بالذات، لمخططات ممنهجة ودؤوبة، لقضم أراضيها وتهجير سكانها قسريا..

التهجير البطيء، بدلا من الترانسفير

ربما تكون إسرائيل قد توصلت لقناعة باستحالة تنفيذ «ترانسفير» جماعي لسكان الضفة الغربية، وكل الأطروحات التي تنطوي على تهديدات من هذا النوع فيها قدر من المبالغة.. فعملية ترحيل أعداد كبيرة من السكان لا يمكن أن تمر بسهولة، وإذا ما أقدمت إسرائيل على مثل هذه الخطوة، ستجابه بردات فعل عنيفة من الشعب نفسه، وبمعارضة دولية شديدة.. وما يعزز هذا الرأي أن المنطقة مرت بمنعطفات سياسية خطيرة في مراحل سابقة، كان الخطاب الإعلامي السائد آنذاك يحذر من مخططات ترانسفير، حدث هذا مثلا في حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، حيث قيل حينها أن «إسحق شامير» باعتباره أكثر رئيس وزراء إسرائيلي تطرفاً، سيستغل انشغال العالم بالحرب، ليقوم بتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين، لكن ما حصل فعليا أنّ أميركا لم تسمح لشامير بالرد على الصواريخ العراقية، ولم تحدث أي عملية تهجير. ثم تكرر الأمر، واندلعت المخاوف والمبالغات مرة أخرى في حرب احتلال العراق (٢٠٠٣)، حيث روج محللون حينها بأن «شارون» سيستثمر انشغال العالم بالحرب على العراق، ليبعد مئات الآلاف من الفلسطينيين.. وما جرى فعليا حينها أن الأمور سارت بهدوء، ولم يحصل أي ترحيل.[٢]

ومرة أخرى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتطور الأمور إلى اجتياح المدن الفلسطينية وتصاعد حملات التنكيل والقتل والتدمير، ومع بدء بناء جدار الفصل العنصري، ثارت المخاوف مجدداً من احتمالات التهجير.. وأيضا، توقفت الاجتياحات، وعادت الأمور تدريجيا للهدوء دون أي عملية تهجير.. بل إن فرصة الترحيل الجماعي كانت أقوى عندما وقعت النكسة ١٩٦٧ ، بيد أن هذا لم يحدث كما حصل في النكبة ١٩٤٨ .

حتى أن دعوة رئيس بلدية «رعنانا» لتهجير طوعي للفلسطينيين نحو الأردن، برعاية ودعم دوليين، التي طرحها في مركز الليكود عام ٢٠٠٣، قد رفضت من قبل رئاسة المركز، ولم يتم حولها أي نقاش. وما زالت غالبية الأحزاب الإسرائيلية، بعيدة عن تبني فكرة «التهجير الجماعي»، وكل دعوات التهجير بقيت محصورة في إطار المتطرفين الذين لا يمثلون أي قوة سياسية فعلية. [٣]

ما سبق لا يعني أن إسرائيل، وخاصة اليمين الحاكم لا يحلم أن يصحو ذات يوم، ليجد فلسطين وقد خلت من أهلها.. لكن ذلك سيبقى كابوساً ولن يتحقق. الفلسطينيون باقون فوق أرضهم، بغض النظر عن أي حل سياسي، كما أن أطروحة «الوطن البديل» دفنتها اتفاقية السلام الأردني الإسرائيلي في وادي عربة، بعد أن أجهزت عليها اتفاقية أوسلو، التي أعادت فعليا ثلاثمائة ألف فلسطيني إلى داخل الوطن، وسبعين ألفاً منهم، إلى داخل الخط الأخضر، ليمارسوا حق العودة دون ضجيج.

اليوم، ومع سيطرة اليمين الإسرائيلي، تحولت الإستراتيجية الإسرائيلية من فكرة «الترانسفير الجماعي» إلى فكرة «الترحيل القسري البطيء والممنهج»، بأقل قدر ممكن من الضجيج، وعلى فترات زمنية طويلة، وباختيار مواقع محددة، يجري تفريغها من السكان، وإجبارهم على المغادرة من خلال تضييق سبل العيش عليهم..

التهجير القسري في القانون الدولي

مورس التهجير القسري الجماعي منذ أقدم العصور؛ السبي البابلي على يد «نبوخذ نصر»، وإعادة المسبيين بقيادة «كورش الفارسي».. ما هي إلا أشكال واضحة لهذا النوع من التهجير، والذي كانت تعمد إليه الإمبراطوريات الإمبريالية قديما، لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، تتعلق بخلخلة التركيبات الإثنية للمناطق المفتوحة، والتحكم بالمعادلات الديمغرافية، أو إقامة كيانات موالية على التخوم، أو الاستفادة من مجموعات بشرية، أو التخلص منها وطردها.. وما زالت هذه السياسات تُمارس إلى اليوم، ولكن بأشكال وصيغ مختلفة، لعل أبرزها تهجير الفلسطينيين إبان النكبة..

يعرّف القانون الدولي التهجير القسرى بأنه «ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها». ويكون التهجير القسري إما مباشرا، أي ترحيل السكان من مناطق سكناهم بالقوة، أو غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد. [٤]

أو هو قيام الدولة أو سلطة الاحتلال أو أي جهة تابعة لها بتنفيذ أعمال أو اتخاذ إجراءات أو اتباع سياسات غير مشروعة ترمي إلى أو تتسبب في تغيير التركيبة السكانية لإقليم معين يخضع لها. ونقل السكان القسري قد يكون بتدخل السلطة على نحو ينتج عنه تهجير السكان الأصليين، أو على شكل توطين المستعمرين المدنيين من مواطني دولة الاحتلال في أرض الإقليم الخاضع لها. [٥]

واعتبر القانون الدولي «التهجير القسري» بأنه يندرج ضمن جرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية (التطهير العرقي)، والجرائم ضد الإنسانية. ووفقا لما جاء في نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية (المادة السابعة البند الثاني الفقرة (د))؛ فإن «إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية».كما وأن النقل القسري للسكان المدنيين هو جريمة حرب وفق المادة الثامنة من البند الثاني، الفقرة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراض أخرى، إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة. [٦]

كما أن حرمان السكان من الإقامة في أرضهم والاستقرار فيها ومنعهم من الرجوع اليها جريمة ضد الإنسانية؛ حيث أنه اضطهاد، وذلك ما نصت عليه المادة السابعة البند الثاني الفقرة (ز) من نظام روما، يعني الاضطهاد حرمان جماعة من السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية، بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة. كما أن تدمير الممتلكات الخاصة لإجبار الناس على الرحيل مخالف لنص المادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية، أو التعاونية». ولا يجوز لدولة الاحتلال بموجب المادة (٥٥) من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ أن تقوم بمصادرة الأراضي والمباني، أو تدميرها أو إتلافها، وإذا قامت بتدميرها فإنها تتحمل المسؤولية القضائية.

وأبرز آليات التهجير القسري التي تنتهجها دولة الاحتلال (المباشرة وغير المباشرة): اتباع سياسات ممنهجة، وتبني قوانين عنصرية، وعدم عدالة القضاء، واستخدام العنف والقمع، إضافة للقتل والاعتداءات المتكررة والاعتقالات، ومصادرة الأراضي والاستيلاء عليها وإغلاق منافذ الرزق وتقييد حرية حركة الأفراد، وحظر البناء، وتدمير المنشئات والبيوت، ومنع التطوير، وغيرها وهي مسببات للتهجير.

ويتضح من ذلك أن هذه المواد القانونية تنطبق على الممارسات الإسرائيلية التي تأتي في سياق التهجير القسري المستمر ضد الفلسطينيين، والتي تتمثل في منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم، واستمرار سياسات مصادرة الأراضي، أو تقييد استعمالها وتدمير البيوت، ومنع البناء والتطوير، وفرض نظام التصاريح والحصار والإغلاق والفصل العنصري، وحرمانهم من الحقوق الأساسية وتقييدهم في التصرف في أراضيهم. والذي يجبرهم على الرحيل بحثاً عن الأمان والاستقرار... هي جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب يجب أن تحاسب عليها إسرائيل.

وتستند دولة الاحتلال لهذه السياسات والممارسات إلى قوانين، أو أوامر عسكرية، أو إدارية تشرعها بهدف إضفاء صفة القانونية على القمع والإضطهاد. وعادةً تركن دولة الاحتلال إلى قضاء مقيد إما بقوانين جائرة عنصرية، أو بأيديولوجيا استعمارية، تُفقد القضاء عدالته.٧

وتفرض إسرائيل تقييدات شديدة على التوطين والبناء والتطوير الفلسطينيّ في المنطقة "ج"، وتتجاهل كليا احتياجات السكان الفلسطينيين. وتفرض عليهم العيش في ظروف سكنية غير مناسبة، من دون إمكانية تشييد البيوت وفق القانون وتطوير بلداتهم، مع تهديدات دائمة بهدم بيوتهم وإخلائهم واقتلاع مصادر أرزاقهم. وعندما يقوم سكان هذه المناطق، مُجبرين، ببناء بيوتهم من دون تراخيص على أراضيهم المجاورة المعرّفة كمنطقة "ج"، فإنهم يعيشون تحت تهديد متواصل بهدم بيوتهم.

مناطق "ج" في الضفة الغربية

بحسب اتفاقية أوسلة، تم تقسيم المناطق الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق: "أ"، "ب"، "ج"، حسب الصلاحيات الأمنية والمدنية، وكان من المفترض لهذه القسمة أن تكون مؤقتة، وأن تُمكّن نقل الصلاحيات تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينية، إلا أنّ هذه التسوية «المؤقتة» أخذت تتحول بفعل السياسات الإسرائيلية إلى أمر واقع، تريد إسرائيل تثبيته كحل نهائي.

وفي تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان– بيتسلم، بيّنَ حدود وطبيعة المناطق حسب اتفاقية أوسلو، الذي قسم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث فئات: المنطقة "أ"، والتي تشمل قرابة ١٨٪ من أراضي الضفة، بما فيها جميع المدن الفلسطينية، وتعيش فيها غالبية سكان الضفة الغربية. وتملك السلطة الفلسطينية في هذه المنطقة غالبية الصلاحيات السيادية؛ المنطقة "ب"، والتي تشمل قرابة ٢٢٪ من أراضي الضفة الغربية وتشمل مناطق ريفية كبيرة، حافظت فيها إسرائيل على السيطرة الأمنية ونقلت إلى السلطة الفلسطينية الصلاحيات المتعلقة بالمسائل المدنية، ويعيش في منطقتيْ "أ" و"ب" أكثر من ٢,٤ مليون فلسطينيّ، وهم ينقسمون على ١٦٥ وحدة أرض منفصلة لا يوجد بينها تواصل جغرافيّ؛ أما المنطقة "ج"، والتي تمتدّ على قرابة ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية (قرابة ٣,٣ ملايين دونم)، فقد حافظت فيها إسرائيل على سيطرة شبه تامة، تشمل الصلاحيات الأمنية والصلاحيات المدنية المتعلقة بملكية الأراضي واستخداماتها، ومن ضمنها تخصيص الأراضي والتخطيط والبناء والبنى التحتية. وقد تلقت السلطة الفلسطينية المسؤولية عن توفير الخدمات التربوية والصحية للسكان الفلسطينيين في منطقة "ج" أيضًا، إلا أنّ البناء وصيانة البنى التحتية اللازمة لغرض توفير هذه الخدمات ظلّا تحت السيطرة الإسرائيلية. وتتولّى الإدارة المدنية مسؤولية إدارة المسائل المدنية التي ظلت تحت السيطرة الإسرائيلية في منطقة "ج".[٨]

تتسم الأراضي المصنفة "ج" بالتواصل الجغرافي. وتشمل هذه المنطقة كلّ القسم الشرقيّ من الضفة الغربية، من السفوح الشرقية لأعالي الجبال في الضفة الغربية وحتى نهر الأردن، إلى جانب الأراضي الواسعة الواقعة في مركز الضفة الغربية وفي جزئها الغربيّ. في هذه المنطقة أقام الاحتلال ١٢٥ مستوطنة، إلى جانب المساحات الشاسعة التي عرّفتها إسرائيل بأنها مناطق نفوذ خاصة بالمستوطنات. وتمتدّ هذه المساحات على قرابة ٢,١ مليون دونم، أي ٦٣٪ من منطقة "ج"، وتشمل غالبية أراضي الضفة التي تعرّفها إسرائيل بأنها أراضي دولة. وبدءًا بالنصف الثاني من سنوات التسعين، أقيمت في المنطقة "ج"، أيضًا، قرابة ١٠٠ بؤرة استيطانية، وهي مستوطنات أقيمت من دون تصديق رسميّ من سلطات الاحتلال، إلا أنّ غالبية هذه البؤر حظيت بتشجيع هذه السلطات ومساعدتها.[٩]

لا تتوفر معطيات دقيقة بخصوص عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة "ج". ووفق تقديرات منظمة «بمكوم»، يعيش في هذه المنطقة نحو ٢٠٠،٠٠٠ فلسطيني؛ ووفق استطلاع الجماعات السكنية الشامل الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإنّ عدد السكان في المنطقة يصل إلى نحو ٣٠٠،٠٠٠ نسمة. وتقول المنظمتان إنّ نحو ٦٠،٠٠٠ شخص من سكان المنطقة "ج" يعيشون في ١٨٠ قرية وجماعة سكنيّة على الأقل، تقع كلّ مساحاتها في المنطقة "ج"؛ أمّا من تبقوْا فهم يعيشون في قرابة ٢٩٠ قرية وبلدة يقع جزء فقط من منطقتها العمرانية في منطقة "ج"، بينما تقع باقي منطقتها العمرانية في منطقتيْ "أ" و"ب". من بين سكان البلدات الموجودة بكاملها في منطقة "ج"، يعيش قرابة ٢٠،٠٠٠ منهم في تجمعات بدوية وتجمعات رعي أخرى (مناطق السفوح الشرقية). ويعيش هؤلاء في خيام وأكواخ صفيحية أو كهوف، ولا تتوفر لهم الخدمات الأساسية، وهم غير مرتبطين بالبنى التحتية الخاصة بالمياه والصحة والكهرباء. ووفق وكالات الأمم المتحدة التي تنشط في

خلال مقابلة وزير الزراعة «أوري ارائيل»، من حزب البيت اليهودي، مع «تايمز أوف إسرائيل» اقترح طرد آلاف الفلسطينيين من المنطقة "ج" في الضفة الغربية، لتعطيل قيام دولة فلسطينية، وطالب بضم المنطقة "ج"، ومقابل ذلك، يتم ضخ ١٠ مليار شيكل في مناطق فلسطينية أخرى لتحسين مستوى معيشة السكان، في إطار ما يسمى بالسلام الاقتصادي، مضيفا بإنه يمكن بسهولة إخلاء العرب القليلين جدا الذين يسكنون هناك.

توزيع الأغذية، فإنّ ٣٤٪ من هذه التجمعات السكنية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. [١٠]

وتفرض إسرائيل تقييدات شديدة على التوطين والبناء والتطوير الفلسطينيّ في المنطقة "ج"، وتتجاهل كليا احتياجات السكان الفلسطينيين. وتفرض عليهم العيش في ظروف سكنية غير مناسبة، من دون إمكانية تشييد البيوت وفق القانون وتطوير بلداتهم، مع تهديدات دائمة بهدم بيوتهم وإخلائهم واقتلاع مصادر أرزاقهم. وعندما يقوم سكان هذه المناطق، مُجبرين، ببناء بيوتهم من دون تراخيص على أراضيهم المجاورة المعرّفة كمنطقة "ج"، فإنهم يعيشون تحت تهديد متواصل بهدم بيوتهم. [١١]

الأغوار والسفوح الشرقية

تمتد مناطق االأغوار والسفوح الشرقية على طول الجانب الشرقي من الضفة الغربية؛ من شرقي محافظة جنين، حتى تصل البحر الميت. يمر من الأغوار نهر الأردن، وتمتاز بخصوبة تربتها، بينما السفوح الشرقية منطقة شبه جافة، وذات أمطار تقل عن ٢٥٠ ملم. تعد هذه المنطقة منطقة رعوية، عدا بعض المساحات التي تزرع بمحصول الشعير والقمح، إلا أن الانحدار الحاد لهذه المنطقة (من ٨٠٠م فوق سطح البحر، إلى ١٥٠م تحت مستوى سطح البحر) أدى إلى انجراف التربة، كما أثر الرعي الجائر على كمية الغطاء النباتي ونوعيته؛ حيث أدى إلى انقراض بعض النباتات من مناطق المراعي الطبيعية، وإلى ضآلة الغطاء النباتي فيها؛ ما سهل انجراف تربتها، وقضى على فرص تعويض ما تم تدميره، وبسبب السياسات الإسرائيلية تم منع تطوير هذه الأراضي، أو بناء مساكن فيها، أو استغلالها لأغراض التنمية..

تقع في هذه المنطقة محافظة طوباس، ومحافظة أريحا والأغوار.. وأهم المدن والقرى والبلدات فيها: طوباس، فقوعة، حلبون، دير أبو ضعيف، جلقموس، المطلة، المغير، خربة البزرا، إبزيق، تياسير، خربة المالح، بردلة، كردلة، عين البيضا، الساكوت، طمون، فصايل، العوجا، النويعمة، أريحا، البقيعة، باب النقب، بيت حسان، خربة المرصرص، بيت عبد القادر، عاهد، بيت فوريك، بيتا، سالم، بيت دجن، خلة الفول، الجفنلك، عقربة، خربة سرطبة، قصرة، الخان الأحمر، النبي موسى، مسافر يطا، عرب السواحرة، التعامرة، بني عبيد، عرب الجهالين، عرب الرشايدة، الرواعين عين جدي، الفشخة..

تركز المخططات الاستيطانية في السفوح الشرقية والأغوار على المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، بعيدا عن القرى والبلدات، حيث تقع الخرب، والقرى الصغيرة، وحيث يسكن البدو في خيم وبيوت من الصفيح، ويقدر عدد سكان هذه المنطقة بنحو خمسين ألف مواطن، حسب التقديرات الفلسطينية، وعشرين ألفا حسب التقديرات الإسرائيلية..

السياسات الاستيطانية للضم والتهجير

خلال مقابلة وزير الزراعة «أوري ارائيل»، من حزب البيت اليهودي، مع «تايمز أوف إسرائيل» اقترح طرد آلاف الفلسطينيين من المنطقة "ج" في الضفة الغربية، لتعطيل قيام دولة فلسطينية، وطالب بضم المنطقة "ج"، ومقابل ذلك، يتم ضخ ١٠ مليار شيكل في مناطق فلسطينية أخرى لتحسين مستوى معيشة السكان، في إطار ما يسمى بالسلام الاقتصادي، مضيفا بإنه يمكن بسهولة إخلاء العرب القليلين جدا الذين يسكنون هناك.[١٢]

وفي واقع الأمر، تحاول إسرائيل بشتى الطرق تفريغ منطقة السفوح الشرقية والأغوار من السكان، وتتمثل إجراءات الاحتلال بالاعتداءات الدائمة، ومضايقات السكان وخلق ظروف طاردة، تدفعهم لمغادرة المنطقة، بعد تحويلها إلى مناطق غير صالحة للسكن، مثل مضايقات الجيش، وإجراء مناورات عسكرية بالذخيرة الحية، وتجريف الأراضي، واقتلاع الأشجار، وعمليات الهدم

الاستيطان: سياسة سلب وإقصاء.

المستمرة بأوامر عسكرية، بما في ذلك هدم المدارس.. وترحيل العائلات البدوية إلى مناطق أخرى، تحت حجة أنها أراضي دولة، أو تابعة لمعسكرات، أو لشق طرق، أو إقامة مستوطنات.. فضلا عن منع السلطة تقديم أي خدمات لسكان هذه المناطق، بما في ذلك منع حفر آبار، أو بناء مستوصفات صحية ومدارس جديدة، أو تعبيد طرق..

فمثلا، أكد القائم بأعمال محافظ طوباس والأغوار الشمالية، «أحمد الأسعد»، أن سلطات الاحتلال هدمت بيوت ٢٢ عائلة تقطن في خربة الرأس الأحمر شمال طوباس، وهي بيوت بدائية مصنوعة من الصفيح والخيش، يستخدم الأهالي أجزاء منها لتربية المواشي.

وأشار «الأسعد» إلى أن سلطات الاحتلال تهدف من وراء استهداف العائلات البدوية، إلى تفريغ تلك المنطقة من أصحابها الشرعيين وتغيير طابعها الديموغرافي لمصلحة المستوطنين ممن ينهبون الأرض والمياه. ووصف، السياسة الإسرائيلية تلك بأنها بمثابة إحلال عنصري هدفه الأول والأخير اجتثاث الوجود الفلسطيني من الأغوار. وأكد، أن سلطات الاحتلال لم تتوقف يوما واحدا عن ملاحقة القاطنين في مناطق السفوح والأغوار، والذين لا تتردد في هدم مساكنهم البدائية وقتل أغنامهم، وسلب مزارعهم، وتدمير ما يكدحون في زراعته من المحاصيل.

وأضاف بأن الاحتلال يمارس سياسة الأرض المحروقة في الأغوار وسحب البساط تدريجا من تحت أقدام الفلسطينيين، بهدف الاستحواذ عليها، فبدأ إجراءاته بمضايقة المواطنين من خلال قطع مصادر الحياة الأساسية عنهم من ماء وكهرباء وصحة وتعليم، ومنع تنفيذ أي مشاريع لتطوير البنية التحتية أو الخدماتية أو توسيع المخططات الهيكلية لاستيعاب التزايد السكاني، ما حول حياتهم إلى أشبه بالجحيم. وبين، أن وتيرة هذه السياسات التهجيرية زادت خلال الأعوام الأخيرة بشكل كبير ومتسارع، في خطوات استباقية من قبل حكومة الاحتلال لاستثمار الوقت، وفرض وقائع جديدة على الأرض. [١٣]

وبحسب رئيس مجلس محلي الرأس الأحمر، «يونس بني عودة»، فإن قوات الاحتلال ما تلبث وتغادر المكان، حتى تعود إليه من جديد، مصطحبة معها الجرافات التي تغرس أنيابها في مساكن المواطنين ومنشآتهم، لتحولها إلى أثر بعد عين. ولفت «بني عودة»، إلى تدريبات عسكرية يجريها الجيش في تلك المنطقة، يستخدم فيها الطائرات الحربية والمروحيات، والآليات الثقيلة، ويطلق خلالها القذائف والصواريخ والنيران، ما يجعل استمرار بقاء الأهالي في هذه المنطقة، أمرا محفوفا بالمخاطر. [١٤]

وفي تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأراضي الفلسطينية جاء فيه أن «سياسة

التخطيط المقيدة التي تطبقها سلطات الاحتلال في المنطقة "ج"، تعتبر السبب الرئيسي وراء رحيل المواطنين الفلسطينيين منها». وخلص التقرير الذي استند إلى زيارات ميدانية لأعضاء المكتب الأممي، إلى وجود «أنماط واضحة من التهجير تحدث في المناطق التي تمت زيارتها في المنطقة "ج"». وحسب التقرير فإن السبب الأكثر شيوعا وراء رحيل المواطنين ينبع من سياسة التخطيط المقيدة التي تطبقها سلطات الاحتلال، وتجعل من المستحيل فعليا على الفلسطينيين الحصول على تراخيص للبناء، بينما تتلخص العوامل الأخرى في عنف المستوطنين والقيود المفروضة على التنقل ومن بينها الجدار، وانخفاض الدخل، وهدم المنازل، أو صعوبة الوصول إلى الخدمات والموارد كالتعليم، والمياه. وأضاف أن السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة "ج" تقوض الظروف المعيشية في المجتمعات الرعوية والزراعية التي تمت زيارتها، ما يساهم في تهجير سكانها. وقال سكان المنطقة إن مصادر رزقهم تضاءلت خلال السنوات العشر الماضية نتيجة الممارسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال، يفيد السكان البدو بأن عدد قطعانهم انخفض، كما يشير المزارعون إلى تدهور قدرتهم على الوصول وفلاحة أراضيهم. ويعود ذلك في الحالتين إلى القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على استخدام الأراضي، والوصول لمصادر المياه، والنشاطات الاستيطانية.. وأشار التقرير إلى أن المستوطنات وإفلات المستوطنين من المساءلة تعتبر أسبابا رئيسية لسلسلة من الصعوبات التي تجبر الكثير من العائلات على الرحيل، وذكر سكان المنطقة أنهم يتعرضون لعنف جسدي ومضايقات أخرى على يد المستوطنين بصورة منتظمة. [١٥]

ولفت التقرير إلى وجود مخاوف فعلية من أن بعض التجمعات الفلسطينية في مناطق "ج" قد تتفكك وتختفي كليا مع الجيل القادم، أو حتى قبل هذا الوقت، نظرا لانعدام الدعم الحقيقي لها. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة فإن الدعم الذي يتلقاه سكان هذه التجمعات من المنظمات الإنسانية لا يفي بالغرض المطلوب. ويزيد من تلك المخاوف الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بإحداث تحولات ديموغرافية وتغيير التركيبة السكانية في الضفة الغربية. [١٦]

وقد انصب اهتمام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على فحص ما إذا كان الفلسطينيون يُجبرون على الرحيل من مجتمعاتهم نظراً لأنّ السياسات الإسرائيلية قد خلقت ظروفاً لم تترك لهم من خيار سوى الرحيل. وكان الهدف الأساسي من الزيارات هو التعرف على الأسباب التي تدفع الفلسطينيين على الرحيل، وتضع آخرين منهم عرضة لخطر التهجير في المستقبل. وجاء في التقرير انه أثناء اختيار المجتمعات المستهدفة، سعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى شمل مجموعات متنوعة جغرافيا تمثل القرى المستقرة والمجتمعات البدوية وغيرها من المجتمعات الرعوية، إلى جانب مجتمعات اللاجئين وغير اللاجئين. وبين التقرير ان العائلات الفلسطينية المهجرة عادة ما تنتقل إلى المنطقة "أ" والمنطقة "ب" إضافة إلى أجزاء أخرى من المنطقة "ج". وقد تمّ تهجير العديد منهم بالفعل عدّة مرات. [١٧]

ووصف تقرير لوكالة وفا، ظروف منطقة عرب الرشايدة إلى الشرق من بيت لحم، بأنها بائسة وصعبة، حيث يعتمد السكان على صهاريج وجرارات لنقل المياه، وحيث المواشي عطشى، والأطفال والنساء والشيوخ منتشرون في المكان وقد طغت مظاهر التعب والضنك على وجوههم، وحيث الآبار قديمة جدا ومتهالكة، وحيث تدمر سلطات الاحتلال كل ما يقام في السفوح الشرقية لمحافظة بيت لحم. وأورد التقرير مقابلة مع «يوسف الرشايدة» مختار بدو الرشايدة الذي قال: «كنا نقطن في منطقة عين جدي على السواحل الغربية للبحر الميت، ثم هجرنا من قبل الاحتلال إلى منطقة تقوع شرق بيت لحم، ثم طاردنا الاحتلال مرة أخرى إلى أن استقرينا هنا ولا نعلم هل سنبقى هنا أم سيطالنا التهجير مرة أخرى؟». وأشار إلى أن الجيش قتل عشرات النوق ومئات الماعز والخراف التي يمتلكها الأهالي مبررا ذلك بأنه 'قتل خطأً' يتم خلال التدريبات العسكرية. [١٨]

وفي منطقة المكتول المحاذية لعرب الرشايدة بدت مشاهد ترحيل الاحتلال القسري للبدو واضحة للعيان، فعدة آبار مولها الاتحاد الأوروبي هدمت في المكان، وذكر عرب الرشايدة لـ'وفا' أن بركسات وحظائر وخيم كان يقطن فيها أكثر من ٧٠ نفراً دمرها الاحتلال أيضا في المنطقة ذاتها لإجبار أهلها على الرحيل. فيما أكد مستشار التنمية في جمعية الشبان المسيحية في بيت ساحور نادي فراج لـ'وفا' أن أول عمل قام به الاحتلال الإسرائيلي عند احتلاله لهذه الأراضي البدوية عام ٦٧ هو هدم آبار تجميع المياه التي كانت تزود البدو ومواشيهم بالمياه، موضحا أن الاحتلال هدف من خلال ذلك إلى تفريغ المنطقة من ساكنيها ليجعل منها ساحة رماية وتدريب جنوده. [١٩]

وفي دراسة صادرة عن مركز عبدالله الحوارني للدراسات والتوثيق، تبين أن سلطات الاحتلال تهدف إلى تقطيع أواصر الصلة بين بلدات الأغوار الشمالية وقراها للتنغيص على حياة المواطنين لإجبارهم على ترك أرضهم والرحيل عنها، إضافة إلى عزلها عن بقية مدن الضفة الغربية ومحافظاتها. وأكدت الدراسة أن قوات الاحتلال هدمت في محافظة طوباس وحدها منذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧ حوالى ٣٥٠ بيتاً و٧١٩ منشأة، بينها ٤١ بيتاً

في دراسة صادرة عن مركز عبدالله الحوارني للدراسات والتوثيق، تبين أن سلطات الاحتلال تهدف إلى تقطيع أواصر الصلة بين بلدات الأغوار الشمالية وقراها للتنغيص على حياة المواطنين لإجبارهم على ترك أرضهم والرحيل عنها، إضافة إلى عزلها عن بقية مدن الضفة الغربية ومحافظاتها. وأكدت الدراسة أن قوات الاحتلال هدمت في محافظة طوباس وحدها منذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧ حوالى ٣٥٠ بيتاً و٧١٩ منشأة، بينها ٤١ بيتاً و١٠٠ منشأة عام ٢٠١٦، موضحة إلى أن الحجة الإسرائيلية جاهزة دوما، وهي أن مناطق «"ج"»، يحظر على الفلسطيني البناء بها إلا بعد موافقة إسرائيلية.

و١٠٠ منشأة عام ٢٠١٦، موضحة إلى أن الحجة الإسرائيلية جاهزة دوما، وهي أن مناطق «"ج"»، يحظر على الفلسطيني البناء بها إلا بعد موافقة إسرائيلية. [٢٠]

البعد الاقتصادي

تتمتع مناطق "ج" بأهمية قصوى بالنسبة لحياة الفلسطينيين، وفرص بناء دولتهم، فهي تمثل احتياطي الأراضي الخاصّ بسكان الضفة الغربية، ومن المفترض بهذه الأراضي أن تُمكّن من تطوير البلدات القائمة وتوسيعها، وأن تُستَخدم من أجل تشييد البنى التحتية مثل منشآت التخلص من النفايات، أو إقامة المناطق الصناعية، التي لا يمكن إقامتها بجوار المنازل السكنية. إضافة لاحتوائها على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الكسّارات والمحاجر ومصادر المياه الجوفية والأراضي الزراعية وأراضي الرعي وتطوير السياحة، ومياه نهر الأردن وموارد البحر الميت. وبالتالي فهذه الأراضي ضرورية جدا لغرض تطوير اقتصاد وطني، كما أنّ أعمال البنى التحتية المشتركة للبلدات، مثل الشوارع وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات، تُلزم بالانتقال إلى مناطق "ج" والعمل فيها. ما يعني أن فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بدون المنطقة "ج" شبه معدومة.

وتعتبر منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت والسفوح الشرقية أكبر وأهم احتياطي للأرض القابلة للتطوير في الضفة الغربية. مساحة المنطقة ١،٦ مليون دونم، وهي تُشكل ٢٨،٨٪ من مساحة الضفة الغربية، أي نحو ١٦٠٠ كيلومتر مربع. يعيش في المنطقة ٦٥ ألف فلسطيني في ٢٩ بلدة، وهناك حوالي ١٥~٢٠ ألف فلسطيني آخرين يعيشون في عشرات التجمعات البدوية الصغيرة. كذلك يوجد في المنطقة حوالي ٩،٤٠٠ مستوطن في ٣٧ مستوطنة (بما في ذلك سبع بؤر استيطانية). [٢١]

وبسبب مناخ غور الأردن شبه الاستوائي، وخصوبة تربته، وقربه من نهر الأردن، وتوفر خزانات المياه الجوفية؛ صار يشكل سلة الغذاء الفلسطينية على مدار السنة. الأمر الذي من شأنه تطوير الصناعات الزراعية والغذائية وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات. ولو سلمت هذه المنطقة الحيوية من الاحتلال لتحولت إلى مركز جذب لأصحاب المشاريع والاستثمارات، وأمكن لها تخفيف ازدحام السكان في مدن الضفة الغربية، ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

علاوة على ذلك، يضم غور الأردن عدداً من المواقع الأثرية والطبيعية، وبعض المواقع التي تضمن سياحة دينية، إضافة للبحر الميت الذي تحتوي طينته على مواد علاجية، الأمر الذي يجعله مكانا مميزا للسياحة، فضلا عن احتوائه على ثروات طبيعية مهمة، مثل الفوسفات والبوتاس والأملاح وغيرها، ولهذه الأسباب يقدم البحر الميت ووادي الأردن فرص واعدة في تنويع الاقتصاد وتقويته، سواء في مجال الصناعات السياحية، أم الصناعات الزراعية، وبالتالي فإنه يمثل العمود الفقري الإقتصادي للدولة الفلسطينية المستقبلية. [٢٢]

ويقدر خبراء موارد البحر الميت للجانب الفلسطيني فقط، بأنها تزيد عن مليار دولار سنوياً، من المعادن الثمينة، وفي مقدمتها مخزونات ضخمة من مادتي «البوتاس» و«البرومين». وأشاروا إلى أن تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي أوردت أن إسرائيل والأردن تحصلان معاً على نحو ٤،٢ مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل ١٪ من الإمدادات العالمية من «البوتاس»، و١٢٪ من إنتاج العالم من «البرومين». وبينت التقارير الدولية، أنه إذا تم الأخذ كمقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصادين الأردني والإسرائيلي، فسيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته ٩٦٢ مليون دولار من

القيمة المضافة سنوياً، أي ما يعادل ٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١١، وما يوازي تقريباً حجم قطاع الصناعات التحويلية الفلسطيني بأكمله. [٢٣]

كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن صناعة السياحة الفلسطينية يمكن أن تولد ٢٩٠ مليون دولار من العائدات سنوياً و ٢٩٠٠ فرصة عمل. [٢٤] وتُقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو ١,١ مليار دولار أي ما يعادل ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ما يعني أنه في حال تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة وإقامة مشاريعهم الاستثمارية الضخمة، فإنهم سيتمكنون من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة. [٢٥]

وجاء في تقرير صادر عن مركز عبدالله الحوارني للدراسات والتوثيق بأن الفلسطينيين يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، بسبب سيطرة إسرائيل على مناطق الأغوار الشمالية، سلة الخضر والفاكهة للفلسطينيين. وأشار المركز إلى أن حجم أرباح المستوطنين من خلال الاستثمار في الأغوار الشمالية يقدر بحوالى ٦٥٠ مليون دولار سنوياً. [٢٦]

خلاصة

يتركز الصراع على الأرض، وبشكل خاص منطقة الأغوار والسفوح الشرقية، وتسعى إسرائيل لضم هذه المنطقة، وتفريغها من السكان، وهي مسألة حاسمة لطرفي الصراع، بالنسبة للفلسطينيين، تعتبر السيطرة الكاملة على غور الأردن أمراً ضرورياً وحاسما لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ببساطة، لأنّ غور الأردن بموارده وموقعه وإمكانياته الواعدة هو ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدولة الفلسطينية في المستقبل. وبالنسبة لإسرائيل تمثل هذه المنطقة عازلا جغرافيا، ومنطقة نفوذ أمني، واستثمارات اقتصادية مربحة، والأهم، أنها بسيطرتها عليها، تكون قد حكمت بالإعدام على إمكانية قيام دولة فلسطينية، وبالتالي فإن مستقبل التسوية مرهون بمن يسيطر على هذه المنطقة.

الهوامش:

١ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات http://info.wafa.ps/aprint.aspx?id=٤١٣٣ (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢ التهجير القسري من فلسطين بين الحقيقة والمبالغة، **الأيام**، ٢٧-١٠-٢٠٠٤.

٣ التهجير القسري من فلسطين، **الأيام**، ٢٧-١٠-٢٠٠٤.

٤ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، تقرير على الجزيرة نت، ٩-١-٢٠١٧. http://cutt.us/br6Qr (شوهد في تشرين الأول، ٢٠١٧)

٥ رماح نجاجرة، **التهجير القسري والقانون الدولي الإنساني**، جامعة القدس، رسالة ماجستير منشورة في كلية الحقوق، ٢٠١٥.

٦ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، مصدر سبق ذكره.

٧ حليمة العبيدية ووسيم غنطوس، **شهادات على التهجير القسري للسكان الفلسطينيين**، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر جقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠١٤، ص٥. http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publica-tions/WP-WomanProject-web.pdf (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٨ ما هي مناطق C، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩-١٠-٢٠١٣. http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٩ ما هي مناطق C، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩-١٠-٢٠١٣. http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c

١٠ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

١١ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

١٢ أوري أرائيل يدعو إلى تهجير الفلسطينيين من مناطق C وضمها لإسرائيل، صدى الإعلام، ٨-٦-٢٠١٦. http://www.sadaa.ps/645.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

١٣ محمد بلاص، «الاحتلال يواصل حملات التهجير القسري في الأغوار الشمالية»، **الأيام**، ١١-٩-٢٠١٧.

١٤ محمد بلاص، الاحتلال يواصل، **الأيام**، ١١-٩-٢٠١٧

١٥ تقرير أممي: أنماط واضحة من تهجير الفلسطينيين في مناطق «ج» بالضفة، وكالة **سما** الإخبارية، ١١-٨-٢٠١١

١٦ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر من تهجير الفلسطينيين بالقوة من مناطق (ج)، جريدة **الدستور** الأردنية، ١١-٠٨-٢٠١١

١٧ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر، جريدة **الدستور** الأردنيّة، ١١-٨-٢٠١١

١٨ جويد التميمي، بدو السفوح الشرقية في صراع مع الاحتلال، وكالة **وفا**، ٢٢-٣-٢٠١٢، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=nNm1y Da5965682979٣0anNm1yD (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

١٩ جويد التميمي، وكالة **وفا**، ٢٢-٣-٢٠١٢

٢٠ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة **الحياة** اللندنية. ١٧-١٠-٢٠١٧

٢١ نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أيار ٢٠١١.

٢٢ إبراهيم شرقية وغسان شبانة، أهمية غور الأردن لدولة فلسطينية قابلة للحياة، موقع Al- Monitor، آذار ٢٠١٤ http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/03/jordan-valley-israel-occupation-palestine-peace-kerry.html##ixzz3VNp9kgvE (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٣ بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ١٥-٢-٢٠١٥، جريدة فلسطين أون لاين. http://q9r.me/c80h (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٤ البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يخسر ٣,٤ بليون دولار بسبب القيود الاسرائيلية على المنطقة ج، مركز الزيتونة للدراسات،

http://www.alzaytouna.net/permalink/55502.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٥ معتصم عوض، تحديات العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، ٢–١٠–٢٠١٢.
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=139581 (شوهد في تشرين أول ٢٠١٧)

٢٦ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة الحياة اللندنية. ١٧–١٠–٢٠١٧

٢٧ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات http://info.wafa.ps/aprint.aspx?id=4133 (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٨ التهجير القسري من فلسطين بين الحقيقة والمبالغة، الأيام، ٢٧–١–٢٠٠٤.

٢٩ التهجير القسري من فلسطين، الأيام، ٢٧–١٠–٢٠٠٤.

٣٠ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، تقرير على الجزيرة نت، ٩–١–٢٠١٧. http://cutt.us/br6Qr (شوهد في تشرين الأول، ٢٠١٧)

٣١ رماح نجاجرة، التهجير القسري والقانون الدولي الإنساني، جامعة القدس، رسالة ماجستير منشورة في كلية الحقوق، ٢٠١٥.

٣٢ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، مصدر سبق ذكره.

٣٣ حليمة العبيدية ووسيم غنطوس، شهادات على التهجير القسري للسكان الفلسطينيين، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر جقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠١٤، ص٥.
http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publica-tions/WP-WomanProject-web.pdf (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٣٤ ما هي مناطق C، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩–١٠–٢٠١٣.
http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٣٥ ما هي مناطق C، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩–١٠–٢٠١٣.
http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c

٣٦ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

٣٧ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

٣٨ أوري أرائيل يدعو إلى تهجير الفلسطينيين من مناطق C وضمها لإسرائيل، صدى الإعلام، ٨–٦–٢٠١٦. http://www.sadaa.ps/645.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٣٩ محمد بلاص، «الاحتلال يواصل حملات التهجير القسري في الأغوار الشمالية»، الأيام، ١١–٩–٢٠١٧.

٤٠ محمد بلاص، الاحتلال يواصل، الأيام، ١١–٩–٢٠١٧

٤١ تقرير أممي: أنماط واضحة من تهجير الفلسطينيين في مناطق «ج» بالضفة، وكالة سما الإخبارية، ١١–٨–٢٠١١

٤٢ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر من تهجير الفلسطينيين بالقوة من مناطق (ج)، جريدة الدستور الأردنية، ١١–٨–٢٠١١

٤٣ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر، جريدة الدستور الأردنيّة، ١١–٨–٢٠١١

٤٤ جويد التميمي، بدو السفوح الشرقية في صراع مع الاحتلال، وكالة وفا، ٢٢–٣–٢٠١٢،
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=nNm1yDa59656829793 0anNm1yD (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٤٥ جويد التميمي، وكالة وفا، ٢٢–٣–٢٠١٢

٤٦ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة الحياة اللندنية. ١٧–١٠–٢٠١٧

٤٧ نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أيار ٢٠١١.

٤٨ إبراهيم شرقية وغسان شبانة، أهمية غور الأردن لدولة فلسطينية قابلة للحياة، موقع Al- Monitor، آذار ٢٠١٤
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/03/jordan-valley-israel-occupation-palestine-peace-kerry.html##ixzz3VNp9kgvE (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٤٩ بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ١٥–٢–٢٠١٥، جريدة فلسطين أون لاين. http://q9r.me/c80h (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٥٠ البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يخسر ٣,٤ بليون دولار بسبب القيود الاسرائيلية على المنطقة ج، مركز الزيتونة للدراسات،
http://www.alzaytouna.net/permalink/55502.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٥١ معتصم عوض، تحديات العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، ٢–١٠–٢٠١٢.
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=139581 (شوهد في تشرين أول ٢٠١٧)

٥٢ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة الحياة اللندنية. ١٧–١٠–٢٠١٧

٥٣ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

وديع عواودة*

الاستيطان .. ٥٠ عاما من السلب والنهب برخصة قضائية

توطئة

يسعى هذا المقال، في سياق الذكرى الخمسين لاحتلال ١٩٦٧ ، للبحث عن إجابات حول السؤال: من هم الرابحون، ومَن الخاسرون في مجال الاقتصاد من الاحتلال، بالتركيز على الاستيطان، دون الخوض هنا في المجالات غير الاقتصادية، وفيها خسائر جمة وعميقة بالنسبة للفلسطينيين على وجه الخصوص طبعا. ويستدل من مراجعة الكثير من التقارير والمواد المتعلقة بهذه المضمار، أن ثمة جهات إسرائيلية وأجنبية أيضا تجني الأرباح من هذا الاحتلال الاستيطاني، لكن المستوطنين هم الرابح الأساسي. بالمقابل، وإضافة للفلسطينيين الذين يسددون أثمانا اقتصادية باهظة للاحتلال، هناك جهات إسرائيلية أيضا تخسر من استمرار الاحتلال ومشروع الاستيطان نتيجة استئثاره بميزانيات ضخمة يفترض أن تخصص أجزاء منها لهم. وبهذه المناسبة تكثف عدة جهات فلسطينية وإسرائيلية (حقوقية بالأساس) السؤال: من يربح من الاحتلال الاستيطاني؟ وهذا سؤال كبير، تطال الإجابة عليه عدة مجالات وجهات محلية ودولية، ترتبط بالاحتلال: احتياجاته، مؤسساته وخدماته.

بيد أننا نركز في هذا التقرير بشكل خاص على مركب ووكيل أساسي مباشر للاحتلال هو المشروع الاستيطاني، لنستعرض من هم الرابحون ومن هم الخاسرون بالدرجة الأولى (المستوطنون مقابل الفلسطينيين) ثم نتوقف عند الجهات الإسرائيلية والأجنبية المستفيدة من استمرار الاحتلال الاستيطاني، وعند الجهات الإسرائيلية الخاسرة جراءه. كذلك نتطرق للدور المختلف للمحكمة

* صحافي وكاتب من كفركنا.

الإسرائيلية العليا وشرعنة السيطرة على مقدرات الفلسطينيين، وللسؤال: هل فعلا يقاطع العالم منتوجات المستوطنات؟

وتوضيحا لصورة الاستيطان، لابد من الإشارة لمعطيات حركة السلام الآن المستندة لدائرة الإحصاء المركزية حول الواقع الديموغرافي للاستيطان[١] ومفادها أن المستوطنين يعّدون ٣٩٩٣٠٠ نسمة(يضاف لهم ٢١٠ ألف نسمة مستوطنو القدس المحتلة التي تعتبرها دائرة الإحصاء المركزية جزءا من إسرائيل لا من الضفة الغربية بعد إحالة قانون السيادة عليها) يشكلوّن اليوم ١٢٪ من سكان الضفة الغربية و ٥٪ من مجمل الإسرائيليين. يقيم هؤلاء المستوطنون في ١٣٢ مستوطنة رسمية(أقيمت بقرار حكومي) وفي ٩٧ نقطة استيطانية عشوائية(أقيمت بدون قرار رسمي حكومي منذ تسعينيات القرن الماضي).

(١) الرابحون أولا... المستوطنون، والخاسرون أولا الفلسطينيون

يحقق المستوطنون أنفسهم، على مستوى اقتصاد الاستيطان، أرباحا نابعة بالأساس من سيطرتهم على الأرض الفلسطينية ومواردها، ويتمثل ذلك بسلسلة من المزارع والمصانع التي بات بعضها يتوارى، وإخفاء عنوان إنتاجها في محاولة للإفلات من حملة مقاطعة المنتوجات الاستيطانية في العالم. منذ بدأت حملة المقاطعة الدولية تشتد وتتسع منذ نحو ١٥ عاما، يقوم المستوطنون وشركات التّصدير الإسرائيليّة التي تعمل في الأراضي الفلسطينيّة باستخدام التّضليل لوسم منتجاتهم، إذ تسوق منتجات المستوطنات تحت عنوان «صُنعت في إسرائيل».

أ. الزراعة

تؤكد منظمة «كيرم نفوت» الحقوقية الإسرائيلية المختصة بمتابعة النشاط الاستيطاني ورصده في مجال الأرض وزراعتها بالأساس أن الزراعة تشكل الأداة الأكثر نجاعة في سلب الأرض الفلسطينية. وفور احتلال ١٩٦٧ رأى المستوطنون بالزراعة وسيلة إضافية لتعزيز الاستيطان من عدة نواح أساسية: أيديولوجية – دينية، اقتصادية وجغرافية–توسعية (توسيع مساحة المستوطنات). وحسب دراسة «كيرم نفوت» فإن مساحة الأرض الزراعية التابعة للمستوطنين اليوم تبلغ ٩٣ ألف دونم وهذه ضعف ونصف ضعف مساحة المستوطنات ذاتها (عدا القدس) وضعفي منطقة نفوذ مدينة تل أبيب.[٢] كما تكشف أن ٤٠٪ من المساحة الزراعية هذه تقوم على أراض فلسطينية خاصة تم الاستيلاء عليها عنوة. وتتكون زراعة المستوطنات من كروم الزيتون،العنب،التمر،الفواكه والخضراوات، وفي المنطقة المحيطة بالخليل،بيت لحم والقدس تبدو كروم العنب القائمة في مناطق ارتفاعها ٩٠٠ متر كمشاهد توسكانا الجميلة التي تخفي وراءها صورة بشعة من السلب والنهب وطرد عنيف لأصحاب الأرض الأصليين، وبرعاية ودعم المؤسسات الحكومية ،وضحيتها فلسطينيون وأحيانا جماعات فلسطينية كاملة ، كما حصل مؤخرا مع قرية التياسير في منطقة الأغوار، ما دفع صحيفة «هآرتس» لتخصيص افتتاحيتها ضد السلب والنهب والتهجير.[٣] علاوة على ذلك تكشف «كيرم نفوت» في دراسة بعنوان «من يربح من الاحتلال؟» أن هناك مصدرا آخر للسيطرة على الأرض الفلسطينية الخاصة التي حرم منها أصحابها غداة حرب ١٩٦٧ لوقوعها داخل مناطق الحرام الحدودية والبالغة نحو ١٧٠ ألف دونم. تتيح إسرائيل للمستوطنين السيطرة على آلاف الدونمات من هذه «المناطق الحرام» وفلاحتها خاصة في مجال زراعة النخيل في منطقتي الأغوار ووادي عربة، والتي تروى بمياه محلية أو مياه عادمة من القدس يتم تكريرها، كما تؤكد الدراسة المذكورة[٤].

وحسب معطيات «كرمي نفوت»، فقد تم إغلاق عشرات آلاف الدونمات في المنطقة المحيطة بالخليل وبيت لحم، واستولى عليها مستوطنون متدينون يعتبرون الزراعة هناك فرضا دينيا لا عملا سياسيا فحسب. وهكذا في منطقة الغور وشمال البحر الميت حيث تهيمن زراعة النخيل ومزارع الدفيئات، وهناك تتبع المستوطنات لمجلسين إقليميين(بكعات ياردين ومغيلوت) ويقيم فيها ٩٥٠٠ مستوطن مقابل ٨٠ ألف فلسطيني نهبت معظم أراضيهم الخاصة وأراضي الوقف أيضا. وتكشف هذه الجمعية الحقوقية عن تقلص مساحة الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية منذ احتلالها بالثلث نتيجة عدة أسباب أهمها توسع المزارع الاستيطانية بدعم الجيش والدولة. كما تكشف أن المستوطنات قامت منذ ١٩٩٧(بعد أربع سنوات على توقيع أوسلو) بالاستيلاء على ٢٤٠٠٠ دونم جديد من خلال النشاط الزراعي معظمها في محيط المستوطنات في المنطقة بين الخليل والقدس (غوش عتصيون)،١٠ آلاف دونم منها أراض فلسطينية خاصة[٥]. وللتأكيد على دور الدولة في السلب والنهب تتابع المنظمة الحقوقية الإسرائيلية «تواصل إسرائيل العمل بقنالين في هذا المضمار: قنال رسمي تقوم فيه «الإدارة المدنية» بتحويل مئات آلاف الدونمات للمستوطنين بعد مصادرتها من الفلسطينيين. أما القنال الثاني فهو غير رسمي ويهدف هو الآخر للسيطرة على أرض لا يمكن تحويلها للمستوطنين بشكل رسمي، وفيه تشجع

غول الاستيطان: نهب جائر لموارد الفلسطينيين.

الدولة المستوطنين على السيطرة عليها وتموله، وأحيانا بتمويل أجنبي كـ «المسيحيين الصهاينة» في الولايات المتحدة، وهنا نذكر أن الاستيلاء الزراعي على الأرض يتطلب قليلا من الموارد والوقت.

وعلى خلفية كل ذلك انخفضت نسبة الرجال الفلسطينيين الذين عملوا في الزراعة من ٣٤٪ عام ١٩٦٧ حتى ٨٪ فقط في ٢٠١١، وهذا حسب ما تؤكده دائرة الإحصاء الفلسطينية في تقرير عن البطالة في الضفة الغربية.[٦]

كما يؤكد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» في تقرير عن واقع الزراعة الفلسطينية اليوم ما تنشره منظمات إسرائيلية بأن ٣٤٪ من الأرض الزراعية في الضفة الغربية غير متاحة لأصحابها.[٧] ويعتقد المعهد أن تقلص مساحة الأرض الزراعية الفلسطينية هو نتيجة: المستوطنات، جدار الفصل،المناطق العسكرية المغلقة. وبهذا السياق وضمن تقريره ينفي المعهد المذكور معطيات "الإدارة المدنية" حول عمل ٢٤،٤ عامل فلسطيني عام ٢٠١٢ داخل المزارع الاستيطانية، ويشير إلى أن عددهم مضاعف.

وقد ساهم التّطوير المُكثّف للزراعة الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة في زيادة أرباح المستوطنين لاسيما أنهم يستفيدون أيضا من تشغيل قوى عاملة فلسطينية تتقاضى أجورا رخيصة، لكن لم يتم تحديد حجم هذه الأرباح. في القسمين المحتلين عام ٦٧ من منطقتي غور الأردن ووادي عربة تزدهر زراعة استيطانية تستفيد من التربة الخصبة والمياه والطقس الحار التي تلائم بعض أنواع المزروعات خاصة كروم النخيل وحقول خضراوات تؤتي بثمارها مبكرا، وتسوق بالتالي لأوروبا بأسعار مربحة جدا عشية عيد الميلاد في عز الشتاء. في هذه المناطق الخصبة، تزدهر الزّراعة الإسرائيليّة على حساب المزارعين الفلسطينيّين، من خلال عمليّات سلب الأراضي والتّوزيع الجائر للمياه.

(ب) أصحاب الأرض يستأجرونها

وتفيد معطيات منظمة «هيومان رايتس ووتش» العالمية حول حجم استغلال إسرائيل للفلسطينيين أن الأخيرة كرست ٨٦٪ من أراضي غور الأردن للمستوطنات وتمنحها حصة الأسد من المياه الجوفية.[٨] والمفارقة أن الفلسطينيين في الغور يستأجرون أراضيهم المصادرة من المستوطنين بغية الحصول على لقمة عيشهم وسد رمقهم.[٩] ولا ينتهي ربح المستوطنين على حساب أصحاب الأرض عند هذا الحد، فحسب تقديرات البنك العالمي تُلحق التقييدات الإسرائيلية المفروضة على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية خاصة بالأغوار ضررا بهم بقيمة ٧٠٠

ساهم التّطوير المُكثّف للزراعة الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة في زيادة أرباح المستوطنين لاسيما أنهم يستفيدون أيضا من تشغيل قوى عاملة فلسطينية تتقاضى أجورا رخيصة، لكن لم يتم تحديد حجم هذه الأرباح. في القسمين المحتلين عام ٦٧ من منطقتي غور الأردن ووادي عربة تزدهر زراعة استيطانية تستفيد من التربة الخصبة والمياه والطقس الحار التي تلائم بعض أنواع المزروعات خاصة كروم النخيل وحقول خضراوات تؤتي بثمارها مبكرا، وتسوق بالتالي لأوروبا بأسعار مربحة جدا عشية عيد الميلاد في عز الشتاء.

مليون دولار سنويا. وهذا يفسر ارتفاع نسبة الفقر والبطالة لدى الفلسطينيين في الغور والبالغة اليوم ٣٣٪، ويلقي الضوء على عمليات الاستغلال للعمال خاصة الأطفال الفلسطينيين. وتقدر منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية أن هناك مئات من الأطفال الفلسطينيين يعملون في المستوطنات في ظروف قاسية جدا. في أحاديث ضمن مقابلات أجرتها منظمة «هيومان رايتس ووتش» شكا أطفال من مكابدتهم عدة أوجاع أدت لحالات إغماء خلال العمل في فصل الصيف الحار جدا. وضمن التقرير المذكور شكا بعضهم من حالات دوار وتقيؤ وصعوبة في التنفس وآلام حادة في الظهر جراء الأحمال الثقيلة والتهابات في العيون نتيجة أدوية كيماوية زراعية حيث أجبروا على العمل داخل دفيئات تزيد حرارتها عن الـ ٤٠ درجة في فصل الصيف. [١٠]

(ت) شركة أهافا

وعلاوة على مزارع شمال البحر الميت، هناك جهات إسرائيلية أخرى تجني الأرباح من مرافق سياحية، من أبرزها شركات استخراج المعادن المتنوعة من هذا البحر وتعرضه للمزيد من الجفاف بما في ذلك المساحات التابعة للضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فهي أيضا تتضرر لأن تجفيف أي منطقة من مياهه لاستخراج الأملاح يؤدي لهبوط مستواه في بقية المناطق. وفي شمال البحر الميت تواصل شركة «أهافا» للمستحضرات العلاجية والتجميلية جباية أرباح كبيرة من مواد أصلها من طين البحر الميت منذ تأسيس مصانعها عام ١٩٨٨ . وبعدما تم تأسيس هذا المصنع بمبادرة كيبوتس «عين جدي» وجهات إسرائيلية أخرى تم بيعه في ٢٠١٦ لشركة صينية (FUSON) بـ ٢٩٠ مليون شيكل، وتعرض الشّركة منتوجاتها، والتي تصدرها إلى أكثر من ٢٥ دولة، على أنّها «مصنوعة في إسرائيل»، في حين أنّ تصنيعها يتم في الضفة الغربية.

(ث) حرمان الولجة من عين الحنية والمدرجات التاريخية الشهيرة

وتطال عملية استنفاع المستوطنين غير المشروع حتى عيون المياه العادية التي لا تستخدم مصدرا مائيا جديا، فقد أعلنت اسرائيل رسميا عزمها نقل حاجز «عين ياعيل» (عين يالو) الواقع على الطريق بين القدس وبيت لحم ، وبالتالي السيطرة على منطقة كبيرة تستفيد منها أسر فلسطينية. وحسب المنظمة الحقوقية الإسرائيلية المختصة بشؤون القدس «عير عميم» في تقرير عن «تحويل» الولجة لـ «حديقة وطنية»« أبلغت لجنة التخطيط والبناء في القدس، حديثا، سكان قرية الولجة، في الجزء الجنوبي من المدينة، أن الدولة تعتزم نقل الحاجز باتجاه الأراضي الفلسطينية. [١١] وهذا يعني أن المنطقة التي تضم عين الحنية، أكبر ينبوع في غربي القدس، ستنتقل من الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي وستكون جزءا من « حديقة القدس الكبرى». وتقع قرية الولجة جزئيا داخل منطقة نفوذ المدينة، لكنه تم مؤخرا الانتهاء من الجدار الذي يفصل بينها تماما. كما يفصل الجدار القرية عن اراضيها الزراعية الكبيرة، وفي الوقت الذي تم فيه الانتهاء من بناء الجدار، نفذت هيئة الآثار الإسرائيلية وهيئة تنمية القدس مشروعا رئيسيا لإعادة ترميم نبع عين الحنية والحفاظ عليه. وكان هذا النبع يستخدم قبل بناء الجدار للسباحة من قبل سكان الولجة ولري مواشيها، كما كانت عائلات من بيت لحم وبيت جالا تتنزه في المكان. وبعد استكمال أعمال الترميم ستتم احاطة الينبوع بجدار، وسيقام هناك مركز للزوار ومطعم، وسوف يصبح أحد مداخل الحديقة الكبرى التي تحيط بالقدس من الجنوب والغرب. ويؤكد أفيف تتارسكي، الباحث في جمعية

(عير عميم) ردا على ذلك «إن نقل الحاجز هو تطبيق آخر بحكم الأمر الواقع لتشريع الوزير الكين القاضي بإخراج الولجة والأحياء الأخرى من حدود القدس. ويتابع « في قدس الكين، سيتجول الاسرائيليون على المدرجات الجميلة التي رعاها سكان الولجة، وعلى بعد عشرات الأمتار منها، سيتم محاصرة أصحاب الأرض خلف سياج شائك، ولن يكونوا قادرين على الوصول إلى الأرض التي سرقت منهم ... هذه هي رؤية الحكومة اليمينية: بدلا من السلام والعدالة، تزداد الأسوار ويصبح الاضطهاد أسوأ».[١٢]

(٢) الرابحون الإسرائيليون والأجانب

يستدل من تقارير إسرائيلية وأجنبية أن الرابحين هم ليسوا المستوطنين فقط، فهناك جملة شركات ومؤسسات اقتصادية تجني الأرباح من دجاجة الاحتلال الاستيطاني ومن بيضها السمين يأكلون.

(أ) البنوك شريكة أساسية بالأرباح

تحقق عدة بنوك إسرائيلية فوائد كبيرة من الاحتلال الاستيطاني ومشاريعه، خاصة من قروض الإسكان المخصصة للمشاريع الإسكانية للمستوطنين. وتلقي حركة « إئتلاف النساء من أجل السلام « في تقرير موسع، الضوء على النشاط المصرفي الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويظهر التقرير وجود ستة مجالات لنشاط البنوك الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة:

١ فروع مصرفية : يؤكد هذا التقرير أن كافة البنوك الإسرائيلية افتتحت لها فروعا في المستوطنات كـ بنك العمال،بنك لؤومي وبنك «أوتسار هحيال» المعد للجنود.

٢ قروض سكن : تتنافس البنوك الإسرائيلية على تقديم قروض سكن للمستوطنين بشروط مريحة جدا، خاصة أن هؤلاء جمهور يتمتع بدعم حكومي مضمون، ما يجعل أرباحها دسمة ومكفولة.

٣ مرافقة مشاريع البناء:

تحقق البنوك الإسرائيلية الكبرى أرباحا جمة من قروض تقدمها لشركات البناء والمقاولين داخل المستوطنات.

٤ تقديم قروض وخدمات مصرفية للأعمال داخل المستوطنات: وعلى سبيل المثال يقدم بنكا العمال ولؤمي قروضا كبيرة لشركة «سيتيبس» التي تبني سكة القطار الخفيف الموصلة بين مستوطنات القدس أو شركة «كعك عبادي» و «طوفي حماموت».

٥ تقدم هذه البنوك قروضا وخدمات مصرفية مقابل جني أرباح كبيرة للسلطات المحلية في المستوطنات.

٦ تنص اتفاقية باريس الاقتصادية على منع السلطة الفلسطينية من سك عملة خاصة بها، فإن النقد المتداول في الضفة الغربية هو الشيكل الذي يسيطر على الاقتصاد الفلسطيني. ولأنها لا تملك الفرصة المباشرة للحصول على خدمات «المقاصة» فتضطر المصارف الفلسطينية اقتناء هذه الخدمة من البنكين الإسرائيليين «هبوعليم» و «ديسكونت» ولهذا الغرض تضطر لإيداع مبالغ ضخمة كضمانات مالية فيهما وتسديد عمولات باهظة. ويؤكد «ائتلاف النساء من أجل السلام»– وهو تنظيم حقوقي إسرائيلي– فلسطيني– أن سيطرة الشيكل على الاقتصاد الفلسطيني تخضعه للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية الإسرائيلية المعتمدة من قبل بنك إسرائيل، وهذا كله يعمل منذ عدة عقود على محو الخط الأخضر من الناحية الاقتصادية. وينوه الائتلاف أن المحو الاقتصادي يطال عدة مجالات، منها شبكات الماء والكهرباء والاتصالات والبنى التحتية وغيرها وخدمات تزويد البترول.[١٣]

(ب) شركات إسرائيلية وأجنبية

بدأت إسرائيل منذ الأيّام الأولى لاحتلال العام ١٩٦٧ ، تستخدم آلات بناء ثقيلة لتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينيّة والشّعب الفلسطينيّ من خلال ممارسة سياسة «فرض الحقائق على أرض الواقع». كانت وما زالت تستخدم، الحفّارات والجرافات وآلات الشحن للبناء ولتغيير المناظر العامّة ومعالم الأراضي: البنى التّحتيّة لمشاريع الاستيطان فصل المجموعات السّكانيّة الفلسطينيّة عن بعضها البعض من خلال بناء متاريس وحواجز وطرق الفصل العنصري، هدم آلاف البيوت والمباني العامّة والمصالح التّجاريّة الفلسطينيّة، كتدبير عقابي وكوسيلة لحدّ تطوّر البلدات الفلسطينية. وهنا تشارك في الانتفاع من الاحتلال والاستيطان شركات أميركية وأوروبية ويابانية. ومن أكبر الشّركات المُتعدّدة الجنسيّات التي تعمل في السّوق الإسرائيليّة في هذا المجال وتحقق أرباحا كبيرة : بوبكات (Bobcat)، كاتربيلر (Caterpillar), (CNH Industrial)، دوسان (Doosan)، هايدروميك (Hidromek)، هيتاشي (Hitachi)، هيونداي (JCB)، Hyundai Heavy Industries)، ليبهير (Lieb-herr)، تِركس (Terex) وفولفو (Volvo)، وتقوم جميعها بتوزيع

وهنا تشارك في الانتفاع من الاحتلال والاستيطان شركات أميركية وأوروبية ويابانية. ومن أكبر الشّركات المُتعدّدة الجنسيّات التي تعمل في السّوق الإسرائيليّة في هذا المجال وتحقق أرباحا كبيرة : بوبكات (Bobcat)، كاتربيلر (CNH Industrial) ,(Caterpillar)، دوسان (Doosan)، هايدروميك (Hidromek)، هيتاشي (Hitachi)، هيونداي (Hyundai Heavy Industries)، JCB، ليبهير (Liebherr)، تِركس (Terex) وفولفو (Volvo)، وتقوم جميعها بتوزيع آلاتها ومعدّاتها الثّقيلة من خلال وكلاء إسرائيليّين محلّيّين يجنون هم أيضا أرباحهم الخاصة والاحتلال بالنسبة لهم مصدر دخل.

آلاتها ومعدّاتها الثّقيلة من خلال وكلاء إسرائيليّين محلّيّين يجنون هم أيضا أرباحهم الخاصة والاحتلال بالنسبة لهم مصدر دخل. كما يبيع الموزّعون المحلّيّون بعض الآلات المُستوردة إلى الجيش الإسرائيلي والسّلطات الإسرائيليّة؛ مع ذلك، فإنّ القسم الأكبر من أرباح هؤلاء ينتج عن بيع المعدّات لشركات البناء الإسرائيليّة في القطاعَين العام والخاص العاملة على طرفي الخط الأخضر. ومن أبرز هذه المعدات الجرّافات (من نوع D9) الخالية من الرّكاب، والمصفّحة والمدجّجة بالسّلاح التي تُقوّض حارات بأكملها وتنشط في هدم المنازل الفلسطينية وشق الطرقات وأعمال البنى التحتية غير المتوقفة منذ ١٩٦٧.

ولا شك أن حجم هذه الآلات وقوّتها وحدهما يوفّران لمن يقوم بتشغيلها حماية قصوى، ويمكّنانه من التّحرّك دون أيّ اعتبار للظروف الميدانيّة، ولهذا السّبب يعتبر الجيش الإسرائيلي هذه المعدّات سلاحًا إستراتيجيًّا. لذا، فإنّ تزويد الجيش الإسرائيلي بهذه الأدوات ومشاركته في تطوير آلات هندسة ثقيلة مُحدّثة لا تحتاج إلى من يشغّلها، يمكن إدراجهما في خانة المتاجرة بالأسلحة. ولذا تعتقد منظمة «يش دين» القضائية الإسرائيلية– في تقرير جديد صادر في أيلول ٢٠١٧ عن النهب المؤسس لموارد الأرض الفلسطينية برعاية محكمة العدل العليا الإسرائيلية– أن استخدام آلات الهندسة المدنيّة في التّوسيع المنهجي للمستوطنات وبناها التّحتيّة، وفي بناء جدار الفصل العنصري والحواجز العسكريّة، وفي هدم البيوت الفلسطينيّة جزء من نظام إدامة العمليّة الاستعماريّة في الأراضي الفلسطينيّة وترتبط بطبيعتها بانتهاكات حقوق الإنسان وباختراقات متكرّرة للقانون الدّوليّ، لكن هذه الشركات الخاصة تواصل تورطها من هذه الناحية.[١٤] كما كشفت « يش دين» أن إسرائيل تستخدم هذه الآليات الضخمة في الكسارات التي تنهب موارد باطن الأرض الفلسطينية. وتقول على سبيل المثال أنها استخرجت خلال ٢٠١٥ نحو ١٧ مليون طن من الحصى من الكسارات في الضفة الغربية، والتي تعادل ٢٠٪ من مجمل ما تستهلكه إسرائيل سنويا، وكل ذلك بمصادقة محكمة العدل العليا.[١٥]

صحيح أنّ الحكومة الإسرائيليّة هي التي تخطّط وتموّل المشروع الاستيطاني وأنظمة السّيطرة المتنوّعة المُستخدمة لاضطهاد الشّعب الفلسطينيّ، لكنّ الأذرع التّنفيذيّة – تلك التي تُطبّق السّياسات على أرض الواقع وتغيّر معالم الأراضي – هي شركات بناء إسرائيليّة عامة وخاصة. يشار إلى أن الأمم المتحدة قد أنذرت في أيلول الماضي ١٥٠ شركة إسرائيلية وأجنبية تعمل في الاستيطان ولم تعرف بعد هوية كل هذه الشركات. وحسب صحيفة «هآرتس» ضمن تقرير حول تهديد الأمم المتحدة بنشر قائمة سوداء لعدة شركات إسرائيلية وأجنبية باعتبار أن العمل في الاستيطان مخالف للقانون الدولي، سمت عدة شركات منها شركة «طيفع» للأدوية وشركة «إلبيت» للأدوات الألكترونية والبنوك الإسرائيلية «هبوعليم»، «لؤومي» وشركة «إيجد» للحافلات وشركة المياه «مكوروت» وشركة كوكاكولا وشركة «أفريكا– يسرائيل».[١٦]

وفي المذكرة التي وقعها المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة الأمير زيد بن الحسين. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن صحيفة «واشنطن بوست» قولها إنه من بين هذه الشركات: «Airbnb»، «Tripadvisor»، «Caterpillar»

وما لبثت الولايات المتحدة أن تدخلت لمنع نشر هوية هذه الشركات العاملة في الضفة الغربية ومارست ضغوطها على مفوضية حقوق الإنسان الأممية بذريعة أن ذلك يشكل فاتحة لحملة مقاطعة لإسرائيل. وحسب صحيفة «معاريف» التي كشفت عن الضغط الأميركي فقد نقل موظفون أميركيون عن

وهناك شركات محلّيّة وأجنبية تجني أرباحا من الاحتلال ومن حماية المستوطنات والمستوطنين ومن انتهاك حقوق الفلسطينيين من خلال إنتاج وسائل السّيطرة على الفلسطينيين. فالغاز المسيل للدموع تنتجه شركة أميركية، وكذلك القنابل الصوتية تصنع في الولايات المتحدة وهي أكثر وسائل تفريق المظاهرات استخداما من قبل قوات الاحتلال وفق تقرير منظمة « بتسيلم « حول وسائل تفريق المتظاهرين الفلسطينيين، والتي لا نملك حيلة لتقدير دقيق لحجم الأرباح منها. أما الرصاص المطاطي فهي صناعة إسرائيلية نتاج «الصناعات العسكرية(تاعس)»، وبعد تقرير لجنة أور عقب هبة القدس والأقصى صارت قوات الأمن الإسرائيلية تستورد رصاص الاسفنج (قطر ٤٠ ملم) من شركات أميركية لتفريق المظاهرات في القدس.

الأمير زيد قوله إن المفوضية مصممة على نشر قائمة الشركات المستفيدة من الاحتلال والاستيطان في نهاية كانون أول القادم، وإنها طلبت تعقيب الدول التي تقع فيها المقرات الأساسية للشركات. كما توضح «معاريف» في تقرير عن الضغط الأميركي المذكور أن الولايات المتحدة تتحرك بهذا الاتجاه، وتساند إسرائيل في مطالبة الأمم المتحدة بعدم تمويل فعالية الكشف عن هوية الشركات المستفيدة من الاحتلال وبناء قاعدة معلومات عنها.[١٧] وعلى هذه الخلفية، هاجم سفير إسرائيل في الأمم المتحدة داني دانون مجلس حقوق الإنسان الأممي لإعلان نيته الكشف عن هوية الشركات المشاركة في العمل داخل الضفة الغربية المحتلة، زاعما أن ذلك ضرب من « اللاسامية «. وفي مساندته لدانون ذهب رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو للقول إن نشر قائمة الشركات هذه بمثابة مساعدة لحملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، كما نقلت مواقع إخبارية إسرائيلية.[١٨]

(ت) أسلحة السيطرة

وهناك شركات محلّيّة وأجنبية تجني أرباحا من الاحتلال ومن حماية المستوطنات والمستوطنين ومن انتهاك حقوق الفلسطينيين من خلال إنتاج وسائل السّيطرة على الفلسطينيين. فالغاز المسيل للدموع تنتجه شركة أميركية، وكذلك القنابل الصوتية تصنع في الولايات المتحدة وهي أكثر وسائل تفريق المظاهرات استخداما من قبل قوات الاحتلال وفق تقرير منظمة «بتسيلم» حول وسائل تفريق المتظاهرين الفلسطينيين، والتي لا نملك حيلة لتقدير دقيق لحجم الأرباح منها.[١٩] أما الرصاص المطاطي فهي صناعة إسرائيلية نتاج «الصناعات العسكرية (تاعس)»، وبعد تقرير لجنة أور عقب هبة القدس والأقصى صارت قوات الأمن الإسرائيلية تستورد رصاص الاسفنج (قطر ٤٠ ملم) من شركات أميركية لتفريق المظاهرات في القدس.

والحديث عن إنتاج وسائل قمع مظاهرات سلميّة في الضفة الغربية كالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي على أنواعه التي تُنتجها وتسوّقها شركتا كومباند سيستمز(Combined Systems, Inc. - CSI) و م. ر. هانتر (M.R. Hunter)؛ وسلاح «الصّرخة» (The Scream) الذي تنتجه شركتا (Electro-Optics Research & Development EORD) وLARD؛ و«الظربان» (The Skunk)، والذي تنتجه شركة أدورتك (Odortec).

(٣) من الجهات الإسرائيلية الخاسرة جراء الاستيطان، وكيف؟

(أ) أثمان اقتصادية- اجتماعية

في سياق الحديث عن فقدان العدل التوزيعي وانعدام المساواة المتفاقمة في إسرائيل، لا تكتفي بعض الجهات السياسية والمدنية الإسرائيلية (المؤيدة لتسوية الدولتين بالأساس) بالإشارة فقط للتركيز الكبير للموارد والثراء بين يدي قلة من أصحاب رأس المال. كما لا تكتفي بالإشارة لاتساع الفجوات بين طبقات الإسرائيليين خاصة مع تصاعد السياسات النيو ليبرالية على حساب مظاهر «دولة الرفاه» وعلى حساب الشرائح الفقيرة خاصة فلسطينيي الداخل(١٧٪ من السكان)- بل تشدد على كلفة الاستيطان على حساب قطاعات إسرائيلية واسعة كالمدن الفقيرة المعروفة بـ «مدن التطوير»، ضمن خدمة الحق بالمعرفة كحق ديموقراطي ومن أجل كسب النقاط في معركة تبدو خاسرة اليوم على الرأي العام في إسرائيل حيال الاستيطان.

على سبيل المثال، يؤكد "إيكي ألنير مدير حركة «دستور لإسرائيل» في مقال في صحيفة «معاريف» بعنوان «الإخوة المنسيون– لا أفهم كيف يسمح سكان سديروت باستغلالهم بشكل ساخر من قبل المستوطنين.»[٢٠] من هذا المنطلق ودون الخوض بالجدل السياسي المباشر حول الصراع وتسويته ترى منظمة «أدفا» الإسرائيلية أنه مقابل استئثار الأمن والاستيطان في نطاق مشروع الاحتلال بميزانيات ضخمة يسدد الإسرائيليون ثمنا اقتصاديا واجتماعيا أيضا لا سياسيا فحسب. وحسب تقرير «أدفا» الأخير بعنوان «ثمن الاحتلال» فإن التمويل الحكومي للسلطات المحلية للبلدات الإسرائيلية في الأطراف أقل مما يمنح للمستوطنات بشكل واضح : ١٨١١ شيكلا لكل شخص في المستوطنات مقابل ١٥٤٢ للشخص في مدن التطوير بالأطراف ومقابل ٩٠٠ شيكل للمواطن العربي.[٢١] وتؤكد «أدفا» أن «صيانة الاحتلال» هي أمر مُكلف جدا، ويضر بالنمو الاقتصادي وبقدرة إسرائيل على الاستثمار من أجل تطوير الأطراف والمناطق البعيدة عن المركز ورفع جودة حياة جميع سكانها. كذلك تشدد على أن الاحتلال يلحق خسائر غير مباشرة باقتصاد إسرائيل من خلال المساس بالاستقرار الاقتصادي فيها ويولد سيرورات نمو متقلبة جدا، وغالبا ما تواجه النمو الاقتصادي عقبات بسبب المواجهات العنيفة المتواصلة مثل الانتفاضتين والحرب على غزة عام ٢٠١٤. غير أن الضرر الأكثر وضوحا وتأثيرا هو الثمن العسكري: الزيادات المتواصلة لميزانية الأمن بسبب النشاطات العسكرية. حسب معطيات «أدفا» فقد بلغت هذه الزيادات بين السنوات ١٩٩٨–٢٠١٥ نحو ٥٥,٦ مليار شيكل. وذلك بالإضافة إلى ميزانية الأمن الجارية، والتي تمول أيضا العمليات الجارية في المناطق المحتلة. وبالطبع يتعلق جانب آخر بزيادة النفقات الأمنية، هو توجيه جزء من موارد وزارة الأمن الداخلي لرعاية الاحتلال. كذلك تتمتع إسرائيل بإمكانيات هائلة في مجال السياحة، إلا أن كل حدث أمني كبير يؤدي إلى تراجع حاد في حركة السياحة الوافدة لها، وهذا يحتسب ضمن خسائر تنجم عن الاحتلال، لكننا هنا سنحاول حصر التحقيق بالسؤال عن الاستيطان .. من الرابح ومن الخاسر منه. بالمقابل تؤكد منظمات حقوقية إسرائيلية أنه علاوة على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة فإن مسددي الضرائب الإسرائيليين هم أيضا في خانة الخاسرين جراء الاستيطان، من منطلق أن المستوطنين يشكلون أولوية أولى لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ويحصلون على ميزانيات تتعدى نسبتهم المئوية.

قنوات التمويل

كشفت حركة «السلام الآن» في الماضي حجم التمييز الحكومي لصالح المستوطنات على حساب بقية الإسرائيليين من خلال تعقب مثابر لدفاتر الميزانيات المقررة سنويا للتربية والتعليم والإسكان. وتوضح «السلام الآن» في تقرير عن حجم الميزنيات المخصصة للمستوطنات أن التمييز مستمر حتى اليوم، بعدما تمكنت من الحصول على معطيات بهذا المضمار رغم كل المصاعب.[٢٢] وفي السطر الأخير تؤكد «السلام الآن» بعيون النسر المحلق على واقع الاستيطان أن حكومات إسرائيل تشجع الإسرائيليين الانتقال للإقامة في المستوطنات من خلال الامتيازات المقدمة للمستوطنات مقارنة ببقية المواطنين في إسرائيل والتي يواظب لوبي المستوطنين على تكريسها والحصول على المزيد منها. منوهة أن الميزانيات الحكومية تحول المستوطنات بطريقتين، أولاهما مباشرة من خلال خدمات تقدم للمواطنين، والثانية من خلال السلطات المحلية، ناهيك عن مداخيلها الذاتية من الضرائب والرسوم وغيرها. ومن أجل التدقيق في تحديد حجم التمييز الحكومي لصالح المستوطنات تحملت «السلام الآن» عناء احتساب وتفصيل كافة نفقات كل واحدة من الوزارات وميزانيتها المخصصة للجهات المختلفة إضافة لمقارنة الميزانيات المخصصة للمستوطنات مباشرة مع الميزانيات المخصصة للبلدات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر. كذلك قامت «السلام الآن» ضمن تحقيق بعنوان «حالة طوارئ سياسية» بمعاينة المعايير المعتمدة في توزيع الميزانيات داخل الدوائر الحكومية واكتشاف تلك المعايير التي تخدم المستوطنات وتفضلها.[٢٣]

وتشدد «السلام الآن» في أحد تحقيقاتها الواسعة على أن هذه الحسابات تظهر بعدا واحدا فقط من الكلفة العامة للاستيطان، منوهة إلى أن الثمن السياسي، الأمني والأخلاقي لم يرد هنا. وحسب هذا التحقيق تحول الحكومة سنويا مليارد شيكل كميزانية إضافية للمستوطنات، وهي ميزانية معدة لتغطية «النفقات الاستثنائية»، ولا تشمل نفقات الأمن والحماية ولا شق الطرقات ولا الخدمات المقدمة للمستوطنين كـ مواطنين إسرائيليين. وتظهر معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل من هذه الناحية أن العام ٢٠١١ شهد ارتفاعا بحجم الميزانيات الحكومية مقدارها ٣٨٪ فيما ارتفع عدد المستوطنين بنفس السنة بـ ٥٪. وعن ذلك سبق وقال وزير المالية وقتها يوفال شطاينتس لإذاعة «غالي يسرائيل» في تشرين الثاني ٢٠١٢ وفق ما جاء في موقع «السلام الآن»: نجحنا وليس بالأقوال فقط بل بالأفعال،في مضاعفة الميزانيات المخصصة للاستيطان، وكل ذلك بهدوء ودون ثرثرة وبالاتفاق مع قادة المستوطنين».[٢٤]

امتيازات الإسكان

ويستدل من مراجعة معطيات الإسكان أن كلفة الشقق السكنية في المستوطنات تقل عنها داخل إسرائيل بفارق جدي، وذلك نتيجة مشاريع الإسكان العام،الدعم الحكومي للبنى التحتية وتخفيضات بأسعار قسائم البناء ومنح قروض مصرفية بشروط مريحة. وتحظى المستوطنات بميزانيات إسكان تفوق نسبة المستوطنين من مجمل السكان بأربعة أضعاف. وتفيد معطيات «السلام الآن» أن ميزانية وزارة الإسكان بلغت بالمعدل السنوي خلال السنوات الأخيرة نحو ٧٥٠ مليون شيكل بلغت حصة المستوطنات منها ١٧٪ رغم أن سكانها لا تتجاوز نسبتهم الـ ٥٪ من الإسرائيليين. هذا لا يشمل بناء مؤسسات جماهيرية عامة تتم على نفقة وزارة الإسكان، وفي عام ٢٠١١ على سبيل المثال بلغت نسبة المؤسسات المقامة داخل المستوطنات ٢٩٪ منها كما يؤكد تقرير «السلام الآن» بعنوان «ثمن الاستيطان».[٢٥]

يشار هنا إلى أن معظم بناء الشقق السكن في إسرائيل يتم بمبادرات واستثمارات فردية فيما تبادر الحكومة لقسم ضئيل منها، ومع ذلك تفيد معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل حول السلطات المحلية أن الحكومة استثمرت بهذا المضمار داخل المستوطنات خلال ٢٠١٠ ثلاثة أضعاف ما تستثمره داخل الخط الأخضر وذلك رغم التجميد المعلن للبناء الاستيطاني.[٢٦]

ميزانيات أكثر ضرائب أقل

ومقابل الميزانيات المضاعفة للمستوطنات، فإن المستوطنين يسددون ضرائب أرنونا أقل بكثير مما يدفعه بقية الإسرائيليين. ففي حين يسدد الشخص الواحد ما معدله ١٠٠٣ شيكل كل سنة كرسوم أرنونا فإن المستوطن يسدد ٧٣٥ شيكلا فقط، أي أقل بـ ٣٠٪. كذلك تتجلى الامتيازات للمستوطنات بتصنيفها من قبل الحكومة كمناطق أفضلية قومية أولى، رغم أن معطياتها الاقتصادية – الاجتماعية ليست منخفضة . هذا التصنيف يعني على سبيل المثال زيادة على منحة الإسكان في القروض المصرفية بقيمة ٩٧ ألف شيكل مقابل عمولة بنكية مريحة (٤,٥٪) دون علاقة لمستوى الدخل، والأهم منح تخفيض بنسبة ٦٩٪ من سعر قسيمة البناء،كما جاء في تقرير منظمة «من يربح؟» ضمن دراسة حول امتيازات الاستيطان.[٢٧]

وهكذا في مجال التربية والتعليم فإن ميزانيات وزارة التعليم للمستوطنات أكبر منها في البلدات الإسرائيلية، فقد خصصت الوزارة عام ٢٠١٠ على سبيل المثال لكل طالب مستوطن ٨٠٣٤ شيكلاً في السنة فيما خصصت لنظيره الطالب داخل الخط الأخضر ٤٩١٥ شيكلا فقط.[٢٨]

وتتمتع المستوطنات سنويا بميزانيات دسمة من وزارة الداخلية بقيمة ٤٢٧ مليون شيكل تقريبا ، ما يعني زيادة نحو ٧٠٠٠ آلاف شيكل لكل عائلة مستوطنين مقارنة بعائلة إسرائيلية داخل الخط الأخضر، وهذا يفسر ارتفاع جودة الخدمات البلدية المقدمة فيها.

(٤) سلب الأراضي الفلسطينية برخصة قضائية

(أ) المحكمة العليا

وباتت أعمال السلب والنهب للأرض الفلسطينية تحظى بدعم رسمي سافر حتى من المحكمة العليا وجهات قضائية كانت في الماضي تفرمل هذا الجشع الاستيطاني في أحيان غير قليلة، فقد كشف في إسرائيل مؤخرا أن المستشار القانوني للحكومة ابيحاي مندلبليت، قد سمح بمصادرة اراض فلسطينية خاصة من أجل تلبية احتياجات المستوطنات. وجاءت وجهة نظر مندلبليت هذه في أعقاب قرار اتخذه قاضي المحكمة العليا المتقاعد، سليم جبران، مؤخرا، والذي سمح وفق تقرير لصحيفة «هآرتس» بمشاركة المحكمة العليا في تشريع البؤر الاستيطانية وعن السيطرة على أراض لصالح المستوطنين باعتبارهم «جزءا من الجمهور المحلي» في الضفة الغربية.[٢٩] وكتب مندلبليت وجهة نظره هذه بناء على طلب وزيرة القضاء ايبلت شكيد، وتتطرق تحديدا إلى طلب تنظيم طريق الى بؤرة «حُرشاه» غير القانونية في وسط الضفة الغربية، رغم شق قسم من الطريق على أراض فلسطينية خاصة. ويشار الى ان السبب الرئيسي لعدم المصادقة على هذه البؤرة حتى اليوم، هو عدم وجود طريق قانوني يوصل إليها. وفي ضوء قرار القاضي جبران، طلبت شكيد من مندلبليت إعادة النظر في موقفه من مسألة مصادرة الأرض في البؤرة. وعلى هذه الخلفية، حدد مندلبليت، بأنه يمكن استخدام الأرض الفلسطينية الخاصة من أجل «مصلحة الجمهور» كما جاء في تقرير صحيفة « يسرائيل هيوم « المقربة من رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو.[٣٠]

وكان مندلبليت قد عارض في السابق مصادرة أراض خاصة في بؤرة «حُرشاه» فيما اعتبر جبران في قراره أن «الإسرائيليين يعتبرون من السكان المدنيين في المنطقة، وبالتالي يتم تفسير واجبات القائد العسكري لصالحهم». كما كتب جبران أن «الآثار الواسعة لهذا الواجب لاحظها الرئيس براك (رئيس المحكمة العليا سابقا)... حيث زعم أن» الإسرائيليين في المنطقة يملكون الحق في الحياة والكرامة والممتلكات والحقوق الأخرى التي يتمتع

باتت أعمال السلب والنهب للأرض الفلسطينية تحظى بدعم رسمي سافر حتى من المحكمة العليا وجهات قضائية كانت في الماضي تفرمل هذا الجشع الاستيطاني في أحيان غير قليلة. فقد كشف في إسرائيل مؤخرا أن المستشار القانوني للحكومة ابيحاي مندلبليت، قد سمح بمصادرة اراض فلسطينية خاصة من أجل تلبية احتياجات المستوطنات. وجاءت وجهة نظر مندلبليت هذه في أعقاب قرار اتخذه قاضي المحكمة العليا المتقاعد، سليم جبران، مؤخرا، والذي سمح وفق تقرير لصحيفة « هآرتس « بمشاركة المحكمة العليا في تشريع البؤر الاستيطانية وعن السيطرة على أراض لصالح المستوطنين باعتبارهم «جزءا من الجمهور المحلي» في الضفة الغربية.

بها الجميع في إسرائيل»، وذلك طبقا لما نقلته مواقع إخبارية إسرائيلية. [٣١]

(ب) لواء سرقة الأراضي

وإزاء تفاقم السلب والنهب الاستيطاني المذكور أعلاه حملت صحيفة «هارتس» في افتتاحيتها على وحدة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، وقالت إنها نشرت خلال الأشهر الأخيرة، الكثير من القصص المقلقة حول الأساليب التي تتبعها وحدة الاستيطان لسرقة أراضي الفلسطينيين و«الأراضي الحكومية».[٣٢] وإذا لزم الأمر، فإن الوحدة الممولة من الأموال العامة، لا تتردد في خداع حتى المستوطنين من أجل الهدف المقدس – انشاء المزيد من المباني في المستوطنات.

وتابعت «هآرتس»: تكشف وثائق رسمية للواء أنه أعطى عشرات الدونمات التي تعود لفلسطينيين في غوش عتصيون، الى البؤرة الاستيطانية غير القانونية «معاليه رحبعام» (انظر «هآرتس» ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧). وفعل ذلك على الرغم من عدم وجود أي صلة أو ملكية له أو أي علاقة بالأرض. وفي حالة أخرى، أقام اللواء في العام الماضي ٥٠ وحدة سكنية على أراضي قريبة من مستوطنة بيت حورون (٢٣,١١,٢٠١٦)، على الرغم من أن الأرض تعرف بأنها «أراض حكومية»، إلا أن الإدارة المدنية لم تكتشف البناء إلا بعد الانتهاء منه، وبعد بيع الشقق بالفعل.

(ت) مشروع قانون لإعادة بناء مستوطنات شمال الضفة

ليس هذا فحسب، فقد كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو ان رئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيتان ورئيسة كتلة «البيت اليهودي» شولي المعلم رفائيلي، يقومان بالتنسيق مع «مجلس السامرة الإقليمي» بدفع مشروع قانون يزيل القيود المفروضة على حركة الإسرائيليين في المستوطنات التي تم إجلاؤها في شمال الضفة الغربية.

وفي تقرير بعنوان «لا ينفصلون» تابعت «يسرئيل هيوم» «ينظر الكثير من المبادرين الى القانون على انه خطوة أولى على طريق طويل، سيؤدي في نهاية المطاف الى إعادة بناء المستوطنات الشمالية الأربع في السامرة التي تم تفكيكها خلال فك الارتباط: حوميش، سانور، غانيم وكديم»[٣٣].

(٥) ما حقيقة المقاطعة في العالم ؟

هذا على مستوى الجهاز القضائي في إسرائيل وتجاهله للقانون الدولي الذي يعتبر الضفة الغربية أرضا محتلة بكل ما يترتب على ذلك من دلالات عملية، أما على المستوى العالمي فهناك تساؤلات عن حقيقة وجدوى الضغوط الدولية على مشروع الاستيطان ووقفه. بخلاف ما يعلن ويشاع وتتناقله وسائل إعلام محلية ودولية يعترف بعض المستوطنين أن الحديث عن مقاطعة عالمية لمنتوجاتهم فيها الكثير من المبالغة. ويقول داني ميمون مزارع مستوطن من مستوطنة تومر إن الأحاديث عن المقاطعة هي رواية المنظمات اليسارية، لكن المستوطنين على الأرض لا يشعرون بها. وضمن تحقيق لصحيفة « معاريف « بعنوان « مزارعو غور الأردن يخططون لمقاطعة أوروبا « نشرته بتاريخ ٢٤-١٢-٢٠١٤ قال إن الطلب في أوروبا على الخضراوات كبير، وإن تراجع تصدير العنب مرده منافسة العنب الإسباني والمصري وليس المقاطعة وعندما يزيد الطلب في السوق يتوجه الأوروبيون لنا طالبين بضاعتنا.[٣٤] لافتا إلى وجود أسواق بديلة للسوق الأوروبية كروسيا وغيرها، لافتا إلى أن الفلفل قد زاد تصديره

لأوروبا في السنوات الخمس الأخيرة بـ ١٨٪ وزادت نسبة الخضراوات الاستيطانية المصدرة لروسيا بنسبة ٢٠٪ والسوق الروسي يزداد يوما بعد يوم. كل شيء عرض وطلب وأحيانا يتباكى مزارعونا بهدف الحصول على تعويض من الدولة». وهذا ما أكده أفيغدور أربيل من مستوطنة مسوأه المختص بزراعة وتصدير التين لأوروبا. ويتابع ضمن التقرير المذكور «أعمل مع شركة ماركس أند سبينسر التي تحصل أحيانا على التين من اسبانيا فتدعي أنها تقاطعنا ولكنها ما تلبث أن تطلب منا كميات من التين عند الحاجة دون تردد».

المصادر:

١ أنظروا: حركة السلام الآن، تقرير: تكلفة المستوطنات، أو كيف تميز دولة إسرائيل لصالح المستوطنات وجمهور المستوطنين، صيف ٢٠١٣
http://peacenow.org.il/wp content/uploads/2016/01/settle-mentsbudgetnotebook.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢ أنظروا التقرير: كرم نابوت: الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. سنة ٢٠١٣
http://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481c b6c7e5c08cd03117.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣ افتتاحية هآرتس ٢٠١٧/١١/١٣: «ليُوقف الطرد»
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/. premium-1.4590738 (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٤ أنظروا التقرير: كرم نابوت: الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. سنة ٢٠١٣
http://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481c b6c7e5c08cd03117.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٥ أنظروا التقرير: كرم نابوت: الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. سنة ٢٠١٣
http://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481c b6c7e5c08cd03117.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٦) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١٦
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2238.pdf
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٧ أنظر تقارير واقع الزراعة الفلسطينية على موقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» http://www.mas.ps/arabic.php

٨ انظر تقرير هيومان رايتس واتش: إسرائيل ـ الزراعة في المستوطنات تضر أطفال الفلسطينيين»، ٢٠١٥/٤/١٣
https://www.hrw.org/he/news/2015/04/13/269575
(شوهد في تشرين ثاني ٢٠١٧)

٩ انظر تقرير هيومان رايتس واتش: إسرائيل ـ الزراعة في المستوطنات تضر أطفال الفلسطينيين»، ٢٠١٥/٤/١٣
https://www.hrw.org/he/news/2015/04/13/269575
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٠ انظر تقرير هيومان رايتس واتش: إسرائيل ـ الزراعة في المستوطنات تضر أطفال الفلسطينيين»، ٢٠١٥/٤/١٣
https://www.hrw.org/he/news/2015/04/13/269575
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١١ تقرير جمعية «عير عميم»: «فصلوني عن سائر القرية»: الفلسطيني الوحيد من الضفة الغربية الذي يقطن في دولة إسرائيل»، ٢٠١٧/١٠/٣١
http://www.ir-amim.org.il/in-the- http://www.ir-amim.org.il/he/node/2128 (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٢ تقرير جمعية «عير عميم»: «فصلوني عن سائر القرية»: الفلسطيني الوحيد من الضفة الغربية الذي يقطن في دولة إسرائيل»، ٢٠١٧/١٠/٣١
http://www.ir-amim.org.il/in-the- http://www.ir-amim.org.il/he/node/2128 (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٣ «هعوكتس»منصةإسرائيليةنقديةفيمجالاتالاقتصاد،المجتمع،السياسةوالاتصالات، أنظر http://www.haokets.org/2010/10/21/%D7%9B%D7%
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٤ منظمة «يش دين» (يوجد قانون) أنظر:
https://www.yesh-din.org/%D7%9C%D7%A8%D7%95%D7%A7%D7%9F-%D7%9E%D7%AA%D7%95%D7%D7%9/
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٥ منظمة «يش دين» (يوجد قانون) أنظر:
https://www.yesh-din.org/%D7%9C%D7%A8%D7%95%D7%A7%D7%9F-%D7%9E%D7%AA%D7%95%D7%D7%9/
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٦ براك ربيد، «منظمة الأمم المتحدة تحذر ١٥٠ شركة عاملة في المستوطنات من إدراجها في القائمة السوداء؛ بعضها أعلن عن نيته الخروج من إسرائيل.»، هآرتس، ٢٠١٧/٩/٢٧
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.4473392
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٧ إيكي ألنير ،«الإخوة المنسيون– لا أفهم كيف يسمح سكان« سديروت» باستغلالهم بشكل ساخر من قبل المستوطنين»، موقع nrg، ٢٠٠٥/٨/١
http://www.nrg.co.il/online/1/ART/965/582.html
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٨ رونيت دومكا وميخال رماتي، «الدعوات لمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية تتزايد، وتطبيقات المقاطعة تكتسب زخمًا. موقع ذي ماركر، ٢٠١٤/٨/١٠
http://news.xoox.co.il/item_1432963.htm
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٩ «بتسيلم» منظمة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، أنظر تقرير: «وسائل تفريق المظاهرات في المناطق»
http://www.btselem.org/hebrew/publications/summaries/201212_crowd_control (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٠ إيكي ألنير ،«الإخوة المنسيون– لا أفهم كيف يسمح سكان« سديروت» باستغلالهم بشكل ساخر من قبل المستوطنين»، موقع nrg، ٢٠٠٥/٨/١
http://www.nrg.co.il/online/1/ART/965/582.html
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢١ «أدفا» منظمة إسرائيلية تعنى بالشؤون الاقتصادية – الاجتماعية والفوارق الطبيقة،أنظر http://adva.org/he/price_of_occupation/
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٢ تقرير حركة السلام الآن: حالة طوارئ سياسية: التطورات الأخيرة في المستوطنات، تشرين الثاني ٢٠١٧» ٢٠١٧/١١/١٣
http://peacenow.org.il/two-states-emergency
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٣ تقرير حركة السلام الآن: «لماذا دولتين؟»، ٢٠١٧/٦/٢٦
http://peacenow.org.il/%D7%9C%D7%9E%D7%94-%D7%A9%D7%AA%D7%99-%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%95%D7%AA (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٤ أنظروا: حركة السلام الآن، تقرير: تكلفة المستوطنات، أو كيف تميز دولة إسرائيل لصالح المستوطنات وجمهور المستوطنين؟، صيف ٢٠١٣
http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/01/settle-mentsbudgetnotebook.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٥ حركة السلام الآن: ثمن المستوطنات، ٢٠١١/٨/١٢

(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧) http://peacenow.org.il/settlement-price

٢٦ تقرير دائرة الإحصاء المركزية عن البناء في المستوطنات، تموز ٢٠١٧
http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=335
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٧ مشروع بحثي: من يربح من الاحتلال؟
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧) https://whoprofits.org/

٢٨ مشروع بحثي: من يربح من الاحتلال؟

٢٩ يوتام بيرغر، «مندلبليط: يُسمح بمصادرة أراضي فلسطينيين لصالح جمهور المستوطنين»، موقع هآرتس، ٢٠١٧/١١/١٥
https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.4605462
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣٠ يأير ألطمان، «بشارة للاستيطان: أراض تصادر من أجل شق شارع»، موقع صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/١١/١٥
http://www.israelhayom.co.il/article/515645
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣١ يوفال بيس، «مزارعو غور الأردن يخططون لمقاطعة الاتحاد الأوروبي»، موقع معاريف، ٢٠١٤/٤/٢٤
http://www.maariv.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=E&0r9VQ=FFLMF
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣٢ افتتاحية صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠١٧/١١/٦: «لواء سارقي الأراضي».
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.
premium-1.4605816 (شوهد في تشرين ثاني ٢٠١٧)

٣٣ نداف شرجاي، «لا ينفصلون»، موقع صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/١١/١٦
http://www.israelhayom.co.il/article/515829
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣٤ موقع nrg، الولايات المتحدة تمارس ضغطًا لمنع نشر قائمة بأسماء الشركات الفاعلة في يهودا والسامرة»، ٢٠١٧/٨/٢٢
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/891/684.html
(شوهد في تشرين ثاني ٢٠١٧)

أودي أديب*

الاحتلال الإسرائيلي: مصلحة اقتصادية أم تطبيق للفكرة الصهيونية؟

خصص المؤتمر الأخير لجمعية علم الاجتماع الإسرائيلية لذكرى مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال. في إحدى الجلسات، حول «اقتصاد الاحتلال»، دار نقاش بين عنات مطر، الناشطة اليسارية البارزة من جامعة تل أبيب، وعالم الاقتصاد يوسي زعيرا، من «الجامعة العبرية» في القدس، حول طابع الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأهدافه. ادعت عنات مطر بأن جريمة الاحتلال مُجزية و«أننا، نحن جميعاً، نستفيد (اقتصاديا) من الاحتلال، سواء بدرجة قليلة وبشكل غير مباشر، أو بدرجة كبيرة وبشكل مباشر». في المقابل، ادعى زعيرا بأنّ الاحتلال يشكل عبئا على الاقتصاد الإسرائيلي ويسبب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، خسارة نحو ١٣٪ من الناتج القومي الإجمالي السنوي وبأنّ الدافع للاحتلال والهدف منه لا يكمنان في الفائدة الاقتصادية المترتبة عنه، بأي حال من الأحوال. وعلى نحو متناقض إلى حد ما، يبدو أنه كان يتعين على عنات مطر الفيلسوفة (مطر تدرّس الفلسفة في جامعة تل أبيب ـ المترجم)، وهي تشدد على الدافع الاقتصادي ـ النفعي للاحتلال، أن تستند على النظريات السياسية التي وضعها نيكولو ميكيافيلي، فريدريك نيتشه، أنطونيو غرامشي وحنة أرندت، والتي تقول بأنّ «السلطة» (Macht)، «المهيمنة» و«إرادة القوة» هي القوة المحرّكة للسيرورة التاريخية والمصطلح الذي يفسرها. وفي المقابل، كان يتعين على زعيرا الاقتصاديّ، وهو ينفي فائدة الاحتلال الاقتصادية، أن يستند على النظرية الليبرالية النفعية وعلى الماركسية، اللتين تقولان ـ بتعبير ماركس: «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل العكس، وجودهم هو الذي يحدد وعيهم».

* محاضر جامعي في العلوم السياسية، وناشط يساري.

أما من الناحية السياسية، هنا والآن، فالسؤال هو: هل المشكلة هي المجتمع الإسرائيلي نفسه، الذي «ينعم» بالاحتلال والاستغلال الاقتصادي لفلسطين والفلسطينيين، أم هي الاحتلال الذي، بكونه تطبيقا للإيديولوجية الصهيونية، لا يخدم سوى النخبة الإسرائيلية المسيطرة، التي تستخدم أسطورة «الاستيطان في أرض إسرائيل» لتستغل وتقود جمهور العمال والفقراء والبؤساء في المجتمع الإسرائيلي؟ بكلمات أخرى، هل دولة إسرائيل هي «كيان كولونيالي»، أم هي «إيديوقراطية» صهيونية، حسب تعبير إرنست غيلنر؟

لهذا النقاش، حول طابع «الاحتلال» وهدفه، أهمية مزدوجة: تاريخية وسياسية. من الناحية التاريخية، يرتبط بالسؤال بـ «حق تقرير المصير» للحركة الصهيونية ذاتها: هل كانت هذه، كما يدعي غرشون شفير (١٩٨٩)، إيلان بابه (٢٠١٣) وغالبية الباحثين الفلسطينيين، حركة كولونيالية ـ استيطانية كان جلّ سعيها وهدفها احتلال فلسطين بغية تجميع رؤوس الأموال، كذراع للدول الامبريالية العظمى وفي خدمتها. أم كما ادعى باروخ كيمرلينغ (٢٠٠٤)، بأن الحالة الصهيونية تختلف عن مجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا، لأن الأرض المُستهدَفة للاستيطان لم يجر اختيارها بسبب ثرائها الطبيعي، وإنما «وفق فكرة إثنو –قومية بشأن عودة اليهود إلى أرض إسرائيل، كي يعيدوا إحياء قوميتهم التوراتية».

أما من الناحية السياسية، هنا والآن، فالسؤال هو: هل المشكلة هي المجتمع الإسرائيلي نفسه، الذي «ينعم» بالاحتلال والاستغلال الاقتصادي لفلسطين والفلسطينيين، أم هي الاحتلال الذي، بكونه تطبيقا للإيديولوجية الصهيونية، لا يخدم سوى النخبة الإسرائيلية المسيطرة، التي تستخدم أسطورة «الاستيطان في أرض إسرائيل» لتستغل وتقود جمهور العمال والفقراء والبؤساء في المجتمع الإسرائيلي؟ بكلمات أخرى، هل دولة إسرائيل هي «كيان كولونيالي»، أم هي «إيديوقراطية» صهيونية، حسب تعبير إرنست غيلنر؟ (Idiocracy ـ إيديوقراطية: هو مصطلح نحته عالم الإنسانيات والاجتماع إرنست غيلنر للتعبير عن البلاهة والحماقة في ممارسة الديمقراطية، وذلك بالمزاوجة بين مصطلحي Idiocy ـ حماقة/ بلاهة، و Democracy – ديمقراطية. وقد حاول بعض العرب تعريب المصطلح إلى «حمقراطية» ـ المترجم).

في هذا المقال، سأعرض «النماذج» (الباراديغمات) المختلفة التي طرحها الباحثون الإسرائيليون بشأن احتلال ١٩٦٧ والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بوجه عام، ثم سأقدم في نهايته تلخيصاً وأعرض ادعائي في دعم التفسير الإيديولوجي الذي طرحه كيمرلينغ.

الباراديغم الكولونيالي الاستيطاني

يبدو كتاب غرشون شفير «Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict» (1989) أشبه بمحاولة لتعريف الحركة الصهيونية بأنها نمط معين من الاستعمار الاستيطاني. لقد شدد منظّرو الصهيونية الاشتراكية على الأساس القومي اليهودي في الاستيطان الصهيوني، بوصفه استيطانيا يقوم على عمل المستوطنين اليهود الذاتي ولا يستغل السكان المحليين. لكن شفير يدعي بأن هذه هي «الرواية اليهودية الداخلية»، رواية إيديولوجية كانت أهميتها في تاريخ المجتمع الإسرائيلي أقل من أهمية الظروف المادية التي واجهت الاستيطان الصهيوني. كانت الحركة الصهيونية، برأيه، حركة كولونيالية تتناسب مع نموذج «مستعمرة الاستيطان النقي» (Pure Settlement Colony)، الذي ينتمي المشغِّلون والعاملون ـ بموجبه ـ إلى جماعة المستوطنين. وقد ولّدت هذه المستعمرة لدى المستوطنين شعوراً بالتجانس الثقافي والإثني، المنسجم مع فكرة القومية الأوروبية. وتشكل الولايات المتحدة، أستراليا ونيوزيلاندا أمثلة على هذا النوع من الاستيطان. مع ذلك، وخلافا لهذه الدول، لم تتوفر في فلسطين مساحات واسعة من الأراضي بأسعار رمزية. بالإضافة إلى أن الحركة الصهيونية لم تكن تمتلك قوة عسكرية تضاهي قوة دولة أوروبية عظمى، بما يمكّنها من احتلال الأراضي بالقوة ثم تشغيل قوة العمل المحلية بشروط العبودية، أو شبه العبودية. في حالة كهذه من محدودية الموارد وغياب القوة العسكرية، طوّر قادة الهجرة الثانية «الاشتراكيون» النموذج الجديد المتمثل في «الكيبوتس» و«الموشاف» كشكل من أشكال الاستيطان التعاوني القائم على العمل الذاتي، وهو نموذج تطور تدريجيا في أعقاب

قد يكون كتاب شمشون بيخلر ويونتان نيتسان «من أرباح الحرب إلى حصص أرباح السلام» (٢٠٠١) هو الكتاب الذي يقدم التفسير الاقتصادي «الأكثر نقاء» للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. صدر هذا الكتاب في العام ٢٠٠١، لكنه كُتب بوحي اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها في أوسلو في بداية التسعينات ويبدو أنه في الوقت الذي رأى فيه النور كانت الانتفاضة الثانية قد دحضت خلاصاته المركزية. وفي هذا قيل إن «العملية نجحت، لكنّ المريض مات»..

فشل نموذج «مستعمرة البساتين» الذي اعتمده مستوطنو الهجرة الأولى.[1] ويرى شفير أن «الكيبوتس»، بكونه التجسيد الأساسي للاستيطان الصهيوني «النقي»، يشكل إذن خطيئة المجتمع الإسرائيلي الأصلية، وهو الذي أشعل الصراع التاريخي مع الشعب الفلسطيني المحلي. ويبدو أن شفير يولي أهمية زائدة لـ «القاعدة» الاقتصادية لدى الصهيونية، بينما يقلل من أهمية دوافعها الإيديولوجية. وفي إعادة صياغة لما قاله رالف ميليباند،[2] يمكن القول إن صعوبة البارادايم الكولونيالي (الاستعماري) الذي يطرحه شفير تكمن في فهم الحركة الصهيونية وكأنها مجرد عامل يخضع لسيرورات وقوى اقتصادية فاعلة في المجتمع، فقط، وليست مسألة سيرورة تاريخية.

قد يكون كتاب شمشون بيخلر ويونتان نيتسان «من أرباح الحرب إلى حصص أرباح السلام» (٢٠٠١) هو الكتاب الذي يقدم التفسير الاقتصادي «الأكثر نقاء» للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. صدر هذا الكتاب في العام ٢٠٠١، لكنه كُتب بوحي اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها في أوسلو في بداية التسعينات ويبدو أنه في الوقت الذي رأى فيه النور كانت الانتفاضة الثانية قد دحضت خلاصاته المركزية. وفي هذا قيل إن «العملية نجحت، لكنّ المريض مات». فالكتاب يأتي لسبر غور التغيير الحاد في السياسة الإسرائيلية، من خلال تحليل اقتصادي ـ سياسي بديل يقول بأن دراسة «رأس المال المهيمن» إنما هي، عمليا، تقصّي تطور الطبقة المهيمنة في مجتمع رأسمالي. ذلك أن السيطرة على الاقتصاد، أي على رأس المال، هي قوة سياسية، بالأساس. وعليه، فإن موازين القوى في المجتمع الرأسمالي تجد تمظهراتها الاجتماعية بمفاهيم ومصطلحات اقتصادية.

تجمّع مجموعات أصحاب الرساميل الكبيرة جزءا كبيرا ومتزايدا من الناتج القومي بين أيديها فتتحول، بالتالي، إلى طبقة مهيمنة مسيطرة على الدولة والمجتمع. غير أن الوضع في إسرائيل، كما يقول المؤلفان، لم تعد فيه معركة أصحاب الرساميل الكبار منصبة على زيادة حصتهم من الناتج القومي، بل أصبحت تنصبّ ـ منذ تسعينات القرن الماضي ـ على اختراق واقتحام الأسواق النامية الجديدة، وخاصة في آسيا، والاندماج في السوق العالمي. ولهذا، فهم يميلون إلى اقتصاد السلام مع الاعتراف بالحاجة الملحّة إلى حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بطريقة ما، حتى لو كان الأمر منوطاً بدولة فلسطينية مستقلة. وينسجم هذا التوجه مع صعود وهيمنة الخطاب النيوليبرالي الفردي، الذي ظهر مع سقوط الروح الصهيونية الجماعية التي كانت سائدة في المجتمع الإسرائيلي حتى مطلع التسعينات. ثمة حاجة الآن إلى سلام في الشرق الأوسط الجديد. «اقتصاد سلام» مفتوح، بمعنى إلغاء جميع التسويات والترتيبات القديمة الخاصة بالعمال الأجيرين والمزارعين المنظَّمين. فالحكومة تبيع ممتلكاتها، تحاصر النقابات المهنية وتكسرها، تخفض الضرائب على الرساميل، تضرب صناديق التقاعد للأجيرين، تقوّض الخدمات الاجتماعية وتثقل يديها على المعطـَّلين عن العمل. كل هذا من أجل خفض تكاليف العمل وجعل السكان الإسرائيليين قوة جذابة في نظر جماعات الرساميل المهيمنة، والتي لم تعد محلية بل أصبحت جزءا من رأس المال العابر للقوميات. الجميع ينتظر جني حصة من أرباح السلام. لكن تبين أن ليس الائتلاف المكون من أحزاب اليسار الإسرائيلي بقيادة إسحق رابين، وإنما النظام الرأسمالي العالمي الجديد، هو الذي دفع نحو إحداث التغيير في السياسة الإسرائيلية وتحقيق «عملية السلام».

عنوان مقالة عنات مطر في مؤتمر علم الاجتماع «الأموال للأحياء (المقصود: أحياء الفقر/ التطوير ـ المترجم) ، لا للمستوطنات» (١٩١٥) قد يكون مضلِّلاً، لأن المقالة ذاتها مخصصة، في معظمها، لدحض شعار «الفهود السود» الذي تبناه اليسار الإسرائيلي. فهذا الشعار، في رأي مطر، «خاطئ، في كلا جزئيه». أولا، دولة إسرائيل ليست معنية اليوم، كما لم تكن

معنية في أي يوم من الأيام، بالاستثمار في «الأحياء»، بتقليص الفجوات، برفع مستوى التعليم في الضواحي وما إلى ذلك. أما الجزء الآخر فيقوم على فرضية خاطئة مفادها أن الاحتلال غير مجدٍ اقتصادياً. العكس تماما هو الصحيح، إذ يبدو أن «الجريمة مُجزية»، حقاً. ليس المقصود بهذا أن جميع مواطني إسرائيل ينتفعون ويكسبون من الاحتلال بدرجة متساوية. فإسرائيل تمتاز، على وجه التحديد، بالفجوة الهائلة القائمة فيها بين مداخيل الاقتصادات العائلية في الطبقات السكانية المختلفة. ومن الجليّ، أيضا، أنه من بين الشرائح السكانية المختلفة، فإن المستوطنين هم أولئك الذين يجنون الفائدة الأكبر من جريمة استيطانهم هم. ومع ذلك، فهي تدعي بأنّنا «نحن، جميعاً، نستفيد (اقتصاديا) من الاحتلال، بعضنا بدرجة قليلة وبصورة غير مباشرة وبعضنا الآخر بدرجة كبيرة وبصورة مباشرة. وعليه، إذا كانت إسرائيل تنعم باستقرار ماليّ، فإن مواطنيها كلهم يستفيدون من ذلك». لتعزيز رأيها هذا، تقتبس مطر من مشروع يسمى «من الرابح؟». وهو مشروع يوثق الأرباح التي تجرفها مؤسسات خاصة من الاحتلال. الادعاء المركزي لدى نساء «من الرابح؟» هو أن شركات كثيرة موجودة في داخل إسرائيل نفسها تجرف الملايين من مشاريع أو منتجات مصدرها من المناطق المحتلة وأنه ليست ثمة إمكانية عملية لتعليم هذه الأرباح على نحو يطهّر، تماما، حلقات أو قطاعات معينة في الاقتصاد الإسرائيلي. «من الرابح؟» يوثق أرباح الشركات الخاصة، أساساً. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن المقصود، أيضا، أرباح المؤسسات الجماهيرية والأرباح التي تجنيها الدولة نفسها، مباشرة. بالنسبة لهذه الأخيرة، تقول مطر إن التوثيق بشأنها هو أقل بكثير. ثم تقتبس المزيد من بروتوكول الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو، والذي يقضي بنشوء اتحاد اقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد حلل كثيرون هذه الاتفاقية فأظهروا عمق الأرباح التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء التبعية الفلسطينية له. فالبحث الذي أجراه البنك الدولي في أواخر العام ١٩٩٩ ، مثلا، وجد أن التبادل التجاري الذي جرى بين إسرائيل والفلسطينيين بموجب «بروتوكول باريس» (هو الإطار الذي تحدّدت ضمنه العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية. وقد وُقع في أيار ١٩٩٤ وشكّل قسمًا من اتفاقية «أوسلو أ» التي وُقعت بعد عدّة أسابيع من ذلك ـ المترجم) كان مشوهاً لصالح إسرائيل، بالأشكال التالية: أ. تفضيل التجارة لصالح إسرائيل ـ طبقا لبروتوكول باريس، تكون البضائع والخدمات الإسرائيلية معفاة من الجمارك، بينما تصل الجمارك والرسوم الأخرى على البضائع من خارج البلاد إلى نسبة ٥٠٪ بالمتوسط. هذه السياسة تبسط حماية جدية على البضائع المحلية وتمسّ بالتجارة مع دول العالم الأخرى، فينشأ تفضيل للتجارة مع إسرائيل. ب. منظومة الجمارك والرسوم توفر الحماية لنشاطات اقتصادية معينة، ما يؤدي بالتالي إلى نشوء فوارق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا الوضع لا يشجع الاستثمارات والعمليات التجارية الضرورية للنمو الاقتصادي، لا بل يفاقم الحالة الاقتصادية ويزيدها سوءا جراء تكاليف التجارة الباهظة، الناجمة عن السياسة الأمنية الإسرائيلية. وهذا ما ينعكس، على سبيل المثال، في تكلفة النقليات التي تزيد سعر المنتوج بنحو ٣٥٪ في المتوسط، مقابل ١٥٪ فقط في بقية المناطق في الشرق الأوسط. ت. القيود المفروضة على التجارة مع الدول العربية تضع صعوبات كبيرة أمام تطوير التجارة الفلسطينية.

يبيّن باحث آخر، هو غابي بيطريرغ، في كتابه The Returns of Zionism: Myth, Politics and Scholarship in Israel (2008)، وجه الشبه بين الحركة الصهيونية والمستعمرات البريطانية الأولى في فرجينيا ونيو إنجلاند. ومع ذلك، فهو لا يرى أي ديكوتومية في أن الصهيونية كانت، في الوقت نفسه، «حركة استعمارية توقعت انبعاث القومية اليهودية في الشرق». وهو مزج يفسره بمصطلحات النظرية الاستشراقية والما بعد كولونيالية. فهو يرى، خلافا لغرشون شفير، مثلا، أن مشكلة الصهيونية هي في «أصلها الفكري الأوروبي»، أي ـ ذلك النهج التسلطي نفسه الذي اعتبر إدوارد سعيد أن «هدفها هو فرض التفوق الأوروبي المركزي على بلدان الشرق». وعليه، فهو يشرح ويحلل «مقتطفات واسعة من النصوص العبرية» التي تعكس، بنظره، طابع الصهيونية الكولونيالي ـ القومي. وبكلمات بيطريرغ نفسه: «يمكن أن نبيّن أن هذه النصوص تعكس وعياً ومخيالاً نموذجيين للمستوطنين».

الموقف الإيديولوجي

يمثل كتاب باروخ كيمرلينغ الأخير، «مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية» (٢٠٠٤)، محاولة لتقديم تفسير سوسيولوجي عن المجتمع الإسرائيلي، كما هو عليه اليوم. ورغم هذا، فهو يكتب أنه «لا يمكن فهم الواقع الإسرائيلي الراهن إلا في سياق تاريخ المجتمع اليهودي ما قبل قيام الدولة وفي سياق العلاقات المتبادلة بين الدولة اليهودية وبقية المجتمعات اليهودية في العالم». وعليه، فالجزء الأول من الكتاب هو وصف «إيجابي» لنشوء وتطور اليشوف الصهيوني إبان عهد الانتداب البريطاني، باعتباره مجتمع مهاجرين ـ مستوطنين ذا نزعة إيديولوجية جماعية.

ينتقد شطرنهل، إذن، بن غوريون ورفاقَه، قادة حركة العمل الصهيونية، لأنهم تخلوا عن مبادئ العدالة والمساواة الاشتراكية وتبنّوا فكرة القومية العضوية التي لا تقدس شيئاً سوى «الأمّة». وهذا ما يمثل في نظره، الخطيئة الأولى التي ارتكبها المجتمع الإسرائيلي الذي، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، «لا يعرف وضع حدود لنفسه ولا يعرف لجم نفسه، بقرار عقلاني وحسمٍ أخلاقي». ويبدو أن النقد الذي يوجهه شطرنهل يقصد التناقض الفكري الذي كان كامنا في الحركة الصهيونية، منذ البداية. التناقض بين الفكر الاشتراكي، الذي كان يطمح إلى إسباغ مغزى كونيّ على النشاط الاستيطاني الصهيوني، وبين الرؤية القومية الإثنية

الحالة الصهيونية، كما يقول، تختلف عن مجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا، لأن الأرض المستهدَفة للاستيطان لم يجر اختيارها بسبب ثرائها الطبيعي، وإنما «وفق فكرة إثنو ـ قومية بشأن عودة اليهود إلى أرض إسرائيل، كي يعيدوا إحياء قوميتهم التوراتية». لهذا، ومن أجل تحقيق تلك الفكرة ذاتها، كان اليشوف الصهيوني بحاجة إلى تعاطف وتضامن المجتمعات اليهودية في أنحاء العالم مع فكرة «العودة اليهودية» ثم الاعتراف، لاحقا، بإسرائيل «كدولة الشعب اليهودي». ويمايز كيمرلينغ بين الأساس الجماعي الدولتيّ لليشوف الصهيوني وبين الأساس الفردي غير المركزي لمجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا. هناك، حسب التفسير المعروف الذي قدمه جاكسون تيرنر، كان ذلك مجتمع مستوطنين أفراد كانوا يعيشون، كل بمفرده، تحت داليته وتينته، في أرجاء المناطق الحدودية غير المأهولة، التي كانت مفتوحة أمامهم. أما في حالة الاستيطان اليهودي، في المقابل، فكانت الأرض منذ البداية مورداً ثمينا جدا حتّم درجة من التنظيم ووجود سلطة حكم مركزي تكون قادرة على الحصول عليه واستغلاله. وعلى هذا، فقد أقيم المجتمع الإسرائيلي بواسطة حرب العام ١٩٤٨ ، على شاكلة اليشوف الصهيوني، كمجتمع جماعي مشبع بالفكرة الصهيونية.

في كتابه «بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟» (١٩٩٥)، يوجه زئيف شطرنهل النقد إلى قادة «مباي» لأنهم هجروا الفكرة الاشتراكية الصهيونية الأصلية وحوّلوها إلى وسيلة لـ «بناء الأمّة». وبكونه «آخر الموهيكان» في الصهيونية الاشتراكية، فهو ينتقد مصطلح «الاشتراكية البنّاءة» كتعبير عن الاستخدام الفاشي القوموي للاشتراكية في خدمة القومية. هكذا يكتب:

الاشتراكية البنّاءة لم تكن سوى واحد من ألوان الاشتراكية القومية... تكمن فرادة الاشتراكية القومية في نقطة أساسية واحدة: قبول مبدأ أولوية القومية وتسخير قيم الاشتراكية في خدمة القومية.[٢]

ينتقد شطرنهل، إذن، بن غوريون ورفاقَه، قادة حركة العمل الصهيونية، لأنهم تخلوا عن مبادئ العدالة والمساواة الاشتراكية وتبنّوا فكرة القومية العضوية التي لا تقدس شيئاً سوى «الأمّة». وهذا ما يمثل في نظره، الخطيئة الأولى التي ارتكبها المجتمع الإسرائيلي الذي، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، «لا يعرف وضع حدود لنفسه ولا يعرف لجم نفسه، بقرار عقلاني وحسمٍ أخلاقي». ويبدو أن النقد الذي يوجهه شطرنهل يقصد التناقضَ الفكري الذي كان كامنا في الحركة الصهيونية، منذ البداية. التناقض بين الفكر الاشتراكي، الذي كان يطمح إلى إسباغ مغزى كونيّ على النشاط الاستيطاني الصهيوني، وبين الرؤية القومية الإثنية ـ الدينية غير الجمهورية التي كانت تقدس الأمة. وتكمن الصعوبة في أن نقد شطرنهل قد كُتب انطلاقا من الإيمان بأنه ما زال في الإمكان إدارة العجلة واستعادة مجد الاشتراكية الصهيونية الغابر، وكأن شيئاً لم يكن. يبدو أن شطرنهل يجد صعوبة في تقبل حقيقة أن حرب العام ١٩٦٧ واحتلال فلسطين شكّلا النهاية المأساوية لتلك الروح الاشتراكية المتنورة التي خدمت، في البدايات، حركة العمال الصهيونية، في وقائع فشل معروف مسبقاً. فشل كان كامنا، منذ البداية، في التناقض المطلق بين الفكرة الاشتراكية الكونية وبين التجسيد الكولونيالي للحركة الصهيونية.

ادعى يوسي زعيرا، في محاضرته ضمن مؤتمر جمعية علم الاجتماع (٢٠١٦)، بأن «الاحتلال غير مجدٍ (اقتصاديا)»، وإنما يشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا يمسّ برفاهية مواطني الدولة وجودة حياتهم. وتوضح المعطيات التي يوردها زعيرا إلى أي مدى تقلصت مصروفات الحكومة على الخدمات الجماهيرية العامة خلال السنوات الأخيرة: «في السنوات من ٢٠٠٠ حتى

اليمين المسيحاني: "مخلوق" صهيوني خرج عن السيطرة.

٢٠٠٨، هبطت المصروفات على التعليم بصورة كبيرة، من ٨٪ من الناتج القومي إلى ٧٪ منه، فيما حصل الجزء الأكبر من هذا الهبوط نتيجة تقليص التمويل العام (الحكومي) للتعليم. أما المصروفات الحكومية على الصحة فقد هبطت، هي أيضا، من ٥٪ من الناتج القومي إلى ٤,٥٪ منه، بينما تم «قصّ» ميزانيات الإسكان بالنصف ـ من أكثر من ١٪ من الناتج القومي إلى أقل من ٠,٥٪ منه، كما انخفضت مدفوعات الرفاه بصورة كبيرة أيضا. المشكلة الاجتماعية التي نعيشها الآن ليست نتاج فشل أو خلل بيروقراطي، وإنما نتاج سنوات عديدة من التقليص التدريجي المتواصل في تزويد الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ومن خصخصة الخدمات الأخرى ـ أي، نقل تزويد الخدمات إلى مسؤولية شركات تجارية تحرص على أرباحها أكثر مما على مصلحة الجمهور التي يُفترض بها خدمته. وهذ الادعاء مناقض، تماماً، لادعاء عنات مطر بأن «الاحتلال مجدٍ» على الرغم من أنه، بكونه عالم اقتصاد، لا يستخلص الاستنتاج الإيديولوجي من تحليله الاقتصادي. يقول زعيرا إنه منذ السلام مع مصر في العام ١٩٨٠، انتهى النزاع بين إسرائيل والدول العربية وبدأ النزاع المتواصل مع الفلسطينيين. لا شك في أن الحروب الكبيرة التي وقعت في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧ و ١٩٧٣ قد زادت المصروفات الأمنية، حقا، حتى بلغت نحو ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. لكن الحروب، من جهة أخرى، زادت الطلب الإجمالي فقدمت مساهمة مهمة للاقتصاد، أيضا. فالركود الاقتصادي الحاد الذي ساد في ١٩٦٦– ١٩٦٧ انتهى في ١٩٦٧، مثلا، كما أن الحروب كانت قصيرة فلم تشكل عبئا مستمرا على الاقتصاد. أما النزاع مع الفلسطينيين فليست له تكلفة مباشرة مرتفعة، ولذا فهو لا يزيد الطلب. في المقابل، يؤدي امتداد الانفجارات العنيفة زمنياً إلى نشوء وضع يكتنفه الغموض وعدم الوضوح، ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الطلب، على السياحة والاستثمارات بشكل أساسي، لكن على الاستهلاك المحلي أيضا. نتيجة لمثل هذا الوضع، حصلت حالات الركود الاقتصادي في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في العام ١٩٨٩، ثم في أعقاب اغتيال إسحق رابين وأزمة اتفاقية أوسلو بين ١٩٦٦ و ١٩٩٩، ثم في الانتفاضة الثانية في السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤. وهو يدعي، بوجه عام، أنه في فترات الحروب التقليدية، بين ١٩٥٠ و١٩٨٠، كانت هنالك مرحلتان اثنتان فقط شهدتا ركودا اقتصاديا. ومقابل هذا، منذ ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٠، كانت هنالك أربع فترات من الركود الاقتصادي، كما أسلفنا. وإضافة إلى هذا، يدعي زعيرا: ١) مصروفات الأمن المباشرة تبدو منخفضة نسبياً، بمعدل ٧–٨٪ من الناتج القومي الإجمالي. لكن ثمة تكاليف أمنية أخرى عديدة غير مشمولة في ميزانية الأمن، مثل مصروفات «الإدارة المدنية»، هبات التسريح للجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية، بناء غرف أمان في جميع المباني الجديدة، ميزانيات «جهاز الأمن

من الناحية التاريخية، هنا والآن، تكمن صعوبة التفسير الاقتصادي لاحتلال العام ١٩٦٧ والنظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة كولونيالية ـ استيطانية، في أن هذا التفسير يعتبر الحركة الصهيونية والاحتلال غاية لقوى اقتصادية وطرائق تفكير أوروبية، لا موضوعاً وقوة محركة مستقلة للسيرورة التاريخية. هكذا ترى تمار غوجانسكي، منظّرة الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

العام» (شاباك) وجهاز «الموساد» وغيرهما.... ٢) ثمة، أيضا، ما يسميه «تكلفة بديلة». أي أن منحنى الأجور على مدار فترة حياة الإنسان كان سيبدأ في وقت مبكر أكثر لولا الخدمة العسكرية، وهو ما يعني أنه كان سيبلغ درجات أعلى من الأجور في وقت مبكر أكثر. ٣) لا تتوفر معطيات «شفافة» عن المصروفات على المستوطنات، لكن بموجب التقديرات التي وضعها أحد أعضاء لجنة المالية التابعة للكنيست عن السنوات ١٩٧٠ – ٢٠٠٨ صُرف ما مجموعه ١٠٥ مليارات شيكل على المستوطنات، أي بمعدل ٣ مليارات شيكل في السنة الواحدة، وهو مبلغ يعادل نحو ٠,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. ثم يدعي، في الختام، أن التكلفة الإجمالية للنزاع مع الفلسطينيين تبلغ نحو ١٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما تبلغ التكاليف الأمنية في الدول الغربية أقل من ٢٪ من الناتج القومي وفي الولايات المتحدة نحو ٤٪ من الناتج القومي.

يقول شلومو سفيرسكي، أيضا، في بحث نشره «مركز أدفا» في العام ٢٠١٠، إن إسرائيل تدفع ثمنا باهظا لقاء استمرار الاحتلال والنزاع مع الفلسطينيين. وهو يبيّن، مثل زعيرا، كيف وإلى أي مدى أدت الانتفاضتان الفلسطينيتان ـ الأولى بين ١٩٨٧ و ١٩٩٣ والثانية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ ـ إلى تقلص النشاط الاقتصادي في إسرائيل: هبوط في السياحة، تراجع الاستثمارات، ارتفاع البطالة، انخفاض القوة الشرائية المتاحة لدى الجمهور. في المقابل، كان لاتفاقيات أوسلو (١٩٩٣– ١٩٩٥) ولاتفاقية السلام مع الأردن (١٩٩٤) أثر إيجابي على الاقتصاد الإسرائيلي، لأنها فتحت أمامه أسواقا جديدة عديدة. الصورة التي يرسمها هذا البحث تفيد بأن المتضررين الأساسيين هم الإسرائيليون محدودو/ قليلو الدخل، من العرب واليهود على حد سواء. هؤلاء الإسرائيليون يتضررون جرّاء المنافسة التي تفرضها عليهم قوة العمل الفلسطينية الرخيصة؛ جرّاء سياسة تقليص الميزانيات المخصصة لشبكة الضمانات الاجتماعية وللوزارات الاجتماعية الكبيرة ـ التربية والتعليم، الصحة والرفاه؛ وجرّاء الحاجة إلى رصد المزيد من الأموال للأمن وللجيش، بدلا من للخدمات الاجتماعية؛ وغيرها».

الاحتلال كتطبيق للفكرة الصهيونية

تبيّن القراءات وجود خلافات في الآراء بين الباحثين الإسرائيليين بشأن تعريفهم للحركة الصهيونية بشكل عام ولاحتلال العام ١٩٦٧ بشكل خاص. من الجانب الأول، غرشون شفير، عنات مطر، شمشون بيخلر، يونتان نيتسان وغابي (غبريئيل) بيطربرغ، الذين يقولون إن الاحتلال هو مشروع استعماري، استمرارا للحركة الصهيونية نفسها وتطبيقا لها. ومن الجانب الآخر، باروخ كيمرلينغ، زئيف شطرنهل، يوسي زعيرا وشلوم سفيرسكي الذين يرفضون البارادايم الاقتصادي الكولونيالي للصهيونية والاحتلال ويقترحون، عوضاً عنه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تفسيراً سياسياً ـ إيديولوجياً. لكن يبدو أنه في حالة الحركة الصهيونية بالذات والاحتلال الذي أعقب حرب ١٩٦٧، ينطوي التفسير الاقتصادي الكولونيالي على صعوبة ثلاثية الأبعاد: نظري، تاريخي وسياسي.

الصعوبة النظرية تكمن في التعامل «المستهتِر» مع ما أسماه ماركس «البناء العلوي» الفكري. إنه الاستهتار ذاته الذي هو نتاج الفهم المادي للتاريخ، مع التقليل من أهمية السياسة والإيديولوجية واعتبار الاقتصاد القوة المحركة الوحيدة للسيرورة التاريخية والمصطلح الذي يفسرها. ويظهر هذا الادعاء بأوضح صوره في كتاب بيخلر ونيتسان.

من الناحية التاريخية، هنا والآن، تكمن صعوبة التفسير الاقتصادي لاحتلال العام ١٩٦٧ والنظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة كولونيالية ـ استيطانية، في أن هذا التفسير يعتبر الحركة الصهيونية والاحتلال غاية لقوى اقتصادية وطرائق تفكير أوروبية، لا موضوعاً وقوة محركة مستقلة للسيرورة التاريخية. هكذا ترى تمار غوجانسكي، منظّرة الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

بالرغم من ذلك، تبقى الصعوبة الأكبر في محاولة تطبيق فكرة الانبعاث القومي اليهودي بواسطة الاستيطان في فلسطين خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبالفعل، فمع تعاظم قوة الحركة الصهيونية واحتدام الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية، غدت فكرة القومية اليهودية الشرق أوروبية السلاح الإيديولوجي ووسيلة التحشيد الأساسيين بيد اليشوف الصهيوني في فلسطين في الصراع التاريخي مع القومية الفلسطينية. وفي أعقاب اعتلاء هتلر سدة الحكم وموجات الهجرة اليهودية الواسعة في الثلاثينات، استجمعت قيادة «اليشوف»، تدريجيا، قوة كان من المحتم أن تثير معارضة السكان الفلسطينيين وأن تشعل نار الثورة الفلسطينية في تلك السنوات.

يمكن الإجمال والقول إن المحرك الرئيس لهذا الطابع للنشاط الكولونيالي اليهودي في فلسطين كان ـ مصلحة أصحاب رساميل يهود (محليين وأجانب) في امتلاك هيمنة اجتماعية ـ سياسية تتيح لهم تطوير مصالحهم، زيادة أرباحهم وإحراز قوة اقتصادية ـ اجتماعية (التأكيد في الأصل). هذه المصلحة الأساسية اكتست صيغة سياسية ـ فكرية صهيونية عنوانها «الخلاص القومي»[٤].

قراءة التاريخ الصهيوني ودراسته بصورة سطحية فقط تكفيان لتبيان أن هذا الكلام لا أساس له من الصحة. فالحركة الصهيونية أقيمت للمرة الأولى بمبادرة من مجموعة من المثقفين اليهود الذين أصيبوا بخيبة أمل من الحركة الديمقراطية الروسية وتبنّوا فكرة القومية الرومانسية اليهودية، على صورة ومثال القومية الرومانسية الأوروبية آنذاك.[٥]

تكمن الصعوبة بشأن القومية الرومانسية، بالأساس، في امتزاج «الأنا» مع الأمّة، من خلال إلغاء الإنسان كموضوع مستقل وحصره في «الأنا القومي» وكأنه نقطة أرخميدس وهدف في حد ذاته. وبهذا المعنى، تتحول القومية إلى دين مدني تشغل «الأمة»، في سياقه، مكان الإله ودوره، بوصفه السلطة الأعلى. وعلى هذا، ففي الحالة الصهيونية، لم يجر الحديث عن إقامة حركة سياسية تحررية، وإنما كانت ـ ظاهريا ـ بمثابة انبعاث كيان يهودي عتيق جذوره ضاربة في التاريخ التوراتي. وفقاً للتفسير الحداثي الذي قدمه أندرسون للقومية، فإنها «تخيُّل من جديد لجماعة دينية قديمة في دور أمّة»، أي تحويل «صاحب العهد المتنقل» إلى «وطني إقليميّ» (محدد بمكان). أما آباء الصهيونية فقد رأوا القومية اليهودية الجديدة ليس كانقلاب و/ أو «تخيّل من جديد»، وإنما استمراراً لـ «اليهودي المتنقل» وغاية مبتغاه. رغم ذلك، وخلافا للحركات الكولونيالية الأخرى التي احتلت واستوطنت موفَدةً من الدول الاستعمارية العظمى ونيابة عنها، إلا أن الحركة الصهيونية، بحكم موقعها وخلفيتها الثقافية والفكرية، كانت قد نمت ونشطت في بداياتها إلى جانب الحركة الثورية الروسية. هذا ما ورد في شهادة إسحق طبنكين، أحد القادة التاريخيين الثلاثة لحركة العمال الصهيونية:

بجانب الجامعات، لوحظ تأثير اللجان المختلفة التي أقامتها، خارج البلاد، الأحزاب والتنظيمات السرية في روسيا... كان الطلاب السياسيون أشبه بجاليات خارجية جرت في أوساطها نشاطات اجتماعية وفكرية مكثفة... يمكن القول إنه في داخل جاليات الطلاب هذه نمت براعم الحركة الصهيونية الاشتراكية.

يبدو، إذن، إنه في زمانها ومكانها، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في المراكز اليهودية الكبرى في أوروبا الشرقية، كان ثمة معنى تحرري معين للحركة الاشتراكية الصهيونية. وهذا ما يُفهم، أيضا، من حديث دافيد غوردون، منظّر وموجِّه حزب «هبوعيل هتسعير» («العامل الشاب»)، الذي استوطن برفقة زملائه في فلسطين «ليس بقوة الذراع نيابة عن دولة عظمى إمبريالية» وإنما «بروح حياة عاملة ومبدعة».

بالرغم من ذلك، تبقى الصعوبة الأكبر في محاولة تطبيق فكرة الانبعاث القومي اليهودي بواسطة الاستيطان في فلسطين خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبالفعل، فمع تعاظم قوة الحركة الصهيونية واحتدام الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية، غدت فكرة القومية اليهودية الشرق أوروبية السلاح الإيديولوجي ووسيلة التحشيد الأساسيين بيد اليشوف الصهيوني في فلسطين في الصراع التاريخي مع القومية الفلسطينية. وفي أعقاب اعتلاء هتلر سدة الحكم وموجات الهجرة اليهودية الواسعة في الثلاثينات، استجمعت قيادة «اليشوف»، تدريجيا، قوة كان من المحتم أن تثير معارضة السكان الفلسطينيين وأن تشعل نار الثورة الفلسطينية في تلك السنوات. وهي القيادة نفسها التي

كانت مسؤولة عن قرار إقامة الدولة، والذي أدى إلى نشوب حرب ٤٨، التي جرى خلالها طرد السكان الفلسطينيين وأعقبها هدم وتدمير القرى ثم الرفض الدائم والمتواصل للسماح بعودة اللاجئين إلى بيوتهم. يبدو، إذن، أن فكرة القومية اليهودية الإثنية ـ الدينية الحصرية وغير الجمهورية هي ـ وليس الدافع الاقتصادي ـ التي تسببت، على نحو لا راد له، في إذكاء نار الصراع مع الشعب الفلسطيني المحلي ولا تزال تشكل قوته المحركة الأساسية، منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا.

تكمن الصعوبة السياسية التي تكتنف الباراديم الاقتصادي في اعتبار المجتمع الإسرائيلي كياناً استعمارياً، بما يصاحب ذلك من إلغاء للتناقضات الداخلية المتفاعلة فيه. يقول كيمرلينغ، في تحليله، إن البنية الإيديولوجية التركيزية، التي كانت ضرورية ومهمة جدا لإقامة اليشوف الصهيوني في ظروف الصراع مع الشعب الفلسطيني المحلي ونقص الأراضي في ظل حكم الانتداب، تحولت بين ليلة وضحاها إلى بنية «مهيمنة» قمعية تتطلب الإلغاء. ويستخدم كيمرلينغ مصطلح الـ«هيمنة» كما عرّفه غرامشي، بكونها «وضع ينجح فيه الجزء المسيطر على الدولة في فرض وإملاء «منطق» النظام الاجتماعي القائم على الجماعات الخاضعة له».[٦] ثم يفضّل كيمرلينغ التعريف السوسيولوجي لـ «المركز» بأنه «منطقة تُبَثّ منها الإيديولوجية، القيم، الكاريزما وقواعد التنفيذ إلى «الأطراف».[٧] معنى هذا، أن اليشوف الصهيوني القديم فرض على مجتمع المهاجرين الجديد وغير المتجانس منظومته القيمية الإيديولوجية المتماسكة والصارمة. من جانب آخر، يعترف كيمرلينغ بأن سيطرة حزب «مباي» السياسية على الحركة الصهيونية، ثم على دولة إسرائيل لاحقاً، تحققت بالأساس بفضل اتفاقه مع الأحزاب الدينية اليهودية، والذي قضى بأن «التطابق بين الدين والقومية اليهوديين كان بدهياً». هنا والآن، يلاحظ كيمرلينغ توجهات نقدية تزعزع فرضيات الأساس في الباراديم الصهيوني السائد، لكنها لا تبلغ حد الإلغاء التام للفكرة الصهيونية المهيمنة، إنما تحدّ قليلاً فقط من مجالات هيمنتها. بكلمات كيمرلينغ: «الحربان، في ١٩٦٧ وفي ١٩٧٣، هما اللتان خلقتا، مرحلة إثر أخرى، الظروف والشروط الاجتماعية والسياسية المواتية لانتهاء وزوال الهيمنة الشاملة على كل شيء، ثم تقليصها وحصرها في مجال واحد فقط ـ يهودية الدولة». ويرى كيمرلينغ إن هذه «جدلية إيجابية» كانت تصلح نقطة انطلاق للتحول الاجتماعي والثقافي الذي حصل في المجتمع الإسرائيلي منذ الحرب، وهي سيرورة أصبح المجتمع الإسرائيلي بفضلها مجتمعاً أكثر تعددية ثقافية. ومع ذلك، يقرّ كيمرلينغ بأن «لجميع هذه الثقافات المنفردة ـ باستثناء الثقافة العربية ـ مصلحة وقاسم مشترك متماثلان، وهما: دولة معرّفة بأنها دولة يهودية». أي أنها المصلحة ذاتها في حفظ هويتها (تلك الثقافات المنفردة) اليهودية الحصرية، بغية مواصلة الاحتفاظ بمكانتها المهيمنة، حيال «الأقلية العربية».

يفسر باحث آخر، هو حنان حيفر (٢٠١٤)، مكانة المجموعة المهيمنة التي يسميها «الإشكنازية الذكورية العلمانية» بمصطلحات القوة والسيطرة المطلقتين حيال المجموعتين الأخريين ـ اليهود الشرقيون والفلسطينيون. وفي رأيه، أن أي «معرفة»، أخلاقية أو جمالية، ليست سوى «سردية» غايتها، كلها، إسباغ الشرعية على المجموعة المسيطِرة. وعليه، يدعي حيفر بأن النقد للإيديولوجية الصهيونية المهيمنة يمثل، بالنسبة للمجموعات «المستضعفة»، إعادة اكتشاف صوتها المكبوت الذي يعبر عن احتجاجها على النظام الاجتماعي القائم، الذي أتاح إضعافها.

يبدو، إذن، أن المجتمع الإسرائيلي ليس «كياناً كولونياليا» كوحدة واحدة، بل هو، بتعبير كيمرلينغ، نخبة مسيطرة «تنجح في فرض وإملاء «منطق» النظام الاجتماعي القائم على المجموعات الخاضعة لها».

خلاصة

هكذا، إذن، في إعادة صياغة لكلام ماركس، يبدو أن الباحثين مناصري الباراديم الكولونيالي ـ الاقتصادي إنما يفسّرون ويشرحون فقط الحركة الصهيونية واحتلال ١٩٦٧، بينما المسألة هي تغييرهما. وعلى هذا، فعلى عكس الباراديم الاقتصادي والنظر إلى المجتمع الإسرائيلي بوصفه «كيانا كولونياليا»، أقترح أن يكون النقد تعبيراً عن تناقض داخلي كامن في المجتمع الإسرائيلي نفسه. تناقض بين الفكرة الصهيونية بشأن «انبعاث اليهودية ونهاية الشتات»، وبين واقع كولونيالية اليشوف الصهيوني في فلسطين. أو، بكلمات أخرى: التناقض بين الصهيونية، كما كانت في نظر اليهود «هناك» في بداياتها، وبين الصهيونية ودولة إسرائيل كما هما بالنسبة للفلسطينيين، «هنا والآن». ومن هنا، ينبغي للنقد أن يتمتع بالحكمة ذاتها بأثر رجعي. أي، الفهم بأن حرب ٦٧ واحتلال المناطق الفلسطينية قد أثبتا، بصورة نهائية لا رادّ لها، خطل المحاولة الصهيونية الأصلية لإقامة دولة يهودية حصرية، منفردة ومفصولة عن الشعب الفلسطيني المحلي. كما ثبت، في السياق، خطل الأفكار الرومانسية والاشتراكية التي راجت في بدايات الحركة الصهيونية. في المقابل، وكما بيّنتُ أعلاه، لا تقتصر المسألة على رفض الحركة الصهيونية فقط، وإنما هي أيضا ـ وفي الوقت نفسه ـ محاولة حفظ الجانب الروحاني المتنور الذي تضمّنه الفكر الصهيوني ولا يزال كامنا، اليوم أيضا، في المجتمع الإسرائيلي. إنه الأساس الإنساني الكوني نفسه الذي يرشدنا إلى أن العالم هو عالم الإنسان، التحقيق الذاتي لـ«الأنا» من خلال مجتمعه ودولته. والمطلوب في إسرائيل ـ فلسطين، كما في العالم أجمع، هو إعادة إحياء الروح الإنسانية الكونية ذاتها التي حرّكت الثورة الفرنسية، كما عبر عنها بيان (ماكسميليان) روبسبير:

أن يتوحد أبناء كل البلدان على ضوء صوت المنطق ومصلحة الجمهور... ما هو مبدأ الأساس للنظام الديمقراطي الشعبي، أي مصدر قوته الأساسي، الذي يحفظه ويحرّكه؟ إنها الفضيلة. أنا أتحدث عن الفضيلة لدى الجمهور، والتي صنعت العجائب في اليونان وروما وستصنع أمورا مدهشة أكثر في فرنسا الجمهورية ـ هذه الفضيلة ليست سوى حب الوطن وقوانينها.[٨]

ولكن، فقط بواسطة تلك الفكرة الديمقراطية الجمهورية وبهديها، سيتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من تجاوز وطنيتهم الأنانية، كعرب ويهود، والتحول إلى مواطنين متساوين في دولتهم ومجتمعهم.

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)

الهوامش:

١. النموذج الصهيوني الجديد من «مستعمرة الاستيطان النقي» هو الذي عرضه وطبقه للمرة الأولى أوتو فيربورغ، فرانز أوفنهايمر وآرثور روبين ـ الأعضاء الألمان في الإدارة الصهيونية ـ كنموذج طبّقه الاستعمار البروسي في المناطق التي تم ضمها إلى بروسيا في الشرق، وهي مناطق سكن في الجزء الأكبر منها بولنديون محليون.

٢. R. Miliband, "Debates on the State", In New Left Review .138, 1983, p. 54

٣. شطرنهل، ١٩٩٥، بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟ تل أبيب: عام عوفيد، ص ١٦.

٤. تمار، غوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين (حيفا: مفعاليم أونفرسيطايم للنشر،١٩٨٦)، ص ٢٣٥.

٥. خلال القرن الـ ١٩، تنامت القومية في دول أوروبا الوسطى والشرقية، كردة فعل مضادة على تحدي عصر التنوير والفكر السياسي الفرنسي. وطبقا لمفهوم يوهان جوتفريد هردر القومي الرومانسي، فإن «الشعب» ليس من صنع بني البشر الأحياء، لحما ودما، وإنما هو كيان طبيعي قائم منذ الأزل، كمزيج من الأرض والإنسان، مثل شجرة البشر الوحيدون هم أوراقها وأغصانها. وكان من شأن هذا المعنى طمس وتشويش المعنى الثوري لـ«الشعب» كاتحاد سياسي لجميع المواطنين ورفعهم إلى منزلة صاحب السيادة.

٦. ب. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٤)، ص ١٤٢.

٧. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون...، ص ١٤٤

٨. «M. Robesppiere, «Report on the Principles of politics

٩. النموذج الصهيوني الجديد من «مستعمرة الاستيطان النقي» هو الذي عرضه وطبقه للمرة الأولى أوتو فيربورغ، فرانز أوفنهايمر وآرثور روبين ـ الأعضاء الألمان في الإدارة الصهيونية ـ كنموذج طبّقه الاستعمار البروسي في المناطق التي تم ضمها إلى بروسيا في الشرق، وهي مناطق سكن في الجزء الأكبر منها بولنديون محليون.

١٠. R. Miliband, "Debates on the State", In New Left Review .138, 1983, p. 54

١١. شطرنهل، ١٩٩٥، بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟ تل أبيب: عام عوفيد، ص ١٦.

١٢. تمار، غوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين (حيفا: مفعاليم أونفرسيطايم للنشر،١٩٨٦)، ص ٢٣٥.

١٣. خلال القرن الـ ١٩، تنامت القومية في دول أوروبا الوسطى والشرقية، كردة فعل مضادة على تحدي عصر التنوير والفكر السياسي الفرنسي. وطبقا لمفهوم يوهان جوتفريد هردر القومي الرومانسي، فإن «الشعب» ليس من صنع بني البشر الأحياء، لحما ودما، وإنما هو كيان طبيعي قائم منذ الأزل، كمزيج من الأرض والإنسان، مثل شجرة البشر الوحيدون هم أوراقها وأغصانها. وكان من شأن هذا المعنى طمس وتشويش المعنى الثوري لـ«الشعب» كاتحاد سياسي لجميع المواطنين ورفعهم إلى منزلة صاحب السيادة.

١٤. ب. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٤)، ص ١٤٢.

١٥. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون...، ص ١٤٤

١٦. «M. Robesppiere, «Report on the Principles of politics

قائمة المراجع:

١. بلشان، تسفيا. **اتحاد مقسّم: التحالف العالمي لأحزاب بوعالي تسيون ١٩٠٧– ١٩٢٠**، بئر السبع: جامعة بن غوريون، ٢٠١٤

٢. بوبر، مارتن. **بلاد لشعبين**، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٨

٣. بينسكر، ليون. **التحرر الذاتي**، تل أبيب: دفير ١٩٥١

٤. حيفر، حنان. «كيف ستبدو بغداد بدون يهود؟»، لدى نير ميخائيلي (محرر) **نعم في مدرستنا: مقالات في التربية السياسية**، تل أبيب: هكيبوتس همؤوحاد، ٢٠١٤

٥. دهان ـ كاليف، هـنرييت.«١٩٦٢– أحداث وادي الصليب»، **تيؤوريا وبيكورت** (نظرية ونقد)١٢–١٣ (١٩٩٩)، ص ١٤٩– ١٥٧،

٦. دوتان، شموئيل. **الحُمر**، تل أبيب: شفنا هسوفير، ١٩٩١

٧. سبيفاك، شاكرافورتي غياتري. «هلَ بمقدور المخضَعين التحدث؟»، لدى ي. شنهاف (محرر)، **الكولونيالية والوضع الما بعد كولونيالي**، القدس: هكيبوتس همؤوحاد ومعهد فان لير،٢٠٠٤، ص ١٣٥– ١٨٥.

٨. سفيرسكي، شلوم وبرنشطاين، دفورا. «من عمل بماذا، لمصلحة من، ومقابل ماذا؟ ـ التطوير الاقتصادي في إسرائيل وتشكّل تقسيم العمل الطائفي»، **دفاتر للبحث والنقد** (محبروت)، ٤، (١٩٨٠)، ص ٥– ٦٦.

٩. سموحه، سامي. «ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج بدئي»، ضمن هـ. غينوسار وأ. برالي (محرران)، **صهيونية: سجال راهن**، سديه بوكر: مركز تراث بن غوريون، ١٩٩٦، ص ٢٧٧– ٣١١.

١٠. **كتاب هشومير هتسعير** ، مرحافيا: سفريات بوعليم، ١٩٩٤

١١. شطرنهل، زئيف. **بناء أمّة أم إصلاح المجتمع**؟ تل أبيب: عام عوفيد ١٩٩٥

١٢. شنهاف، يهودا. «يهود العراق والحسابات القومية الإسرائيلية»، نظرية ونقد (تيئوريا وبيكورت) ١٥ (١٩٩٨) ص ١٢– ١٣.

١٣. شبيرا، أنيتا. **الصراع الخائب: عمل عبري ١٩٢٩– ١٩٣٩**، تل أبيب: هكيبوتس همؤوحاد ١٩٧٧

١٤. شبيرا، يونتان. **أحدوت هعفودا التاريخي: عظمة التنظيم السياسي**. تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٥

١٥. غلنر، إرنست. **قوميات وقومية**، تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٢

١٦. غورني، يوسف. **وحدة العمل ١٩١٩ – ١٩٣٠: الأسس النظرية والطريقة السياسية**، تل أبيب: هكيبوتس همؤوحاد (الكيبوتس الموحد)، ١٩٧٣

١٧. غورني، يوسف. **القضية العربية والمشكلة اليهودية: تيارات سياسية ـ إيديولوجية في الصهيونية وموقفها من الكيان العربي في أرض إسرائيل في السنوات ١٩٤٨– ١٩٩٢**، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٥

١٨. فرح، بولس. **من الحكم العثماني إلى الدولة العبرية**، القدس: ٢٠٠٩

١٩. فرنكل، يونتان. **نبوءة وسياسة**. تل أبيب: عام عوفيد ١٩٨٩

٢٠. كون، توماس. بنية **الثورات العلمية**، تل أبيب: سيمان كريناه ١٩٧٧

٢١. كيمرلينغ، باروخ. **مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون**، تل أبيب: عام عوفيد ٢٠٠٤

٢٢. ماركس، كارل. **مخطوطات**، تل أبيب: سفريات بوعليم، مفو، ١٩٧٥

٢٣. مرجليت، ألكنا. **هشومير هتسعير من جماعة شباب إلى الماركسية الثورية**. تل أبيب: هكيبوتس همؤوحاد ١٩٧١

٢٤. مرجليت، ألكنا. **تشريح يساري: بوعالي تسيون يسار في أرض إسرائيل** (١٩١٩– ١٩٤٦). تل أبيب: هكيبوتس همؤوحاد، ١٩٧٦

٢٥. مرجليت، ألكنا. **كومونة، مجتمع وسياسة: كتيبة العمل على اسم يوسف طرومبلدور في أرض إسرائيل: مقالة عن تقاليد الراديكالية الكومونية والمساواة في حركة العمل العبرية. تل أبيب**: عام عوفيد، ١٩٨٠

٢٦. نير، نير . **ما احتلت قدماي إلا ممراً: تاريخ الحركة الكيبوتسية**. تل أبيب: موساد بياليك، منشورات الكيبوتس الموحد (هكيبوتس همؤوحاد، ٢٠٠٨

٢٧. هوروفيتس، دافيد، وليسك، موشي. **من اليشوف إلى الدولة: يهود أرض إسرائيل في عهد الانتداب كمجتمع سياسي**، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩٧

٢٨. يسرائيلي، ي. **حزب العمال الاشتراكي ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ الحزب الشيوعي الإسرائيلي**، تل أبيب: عام عوفيد ١٩٥٣

٢٩. يونا، يوسي وشنهاف، يهودا. تعددية ثقافية، ماهي؟ عن سياسة الاختلاف في إسرائيل، تل أبيب: منشورات بابل، ٢٠٠٥

30. Anderson, Benedict. Imagined Communities, London: Verso, 1992

31. Arendt, Hanna. Between Past and Future. New York: Viking Press, 1969

32. Bhabha, Homi . Location of Culture: Discussing Post-colonial Culture , London: Routledge,1996

33. Carr, E.H. What is History , New York: Vintage Books, 1961

34. Eisenstadt, S N. The Israeli Society. London: Widenfeld & Nicolson,1967

35. Foucault, M, The Archeology of Knowledge. New York: Pantheon Books,1972

36. Gramsci, Antonio. Prison Notebook. New York: Columbia University Press,1991

37. Hobsbawm, Eric. Nation and Nationalism since 1789. Cambridge: Cambridge University Press, 1989

38. Horovitz, Dani & Moshe Lisak. Origins of the Israeli polity: Palestine Under the Mandate. Chicago: University of Chicago press, 1977

39. Kohn, H. Prelude to Nation-states: The French and German Experience, 1789-1815. Princeton: Van Ostrand, 1967

40. Lefebvre, G. The French Revolution. London: Routledge & Kegan Paul, 1965

41. Marx, Karl. Critique of Political Economy. New York: International,1976

42. Miliband, Ralph. “Debates on the State”, In New Left Review 138, 1983.

43. Pappe, Ilan.The Idea of Israel. London: Verso,2015

44. Parnass, T, H. False Prophet of Peace. Chicago: Haymarket Books,2011

45. Piterberg, Gabriel. The Returns of Zionism: Myth, Politics and Scholarship in Israel. New York: Verso, 2008

46. Robospierre, Maximilien. «On the Principles of Political Morality», 1794

47. http://www.indiana.edu/~b356/texts/polit-moral.html

48. Said, Edward. Orientalism. London: Routledge & Kegan Paul, 1978

49. Shafir, G. Land, Labor and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict. Cambridge: Cambridge University Press, 1989

50. Smith, A. National identity. London: Penguin Books, 1991

51. Smooha, Samy, «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel». Ethnic and Racial studies, 13,3 (July), 1990, pp. 389-413.

52. Spivak, Chatterjee. National Thought and the Colonial World: A derivative Discourse. Tokyo: Zed Books, 1986

53. Teveth, Shabtai. The Burning Ground 1886-1948. Boston: Houghton Company, 1987

برهوم جرايسي*

المستوطنون، قوة انتخابية هامشيّة لكنها طاغية سياسيا

* **يشكّل المستوطنون ٣,٧٪ من إجمالي ذوي حق الاقتراع في إسرائيل، ولكنهم أدخلوا إلى الكنيست١١ نائبا عن المستوطنات، عدا عن المستوطنات في القدس**
* **اليمين الاستيطاني هو المهمين على الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم حاليا***

شكّل المستوطنون، من دون المستوطنين في القدس، في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، آذار ٢٠١٥، ما نسبته ٣,٧٪، من إجمالي ذوي حق الاقتراع، أي أن قوتهم العدديّة تقل عن أربعة مقاعد ونصف المقعد، من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست، إلا أنه عند نشر نتائج الانتخابات الأخيرة بلغ عدد المستوطنين، في عدة كتل برلمانية، ١١ نائبا. يعني ذلك أن قوتهم السياسية ليست مرتبطة بأعدادهم المطلقة بل تفوقها بكثير، لأن التيار اليميني المتطرف الذي يمثلونه، هو القوة الطاغية على حكومات نتنياهو الثلاث الأخيرة، وعلى مختلف أحزاب اليمين المتشدد الذي يشكل الائتلاف الحاكم حاليا، ولا سيّما سيطرتهم المطبقة على حزب «الليكود».

نستعرض في هذه المقالة، أنماط التصويت في مستوطنات الضفة الفلسطينية المحتلة، من دون القدس، وترتكز المقالة بشكل كبير، على بحث بعنوان «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥»، من تأليف برهوم جرايسي، نشره مركز «مدار»، في خريف ٢٠١٥. وقد استند ذلك البحث على نتائج التصويت في كل واحدة من المستوطنات الـ ١٢٤ التي كان فيها صناديق اقتراع، ونتائج القدس بشكل مستقل، في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥. وقد سعى هذا البحث إلى رصد التغيّرات، على المستوى

* باحث في "مدار".

السياسي الحزبي، وأيضا على المستوى الديمغرافي، وإلى فهم شكل انتشار المستوطنات، بعد توزيعها على تيارات مختلفة.

وقد تم فرز نتائج مدينة القدس بشكل مستقل، بسبب طبيعة الاستيطان فيها وحجمه، وانتشاره على منطقتي ٤٨ و٦٧. وبالإمكان القول، إن نتائج الانتخابات في المستوطنات، من شأنها أن تشكل نموذجا للتصويت لدى اليمين الإسرائيلي المتطرف في كافة أنحاء تواجده، إن كان في المستوطنات أو خارجها. كما أن تصويت «الحريديم» في المستوطنات الخاصة بهم، يشكل، هو الآخر، نموذجًا لأنماط تصويتهم في المدن والبلدات المختلطة التي يقيمون فيها.

وينقسم جمهور المستوطنات إلى ثلاث مجموعات: جمهور التيار الديني الصهيوني، ومعه أيضا المحافظون دينيا، وهم يشكلون حسب التقديرات، القائمة على أساس سجل الناخبين في العام ٢٠١٥، حوالي ٣٧٪. أما الجمهور الثاني فيتركّب من المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين بدأوا يتدفقون بكثرة على مستوطنات خاصة بهم منذ نهايات سنوات التسعين وحتى الآن، ويشكلون ما نسبته ٣٤٪ من إجمالي المستوطنين، من دون المستوطنين في القدس. والجمهور الثالث هم العلمانيون، بنسبة ٢٩٪، الذين يستوطنون، بغالبيتهم الساحقة، في مستوطنات الأطراف، أو في الحزام الدائري للضفة الغربية، إن صح التعبير.

إلا أن هذه النسب المئوية تتغيّر باستمرار، بسبب نسب التكاثر الطبيعي العالية جدا لدى «الحريديم» ٣,٨٪، ولدى التيار الديني الصهيوني ٢,٨٪، في حين أن نسبة تكاثر العلمانيين أقل، وهي كجمهور العلمانيين العام خارج المستوطنات، في حدود ١,٤٪. ونضيف إلى هذا، أن جاهزية التدفق على المستوطنات لدى «الحريديم»، انتفاعيا، ولدى التيار الديني الصهيوني، فكريا وأيضا انتفاعيا، أكبر بكثير من الجمهور العلماني.

ولذا فإن النسب الواردة هنا، قد تكون مختلفة في هذه المرحلة، ومن المتوقع- في غضون سنوات قليلة جدا- أن تتحول نسبة الحريديم إلى الأكبر بين المستوطنين. ونذكر أن نسبة تزايد أعداد المستوطنين ككل، سنويا، نتيجة التكاثر الطبيعي والتدفّق، هبطت في السنوات الأخيرة من ٥,٣٪ إلى ٤,٧٪. ويمكن القول، إن نسبة التكاثر الطبيعي باتت السبب الأول في تزايد أعداد المستوطنين سنويا.

خلال السنوات الـ ٢٤ الأخيرة، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة من دون القدس، من حوالى ٩٠ ألف مستوطن، إلى حوالى ٤٠٠ ألف مستوطن، في هذه المرحلة. وإذا اعتمدنا على عدد ذوي حق الاقتراع في العام ٢٠١٥، ونسبة تزايدهم مقارنة مع العام ٢٠١٣، فإن عدد ذوي حق الاقتراع حاليا، بمعنى من هم في سن ١٨ عاما وما فوق، سيكون في حدود ١٧٣ ألف مستوطن، ما يعني أقل من ٤٤٪ من إجمالي المستوطنين. وهذا احتمال وارد، نظرا لكون الغالبية الساحقة من المتدفقين على المستوطنات من الأزواج الشابة، خاصة لدى التيارين الدينيين.

وما يميز المستوطنين والمستوطنات، أنهم أكثر تفاعلا سياسيا، فاستيطانهم سياسي، ولهذا فإن جاهزية التفاعل السياسي لديهم أعلى من أي جمهور آخر، لأن الأمر ليس مرتبطا فقط بما يتمسكون به من سياسات، وإنما لأن الاستيطان بات مصلحة شخصية لكل واحد منهم. وينعكس هذا التفاعل في نسبة التصويت لديهم؛ ففي حين أن نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥، كانت ٧٢,٣٤٪، فإنها في مستوطنات الضفة من دون مستوطنات الحريديم بلغت ٧٨٪، مقابل ٨٥٪ في مستوطنات الحريديم.

ودلالة على تأثير الجاهزية السياسية، فقد رأينا في نتائج الانتخابات في مستوطنات المتدينين من التيار الصهيوني، أن نسبة التصويت لديهم في العام ٢٠١٥ قد بلغت ٨٤٪، مقابل نسبة ٧٧٪، لدى المستوطنين العلمانيين، وهي أيضا نسبة عالية جدا، مقارنة مع العلمانيين في تل أبيب الكبرى وباقي المناطق، التي فيها نسب التصويت تتراوح ما بين ٥٥٪ إلى ٦٠٪. ولكن هذه نسب تصويت متغيرة وليست نهائية، لأن ما بين ٤٪ إلى ٥٪ من الناخبين لا يدلون بأصواتهم في أماكن سكناهم، مثل الجنود والشرطة والمرضى، والعاملين في جهاز يوم الانتخابات، وما شابه، ممن يجيز لهم القانون ذلك. وعليه، نستنتج أن نسبة التصويت في المستوطنات من دون الحريديم، قد تجاوزت ٨٠٪ بالتأكيد، وهذا ما يزيد القوة الانتخابية للمستوطنين.

المستوطنون من التيار الديني الصهيوني

يشكل التيار الديني الصهيوني حوالى ٣٧٪ من إجمالي المستوطنين في الضفة من دون القدس. ونسبة تكاثرهم «الطبيعي»، حوالي ٢,٨٪، وهي نسبة تكاثر هذا الجمهور بشكل عام، ولذا، فمن الممكن أن تعلو النسبة بقدر طفيف جدا في المستوطنات، إذ إن المستوطنين من هذا التيار، هم أكثر تشددا دينيا من غيرهم.

وقد بدأ هذا التيار في الاستيطان، منذ الأيام الأولى للمشروع الاستيطاني في الضفة، وتمركز بداية في مناطق، ينسبها اليهود

يشكل التيار الديني الصهيوني حوالى ٣٧٪ من إجمالي المستوطنين في الضفة من دون القدس. ونسبة تكاثرهم «الطبيعي»، حوالي ٢,٨٪، وهي نسبة تكاثر هذا الجمهور بشكل عام، ولذا، فمن الممكن أن تعلو النسبة بقدر طفيف جدا في المستوطنات، إذ إن المستوطنين من هذا التيار، هم أكثر تشددا دينيا من غيرهم.

وقد بدأ هذا التيار في الاستيطان، منذ الأيام الأولى للمشروع الاستيطاني في الضفة، وتمركز بداية في مناطق، ينسبها اليهود زاعمين، لقصص وردت في التوراة، وخاصة القدس، في البلدة القديمة ومحيطها، وفي غرب مدينة بيت لحم، وصولا إلى مدينة الخليل، في ما يسمى «صحراء يهودا»، ومن ثم انتشر الاستيطان أكثر في جميع أنحاء الضفة.

زاعمين، لقصص وردت في التوراة، وخاصة القدس، في البلدة القديمة ومحيطها، وفي غرب مدينة بيت لحم، وصولا إلى مدينة الخليل، في ما يسمى «صحراء يهودا»، ومن ثم انتشر الاستيطان أكثر في جميع أنحاء الضفة.

كذلك، شهد هذا التيار، طوال الوقت، تشكّل أطر وحركات استيطانية داخله، انبثقت غالبيتها عن حزب «المفدال»، الحزب الأول لهذا التيار. ومن هذه الحركات ما تحول لاحقا إلى أحزاب صغيرة، نافست حزبها الأم، «المفدال»، مثل حركة «غوش إيمونيم»، التي قادت على مدى سنوات السبعين والثمانين مبادرات استيطانية عديدة. وحاليا نرى أيضا حزب «هئيحود هليئومي» (الاتحاد الوطني)، وغيره.

يضاف إلى هذا، الحركة الأكثر عنصرية والأعنف سلوكًا، حركة «كاخ» الارهابية، التي أسسها الحاخام مئير كهانا، الذي اغتيل في نيويورك في العام ١٩٩٠. هذه الحركة محظورة في العديد من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية. وفي العام ١٩٩٤ حظرت إسرائيل الحركة بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، إلا أنه كان حظرا شكليا؛ فقد أسس الناشطون فيها عدة حركات أخرى، ومنهم من دخل إلى الكنيست لاحقا.

تتنافس هذه الحركات في ما بينها على جرائم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة، وإقامة بؤر استيطانية، تحولت مع السنين إلى مستوطنات، عدا البؤر القائمة اليوم؛ ويقدر عددها بحوالى مائة بؤرة. ويمكن القول، إن هذه البؤر «مأهولة» أساسا من هذا التيار.

من ناحية الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، فإن التقارير الرسمية لا تفرد بندا خاصا بأتباع هذا التيار الديني، لأن جمهوره منخرط في الحياة العامة، بشكل تام. أما ما يميزه عن الجمهور العلماني، عدا الالتزام الديني، فهو نسبة التكاثر، التي لديه، ٢,٨٪، مقابل نصف هذه النسبة ١,٤٪ لدى الجمهور العلماني. وبلغ معدل الولادات لدى نساء هذا التيار حوالى ٤,٥ ولادات للأم الواحدة. وعدد أفراد العائلة، قد يؤثر على مستوى المعيشة، مقارنة بالجمهور العلماني، ولكن تبقى عائلات هذا التيار بعيدة عن الشرائح الفقيرة، كما هو حال التيار الديني المتزمت «الحريديم». بمعنى أن نسب الفقر لدى التيار الديني الصهيوني، هي كالنسبة بين اليهود من دون الحريديم، أي أنها تراوح في حدود ١٠٪. مقابل حوالى ٤٨٪ بين الحريديم.

نمط التصويت لدى هذا التيار واضح، فغالبيته الساحقة تصوت للأحزاب التي تمثله مباشرة. وقد رأينا في انتخابات ٢٠١٣، أن ٨٠٪ من المصوتين في المستوطنات التي كان فيها جميع المستوطنين من التيار الديني الصهيوني قد صوتت لقائمتين تمثلها، ٦٤٪ لصالح تحالف «البيت اليهودي»، وقرابة ١٦٪ لقائمة «ياحد» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية. وحلّ في المرتبة الثالثة حزب «الليكود» ١٢٪، والباقي توزع على باقي الأحزاب بنسب هامشية وصغيرة، أبرزها حزب «شاس» الذي حصل من هذه المستوطنات على نسبة ٢٪.

استمر الوضع على هذا الحال، تقريبا، في انتخابات ٢٠١٥، رغم التراجع النسبي الذي شهده «البيت اليهودي» لصالح حزب «الليكود»، الذي زاد فيه مستوى التطرف وعدد المرشحين من التيار الديني الصهيوني، فقد هبط «البيت اليهودي» إلى ٥٨٪، بدلا من ٦٤٪، ما يعني خسارة ١٠٪ من قوته. في الوقت نفسه، ارتفعت النسبة التي حصلت عليها قائمة «عوتسما- ياحد»،

وهي التحالف بين جماعة «كاخ» والمنشقين عن حركة «شاس»، إلى ١٨,٣٪، ما يعني أن القائمتين حصلتا معا على ٧٦,٣٪.

أما حزب «الليكود» فقد زادت قوته بين هذا التيار بنسبة ٥٣٪، من ١٢٪ في ٢٠١٣، إلى ١٨,٣٪ في ٢٠١٥. وتقاسمت باقي القوائم ٥,٤٪.

سيبقى هذا التصويت على أساس أيديولوجي وسياسي، قائما في المستقبل. وسيبقى التنافس بين الكتل الثلاث، إذ إن «البيت اليهودي»، الذي خسر ثلث قوته البرلمانية في انتخابات ٢٠١٥، سوف يستعيد قوته التي كانت في ٢٠١٣، كما تشير كل استطلاعات الرأي، ويبدو أن معقله الأقوى «المستوطنات»، ستكون داعمة له في ذلك. ولكن ليس واضحا، ما إذا كان هذا كله سيكون على حساب الليكود فقط، أم على حساب قائمة «عوتسما- ياحد» أيضا، التي لم تجتز نسبة الحسم في ٢٠١٥.

المستوطنون العلمانيون

ليسوا خارج السياق السياسي، إلا أن غالبيتهم يستوطنون لأهداف اقتصادية والسعي لمستوى معيشة عال بكلفة أقل، ونمط التصويت لديهم يبقى مختلفا

قد يوحي مصطلح «المستوطنون العلمانيون»، للبعض وكأنهم «أخف» وطأة من باقي مجموعات المستوطنين، إلا أنهم مهما اختلفت طبيعتهم ودوافع استيطانهم وأنماط تصويتهم، يبقون مستوطنين معتدين على أراضي الغير، ومخالفين للقانون الدولي، وللحقوق الإنسانية.

في مراجعة لخارطة انتشار المستوطنات، سنجد أن المستوطنات التي يستوطن فيها علمانيون كليا، أو ذات أغلبية علمانية، تقع غالبا في المحيط الدائري للمستوطنات، من دون جنوب الضفة. بمعنى غربي الضفة، بما فيها منطقة القدس، وغور الأردن، وأيضا المستوطنات الأربع الصغيرة في شمال الضفة، التي تم إخلاؤها ضمن خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، وشمال الضفة. والأمر الثاني الذي يميزها، هي أنها بغالبيتها مستوطنات صغيرة، من حيث عدد المستوطنين، عدا المستوطنتين الكُبريين «معاليه أدوميم» و«اريئيل» ذات الأغلبية العلمانية.

ويشكل المستوطنون العلمانيون، حسب التقديرات، وكما ذكر سابقا هنا، ما نسبته ٢٩٪، وهي نسبة ستتقلص تباعا، بفعل تزايد نسبة المتدينين من التيار الصهيوني والحريديم. والانطباع السائد أن غالبية استيطان هؤلاء هو بدوافع اقتصادية

"زمن" نفتالي بينيت: المستوطنون يصنعون السياسة.

أولا، باستثناء مجموعات بينهم من اليمين المتطرف. إما لإدارة مشاريع اقتصادية، كما هو قائم في مستوطنات الغور، التي هي بغالبيتها إن لم تكن كلها مستوطنات زراعية، استولت على الأراضي الزراعية الفلسطينية، مباشرة بعد الاحتلال، وأراض أخرى لاحقا. أو استيطان سعيا لـ «تجمعات سكنية»، ذات جودة عالية، وبكلفة مسكن أقل بكثير، وفي ذات الوقت قريبة إلى المنطقتين الأكبر، تل أبيب والقدس.

وقد أجريت في سنوات التسعين، استطلاعات حول جاهزية المستوطنين لإخلاء بيوتهم مقابل تعويضات، وجدت، في حينه، غالبية واضحة بين اجمالي المستوطنين، تقبل بالعرض، إلا أن النسبة كانت أعلى بكثير بين المستوطنين العلمانيين. والنتائج المتعلقة بالمستوطنين عينيا، ظهرت أيضا في استطلاع بادر له من كان وزيرا للداخلية في حكومة إيهود أولمرت، أوفير بينيس، في العام ٢٠٠٦، ويومها ثارت ضجة على مجرد إجراء الاستطلاع.

وما من شك أن من العلمانيين المستوطنين، من هم منخرطون أيضا في النشاط السياسي اليميني، إلا أن نمط تصويت هذا الجمهور عامة، مختلف بقدر كبير عن نمط التصويت لدى المتدينين من التيارين، ونجد في مستوطناتهم وبين جمهورهم، حضورا لأحزاب ليست محسوبة على اليمين الاستيطاني. وهذا ما شهدناه في نتائج التصويت في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، إلا أن فارق العامين كان كافيا للدلالة على تراجع نسبة العلمانيين في مستوطنات الضفة، رغم أن ذوي حق التصويت بينهم ارتفعت في غضون عامين بحوالي ١١٪.

وفي بحث الخارطة السياسية في المستوطنات، السابق

واستنادا إلى هذه الإحصائيات والتقديرات، فإن عدد المستوطنين الحريديم في الضفة المحتلة، ومن دون القدس، بلغ ١٤٨ الفا، مع ثلث سكان إلعاد، وهذا يعني أن نسبتهم ٣٤٪ من إجمالي المستوطنين من دون الضفة، على أساس أن عدد المستوطنين ٤٣٠ الفا، بعد ضم ثلث سكان العاد، وثلث سكان موديعين، ونسبة ٣٣٪ من دون العاد وموديعين.

وما يميز هذه المستوطنات، وتيرة التكاثر، التي لا نجدها في أي من المستوطنات الأخرى، بفعل نسبة التكاثر الطبيعي لدى الحريديم، ٣,٨٪، والتي تعد من أعلى نسب التكاثر في العالم (مرتبة ثالثة)، والباقي هو تدفق «الحريديم» من داخل القدس خاصة، نحو مستوطنات «جوار القدس»، حيث أسعار البيوت أقل بكثير، والامتيازات المالية التي يتمتع بها المستوطنون.

ذكره، أخذنا عينة الأحزاب خارج إطار اليمين الاستيطاني: حزب «العمل»، وحزب «الحركة» اللذان توحدا في انتخابات ٢٠١٥ في كتلة «المعسكر الصهيوني»، وحزب «يوجد مستقبل». أما حزب «ميرتس» الصهيوني، فإنه خارج حسابات المستوطنات، باستثناء مستوطنة واحدة صغيرة جدا، نأتي عليها في عرض قوة الأحزاب.

وتبين أن مجموع نسب الأحزاب الثلاثة من أصوات المستوطنات العلمانية، بلغت في انتخابات ٢٠١٣، حوالي ٢٥,٢٪، وتراجعت في انتخابات ٢٠١٥ إلى ٢١,٢٪ ، وقد يكون جزء من هذا التراجع قد اتجه إلى حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية الحالية موشيه كحلون، الذي هو أيضا يظهر وكأنه حزب علماني، إذ إن هذا الحزب اقتطع نسبة جدية من أصوات «يوجد مستقبل»، في انتخابات ٢٠١٥. وتشكل هذه المستوطنات نموذجا لنمط تصويت العلمانيين، في المستوطنات المختلطة مع التيار الديني الصهيوني.

ولربما أن مستوطنات غور الأردن، تشكل نموذجا لظاهرة استيطان العلمانيين على أساس اقتصادي، فهذه مستوطنات أقيمت في سنوات الاحتلال الأولى في فترة حُكم حزب «المباي» (العمال حاليا). ففي انتخابات ٢٠١٥، حصل «المعسكر الصهيوني» على نسبة تزيد عن ٢٧٪ من أصوات تلك المستوطنات الصغيرة، مقابل ١٣,٤٪ لحزب «يوجد مستقبل»، و٩٪ لحزب «كولانو»، وحتى حزب ميرتس كان نصيبه ٢,٢٪، مقابل ٣٪، في انتخابات ٢٠١٣. وهذا يعني أن قرابة ٥٢٪ من أصوات مستوطنات الغور في ٢٠١٥، اتجهت إلى القوائم غير المحسوبة في حينه على اليمين الاستيطاني، باعتبار أن حزب «كولانو»، لم يكن بعد قد كشف كل أوراقه وتوجهاته السياسية.

المستوطنون الحريديم

*** في المستقبل القريب سيتحولون إلى أكبر قطاع من المستوطنين**

*** لا يبادرون للاستيطان، بل يختارون تجمعات خاصة بهم وبكلفة مسكن أقل، وقريبة من القدس**

*** ٩٥٪ من أصواتهم تذهب إلى كتلتي الحريديم في الكنيست**

تنتشر في الضفة الفلسطينية المحتلة، ٧ مستوطنات خاصة بجمهور المتدينين المتزمتين، «الحريديم»، واحدة منها، وهي «إلعاد»، لا تعتبرها الحكومة الإسرائيلية، ولا حتى حركات «سلامية»، مثل «السلام الآن»، مستوطنة، إلا أنها واقعة على خط التماس بين مناطق ١٩٤٨ و١٩٦٧، مع توغل متزايد في داخل الضفة. وحسب التقديرات فإن ثلث مساحة «إلعاد» واقع في الضفة.

والمستوطنات هي، حسب حجمها، استنادا إلى احصائيات دائرة الاحصاء المركزية، للعام ٢٠١٦، وبعد تعديل للعام الجاري ٢٠١٧، بموجب نسبة التكاثر القائمة في كل واحدة من هذه المستوطنات:

«موديعين عيليت»، ما بين شمال القدس وغربي جنوب رام الله، ويبلغ عدد المستوطنين فيها ٧٠ ألفا، لتكون أكبر مستوطنة في الضفة على الإطلاق، ونسبة التكاثر السنوي فيها ٤,٨٪، من بينها ٣,٨٪ تكاثر «طبيعي». ومستوطنة «بيتار عيليت»، جنوب القدس وغربي مدينة بيت لحم، ويبلغ عدد المستوطنين فيها ٥٤ ألفا، لتكون المستوطنة الثانية. ومستوطنة إلعاد، تقع جنوب غرب منطقة نابلس، وشمال غرب منطقة رام الله، ويبلغ عدد سكانها حاليا ٤٧ ألفا، ونتعامل مع ثلثهم كمستوطنين.

كان الإغراء الأكبر الذي قبِل به قادة الحريديم، حصولهم على تجمعات سكانية خاصة بهم، يقيمون فيها كل شرائعهم، بدءا من قيود أيام السبت والأعياد، مرورا بضمان الحلال المشدد، وأنماط حياة متزمتة في الشارع وفي الحياة العامة. وأرادت الحكومات الإسرائيلية بهذا، «ضرب عصفورين بحجر واحد»: إبعاد الحريديم عن التجمعات السكانية العلمانية، وثانيا، الاستفادة من وتيرة تكاثرهم، لنهب أكثر ما يمكن من الأرض الفلسطينية في الضفة.

ثم مستوطنة «تل تسيون»، أو حسب التسمية الأخرى «كوخاف يعقوب» شمال القدس، وفيها ٦ آلاف مستوطن. ومستوطنة «أسبير» في منطقة بيت لحم، وفيها قرابة ٧٥٠ مستوطنا، ومرشحة للتوسع بشكل كبير. ومستوطنة متتياهو، أيضا في منطقة بيت لحم وفيها ٧٠٠ مستوطن، ومستوطنة «معاليه عاموس» جنوب منطقة نابلس وفيها قرابة ٥٠٠ مستوطن.

واستنادا إلى هذه الإحصائيات والتقديرات، فإن عدد المستوطنين الحريديم في الضفة المحتلة، ومن دون القدس، بلغ ١٤٨ الفا، مع ثلث سكان إلعاد، وهذا يعني أن نسبتهم ٣٤٪ من إجمالي المستوطنين من دون الضفة، على أساس أن عدد المستوطنين ٤٣٠ الفا، بعد ضم ثلث سكان العاد، وثلث سكان موديعين. ونسبة ٣٣٪ من دون العاد وموديعين.

وما يميز هذه المستوطنات، وتيرة التكاثر، التي لا نجدها في أي من المستوطنات الأخرى، بفعل نسبة التكاثر الطبيعي لدى الحريديم، ٣,٨٪، والتي تعد من أعلى نسب التكاثر في العالم (مرتبة ثالثة)، والباقي هو تدفق «الحريديم» من داخل القدس خاصة، نحو مستوطنات «جوار القدس»، حيث أسعار البيوت أقل بكثير، والامتيازات المالية التي يتمتع بها المستوطنون. وأساس المتدفقين هم من الأجيال الشابة، وهذا ينعكس مثلا، في أن نسبة من هم دون سن ١٨ عاما في مستوطنة «موديعين عيليت» بلغت ٦٤٪، وهذه نسبة ليست بفعل التكاثر الطبيعي وحده، بل أيضا بسبب كثرة الأزواج الشابة، إذ إنه حسب كل تقارير دائرة الاحصاء، فإن معدل الولادات للأم الواحدة من الحريديم، ٧ ولادات، مقابل ٤,٥ ولادات للأم من التيار الديني الصهيوني، و١,٧ ولادة لدى الأم من التيار العلماني.

وقد وجدنا في بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥»، أن ذوي حق الاقتراع في مستوطنات الحريديم، ارتفعت في غضون عامين، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، بنسبة ١١,١٪، وهي نسبة الارتفاع الأعلى. وبالإمكان التقدير، أن وتيرة الارتفاع بنحو ٥,٥٪ سنويا، ستستمر أيضا حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة، ما قد يجعل الحريديم، قطاع المصوتين الأكبر بين المستوطنين.

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في مستوطنات «الحريديم»، هي ذات الأوضاع القائمة لدى «الحريديم» من حيث نسب الانخراط في سوق العمل (٥١٪)، ونسب الفقر (٤٨٪)، ومعدلات الولادة والتكاثر. وهذا ينعكس في قائمة تدريج «البلدات» الإسرائيلية، بموجب الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والتي تشمل كافة مستوطنات الضفة، إذ إن المستوطنتين الأكبرين، «موديعين عيليت»، و«بيتار عيليت»، تقبعان في أدنى مستوى اقتصادي اجتماعي، مع عدد من البلدات العربية في صحراء النقب.

ولكن في هذا المجال، يجب الالتفات إلى بعض الحقائق، وهو أن قدرا كبيرا من الفقر لدى الحريديم، نابع من مقياس الفقر الإسرائيلي، الذي يضع حدا أدنى لمستوى المعيشة، في حين أن الحريديم يعيشون حياة تقشفية إرادية، وتمتنع غالبية الرجال عن الانخراط في سوق العمل. كذلك فإن نتائج الفقر، هي استنادا إلى السجلات الرسمية، بمعنى مداخيل العائلات الرسمية؛ ولكن في المقابل، معروف أن لدى الحريديم «اقتصاد أسود»، خارج السجلات الرسمية، والحديث عن اقتصاد ضخم. وكنا قد استعرضنا هذه الظاهرة في عدد «قضايا إسرائيلية»، الصادر في شهر كانون الأول ٢٠١١.

وضمن هذا الاقتصاد، يعمل الرجال في مؤسسات تابعة للحريديم، ولكنه عمل ليس مسجلا في سجلات الضريبة، كما أن العائلات تحصل على مساعدات اجتماعية ليست مسجلة هي أيضا. وجاء في ذلك التقرير في مجلة «قضايا إسرائيلية»، أنه في حين أن نسبة الرجال «الحريديم» المنخرطين في سوق العمل ٤٠٪ (في حينه، واليوم ٥١٪)، فإنه بعد شمل العمل في «الاقتصاد الأسود»، قد ترتفع النسبة إلى ٨٠٪.

الجانب المختلف لدى «الحريديم» من حيث التوجهات

الاستيطانية، أنهم جمهور- بخلاف التيار الديني الصهيوني- لا يبادر بنفسه للاستيطان، ولا نرى عصابات من الحريديم تستولي على أراض في الضفة لبناء بؤر استيطانية، أو توسيع مستوطنات. بل هم بدأوا عمليا في الاستيطان في سنوات التسعين، وبوتيرة ضعيفة جدا في حينه، إذ كانت التوجهات السياسية لدى الحريديم، تميل إلى بقائهم خارج مرجل الصراع. حتى بدأت التحولات السياسية اليمينية المتشددة عندهم منذ سنوات الألفين. ومن قاد هذا بطبيعة الحال، هم القيادات الدينية.

كان الإغراء الأكبر الذي قبِل به قادة الحريديم، حصولهم على تجمعات سكانية خاصة بهم، يقيمون فيها كل شرائعهم، بدءا من قيود أيام السبت والأعياد، مرورا بضمان الحلال المشدد، وأنماط حياة متزمتة في الشارع وفي الحياة العامة. وأرادت الحكومات الإسرائيلية بهذا، «ضرب عصفورين بحجر واحد»: إبعاد الحريديم عن التجمعات السكانية العلمانية، وثانيا، الاستفادة من وتيرة تكاثرهم، لنهب أكثر ما يمكن من الأرض الفلسطينية في الضفة.

فالمؤسسة الحاكمة، تسعى لاستغلال نسب التكاثر العالية جدا لدى الحريديم، لمواجهة تكاثر الفلسطينيين في الداخل، رغم أن نسبة تكاثرهم في تراجع مستمر، بفعل تطور المجتمع، وهي في حدود ٢,٦٪، وما تزال أعلى من إجمالي نسبة تكاثر اليهود ١,٨٪.

طبيعة تصويت الحريديم في المستوطنات، مطابقة لنسبة تصويتهم في المدن والبلدات الإسرائيلية في الداخل. لا بل أن نتائج التصويت في المستوطنات، التي كل مستوطنيها من الحريديم، تعكس التوجهات الدقيقة للحريديم، خارج مستوطنات الضفة، والذين يعيشون في مدن وبلدات مختلطة مع تيارات يهودية أخرى.

ورأينا في نتائج انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥، كما ورد في لجنة الانتخابات المركزية، وفي بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣- ٢٠١٥»، السابق ذكره، أن نسبة التصويت للكتل التي مثلت الحريديم، بلغت ٩١,٣٪ في العام ٢٠١٣، و٩٤,٣٪ في العام ٢٠١٥.

وكانت نتائج ٢٠١٥ في المستوطنات السبع كالتالي: ٥٦٪ لتحالف أحزاب الحريديم الأشكناز «يهدوت هتوراة». و٢٧٪ لحزب «شاس» للحريديم الشرقيين «السفراديم». و١١,٣٪ لتحالف «عوتسما- ياحد»، الذي ضم تيارا منشقا عن حركة «شاس» برئاسة الوزير الأسبق ايلي يشاي، ومعه حركة منبثقة عن حركة «كاخ» الارهابية، السابق ذكرها. فهذا التحالف الذي لامس نسبة الحسم، ولم يصلها، اقتطع ١١٪ من قوة «شاس» في تلك المستوطنات، وحوالي ٢٪، من قوة «يهدوت هتوراة».

كما رأينا في النتائج، حصول «الليكود» على ٢,٦٪ من الأصوات، و٣٪ لتحالف أحزاب المستوطنين، «البيت اليهودي»، وفي فحص لاحق، تبين وجود عدد هامشي من المتدينين من التيار الصهيوني في بعض مستوطنات الحريديم، وخاصة في مستوطنة موديعين عيليت.

المتغير الأهم لدى الحريديم، على ضوء هذا المشهد الحاصل، أنهم تحولوا من جمهور ينكب أكثر على شؤونه الدينية، بعيدا عن الصراع وعواصفه السياسي، إلى جمهور بات الاستيطان يخدم جانبا من تطلعاته، ولهذا فإن استمراره بات مصلحة للحريديم. ولكن إذ نظرنا إلى خارطة مستوطنات الحريديم، نجد الجزء الأعظم جدا منها، من حيث عدد المستوطنين، يستوطنون في الكتل الاستيطانية الكبرى، وبالأساس في محيط القدس المحتلة، ما يعني، أنه إذا وجدت قاعدة متينة إسرائيلية تسعى إلى حل قائم على استمرار الاحتلال في الكتل الاستيطانية الكبرى، مع تبادل للأراضي، فحتى هذه المرحلة، لن يكون الحريديم عقبة أمام حل كهذا.

التغلغل السياسي في الأحزاب

*** لم يكتف المستوطنون بإنشاء أحزاب وحركات، بل تغلغلوا في أحزاب أخرى، وخاصة حزب الليكود الذي زادوا من تأثيرهم فيه**

كما ذكر سابقا، أنشأ المستوطنين على مدار السنين حركات وأحزابا خاصة بهم، أو أنها تأسست لديهم ومن ثم انطلقت إلى الجمهور الإسرائيلي العام. وفي البدايات كان المستوطنون الأوائل، من ناشطي الأحزاب الإسرائيلية، إن كان من حزب «العمل»، وفق تسميته الحالية، وحزب «مبام»، الذي كان موصوفا، ضمن ما يسمى «اليسار الصهيوني»، أو من حزب «المفدال» الديني الصهيوني، وباقي أحزاب اليمين.

فقد بدأ الاستيطان فور عدوان حزيران ١٩٦٧، في فترة حكومات حزب «المباي» (العمل حاليا)، وكان الاستيطان بداية، عند الطرف الغربي في الضفة المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وأيضا في منطقة غور الأردن. وما تزال في هذه المستوطنات مجموعات استيطانية تصوت لأحزابها الأم. بينما الاستيطان في الخليل كان في البدايات هامشيا نسبيا، من التيار الديني الصهيوني.

وحينما بدأت أعداد المستوطنين تتزايد، بالتزامن مع بدء مسار أوسلو، بدأت الحركات والقوى السياسية بين المستوطنين، تبحث عن مسارات تأثير أقوى على الحكم، وأن لا ترتكز فقط على

أحزابها التي كانت تعد صغيرة نسبيا في حينه.

والنموذج الأكبر لمسعى المستوطنين وتيارهم، اختراق الأحزاب، هو ما جرى في حزب «الليكود» منذ منتصف سنوات التسعين، حينما لحق الحزب، بحزب «العمل»، واتبع أسلوب الانتخابات المفتوحة أمام الجمهور لانتخاب هيئات الحزب وقيادته، ومرشحيه للكنيست. فقد تدفق في حينه آلاف المستوطنين على الانتساب غير الملزم لحزب «الليكود»، لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية، لاختيار مرشحي الحزب للكنيست. في حين أن المستوطنين المنتسبين، لم يصوتوا لليكود في تلك الانتخابات.

ولاحقا، بدأ التغلغل في هيئات الحزب، حتى شكّلوا تكتلا ضاغطا في داخله، اختار العديد من شخصيات الحزب السياسية، اللجوء لهم لضمان مواقعهم في الحزب. وكان الند لهذا التيار في سنوات التسعين الأخيرة، وسنوات الألفين، التيار العقائدي في الليكود، وكان حتى قبل سنوات يضم شخصيات ذات وزن. ولكن التيار الاستيطاني عزز قوته بعد الانقسام الذي قاده رئيس الليكود، أرييل شارون في خريف العام ٢٠٠٥، ليشكل فورا حزب «كديما»، وفي انتخابات ٢٠٠٦، حصل الحزب على أدنى نتيجة وغير مسبوقة، منذ تشكله في العام ١٩٧٤، إذ حصل على ١٢ مقعدا، مقابل ٣٨ في انتخابات ٢٠٠٣.

بعد انتخابات ٢٠٠٩، التي أعادت حزب الليكود برئاسة نتنياهو إلى الحُكم، شعر الأخير أن الشخصيات البارزة في الحزب، من التيار العقائدي، مثل رؤوفين رفلين، بنيامين بيغين، دان مريدور، ميخائيل ايتان، وغيرهم، تقف عائقا أمام مخططاته السياسية، وأيضا أمام حضوره كالشخص القائد الأوحد في الحزب، لذا تحالف نتنياهو مع تيار اليمين الاستيطاني لإسقاط كل هذه الشخصيات من قائمة الحزب لانتخابات ٢٠١٣، وقد فلت منهم رفلين، الذي بات بعد أشهر من تلك الانتخابات، رئيسا للدولة، رغم اعتراض نتنياهو عليه، من وراء الكواليس.

وإذا دققنا في كتلة حزب «الليكود» البرلمانية الحالية، سنجدها بمجملها محسوبة على اليمين الاستيطاني، أو أنها تتماهى مع هذا اليمين. باستثناء النائب بنيامين بيغين، رغم مواقفه المتشددة؛ فقد عيّنه نتنياهو في قائمة حزب «الليكود» للانتخابات الأخيرة، بموجب صلاحيات يمنحه إياها دستور الحزب، بهدف مسايرة ذلك التيار، إلا أن نتنياهو لم يمنح بيغين منصبا وزاريا.

وعليه، فأمام هذا المشهد، نرى أن تيار اليمين الاستيطاني، مسيطر على حزب «الليكود»، وبطبيعة الحال على تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»؛ كذلك فإن عقلية هذا التيار، هي أيضا المسيطرة على أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو». كما أن حزب «كولانو»، الذي أسسه ويقوده وزير المالية الحالي موشيه كحلون، الذي موقعته وسائل الإعلام الإسرائيلي، في البداية، في خانة «الوسط»، ولاحقا في خانة «اليمين المعتدل»، إلا أن أداءه في الحكومة والكنيست، لا يختلف إطلاقا عن تيار اليمين الاستيطاني. الأمر الذي يبرز جليًا في تصريحات وتوجهات، وزير البناء والاسكان، الجنرال احتياط يوآف غالانت، الذي يطرح مخططات ضخمة لمشاريع استيطانية، بالتنسيق مع المستوطنين، وخاصة في مدينة القدس المحتلة.

الأحزاب الأقوى في المستوطنات

الليكود

حقق حزب «الليكود» في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ٢٠١٥، تقدما ملحوظا في المستوطنات والقدس، وكان واضحا من خلال المقارنة مع انتخابات ٢٠١٣، أن القسم الأكبر من هذا التقدم، جاء على حساب تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، الذي خسر في انتخابات ٢٠١٥، ثلث قوته البرلمانية، من ١٢ مقعدا إلى ٨ مقاعد حاليا، وسنأتي على أسبابها.

وهذا الاستنتاج، استند أيضا إلى حقيقة أن «الليكود» زاد قوته في داخل التيار الديني الصهيوني، الذي يرتكز عليه «البيت اليهودي»، إذ ارتفعت قوة الليكود في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من هذا التيار، من ١٢٪ في انتخابات ٢٠١٣، إلى نسبة ١٨,٣٪، في انتخابات ٢٠١٥. وهذا نموذج لما كان بين أتباع هذا التيار خارج المستوطنات أيضا، إذ إن عددا من نواب «الليكود»، هم من المتدينين الصهاينة.

وهذا ما وضع «الليكود» في حالة منافسة دائمة، مع «البيت اليهودي»، حتى خلال شراكتهما في الحكومة الحالية. وهذا يبرز مثلا في حالة التنافس على المبادرة لمشاريع قوانين لخدمة الاستيطان والاحتلال، مثل المنافسة على قوانين الضم، وعدة قوانين تهدف إلى ضم مستوطنات إلى القدس المحتلة وغيرها. ولكن على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن «البيت اليهودي» سيستعيد مقاعده الأربعة التي خسرها في ٢٠١٥، إلا أن هذا ليس بالضرورة أن يكون على حساب بعضٍ من قوة «الليكود» في المستوطنات. فالليكود سيتوجه في الانتخابات المقبلة، بعدة أوراق رابحة أمام اليمين الاستيطاني، على مستوى المشاريع الاستيطانية، وتثبيت عشرات البؤر الاستيطانية، وزيادة

تدفق الأموال على المستوطنين والمستوطنات.

في المجمل حصل «الليكود» في انتخابات ٢٠١٥، على أكثر من ١٠١ ألف صوت في جميع المستوطنات، بما فيها مستوطنات الحريديم ومدينة القدس، وهو ما شكّل نسبة ٢٣,٥٪ من الأصوات الصحيحة في تلك المنطقة، وشكّلت كمية الأصوات هذه، نسبة ١٠,٢٪ من إجمالي الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات ٢٠١٥، مقابل نسبة ٩,١٪ في انتخابات ٢٠١٣.

وكانت نتيجة ٢٠١٥ أعلى بنحو ٢٠ ألف صوت عن انتخابات ٢٠١٣، بمعنى ٢٠٪ من إجمالي زيادة عدد الأصوات في تلك المنطقة، ولكن ١٢٢٠٠ صوت منها، حققها الليكود في مدينة القدس وحدها، وأقل من سبعة آلاف في المستوطنات، من دون مستوطنات «الحريديم»، التي حقق فيها «الليكود» زيادة ٨٠٠ صوت، من أصل قرابة ٥٤ ألف صوت. ويتبين أيضا، أن «الليكود» قفز من ٢٨,١٪ من أصوات المستوطنات من دون القدس والحريديم، في العام ٢٠١٣ إلى نسبة ٣١,٢٪ في انتخابات ٢٠١٥.

وهذا يعني أن «الليكود» حقق ٣ مقاعد من تلك المنطقة ككل، في حين كتلته تضم ٩ نواب من هذه المنطقة من أصل ٣٠ نائبا في الكتلة البرلمانية، ما يعني ثلاثة أضعاف قوتهم الانتخابية، ٣ نواب مستوطنين، و٦ نواب من القدس. ولكن لا يمكن أخذ هذه النتيجة من دون الالتفات إلى حقيقة تركيبة هيئات «الليكود»، وتغلغل مجموعات المستوطنين الكبيرة في المجلس المركزي للحزب، الذي يضم أكثر من ٣٨٠٠ عضو.

وحسب تقارير سابقة فإن المستوطنين والتكتل السياسي في الحزب من حولهم، يمثلان نحو ٢٤٪ من أعضاء المجلس، ما يجعلهم وزنا جديا في المنافسات الانتخابية، ودعمهم للمنافسين هو مصيري، إذ إنهم قوة تضاف إلى قوة موجودة أصلا لكل منافس. وتصويت هذا التكتل متعلق أساسا بمواقف المتنافس السياسية.

«البيت اليهودي»

يتشكل «البيت اليهودي» من ثلاثة أحزاب، اثنان منهما، قوتهما الأساسية والأكبر في المستوطنات، وهما متحالفان في «هئيحود هليئومي» (الاتحاد الوطني)، والحزب الثالث، هو الحزب الأكبر، حزب «المفدال»، أو حسب التسمية الجديدة، «البيت اليهودي– المفدال».

وحزب «المفدال»، كما ذكر هنا من قبل، هو الحزب التاريخي للتيار الديني الصهيوني، الذي شهد في ما مضى تيارات دينية وسياسية، منها ما كان معتدلا وأقرب لما يسمى «اليسار الصهيوني»، وهو تيار انشق في نهاية سنوات الثمانين، وشكّل حزب «ميماد»، الذي كان شريكا لحزب «العمل» في الانتخابات من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٣.

«والمفدال» هو حزب منتشر، ولكن حينما نذكر «البيت اليهودي»، يتجه النظر مباشرة إلى المستوطنات، كونه حزب اليمين الاستيطاني الأكبر، فهذا اليمين، أطبق سيطرته كليا على «المفدال»، ولا وجود لمجموعات ليبرالية فيه، بل ما هي أشد تطرفا يمينيا.

وكما ذكر، فقد تلقى تحالف «البيت اليهودي» في انتخابات ٢٠١٥ ضربة جدية، بهبوطه من ١٢ مقعدا إلى ٨ مقاعد، وخسارته ٦٢ ألف صوت، ورغم ذلك، فقد بقي القوة الأولى، ذات الأغلبية المطلقة في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، وقوة أساسية في المستوطنات العلمانية والمختلطة الصغيرة، ولكنه تراجع في النسبة وحجم القوة في المستوطنات الكبرى، وكل هذا لا يشمل مستوطنات الحريديم والقدس.

ولمعرفة مواطن خسارة «البيت اليهودي»، القوة الأساسية للتيار الديني الصهيوني، دققنا في المستوطنات، بحسب تصنيفها، ويتبين أن هذه القائمة حافظت تقريبا على عدد الأصوات، بتراجع طفيف، في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، ولكنها تراجعت في النسبة من الأصوات الصحيحة في تلك المستوطنات، من ٦٤٪ في انتخابات ٢٠١٣، إلى ٥٨٪ في انتخابات ٢٠١٥، وكان واضحا أن الخسارة اتجهت إلى قائمتين: الأولى «عوتسما ياحد»، وثانيا «الليكود».

وفي المجمل، حصل «البيت اليهودي» في المستوطنات من دون مستوطنات الحريديم، والقدس ومودييعن، على قرابة ٣٩,١ ألف صوت، مقابل قرابة ٣٩,٨ ألف صوت في انتخابات ٢٠١٣، ولكنه هبط في النسبة من الأصوات الصحيحة في تلك المستوطنات، من ٣٦,٢٪، إلى نسبة ٣٢,٢٪ في ٢٠١٥.

وقد أدخل «البيت اليهودي» إلى الكنيست، فور ظهور النتائج ٤ نواب مستوطنين من الضفة، من أصل ٨ نواب الكتلة، وارتفع العدد إلى ٥ نواب بعد استقالة أحد النواب. وما يميز النواب المستوطنين هؤلاء، أنهم جميعا من المستوطنات الصغيرة، نسبيا.

وكما ذكر من قبل هنا، فإن كل المؤشرات تشير إلى أن «البيت اليهودي»، يستعد لاستعادة قوته السابقة في المستوطنات، وسيساعده في هذا، زيادة التماسك داخل حزب «المفدال»، وعدم وجود منافس جدي لرئيس الحزب نفتالي بينيت. كما أنه لا

حينما نستعرض أنماط التصويت في المستوطنات، ولدى اليمين الاستيطاني ككل، يجب الأخذ بعين الاعتبار تحالف «عوتسما- ياحد»، الذي لامس نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة، بحصوله على ٣٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة ككل، بينما نسبة الحسم كانت ٣,٢٥٪. وهذا المشهد، كان في انتخابات ٢٠١٣، حينما خاضت الانتخابات قائمة «عوتسما»، وفي حين لامست نسبة الحسم بالحصول على ١,٧٦٪ من إجمالي الأصوات، بينما نسبة الحسم في تلك الانتخابات كانت ٢٪، وتم رفعها تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥.

تبدو مؤشرات لاحتمال فض التحالف مع «هئيحود هليئومي»، كون الأخير لا يستطيع المجازفة في خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، طالما بقيت نسبة الحسم على حالها ٣,٢٥٪. كما يستفيد «البيت اليهودي»، من نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة لدى هذا التيار الديني، وبشكل خاص لاتباع هذا التيار في المستوطنات.

وكما في حال الليكود، فإن «البيت اليهودي» سيتوجه لليمين الاستيطاني في الانتخابات المقبلة، بأوراق رابحة، على مستوى توسع وتوطد الاستيطان، وزيادة الميزانيات والامتيازات للمستوطنين.

«عوتسما- ياحد»

حينما نستعرض أنماط التصويت في المستوطنات، ولدى اليمين الاستيطاني ككل، يجب الأخذ بعين الاعتبار تحالف «عوتسما– ياحد»، الذي لامس نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة، بحصوله على ٣٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة ككل، بينما نسبة الحسم كانت ٣,٢٥٪. وهذا المشهد، كان في انتخابات ٢٠١٣، حينما خاضت الانتخابات قائمة «عوتسما»، وفي حين لامست نسبة الحسم بالحصول على ١,٧٦٪ من إجمالي الأصوات، بينما نسبة الحسم في تلك الانتخابات كانت ٢٪، وتم رفعها تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥.

وكما ذكر من قبل، فإن أساس هذه القائمة، هي قائمة «عوتسما»، وهي منبثقة عن حركات انبثقت عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، في عدة دول في العالم، بينها الولايات المتحدة الأميركية، وأيضا في إسرائيل، إلا أن الحظر الإسرائيلي شكلي. وقد خاضت هذه القائمة الانتخابات عدة مرات سابقا، ونجحت في الدخول إلى الكنيست في انتخابات ٢٠٠٩، حينما تحالفت مع حزب «هئيحود هليئومي»، الذي يتزعمه حاليا، وزير الزراعة أوري اريئيل. وتمثلت «عوتسما» حينها بنائب واحد.

إلا أن وجود هذا النائب، منع بنيامين نتنياهو من ضم هذه القائمة إلى حكومته، التي ضمت في مرحلتها الأولى حزب «العمل» برئاسة إيهود باراك. ولهذا ففي الانتخابات التالية في العام ٢٠١٣، فض «هئيحود هليئومي» التحالف مع «عوتسما»، وانضم إلى تحالف «البيت اليهودي»، وهذا تحالف استمر في الانتخابات الأخيرة ٢٠١٥.

وفي الانتخابات الأخيرة، تحالفت «عوتسما»، مع حزب «ياحد» المنشق عن حركة «شاس» برئاسة الوزير الأسبق إيلي يشاي. وكان واضحا من خلال متابعة مصادر أصوات هذه القائمة، أنها اقتطعت ما يعادل مقعدين من حركة «شاس».

وفي جولتي الانتخابات، أفقدت هذه القائمة، قوة جدية لليمين الاستيطاني، عكس نفسه على توزيع المقاعد البرلمانية. وحينما يكون عدد مقاعد البرلمان ١٢٠ مقعدا، فإن كل مقعد من شأنه أن يكون حاسما، في مسألة من يحكم. وقد أجريت إعادة احتساب توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، في ما لو كانت نسبة الحسم ٢٪، وليس ٣,٢٥٪، بمعنى ما يسمح بتمثيل قائمة «عوتسما– ياحد»، وجرى الاحتساب بناء على قانون الانتخابات في بند توزيع المقاعد القائم، ومع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات فائض الأصوات التي كانت موجودة. وظهر لدينا مشهد مشابه، ولكن مع إضافة مقعد للائتلاف القائم حاليا، أو خسارته مقعدا واحدا.

إذ تبين أن قائمة «عوتسما– ياحد» كانت ستحصل على ثلاثة مقاعد، مع خسارة فائض كبير بعد المقعد الثالث. وجاءت المقاعد الثلاثة على حساب «الليكود»، ليخسر مقعدا واحدا، وحزب «كولانو» مقعدا واحدا، وكتلة «المعسكر الصهيوني»، مقعدا واحدا. وفي هذه الحالة، سيكون الائتلاف الحاكم يرتكز على ٦٥ مقعدا، وفي حال ضم كتلة «عوتسما ياحد»، سيرتفع إلى ٦٨ مقعدا.

ولكن من جهة أخرى، فلو بقيت نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة ٢٪، لكان المشهد البرلماني مختلفا، ولم تكن تحالفات

تقوم الحسابات الانتخابية لدى كتلتي «الحريديم»، «شاس» لليهود الشرقيين و «يهدوت هتوراة» لليهود الغربيين «الأشكناز»، على أساس حجم جمهور الحريديم في المستوطنات، وتقريبا لا علاقة له بالجمهور العام، بمعنى نستطيع القول، إنه يوجد فصل تام بين جمهور الحريديم، وباقي المستوطنين، مع استثناءات هامشية جدا لا تذكر، إذ كنا ذكرنا أن حوالي ٩٥٪ من أصوات مستوطنات «الحريديم»، تتجه للقوائم التي تمثلهم، وقد تكون النسبة أعلى بقليل، بعد أن نعرف بوجود قلة من المستوطنين المتدينين من غير الحريديم، في مستوطنتين على الأقل.

انتخابية كما نشهدها اليوم، وحينها ستكون التوزيعة مختلفة، لتتساقط مقاعد من عدة قوائم. ولكن الغرض من هذا الاحتساب، هو أن قوة «عوتسما- ياحد»، يجب أخذها بالاعتبار في كل استطلاع للرأي، خاصة وأن رقم واحد فيها، المنشق عن حزب «شاس» إيلي يشاي، ما زال يتحرك في الأجواء السياسية، ويوحي بنيته خوض الانتخابات المقبلة، خاصة وأنه كان على مسافة قصيرة من اجتياز نسبة الحسم. وهذا مهم بشكل خاص، في سياق عرض أنماط التصويت في المستوطنات، خاصة وأن هذه القائمة حصلت على ما يلامس ١٠٪ من أصوات المستوطنات من دون القدس، وهذا شكّل ٢٨,٣٪ من إجمالي أصوات هذه القائمة.

والاحتمال وارد بأن تتقدم هذه القائمة قليلا، بنفس مقدار احتمال أن تخسر من قوتها ، نظرا لأجواء التطرف الحاصلة في الحكومة الحالية، وفي الجسمين السياسيين الأكبرين بين المستوطنين، «الليكود» و «البيت اليهودي». إلا أنه خلال كتابة هذا المقال، وردت أنباء تتحدث عن احتمال إعادة الوحدة داخل حركة «شاس»، وقد تكون على حساب الزعيم السياسي فيها، آرييه درعي، وإذا ما تمت الوحدة، فإن هذا سيبعد قائمة «عوتسما»، عن احتمال دخول الكنيست في الانتخابات المقبلة.

«يسرائيل بيتينو»

حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة المستوطن أفيغدور ليبرمان، وزير الأمن، يبقى «لغزا» في المستوطنات، إن صحّ التعبير، فهو حزب يتصدر الخطاب العنصري التحريض، ضد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وهو حزب قائم على عقلية الحرب والاحتلال والاستيطان، إلا أنه الحزب الأضعف، من باقي أحزاب اليمين الاستيطاني في المستوطنات.

فنسبته في المستوطنات هامشية، باستثناء المستوطنتين الكبريين «معاليه أدوميم» وبالذات «أريئيل». فقد حصل «يسرائيل بيتينو» في انتخابات ٢٠١٥، على ما يقل عن ٦٪ من أصوات المستوطنات من دون مستوطنات الحريديم والقدس، ما يعني ٤٥٦٠ صوتا، إلا أن ٦٤٪ من هذه الأصوات حصل عليها، من هاتين المستوطنتين الكبريين، والباقي توزعت على ١١٧ مستوطنة، فحتى في مستوطنته «نوكديم» الصغيرة في منطقة بيت لحم، التي يستوطن فيها ليبرمان، لم يحل أولا. فقد حصل على ١١٩ صوتا فقط، من أصل ٧٥٦ صوتا صحيحا، أي ما نسبته أقل من ١٦٪ من الأصوات.

أما ما حصل عليه في المستوطنات الدينية للتيار الديني الصهيوني، فكان ١١٤ صوتا فقط من أصل ما يقارب ٣٣ ألف صوت، أي أقرب إلى الصفر. كما حصل على ٦١ صوتا في مستوطنات الحريديم، التي بلغ فيه عدد الأصوات الصحيحة قرابة ٥٤ ألف صوت، ولنقل أن هذه النتيجة الأخيرة طبيعية.

ولم يكن بالإمكان مقارنة قوة حزب ليبرمان بين انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥ ، لكونه خاض انتخابات ٢٠١٣ ضمن قائمة «الليكود»، وتشير التقديرات إلى أن ليبرمان لو خاض الانتخابات بقائمة منفردة في انتخابات ٢٠١٣، لتلقى ضربة جدية، إذ كان قد حصل في انتخابات ٢٠٠٩ على ١٥ مقعدا، وحلّ ثالثا في الكنيست، بعد «كديما» و «الليكود»، ومتفوقا على حزب «العمل بمقعد واحد.

ونستطيع أن نعدد سلسلة من الأسباب لوضعية ليبرمان في المستوطنات التي هو منها ويدافع عن وجودها. ومن بين هذه الأسباب شخصيته المتسلطة، وقيادته لحزب الرجل الواحد، وهذا ليس نمط أحزاب المستوطنين. ونضيف إلى هذا، برنامجه العلماني الأول الذي كان يخوض به معارك الانتخابات الأولى،

بعد ظهوره كحزب على الساحة السياسية العام ١٩٩٩. ولاحقا تراجع ليبرمان نوعا ما عن هذا البرنامج كأولوية في أجندته. كما نستطيع القول إن ليبرمان بنظر المستوطنين يُعد شخصا دخيلا على الحلبة السياسية في المستوطنات.

كتلتا الحريديم

تقوم الحسابات الانتخابية لدى كتلتي «الحريديم»، «شاس» لليهود الشرقيين و «يهدوت هتوراة» لليهود الغربيين «الأشكناز»، على أساس حجم جمهور الحريديم في المستوطنات، وتقريبا لا علاقة له بالجمهور العام، بمعنى نستطيع القول، إنه يوجد فصل تام بين جمهور الحريديم، وباقي المستوطنين، مع استثناءات هامشية جدا لا تذكر، إذ كنا ذكرنا أن حوالي ٩٥٪ من أصوات مستوطنات «الحريديم»، تتجه للقوائم التي تمثلهم، وقد تكون النسبة أعلى بقليل، بعد أن نعرف بوجود قلة من المستوطنين المتدينين من غير الحريديم، في مستوطنتين على الأقل.

وأبرز عامل أثر على قوة هاتين الكتلتين في انتخابات ٢٠١٥، كان الانشقاق في حزب «شاس»، كما جاء لدى استعراض قائمة «عوتسما- ياحد»، إذ إن هذه القائمة اقتطعت قسما بسيطا من أصوات «يهدوت هتوراة».

ولذا فإن التطورات أمام «شاس» متوقفة على مدى استعادة وحدة الحزب، ولكن في كل الأحوال، فإن التزايد السريع في أعداد المستوطنين الحريديم، ولدى جمهور الحريديم ككل، يعزز قوة «الحريديم» المجتمعة، بمقعد برلماني إضافي تقريبا، في هذه السنوات، بسبب نسب التكاثر العالية، وضعفها لدى العلمانيين.

واقع باقي الأحزاب في المستوطنات

نستعرض هنا قوة باقي الأحزاب في المستوطنات، كونها هامشية، حتى الأحزاب التي تدور في فلك الحكم، أو كانت ذات يوم تقود الحكم بشكل منفرد، نقصد حزب «العمل».

خاض حزب «العمل» الانتخابات الأخيرة ٢٠١٥، ضمن تحالف «المعسكر الصهيوني»، مع حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني. وقد حصل هذا التحالف على ٦,٣٪ من أصوات المستوطنات، من دون مستوطنات الحريديم والقدس. وفي العام ٢٠١٣، كان حزب «العمل» قد حصل على ٤,٥٪ من الأصوات، وحزب «الحركة» على ١,٩٪، بمعنى أن الحزبين حافظا على نسبتهما المجتمعة تقريبا في العام ٢٠١٥.

والأصوات التي حصل عليها «المعسكر الصهيوني»، كانت بالأساس من المستوطنات الكبرى والأطراف، والمستوطنات العلمانية. إلا أن حزب «العمل»، لا تزال لديه جيوب «تقليدية» في مستوطنات أقامها بعد الاحتلال، فقد حصل الحزب في الانتخابات الأخيرة، على نسبة ١٧,٣٪ من أصوات مستوطنات غور الأردن، على الرغم من قلة المستوطنين هناك. كما حصل على نسبة شبيهة في مستوطنة «أورانيت»، الواقعة في أقصى غرب وسط الضفة، وكان عدد ذوي حق الاقتراع فيها يتجاوز ٥ آلاف ناخب. وطابع هذه المستوطنة، خارج عن المألوف، إذ منحت ٦٢٪ من الأصوات الـ ٤ آلاف، لقوى تعد خارج إطار اليمين الاستيطاني، وبضمنها حزب «كحلون» الذي ظهر في الانتخابات كحزب «وسط» قبل أن تتأكد حقيقته خلال عمله في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

واستنادا لتطور الأمور في المستوطنات، فإنه لا يبدو أن حزب «العمل» أو تحالف «المعسكر الصهيوني»، سيتقدم أكثر في المستوطنات في أي انتخابات مقبلة، لا بل إن نسبة التصويت له، مرشحة للتراجع هناك، على ضوء ارتفاع نسبة المتدينين من التيارين، الصهيوني و «الحريديم».

ويبدو من خلال نتائج التصويت في المستوطنات، أن حزب «يوجد مستقبل» الذي أقامه ويقوده النائب يائير لبيد، له قوة أكثر بقليل من حزب «العمل» بين المستوطنات من دون مستوطنات «الحريديم» والقدس، إذ حصل في انتخابات ٢٠١٣، على نسبة ٨,٣٪، وهبط إلى نسبة ٥,٥٪ في انتخابات ٢٠١٣؛ إلا أن القسم الأكبر من هذا الهبوط كان لصالح حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، الذي انتزع القسم الأكبر من قوته الحالية، ١٠ مقاعد، من حزب «يوجد مستقبل»، ولكن هذا كان على خلفية خيبة أمل الجمهور العام من حزب «يوجد مستقبل»، الذي تأسس قبيل انتخابات ٢٠١٣، وركب على موجة شعارات حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت لبضعة أسابيع قليلة في صيف ٢٠١١؛ إلا أن لبيد انقلب على هذه الشعارات، فور تسلمه منصب وزير المالية في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة.

وبالامكان التقدير أن «يوجد مستقبل»، قد يسترجع بعضا من قوته، على ضوء سلسلة استطلاعات الرأي التي تتنبأ استعادة قوته التي كانت في ٢٠١٣، وسيكون هذا على حساب «المعسكر الصهيوني»، وحزب «كولانو».

وبالنسبة لحزب «كولانو»، فقد حصل في انتخابات ٢٠١٥، على نسبة تلامس ٤٪ من أصوات المستوطنات من دون الحريديم والقدس، وفي تلك الانتخابات ظهر «كولانو» كحزب وسط، أو يمين «معتدل»، ولهذا رأينا أصواته هو أيضا جاءت على حساب

«يوجد مستقبل» من المستوطنين العلمانيين، وفي المستوطنات الكبرى. إلا أن أداءه في حكومة نتنياهو الحالية، وخاصة نهج وزير البناء والاسكان يوآف غالانت، الشخص الثاني في الحزب، من شأنه أن يزيد من كمية الأصوات التي سيحصل هذا الحزب في المستوطنات، في الانتخابات المقبلة.

ويبقى الحزب الإسرائيلي الأضعف من بين الأحزاب التي تمثلت في الكنيست بعد انتخابات ٢٠١٣، هو حركة «ميرتس»، التي حصلت على قرابة ١٪ من أصوات المستوطنات من دون الحريديم والقدس، وهي أصوات حصلت عليها في مستوطنات الأطراف العلمانية.

الانتخابات المقبلة

على ضوء الحالة السياسية الطاغية في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ للكنيست، وما تسجله من ذروة تطرف غير مسبوقة، خاصة على صعيد التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، فإن المشهد العام في مستوطنات الضفة، سيبقى على حاله في الانتخابات المقبلة.

وقد نشهد زحزحة محدودة في النسبة المئوية، لصالح هذا الحزب أو ذاك، على حساب الآخرين. وستكون المنافسة الأشد، بين حزب «الليكود» وتحالف «البيت اليهودي»، في حال لم تتغير التحالفات القائمة اليوم، إن كان حل بعضها، أو ظهور تحالفات حزبية أخرى.

وستتيح سجلات الناخبين، معرفة التغيرات الديمغرافية أكثر في المستوطنات، من حيث أعداد المستوطنين، وطبيعتهم.

هوامش

يعتمد هذا المقال على بحثي الصادر عن مركز مدار: «الخارطة السياسية في المستوطنات والقدس ٢٠١٣– ٢٠١٥». للمزيد أنظروا حول هذا البحث على موقع مدار.

https://www.madarcenter.org/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8-%AB/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-2013-2015

أنس حسونة*

التاريخ اليهودي المقدّس والتّاريخ الصهيونيّ المدنّس في «الطريق إلى عين حارود»

مقدّمة إلى التاريخ ما بين فالتر بنيامين.. وعاموس كينان

تحمل الشخصية الرئيسية في "الطريق إلى عين حارود" لعاموس كينان، تاريخين متوازيين، الأول تاريخ اليهود السحيق، منذ وجودهم التوراتي – التاريخي، في فلسطين، والثاني، التّاريخ الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، وحدث النكبة كحدث مؤسس لمولد التاريخ الصهيوني الجديد. في كلا التاريخين، هناك ما هو «ذاكرة»، لها امتداداتها في الحاضر، وهناك ما هو أشباح الماضي، التي تطارد الصهيوني – اليهودي، في الحاضر.

في السّرد الروائي، يقول كينان على لسان شخصيته:»الذي كنته مات. والذي أردته مات. والذاكرة أيضاً ماتت. أنت فقط حيّ. أنت فقط لا تزال حياً. صدى وذكرى. ظل وانعكاس آخر لأيام ضاع أولها في طريق ليست قصيرة ولكنها ليست طويلة كذلك».

الزمن الذي تخبر عنه الرواية بهذه السطور، هو زمن ميت، بالنسبة لشخوصه. في هذا الزمن، لا شيء سوى ماض، زمن متوقف في الحاضر، بكلمات فالتر بنيامين كما يقرأه دراج في مقالته عن لاهوت التّاريخ.[١]

وفي هذا الزمن المتوقف في الحاضر، عناصر ثلاثة: الأول، الزمن اليهودي، تاريخ اليهود كجماعة، وبكلمات أدق، كرواية تاريخية توراتية. والثاني، الزمن الصهيوني، منذ النكبة، وحتى اللحظة الكابوسية التي يبدأ بكتابتها كينان في الرواية. والثالث، العنصر العربي في الزمن الصهيوني، كانعكاس وظل للزمنين الصهيوني واليهودي. هذه العناصر الثلاثة، ستشكل مداميك رئيسية في صياغة كينان للتاريخ في الرواية. ولكنه، يؤكد على حقيقة واحدة: أن الذاكرة ميتة، وأن الكينونة الإنسانيّة في الرواية،

* باحث وطالب دراسات عليا في جامعة بير زيت.

وعين حارود، في الرواية، هي البقعة الجغرافية الوحيدة، التي تشكل منفذاً إلى زمن مغاير. «سأذهب إلى عين حارود. وهناك، في عين حارود، سوف نبدأ كل شيء مرة أخرى من جديد، إنما بشكل مغاير. في عين حارود الجديدة سيربض النمر مع الجدي، وستولد الأرض من جديد، ويعود كل شيء يزهر ثانية» ٣ والرواية، هي سردية البحث عن عين حارود هذه، في محاولة إلى الوصول إلى زمنٍ أثيريّ، فيه ينتصر المغلوبون والغالبون، هؤلاء على هزيمتهم وهؤلاء على انتصارهم، في العودة إلى زمن البداية الذي فيه من الممكن صياغة كل شيء بصورة مختلفة.

أيضاً هي ميتة، وأن الشخصيات التي تعج بها الرواية، إنما هي مجرد انعكاس لشخصيات كان يجب أن تكون بصورة مغايرة، وفي زمن مغاير. وبكلمات أخرى، «إنّني لا ألوي عنق التاريخ، ذلك أنني أصبحت داخل التاريخ»،[٢] هكذا يصبح الإسرائيلي والعربيّ معاً، في رواية الطريق إلى عين حارود، أسرى للتاريخ الذي صنعه الصهيوني في «أرض إسرائيل»، ولم يدرك حينها ما الذي يصنعه بنفسه أولاً، وبالعربي ثانياً.

وعين حارود، في الرواية، هي البقعة الجغرافية الوحيدة، التي تشكل منفذاً إلى زمن مغاير. «سأذهب إلى عين حارود. وهناك، في عين حارود، سوف نبدأ كل شيء مرة أخرى من جديد، إنما بشكل مغاير. في عين حارود الجديدة سيربض النمر مع الجدي، وستولد الأرض من جديد، ويعود كل شيء يزهر ثانية».[٣] والرواية، هي سردية البحث عن عين حارود هذه، في محاولة إلى الوصول إلى زمنٍ أثيريّ، فيه ينتصر المغلوبون والغالبون، هؤلاء على هزيمتهم وهؤلاء على انتصارهم، في العودة إلى زمن البداية الذي فيه من الممكن صياغة كل شيء بصورة مختلفة.

هذا ما يسميه فالتر بنيامين، بلغة دراج، بأنه خلاص الأحياء الأخير في مملكة الموت الواسعة. المملكة التي تحرر الأحياء من ظلم المنتصرين، وتحفظ له حقهم في الكلام وحقهم في الانتقام، وفي هذه المملكة، وفي هذا الخلاص، لا بد من أن يتحول الحاضر إلى ماض وأن يذوب فيه. وبكلمات أخرى، فإن السبيل الوحيد إلى الخلاص، هو في الرحيل عن أرض التقدم الفاسدة[٤] – وفيما يتعلّق بالرواية والسرديّة الصهيونية، في الرحيل عن دولة إسرائيل الصهيونية، وفي القفز خارج الزمن الصهيوني إلى زمن سابق على بدء هذا الزمن الفاسد. هكذا تشكل عين حارود في الرواية، الفردوس المفقود، مقابل جهنم الصهيونيّة الكابوسيّ التي هي الدولة، التي يستولي على حكمها الجنرالات والمتطرفون من الصهاينة الذين يعتقدون بطبيعة مختلفة للتاريخ، سنتطرق لها بعد قليل. هذا الفردوس المفقود من شأنه أن يقوم بمهمة واحدة وحيدة: وهي أن يطرد الزمن المليء بالصهيونية، الزمن التقدمي الفارغ، وفيها يتشكل زمنٌ روحاني، فيه، كما يصف الرّوائي، «سيربض النمر مع الجدي، وستولد الأرض من جديد، ويعود كل شيء يزهر ثانية».

تحيل الرواية في كثير من مواضعها وعلى لسان العربي والصهيوني معاً، إلى المأزق التاريخي، الذي تعيشه الصهيونية وإسرائيل، بوصفه مأزقاً فيه يتضادّ التاريخ مع الحركة. والحركة هنا، هي الحركة المادية الصهيوني لليهوديّ في داخل التاريخ. بكلمات أخرى، فإن الحركة الصهيونية قد وعدت بانتهاء التاريخ المأساوي لليهود، في أوروبا وفي العالم أجمع عن طريق «العودة» إلى دولة إسرائيل، إلى الأرض التي خرجوا منها. وقد أسطَرَت الصهيونيّة هذه العودة، بنفي المنفى، والعودة إلى التاريخ، والعودة إلى الأرض.[٥] إلا أن ما اتضح لاحقاً، أن دولة أسرائيل أصبحت فصلاً جديداً في التاريخ الكارثي لليهود، وسط حرب بلا نهاية ومستقبل مسدود.[٦] وحتى عام ١٩٦٧ ، ووصولاً إلى حرب لبنان الكابوسية على المجتمع الإسرائيلي، وتمكّن اليمين المتطرف من الحكم في إسرائيل، لم تكن معالم الكارثة قد اتضحت حتى تحقق هذه الأحداث، وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ . لقد شكلت هذه الأحداث، تناقضات أساسية في بنية الحلم الصهيوني كما رآها مثقّفون يساريون وعلمانيون، منهم عاموس كينان وغيره. وهذه التناقضات، هي أخلاقيّة، وعملية في الآن ذاته. فقد شكل الاحتلال الإسرائيلي، للمناطق الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، وسياسات الحكم العسكري والقمع البوليسي في هذه المناطق، صدمة أخلاقية بالنسبة لبعض المثقفين الإسرائيليين، منهم الفيلسوف الإسرائيلي يشعياهو لايفوفيتس، الذي وصل به الأمر إلى وصف هذه السياسات التي تمأسست في بنية الدولة الإسرائيليّة في تعاملها مع الفلسطينيين، بأنها إرهاصات لولادة مجتمع نازي – يهودي. وقد شكلت حرب لبنان الكابوسيّة، بالإضافة إلى حرب عام ١٩٧٣ ، وما مثّلته من صدمة عسكرية للمجتمع والدولة في إسرائيل، كابوساً حقيقياً معاشاً بشكل يومي، دفع الكثير من

الإسرائيليين إلى التشكيك في الصهيونية وفي الحلم الصهيوني. وقد أتت الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى، لتخبر الإسرائيليين أمرين أساسيين: أن الاحتلال لا يمكن أن يكون فقط مسألة أخلاقيّة، بل هو نقيض للأمن الإسرائيلي بشكل يومي. والثاني، أن السكان الأصلانيين، موجودون وهم قادرون على التعبير عن رفضهم للاحتلال بفعل ثوريّ. ويمكن التعبير عن الصدمة الإسرائيليّة من خلال ما كتبه الصحافيّ الإسرائيلي أهارون بخار في عام ١٩٨٢: «إذا كانت الصهيونيّة تعني ضمّ المناطق، والاستيطان فيها وترسيخ الكراهية الأبديّة بين إسرائيل والعالم العربي، فأعتقد أنه يتعين علي أن أتخلى عن هذه الحركة.. لقد جئنا إلى البلاد كي نبنيها ونبني أنفسنا، لا لتشريد شعب آخر والعيش على خرائبه القومية. وأسسنا القوة الدفاعية العبرية حتى لا نعيش على أسنة الحراب.. عندما أتفحص واقع حياتنا أجدني متسائلاً، بالأساس بيني وبين نفسي، هل ما زلت صهيونياً؟ وماذا تعني الصهيونيّة؟ وما هي ماهيّتها في الربع الأخير من القرن العشرين؟»[٧]

يعبر هذا الصحافي، عن هواجس خفية في الوعي الصهيوني العام والخاص معاً، هواجس متعلّقة بنظرة ضبابية متشككة لا إلى المستقبل وحسب، بل والماضي أيضاً. فقد سبقت هذه الأحداث، أو توازت معها إلى حدّ كبير، حركة أكاديميّة فكريّة إسرائيليّة، كان من أبرز روّادها بيني موريس، قام روّادها بتصديع الرواية الصهيونيّة المأسسة للوجود الإسرائيلي في الأرض. فالأسطورة والكليشيه الصهيوني حول أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض، قد تصدعت في الوعي الصهيوني. وصار جلياً وواضحاً، لمن يريد أن يرى بعينين مفتوحتين، أن الوجود الإسرائيلي قد قام على الخرائب القوميّة لشعب آخر، وأنّ هذا الوجود لم يتوقّف على الطّرد، بل ولا يزال قائماً على احتلال وسلب وقمع هذا الشعب بصورة يوميّة ومستمرة.

وبالنظر إلى الواقع الإسرائيلي في تلك الأعوام، فقد أحدث الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى، أعمق الصدمات في الوعي الصهيوني الإسرائيلي حول الفلسطيني. فقد تحوّل الفلسطيني، من مجرّد إزعاج، إلى أكثر مما هو إزعاج: لقد أفسد الحلم الصهيوني إلى غير رجعة، عندما لم ينسحب في غبار التاريخ. ونشأت جدلية بين الوعي واللاوعي تعبر عنها الرواية في أكثر من موضع. في الوعي الإسرائيلي، تشكّل المأساة الفلسطينيّة، ثمناً لا بدّ منه في رحلة العودة اليهودية – الصهيونية إلى التاريخ. ويشكل الفلسطيني في الحاضر، في فعل الاحتلال الإسرائيلي تحديداً، عبئا وعارا على الإسرائيليّ، إلّا أنّه عبء وعار لا بد من تحمله في سبيل الأمن.[٨] هكذا يبني الوعي الصهيوني نفسه ويكيف نفسه على واقع كابوسيّ، سواء بالنسبة للأجيال المؤسسة للدولة، أو الأجيال التي ولدت وترعرعت في الدولة. ومنذ أن كان الاحتلال عبئا وعاراً أخلاقياً على دولة إسرائيل، فالعودة إلى منظور التاريخ وتضاده مع الزمن الصهيوني، يقول، أن التاريخ الصهيوني انحرف بقوة عن المسار الذي كان إلى نقطة معينة قصة نجاح وأمل، ثم أصبح كابوساً لا مخرج منه.[٩] وبالتوازي مع هذا المأزق الأخلاقي الناجم عن الاحتلال، يتكشف للإسرائيلي أمر آخر هو ليس على استعداد لمواجهته، لما يحمله من أساطير مؤسِّسَة، عن نشوء دولة إسرائيل. فالواقع الحالي الذي يشكل عبئا وعاراً، ليس إلّا امتداداً للحظة التأسيس التي كان واقعها السلب والاضطهاد الذي يفضل الإسرائيلي على الدوام ألّا يراها.

طبقات الوعي الصهيوني بمفاهيم علم النّفس اليونغيّ

يتألف اللاوعي، بمفهوم عالم النفس الشّهير كارل يونغ، من النماذج البدئية، التي هي الأسس الخبيئة من العقل غير الواعي، أو أنها الجذور التي غورتها النفس لا في الأرض بالمعنى الضيّق، بل في العالم عموماً. والنماذج البدئيّة بهذا المعنى، هي جُمَلْ أو أجهزة من الاستعداد لفعل، وهي في الوقت ذاته، صور وعواطف موروثة مع بنية الدماغ، وهي أيضاً، المظهر النفسي للدماغ. النّماذج البدئية للاوعي ووظائفها يجب فهمهما على أنهما جزء من سيكولوجية إنسان ما قبل التاريخ ويتصفان بالبعد عن العقلانية، لا باعتبارهما جملة مدركة عقلانياً.[١٠]

ويبين يونغ، طريقة عمل اللاوعي وطبيعته المركبة من هذه النماذج البدئيّة، عن طريق مثال ذكيّ. ويقول:» إن الأمر يشبه كما لو تعيّن علينا أن نصف ونفسّر بناية طابقها العلوي شيّد في القرن التاسع عشر والطابق الأرضيّ يرجع إلى القرن السادس عشر، ولو فحصنا المبنى فحصاً دقيقاً يتضح لنا أنه قد أعيد بناؤه من برج شيّد في القرن الحادي عشر، وفي القبو نجد أسساً رومانية، وتحت القبو كهف مسدود فيه أدوات من العصر الحجري الجديد في الطبقة العليا وبقايا حيوانية من نفس العصر في الطبقات السفلى. نحن نعيش في الطابق العلوي ولا نعلم شيئا عن الطابق السفلي سوى أن «موضته» قديمة قليلاً». أما عما يكمن تحت سطح الأرض فلا نعرف عنه شيئاً».[١١]

إن هذا المثال الذي يبيّن يونغ من خلاله التّركيب الخاص باللاوعي الإنساني، يتطابق وبصورة مبهرة، مع البنيان اللاواعي الذي قام بتشييده، عاموس كينان في روايته الطريق إلى عين حارود. ففي أحد مشاهد الرّواية، تصدف الشخصية الرئيسيّة ومن معها، كهفاً قديماً يعود بحسب وصف الرواية، إلى الوجود اليهودي في فلسطين في أزمان سحيقة جداً. يصف الراوي هذه

حينما يتعين على الراوي أن يجد عربياً، كما يصف، لأنه من دون العربيّ لن يستطيع الوصول إلى وادي عارة ومن ثم إلى عين حارود، ويصرح بوضوح: «وكلّ خطّتي للهرب مبنيّة على العرب» ١٤ يتبع هذا التصريح، انكشاف بسيط في الذاكرة الصهيونية عن نفسها حينما يقول الراوي: «وبدأت أفكّر أنّني أنا هو الذي طرد العرب من هنا..» ١٥ تتبع هذا التصريح، عبارتان متناقضتان، حول مكان العرب من اليهود، واليهود من العرب. وفي هذه المرحلة من اللاوعي، يجب القول، إن الرّواية في أحد مواضعها تشير إلى هويّة يهوديّة، لا هويّة صهيونيّة. إنّ إسرائيل والهويّة الصهيونيّة نفسها، حاضرة في الرواية بوصفها كابوساً لليهود.

المغارة – الكهف بلغة شاعريّة وهو يقول: «بيد أنّ جدائل ليئورة وصندلها، التي انتظرتني في مغارة في صحراء يهودا لمدة ألف وثمانمائة عام، هي وطني..»، ويوجه كلامه المحكي في عقله فقط إلى العربيّ الذي يرافقه: «وهذا ما أقوله لك يا محمود كذلك، مع أنّك لا تسمعني».[١٢] ويستمرّ الراوي في تشييد مبناه اليونغيّ اللاواعي، حينما يصف بقعة جغرافية في رحلة هربه من تل أبيب وصولاً إلى عين حارود: «هنا كان خراب الكنعانيين، ومجد اليونانيين. هنا استشهد ودفن ١٠٨١ علي بن عليم. وهنا انتصر ريكاردوس قلب الأسد للمرة الأخيرة (١١٩١) على صلاح الدين حتى جاء بيبرس وطرد الصليبيين من المكان. وهنا انتصر البريطانيون (١٩١٧) على الأتراك وطردوهم من السهل الساحليّ. إنه مكان اكتنفه النسيان في موقع القلب من حدود هرتسليا المزدهرة غير بعيد عن تل أبيب المكللة بالغار».[١٣] إن هذه السرديّة اليهوديّة الإسرائيليّة حول الوجود اليهودي في الأرض، والتي تقوم مقام النّماذج البدئيّة حول اللاوعي الصهيوني عن الإنسان اليهودي – إنسان ما قبل الدّولة، وعن «أرض إسرائيل» – أرض ما قبل الدّولة، هي المبنى الأساسي من اللاوعي الصهيوني القومي، والتي تدخل في الرّواية –النّاراتيف الصهيونيّة القومية بصورة رسميّة، إلّا أنّ مظاهرها في الرّواية خرجت عن الإطار الرّسمي، في مسألة أساسيّة ألا وهي إنهاء الفصل الرسمي للتاريخ اليهودي في أرض فلسطين ودمجه مع تاريخ الأرض. أي، نقيض الأسطورة الصهيونيّة المؤسسة كما صاغها بيتربرج، عن العودة إلى الأرض ونفي المنفى، القائلة بأن الأرض – أرض فلسطين، نفسها، هي منفى وهي خارج التّاريخ، طالما هي غير مأهولة باليهود، وعودة اليهود إليها هي عودة الأرض إلى يهوديتها. فتحوّلَ تاريخ الأرض، إلى التّاريخ الأساسيّ، وصار تاريخ اليهود، كجزء من تاريخ الأرض.

أما المبنى الثاني من اللاوعي الصهيوني في الرّواية، فهو اللاوعي الصهيوني، حول الصهيونيّ نفسه، وحول «الأغيار»، العرب تحديداً فيما يخص الرواية.

حينما يتعين على الراوي أن يجد عربياً، كما يصف، لأنه من دون العربيّ لن يستطيع الوصول إلى وادي عارة ومن ثم إلى عين حارود، ويصرح بوضوح: «وكلّ خطّتي للهرب مبنيّة على العرب».[١٤] يتبع هذا التصريح، انكشاف بسيط في الذاكرة الصهيونية عن نفسها حينما يقول الراوي: «وبدأت أفكّر أنّني أنا هو الذي طرد العرب من هنا..»[١٥]. تتبع هذا التصريح، عبارتان متناقضتان، حول مكان العرب من اليهود، واليهود من العرب. وفي هذه المرحلة من اللاوعي، يجب القول، إن الرّواية في أحد مواضعها تشير إلى هويّة يهوديّة، لا هويّة صهيونيّة. إنّ إسرائيل والهويّة الصهيونيّة نفسها، حاضرة في الرواية بوصفها كابوساً لليهود، أو كما وصفناها من قبل: فصلاً كارثياً آخر في تاريخ اليهود.

عند اللقاء الثاني بين اليهودي الراوي والعربي الذي من المفترض أنّه سيقود اليهودي إلى عين حارود، يخبر العربي اليهودي عن فتاة يهودية ينكحها من مؤخّرتها ويسمّي نفسه «رافي». ويرد الراوي عليه: «سأقول لك من أنت. أنت لست محمود. أنت مجرّد غائط. قطعة غائط نتنة. هذا أنت. لأنه إذا كان في العالم شيء منتن فهو الشخص الذي ليس هو نفسه، الذي هو شخص آخر..».[١٦] ويرد محمود، الشخصية العربيّة في الرواية باكياً: «أنظر ماذا فعلتم بنا.. أنظر ماذا فعلتم بنا. جعلتمونا غائطاً. هل تعتقد بأنني فخور لأنني أولج لها من الخلف؟ فأنا أشعر بأنهم يولجون لي من الخلف، هذا ما أشعر به».[١٧]

لا بد من القول هنا، أن العربيّ الحاضر في الرّواية الصهيونيّة، ورواية عين حارود أيضاً، كموضع لإسقاطات نفسيّة صهيونيّة مباشرة ومشكّلة من قبل الأنا الصهيونية دائماً وأبداً. فلسان العربي في الرواية، هو لسانٌ مقطوع، يتحدث كما يراد له من قبل الأنا

حينما يتعين على الراوي أن يجد عربياً، كما يصف، لأنه من دون العربيّ لن يستطيع الوصول إلى وادي عارة ومن ثم إلى عين حارود، ويصرح بوضوح: «وكلّ خطّتي للهرب مبنيّة على العرب» ١٦ يتبع هذا التصريح، انكشاف بسيط في الذاكرة الصهيونية عن نفسها حينما يقول الراوي: «وبدأت أفكّر أنّني أنا هو الذي طرد العرب من هنا..» ١٧ تتبع هذا التصريح، عبارتان متناقضتان، حول مكان العرب من اليهود، واليهود من العرب. وفي هذه المرحلة من اللاوعي، يجب القول، إن الرّواية في أحد مواضعها تشير إلى هويّة يهوديّة، لا هويّة صهيونيّة. إنّ إسرائيل والهويّة الصهيونيّة نفسها، حاضرة في الرواية بوصفها كابوساً لليهود، أو كما وصفناها من قبل: فصلاً كارثياً آخر في تاريخ اليهود.

الصهيونية. وهذا يعود إلى بداهة انعدام القدرة على الكتابة خارج الأنا، ومن ثم، إلى مركزيّة الأنا الصهيونية في الرّواية الصهيونية، وانعدام قدرتها على رؤية الآخر إلّا كمفعول به، وكموضوع للعقد النفسيّة الخاصّة بالأنا الصهيونية. وبكلمات أحد الباحثين، فالصهيوني على كل حال، سيبقى الفاعل الوحيد، سواء أكان مجرماً أم نادماً، وسيبقى الفلسطينيّ، ضحيّة أم غير ضحيّة، موضوعاً للعقد النفسية الإسرائيلية، من عقدة الضحيّة الوحيدة وصاحبة الامتياز، وصولاً إلى عقدة الذنب وعذابات الإسرائيلي الأخلاقيّة.[١٨]

وفي الطريق إلى عين حارود، فإن التشوه في تمثيل الفلسطيني، واضح بصورة مباشرة. فعندما يقول كينان على لسان شخصيته، أنه إذا كان هناك في العالم شيء مدتن فلن يكون أكثر من الشّخص الذي ليس هو نفسه، إنما هو يعيد إسقاط هذه التّهمة على الفلسطيني بعد أن أشبع نفسه بها.

ما بين التّاريخ المقدّس والمدنس.. عين حارود نقيضاً لمملكة الربّ

تمثل الرواية في مشهديتها الكابوسية، رمزية شديدة الوضوح والالتباس معاً، لصراع تعود جذوره الفكرية والعملية، إلى الصراع بين تيارين رئيسيين في الحركة الصهيونية، ويتمحور هذا الصراع حول مفهومي التاريخ المقدّس، والتاريخ الدنيوي، وعلاقتهم بمفهوم «الخلاص». وهذان التياران، هما التيار العلماني الصهيوني، والتيار الديني الصهيوني، ويبدو أن الصراع حتى اللحظة، قد حسم لصالح التيار الديني الصهيوني.

يبيّن الباحث ديتر تسمرلنغ، في مؤلفه: النهايات: الهوس القيامي الألفي. الجذور الدينية والفكرية لدى الجماعات اليهودية المتدينة، والمسيحية في الهوس للبحث عن «الخلاص»، من خلال النبوئية والرؤيوية الدينية، التي امتدت في لحظات من التّاريخ، إلى تصورات أخذت منحى عملياً، كما في الحملات الصليبيّة. التي هدفت لتشييد مملكة الربّ، وتحقيق الخلاص للبشرية من خلال مساعدة الربّ وتخليص «القدس»، من أيدي المسلمين «الكفرة»، تمهيداً لنزول المسيح – المشياح.[١٩] وقد تنوعت الرؤى النبوئية الدينية والرؤيوية، خلال التاريخ، وأخذت أشكالاً يهودية خالصة، كمملكة يهوذا المكابية، وأخرى مسيحية خالصة، كالحملات الصليبيّة التي أقصيَ اليهود من المشاركة فيها. ولم يقتصر هذا الهوس القيامي، على انتظار تحقق مملكة الربّ، كما فعل اليهود طوال القرون المسيحية الأوروبيّة، أو العمل على تشييدها، كما فعل المسيحيون من خلال الحملات الصليبيّة. بل كان للظروف السياسيّة والمشاكل الاقتصاديّة، أيضاً، دلالات على اقتراب النهاية أحياناً، وبُعدها أحياناً أخرى. وبكلمات أخرى، فقد سيطر هذا الهوس القيامي، على كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعيّة، ابتداء بالمعتقدات الدينية للجماعات اليهوديّة في الشتات، عن أنّ الشتات والمنفى هما حالة انتظار أبدية إلى أن تحين العودة إلى «أرض إسرائيل»، بعودة المسيح، وليس انتهاءً بالبناء الفكري للحركة الصهيونيّة التي وظّفت مفهوميّ التاريخ المقدّس والخلاص، في خدمة الاستعمار الصهيوني في أرض فلسطين منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى اللحظة.

إلا أنّه ومنذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى انتهاء القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حدث تحول جذري في النظرة الأوروبية إلى مفهوم التّاريخ المقدّس. وتعود أصول هذا التحول إلى حركة الإصلاح الديني اللوثرية، التي أحدثت تحولات ثوريّة في الفكر الديني المسيحي. وفيما يتعلق بالتّاريخ المقدّس، فإن التحوّل كان في قدرة الإنسان من خلال بذل جهد ونشاط بشريين، التسريع في الخلاص، أو في دمج مملكة الربّ من خلال استحضار مملكة الربّ في السّماء إلى الأرض، وخلق جنة عدن

يبيّن الباحث ديتر تسمرلنغ، في مؤلفه: النهايات: الهوس القيامي الألفي. الجذور الدينية والفكرية لدى الجماعات اليهودية المتدينة، والمسيحية في الهوس للبحث عن «الخلاص»، من خلال النبوئية والرؤيوية الدينية، التي امتدت في لحظات من التّاريخ، إلى تصورات أخذت منحى عملياً، كما في الحملات الصليبيّة. التي هدفت لتشييد مملكة الربّ، وتحقيق الخلاص للبشرية من خلال مساعدة الربّ وتخليص «القدس»، من أيدي المسلمين «الكفرة»، تمهيداً لنزول المسيح - المشياح. وقد تنوعت الرؤى النبوئية الدينية والرؤيوية، خلال التاريخ، وأخذت أشكالاً يهودية خالصة، كمملكة يهوذا المكابية، وأخرى مسيحية خالصة، كالحملات الصليبيّة التي أقصيَ اليهود من المشاركة فيها.

على الأرض.[٢٠] لقد أخذ هذا التحوّل أشكالاً تحدثنا عنها مسبقاً، كالحملات الصليبية، إلّا أنه ومع بروز الحركة الرومانسيّة الأوروبيّة، وانقضاء عصر الأرستقراطيّة وبروز مفاهيم كالأمة والقوميّة. دخل مفهوم التاريخ المقدّس في تحولات أخرى أكثر جذريّة، وتتلخص في قدرة الإنسان على تحقيق الرّؤى المشيحانيّة وتحقيق مملكة الربّ من خلال مملكة الإنسان أو دمجها فيها،[٢١] أي أن تكون مملكة الإنسان هي مملكة الربّ أو على صورتها. وقد تبدت هذه التصورات في مؤلفات فلاسفة ومفكري حركة النهضة الأوروبيّة، وتجلت أوضح ما يكون في مؤلفات جون لوك عن العقد الاجتماعي وجان جاك روسو.

لقد أخذت التصورات الفكرية للحركة الرومانسية في نهايات عصر النهضة الأوروبيّة، منحى مختلفاً كلياً عن المنحى الذي بدأه عصر النهضة. فقد انتقلت بؤرة التركيز لهذه الحركة الفكريّة، من التركيز على العلم والعقلانيّة والمواطنة الصارمة في بناء الأمّة الحديثة، إلى التركيز على الأساطير وروح الأمة وتفوقها الأدبي والفني والحضاري على غيرها من الأمم. كانت عملية بعث روح أعدمتها العقلانية، عن طريق الأسطورة القومية والتاريخ القومي، والتشديد على تفوق الأمة عن الأمم الأخرى. في هذا السياق الأوروبي، نشأت الحركة الصهيونية، ومن داخل هذه العملية التاريخية في أسطَرَة الأمّة، نشأت الحركة الصهيونيّة وقد وجدت طريق اليهود في العودة إلى التّاريخ، عودةً مضاعفة، عودتهم إلى التّاريخ فاعلين من خلال إطار جماعي وسياسي، وعودتهم إلى المشاركة في «التّاريخ المقدّس»،[٢٢] الذي أخذ معنى إقامة مملكة الربّ في مملكة الإنسان – الدّولة القوميّة للأمّة المتفوّقة.

لقد طبعت هذه التوجّهات الفكريّة، الخاصّة بـالنظرة الأوروبيّة للتاريخ المقدّس، حقبة الاستعمار الأوروبي. ومن خلال هذه الاعتقادات الأوروبية، كان الاستعمار مهمة أخلاقية تبشيريّة نبوئيّة، تهدف إلى التّبشير والتّطهير معاً. التبشير بمملكة الربّ وإقامة مملكته في قلب مملكة الإنسان، والتطهير، بمعنى إبادة أولئك غير القابلين للتحضّر والتمدّن على الطّريقة المسيحيّة. ومن أبرز الأمثلة على هذه التوجهات الفكرية الاستعمارية، هو الاستعمار الأوروبي في أميركا الشمالية، وما صحبه من أساطير عن تأسيس «مملكة الرب»، والعهد الإلهي الذي قام بين المستوطنين الأوائل وإله بني إسرائيل «يهوه»، في البحر في طريقهم إلى أميركا، الذي حوّل أميركا وشعوبها من الأميركيين الأصلانيين إلى أرض مقفرة، تعجّ بالوحوش – الكنعانيين، وأن إبادتهم هي إرادة إلهيّة، وقيام أميركا، هو أيضاً، إرادة إلهيّة وضمن خطته الإلهيّة، كما يبيّن المؤرّخ منير العكش، في مؤلّفاته عن تاريخ الإبادة الأميركيّة والأساطير المؤسِّسة للأمة الأميركية.

لقد أخذ الاستعمار إذاً، معنى من معاني الخلاص، بالنسبة للمستعمر الأوروبيّ، وأخذ مكانه في سياق الخطّة الإلهيّة التي يشكّل الاستعمار أداة من أدواتها في تحقيق مملكة الربّ على الأرض. وقد انسجم هذا الطابع مع حقيقة أن الدعوة إلى إقامة وطن قومي لليهود، لم تكن دعوة صهيونيّة خالصة، بل كانت دعوة أوروبيّة. فقد أخذت الرؤى المسيحانيّة والقياميّة، أوروبياً، شكلاً من أشكال حثّ اليهود ودعوتهم وفي أحيان كثيرة العمل أيضاً، على إعادتهم من المنفى الأوروبي، إلى أرض فلسطين، وتجميعهم هناك، كإحدى المهام الضروريّة في سبيل تحقيق الرّؤى المسيحانيّة في إقامة ملكوت السّماء على الأرض.[٢٣]

وهذا يشكل مدخلاً لمسألة الاستعمار الصهيوني في فلسطين، والأساطير الدينية والمسيانية التي وظفتها الحركة الصهيونية في استعمارها لفلسطين، في ضوء مركبين أساسيين: الاستعماري بوصفه إقامة مملكة الإنسان على صورة مملكة الربّ، والدّيني بوصفه تحقيق مملكة الربّ عن طريق تحقيق مملكة الإنسان – الأمّة اليهوديّة.

بهذا المعنى، قامت الصهيونية بتوظيف مفهوم الخلاص، كمرادف لمفهوم الاستعمار وداعم له، في فلسطين. فلم تكن الأفكار الرؤيويّة المسيحانيّة، إلهاماً أدبياً أو فنياً فحسب، بل كانت أيضاً محركاً لأفكار دينيّة صهيونيّة، سارت جنباً إلى جنب مع التصوّرات الصهيونيّة العلمانية عن الاستعمار في فلسطين. وقد تم توظيف مفهوم الخلاص اليهودي، كموتيف أساسي في الدّعاية الصهيونيّة. فقد رأى التيار القومي الديني الصهيوني، أن إسرائيل تحقيق لرؤى الربّ وإرادته، وقد حاول المنظرون الأوائل لهذا التيّار، وأبرزهم الحاخام أبراهام إسحاق هكوكين كوك، إضفاء الطابع الديني والروح اليهودية على الصهيونيّة وتعزيز الشّعور الديني في الحركة وأهميّة الاستيطان في فلسطين.

الصراع على التاريخ المقدّس

بين صهيونية علمانية وصهيونية دينية

لقد قامت المؤسسة الدينية اليهودية بفصل صارم فيما يخصّ التاريخ المقدّس، وتاريخ الجماعة اليهوديّة، كحالة انتظار خارج التّاريخ إلى حين عودة المشيّاح وإقامة مملكة الربّ طوال فترة «المنفى اليهوديّ» في أوروبا. وقد كان الصراع الأول على اليهودية مع المؤسسة الدينية اليهودية، التي تهدد الصهيونية وضعها الأقلياتي الديني بأسره، من خلال تقويضها لهيمنتها كطائفة مقدسة لا ترى الخلاص في داخل التاريخ، بل تراه حدثاً إعجازياً يقع خارج التاريخ وتصنعه الألوهية من خلال حلول المخلّص المنتظر – المشيّاح. هكذا تكون اليهوديّة، حالة انتظار في المنفى، لوقوع المقدّس التاريخيّ، وليس حالة خلاص، والعودة لا تكون لدولة علمانيّة قوميّة تقوم على الأمّة بمفهوم التّاريخ الدنيويّ الأوروبيّ، بل لدولة المسيح وإلى القدس السماوية، لا إلى القدس الأرضية، كما يبيّن عزمي بشارة.[٢٤] أما الصراع الثاني، فيدور بين فكرتي الخلاص، في داخل الحركة الصهيونية. الفكرتان تبحثان عن الخلاص في التاريخ، على عكس اليهوديّة التي تنتظر الخلاص خارج التاريخ. الفكرة الأولى، تموضع خلاص اليهود، في خلاص البشرية، كما بكلمات ماركس: يخلص اليهود عندما تتخلص البشرية من يهوديتها. أما الفكرة الثانية، فتبحث عن خلاص اليهود أنفسهم بتخليصهم من المنفى اليهوديّ، القائم بفعل المؤسسة الدينية اليهودية ووضع اليهود في العالم. كلا الفكرتين، بحسب بشارة، تصوغان برنامجاً عقلانياً بأدوات تنظيمية وعقلانيّة، ولكن كلتيهما تحمل في داخلها بذور التحوّل إلى دين. فواحدة بخلطها أحكام العقل والأخلاق والعلم واليوتوبيا في نظريّة واحدة ماديّة تاريخية، والثانية تخلط بين الطائفة الدينية والأمة الحديثة.[٢٥]

بهذا المعنى، قامت الصهيونية بتوظيف مفهوم الخلاص، كمرادف لمفهوم الاستعمار وداعم له، في فلسطين. فلم تكن الأفكار الرؤيويّة المسيحانيّة، إلهاماً أدبياً أو فنياً فحسب، بل كانت أيضاً محركاً لأفكار دينيّة صهيونيّة، سارت جنباً إلى جنب مع التصوّرات الصهيونيّة العلمانية عن الاستعمار في فلسطين. وقد تم توظيف مفهوم الخلاص اليهودي، كموتيف أساسي في الدّعاية الصهيونيّة. فقد رأى التيار القومي الديني الصهيوني، أن إسرائيل تحقيق لرؤى الربّ وإرادته، وقد حاول المنظرون الأوائل لهذا التيّار، وأبرزهم الحاخام أبراهام إسحاق هكوكين كوك، إضفاء الطابع الديني والروح اليهودية على الصهيونيّة وتعزيز الشّعور الديني في الحركة وأهميّة الاستيطان في فلسطين.[٢٦] وكما يبيّن الباحث نبيه بشير، في كتابه: العودة إلى التّاريخ المقدّس، فقد رأى الحاخام كوك، وغيره من روّاد التيّار الديني الصهيوني، أن الحركة الاستيطانيّة في فلسطين هي بداية تحقق الخلاص، إضافة إلى كونها تمهد الطريق لقدوم المسيح – المشيّاح. كما رأى أن العالم الدنيويّ، يسير بشكل مستمر نحو بلوغ مجيء المسيح، وأن الربّ قد اختار شعب إسرائيل أداة له في مساعدة العالم بلوغ هذه الذروة التي سيحلّ بعدها السلام العالميّ في مملكة الربّ.[٢٧]

بهذه الصّيغة، تمت صهينة الدّين وتديين الصّهيونيّة. وتحوّل الاستيطان بنظر كوك، وروّاد التيّار الديني الصهيوني، إلى عملية خلاص أساسية في الطريق إلى تحقق الخلاص الأعمّ والشّامل للشعب اليهوديّ. وأصبح المسيح المنتظر خارج التّاريخ البشريّ ونفياً له، هو جدليّة التاريخ نفسها، في عملية تتمّ دون علم منفّذيها.[٢٨] فالصّهاينة إذاً، يقومون بعمليّة الخلاص دون أن يدركوا ذلك، هم، بكلمات بشارة:»متديّنون بالقوّة، وما على الصّهيونيّة إلا أن تعي ذاتها لتكتشف أنّها الدين ذاته، ولتصبح صهيونية دينية».[٢٩] وإذا عدنا إلى سردية الرواية، سنجد في محاورة بين يهوديين، الأول رافي الهارب، والثّاني، البريغادير العسكريّ، يسأل فيها الأوّل الثاني:»أيّ يهود تقصد؟»، ويجيبه:»اليهود هم أنا..»،

وفي الإطار ذاته، فإن ما يظهر لنا، أن الصهيوني لم يتوقف فحسب عند عقدة الذنب، بعدما تبدّلت من عقدة الضحيّة الوحيدة وصاحبة الامتياز، والعبء الأوروبي في التّحضير كعقدة نفسيّة خاصّة بموروث الاستعمار الأوروبي وبوصف الاستعمار الصهيوني جزءا من هذا الاستعمار. إلا أن الصهيوني في هذه الرّواية، وعموماً، ينتقل تدريجياً من عقدة الذنب، إلى ما قد نستطيع تسميته: بعقدة الأغيار، التي بالنّسبة للتيار الصهيوني العلماني، والذي يمثّل كاتب هذه الرّواية جزءا منه، يشكل وجود الأغيار بالنسبة له في ظل قوّة التيار الديني الصهيوني، كابوساً حقيقياً حول مستقبلهم ومستقبل الدّولة وطبيعتها.

ويردُّ عليه:»أنا كنت ذات مرّة..»، ويجيب البرغادير:»ربّما.. أنت الآن ميّت، أو لنقل إنّك يهوديّ ميّت». إن كلّ صهيونيّ، هو يهوديّ، وكلّ يهوديّ، هو صهيونيّ، حتّى لو كان ميّتاً. والجدليّة التي يبيّنها بشارة، في العلاقة ما بين الصهيونية واليهوديّة، تشتمل على أزمة وجوديّة خاصّة بأولئك الذين اكتشفوا أنّهم كانوا جزءا من عملية تاريخانية لتحقيق التاريخ المقدّس، وهم يعتقدون أنّهم يقيمون دولة علمانية تحلّ المشكلة اليهوديّة على أنّها مشكلة قوميّة.

ومن حيث مبناها الفكري والقومي، القائم على الأمّة اليهوديّة، كأمّة عرقيّة دينيّة، فلا يمكن للحركة الصهيونيّة، أن تقوم، أو أن تكون، إلا من خلال نفي نقيضها الوجوديّ، ومن خلال اختلاقه حتّى لو لم يكن موجوداً. فقد حقّقت الحركة الصهيونية من خلال صهينة الدين وتديين الصهيونيّة، عناصر الأمّة الرومانسيّة الأوروبيّة، من حيث بعث الرّوح في شعب خامل مشتت، وبعثه للحياة على هيئة الأمّة اليهوديّة في الدّولة اليهوديّة. ومن هنا، كان الاستعمار الصهيوني، استعماراً مختلفاً ومتمايزاً عن الموروث الاستعماري الأوروبي. فلم يكن الاستعمار الصهيوني، استعماراً بالمعنى المجرّد للكلمة، فلم يكن استعماراً للأرض وحسب، بل إعادة الأرض من منفاها التّاريخيّ بالقوّة من خلال إعادة السيادة اليهوديّة للأرض. ولم يكن استعماراً يسعى إلى إقامة مملكة السّماء من خلال مملكة الإنسان، بل كان استعماراً ينشد الخلاص من خلال تمهيد الأرض للقائها التّاريخيّ بالسّماء وقدوم المشيّاح. بكل المعاني الدينيّة والسياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، كان الاستعمار الصّهيوني متمايزاً عن غيره بكونه، كان قصدياً رؤيوياً يقوم على رغبة جماعة دينيّة بتسريع الخلاص، ونفي التّاريخ الدنيوي وإقامة مملكة الربّ بالمعنى الحرفي للكلمة.

وفي الإطار ذاته، فإن ما يظهر لنا، أن الصهيوني لم يتوقف فحسب عند عقدة الذنب، بعدما تبدّلت من عقدة الضحيّة الوحيدة وصاحبة الامتياز، والعبء الأوروبي في التّحضير كعقدة نفسيّة خاصّة بموروث الاستعمار الأوروبي وبوصف الاستعمار الصهيوني جزءا من هذا الاستعمار. إلا أن الصهيوني في هذه الرّواية، وعموماً، ينتقل تدريجياً من عقدة الذنب، إلى ما قد نستطيع تسميته: بعقدة الأغيار، التي بالنّسبة للتيار الصهيوني العلماني، والذي يمثّل كاتب هذه الرّواية جزءا منه، يشكل وجود الأغيار بالنسبة له في ظل قوّة التيار الديني الصهيوني، كابوساً حقيقياً حول مستقبلهم ومستقبل الدّولة وطبيعتها. أما بالنّسبة للتيار الديني الصهيوني، فإن وجود الأغيار، يغذي النزعة الدينيّة الصهيونيّة، بل ويساهم في صقل وتشكيل وتجذّر الهويّة الدينيّة الصهيونيّة للدولة. بمعنى، أنّ الأغيار، الأعداء، مكون أساسي من مكونات عملية صهينة الدّين وتديين الصهيونيّة بكلمات بشارة، وأيضاً، في تغذية الرُّوح القوميّة الشوفينيّة الإسرائيليّة.

وهذه العقدة، عقدة الأغيار، تتألّف من افتراض أساسيّ حول الهويّة اليهوديّة أوّلاً، ومن ثمّ الهويّة الصهيونية ثانياً، بوصف الهويّة اليهوديّة، كمرتكز أساسي في داخل الأيديولوجيا الصهيونيّة، لا تقوم إلّا على وجود الأغيار بوصفهم أعداءً للشعب اليهودي، بناءً على اعتقادات دينية وأخرى عرقيّة. وبكلمات أخرى، ومحاكاة للواقع، فإنّه لو لم يكن هناك فلسطينيّون في فلسطين حقاً، أو لَو تمّ طرد الفلسطينيين جميعاً من فلسطين، لاخترعت الصهيونيّة الفلسطينيّ عدوّاً، لأنّ القوميّة اليهوديّة لا تقوم إلّا بتمايز ذاتي قومي عرقي في مقابل وجود الآخر، الذي هو متجذّر في العقيدة اليهوديّة التوراتيّة والأيديولوجيا الصهيونية، كـأغيار. في وجودهم يتمّ تمييز اليهوديّ، وبناءً على التضادّ معهم، يتم تعريف اليهوديّ، وبناءً على التّهديد الذي يشكّلونه، تُبنى القوّة العبريّة الدفاعيّة باستمرار ويتم تغذيتها وعبادتها وحتى تقديسها.

وفي هذا السّياق، يصبح الاحتلال للأراضي الفلسطينيّة المحتلة في عام ٦٧، موضوعاً أساسياً داخل السجال الصهيوني الديني والصهيوني العلماني، بوصفه من جانبه الأوّل، على أنه استكمال

لجوهر الاستيطان الديني اليهودي الصهيوني في فلسطين. فالاحتلال بالنسبة للتيّار الديني الصهيوني، ليس فقط عمليّة استيطانية روتينيّة، وليس مسألة أمنيّة وحسب، بل يعدّ الصورة الأنقى من الاستعمار الصهيوني في أرض فلسطين، بل هو جوهر الاستيطان، حينما يكون مدفوعاً بأسباب دينيّة (بالطّبع إلى جانب أسباب اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة معروفة)، ولكنه أيضاً يرى في الضفّة الغربيّة – يهودا والسّامرة، مركزاً دينياً وروحياً مهماً بالنسبة لليهود، و لا يمكن استكمال المشروع الصهيوني الديني الخلاصي، إلا عن طريق الاستيطان الكامل في أرض فلسطين كلّها.

أمّا بالنسبة للتيار الصهيوني العلماني، فهو يرى في الاحتلال مصدراً للقذارة التي تلطّخ طهارة المشروع الصهيوني وتعيد بعث أشباح الماضي النازية على أيدي ضحاياها، وتشكل عائقاً حقيقياً أمام أي تسوية ممكنة لمستقبل دولة إسرائيل ككلّ. فلا ينظر التيّار الصهيوني العلماني إلى الفلسطينيّ، نظرة التّساوي بالحقوق، أو نظرة إنسانيّة خالصة. بل تتأتّى اعتقادات هذا التيار الصهيوني عن الفلسطيني، عن طريق ما يبعث هذا الفلسطيني من الرعب لمستقبل دولة إسرائيل، ودوره من حيث وجوده الذي يشكّل نقيضاً لجوهر الصهيونيّة ووجودها، في تغذية أسس الصّراع كما يطرحها التيّار الديني الصهيوني وما ستقود إليه هذه الرؤى من مستقبل كابوسي لدولة إسرائيل، ولطريقة عيش العلماني الصهيوني في هذه الدولة. هكذا يصبح الفلسطيني، هدفاً للإبادة تارة، ونقيضاً وجوديّاً يساهم في استكمال نقيضه الوجوديّ الصهيوني، ومصدراً للتلوّث والإزعاج وباعثاً للرعب والكابوسيّة تارةً أخرى. وهذا ما اصطلحنا على تسميته، عقدة الأغيار لدى الصهيونية، بتيّاريّها الرئيسيين.

النّهاية.. بين النبيّ والمؤرّخ

«ثُمَّ صارَتْ كَلِمَةُ الرَّبِّ إلى إرْمِيا قائِلَةً: هأَنَذَا الربُّ إلهُ كُلِّ ذِي جسَدٍ. هَلْ يعسُرُ عَلَيَّ أمْرٌ مّا؟ لِذلِكَ هَكَذا قَالَ الرَّبُّ: هأَنَذَا أَنْفَعُ هذِهِ الْمَدِينَةَ لِيَدِ الكَلدَانِيِّينَ وَلِيَدِ نَبُوخَذنصَّرَ مَلِكَ بَابِلَ فَيأخُذُها. فَيأتِي الكَلْدانيُّونَ الَّذين يُحارِبُونَ هذِهِ المَدِينَةَ، فيُشعِلونَ هذِهِ المَدِينَةَ بالنَّارِ، ويُحرِقُونَها.. لأنَّ بَنِي إسرائِيلَ وبَنِي يَهوذا إنَّما صَنَعُوا الشرَّ فِي عَيْنَيَّ مُنْذُ صِباهُمْ. لأنَّ بَنِي إسرائيلَ إنَّمَا أغاظُوني بِعَمَلِ أيدِيهِمْ. يَقُولُ الرَّبُّ.»[٣٠]

في صفحات الرّواية الأخيرة، يجلس الجنرال، أمام النبيّ المؤرّخ، عاموس كينان، بعدما نزل الاثنان سويّاً إلى منطقة عميقة تحت سطح الأرض. يبدأ المشهد مع هبوطهما عميقاً في الأرض، بالهبوط عميقاً من مجال العقل والحاضر، إلى مجال الجنون والزّمن الدائريّ اللانهائيّ كالفراغ.

ما يشغل بال الجنرال، هو كيف يستطيع أن يوقف سلسلة من الانكسارات والهزائم والكوارث، التي حلّت باليهود منذ ما قبل نبوخذنصّر، وحتّى اللحظة الحاليّة من زمنهم. إنّه متمرّد وعبقريّ ومجنون، ويريد من عاموس كينان، النبيُّ على صورة إرميا الذي حذّر بني إسرائيل، من وقوعهم في المعاصي لأنّ غضَبَ الرب آتٍ كما هو مبيّن في آيات سفر إرميا، ولم يكن هذا النبيّ ليدعوهم إلى الرجوع عن المعصية ومن ثمّ سيكون خيراً، إلّا أنّه أتى بنبوءة وفقط ستحلُّ سواءً تابوا أم لم يتوبوا إلى الربّ. كينان، مثل هذا النبيّ، إنه يرسم صورة كابوسيّة لمستقبل إسرائيل، وهي لا يمكن تجاوزها، لأنه، بالنّسبة له، وكما سيعرض الجنرال لاحقاً عليه، أنّه يستحيل تصحيح التّاريخ بعد وقوع الأمر. ولا يمكن كذلك، تصحيح تاريخ اليهود، أو تاريخ الصهيونية لأسباب جذريّة فيها ستقودها إلى نهاية كابوسيّة. والنّهاية الكابوسيّة، ليست بالضرورة نهاية كاملة، بل، أن تعيش في كابوس مستمرّ شيء، وأن ينتهي وجودك نفسه شيء آخر.

يجلس الجنرال أمام النبيّ، ليحوّله إلى مؤرخ لحربه الأولى والأخيرة ضدّ التاريخ والزمن معاً، فلكلّ حربٍ كبرى في نظر الجنرال وكارثة كبرى، مؤرّخ عظيم، على صورة إرميا الذي أرّخ لخراب الهيكل على يد نبوخذ نصّر، وعلى صورة يوسف بن متتياهو الذي أرّخ لخراب الهيكل الثاني على يد طيطوس قيصر روما.

يعتقد الجنرال أنّه إذا لم يكن من الممكن تصحيح التاريخ بعد وقوع الأمر، فيتعيّن على من يريد تصحيحه أن لا يقوم بالنّظر إلى المستقبل، بل أن يقوم بتصحيح الماضي نفسه.

«فإذا كنت – كيهوديّ – لا تود البكاء بعد ٢٥٠٠ سنة من وفاة إرميا يتعيّن علَيك، ببساطة الحيلولة دون نبوخذ نصّر، ودون حرق الهيكل، وذلك بمساعدة الصّاروخ المقذاف الذي يتجاوز الزمن..».[٣١]

يبقى في النّهاية، سؤال عن هذا «الصّاروخ المقذاف الذي يتجاوز الزمن»، وسؤال عن شكل النّهاية المتوقّعة من قبل كينان. كان لا بدّ من اللجوء من نهاية سرديّة صهيونيّة يهوديّة، إلى استعارة شمشون الجبّار، الذي في هذا الموضع، سيلجأ إلى قصف نينوى وبابل وإسبانيا لوقف طيطوس من حرق الهيكل للمرّة الثانية. وكان لا بدّ من التوقّف كثيراً عن هذا المشهد الغرائبيّ، والتفكّر في سؤال النهايات لمبنى فاشيّ كالمبنى الصهيونيّ. وإذا لم تكن صفحات الرواية الأخيرة، دلالة واضحة على أزمة وجوديّة يعيشها الرّاوي وربّما آخرون في إسرائيل، فهي بالتأكيد دلالة على أزمة وجوديّة يهوديّة في زمنٍ دائريٍ لانهاية له، يعتقد عاموس كينان، أنّه لا مفرّ منه أو من مآلاته.

الهوامش:

١ فيصل درّاج «فالتر بنيامين ولاهوت التاريخ،» **الكرمل**، العدد ٨٦ (٢٠٠٦)، ص ٥٥–٧١.
٢ عاموس كينان، «الطريق إلى عين حارود»، ترجمة أنطوان شلحت، **الكرمل**، العدد ١٣ ، (١٩٨٤)، ص ١٩٩–٢٦٠
٣ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠.
٤ دراج، «فالتر بنيامين..» ، ص ٥٥–٧١.
٥ غابرييل بيتربرج، **في المفاهيم الصهيونيّة للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية**، ترجمة سلافة حجاوي، (رام الله: مدار ٢٠٠٩).
٦ بنيامين بيت هلحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها» في حسن خضر (محرّر)، قصر الأواني المهشمة، (رام الله، مدار ٢٠٠١)، ص ٣٣–٧٧.
٧ أنطوان شلحت، «أدب «النهايات» الإسرائيلي البدايات والصيرورة»، **قضايا إسرائيليّة**، عدد ٦٠، (٢٠١٥)، ص ٣٦–٢٧.
٨ بيت هلحمي، «التاريخ يطارد...» ص ٣٣–٧٧.
٩ بيت هلحمي، «التاريخ يطارد...» ص ٣٣–٧٧.
١٠ كارل غوستاف يونغ، **دور اللاشعور ومعنى علم النفس للإنسان الحديث**، (بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٤١–٤٤
١١ يونغ، **دور اللاشعور**...، ص ٤١–٤٤
١٢ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
١٣ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
١٤ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
١٥ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
١٦ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
١٧ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
١٨ عز الدين التميمي، «ملاحظات حول أدب الإعتراف الإسرائيلي»، **قضايا إسرائيليّة**، عدد ٦٥، (٢٠١٧)، ٩٨– ١٠٢.
١٩ ديتر تسمرلنغ. **النهايات: الهوس القيامي الألفي**، ترجمة ميشيل كيلو، (دمشق: دار قدمس للنشر، ١٩٩٩).
٢٠ نبيه بشير، **عودة إلى التاريخ المقدس: الحريدية والصهيونية**، (دمشق: دار قدمس للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٦٠– ٧٠.
٢١ بشير، **عودة إلى**...، ص ٦٠ – ٧٠.
٢٢ بشير، **عودة إلى**...، ص ٦٠ – ٧٠.
٢٣ بشير، **عودة إلى**...، ص ٦٠ – ٧٠.
٢٤ عزمي بشارة، «مائة عام على الصهيونيّة، من جدليّة الوجود إلى جدلية الجوهر»، مجلة الكرمل، العدد ٥٣، (١٩٩٧)، ص ١١–٢٠
٢٥ بشارة، «مائة عام..» ص ١١–٢٠
٢٦ بشير، **عودة إلى**...، ص ٦٠ – ٧٠.
٢٧ بشير، **عودة إلى**...، ص ٦٠ – ٧٠.
٢٨ بشارة، «مائة عام..، ص ١١–٢٠
٢٩ بشارة، «مائة عام..، ص ١١–٢٠
٣٠ سفر إرميا، العهد القديم، الإصحاح ٣٢، ٢٦–٣١.
٣١ كينان، «الطريق إلى....»، ص ١٩٩–٢٦٠
٣٢ فيصل درّاج «فالتر بنيامين ولاهوت التاريخ،» الكرمل، العدد ٨٦ (٢٠٠٦)، ص ٥٥–٧١.
٣٣ عاموس كينان، «الطريق إلى عين حارود»، ترجمة أنطوان شلحت، الكرمل، العدد ١٣ ، (١٩٨٤)، ص ١٩٩–٢٦٠
٣٤ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٣٥ دراج، «فالتر بنيامين..» ، ص ٥٥–٧١.
٣٦ غابرييل بيتربرج، في المفاهيم الصهيونيّة للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية، ترجمة سلافة حجاوي، (رام الله: مدار ٢٠٠٩).
٣٧ بنيامين بيت هلحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها» في حسن خضر (محرّر)، قصر الأواني المهشمة، (رام الله، مدار ٢٠٠١)، ص ٣٣–٧٧.
٣٨ أنطوان شلحت، «أدب «النهايات» الإسرائيلي البدايات والصيرورة»، قضايا إسرائيليّة، عدد ٦٠، (٢٠١٥)، ص ٣٦–٢٧.
٣٩ بيت هلحمي، «التاريخ يطارد...» ص ٣٣–٧٧.
٤٠ بيت هلحمي، «التاريخ يطارد...» ص ٣٣–٧٧.
٤١ كارل غوستاف يونغ، دور اللاشعور ومعنى علم النفس للإنسان الحديث، (بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٤١–٤٤
٤٢ يونغ، دور اللاشعور...، ص ٤١–٤٤
٤٣ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٤٤ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٤٥ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٤٦ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٤٧ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٤٨ كينان، «الطريق إلى...»، ص ١٩٩–٢٦٠
٤٩ عز الدين التميمي، «ملاحظات حول أدب الإعتراف الإسرائيلي»، قضايا إسرائيليّة، عدد ٦٥، (٢٠١٧)، ٩٨– ١٠٢.
٥٠ ديتر تسمرلنغ. النهايات: الهوس القيامي الألفي، ترجمة ميشيل كيلو، (دمشق: دار قدمس للنشر، ١٩٩٩).
٥١ نبيه بشير، عودة إلى التاريخ المقدس: الحريدية والصهيونية، (دمشق: دار قدمس للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٦٠– ٧٠.
٥٢ بشير، عودة إلى...، ص ٦٠ – ٧٠.
٥٣ بشير، عودة إلى...، ص ٦٠ – ٧٠.
٥٤ بشير، عودة إلى...، ص ٦٠ – ٧٠.
٥٥ عزمي بشارة، «مائة عام على الصهيونيّة، من جدليّة الوجود إلى جدلية الجوهر»، مجلة الكرمل، العدد ٥٣، (١٩٩٧)، ص ١١–٢٠
٥٦ بشارة، «مائة عام..» ص ١١–٢٠
٥٧ بشير، عودة إلى...، ص ٦٠ – ٧٠.
٥٨ بشير، عودة إلى...، ص ٦٠ – ٧٠.
٥٩ بشارة، «مائة عام..، ص ١١–٢٠
٦٠ بشارة، «مائة عام..، ص ١١–٢٠
٦١ سفر إرميا، العهد القديم، الإصحاح ٣٢، ٢٦–٣١.
٦٢ كينان، «الطريق إلى....»، ص ١٩٩–٢٦٠
٦٣ ديتر تسمرلنغ. النهايات: الهوس القيامي الألفي، ترجمة ميشيل كيلو، (دمشق: دار قدمس للنشر، ١٩٩٩).

عصام مخول*

قرار التقسيم
عصبة التحرر الوطني - وطريق فلسطين إلى الحرية
التاريخ والتأريخ - قراءة في وثائق العصبة

كانت القضية الفلسطينية في جميع مراحلها قضية شائكة ومركّبة، وكان التّعامل معها وتحليلها يقتضي دائما أجوبة مركبة قد يضيع الباحث أو المؤرخ في متاهاتها ، ما لم يكن متمكنا من فهم الفكر السياسي الذي يتصارع على ساحتها، وما لم يكن ضليعا باللغة السياسية والمقولات الفكرية المؤسِّسة التي ولدت في سياق الصراع، وتبلورت من خلال تصارع وتفاعل القوى الفاعلة على ساحة القضية الفلسطينية التي تشكّل موضوع البحث.

فالاستعمار البريطاني على فلسطين– تحت غطاء نظام الانتداب الذي أوجدته عصبة الأمم الناشئة عن الحرب العالمية الأولى– كان مختلفا عن الاستعمار الكلاسيكي في أماكن أخرى من العالم، وكان أكثر تعقيدا من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي على دول المنطقة العربية الأخرى، وطبيعة الصراع معه مختلفة عن طبيعة الصراع التحرري من الاستعمار بشكل عام.

وقبل أن نخوض في تحليل مواقف عصبة التحرر الوطني، وخصوصا تطور موقفها من قرار التقسيم، يجدر أن نتوقف عند طبيعة العصبة والفترة التي نشأت فيها، وهي التي شكّلت ظاهرة متميزة في المشهد الوطني الفلسطيني ، منذ العام ١٩٤٣ وحتى العام ١٩٤٨–١٩٤٩ من جهة، وشكّلت من الجهة الأخرى ظاهرة متميزة في داخل الحركة الشيوعية في فلسطين. ويبدو أن عصبة التحرر الوطني، نشأت كتنظيم يتنظم في إطاره الشيوعيون الفلسطينيون العرب وأصدقاؤهم ومؤيدوهم الوطنيون التقدميون والشرائح الأكثر وعيا داخل الطبقة العاملة الفلسطينية.

واعتُبِرت العصبة بفعل طبيعة تنظيمها وانتمائها الفكري، تنظيما شيوعياً للشيوعيين العرب تبلور في أعقاب الانقسام

* رئيس معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي.

وعين حارود، في الرواية، هي البقعة الجغرافية الوحيدة، التي تشكل منفذاً إلى زمن مغاير. «سأذهب إلى عين حارود. وهناك، في عين حارود، سوف نبدأ كل شيء مرة أخرى من جديد، إنما بشكل مغاير. في عين حارود الجديدة سيربض النمر مع الجدي، وستولد الأرض من جديد، ويعود كل شيء يزهر ثانية». والرواية، هي سردية البحث عن عين حارود هذه، في محاولة إلى الوصول إلى زمنٍ أثيريّ، فيه ينتصر المغلوبون والغالبون، هؤلاء على هزيمتهم وهؤلاء على انتصارهم، في العودة إلى زمن البداية الذي فيه من الممكن صياغة كل شيء بصورة مختلفة.

على أساس قومي الذي شهده الحزب الشيوعي الفلسطيني في العامين ١٩٤٢–١٩٤٣ . وكان اللقاء القطري الذي أقر تأسيس عصبة التحرر الوطني قد عقد في أيلول ١٩٤٣ في مقر اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في درج الموارنة ١٦ في حيفا وظهر أول بيان لها في الأول من شباط ١٩٤٤ . [١]

إن إطار العصبة الذي نشأ وتطور بسرعة وفرض نفسه لاعبا في إطار حركة التحرر الوطني الفلسطيني، له تحليله المتميز الذي ضمَّنه في ثلاث وثائق تاريخية مركزية صدرت عنه، في الفترة بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٤٨ . الأولى – «العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها» (١٩٤٥)، الثانية– «طريق فلسطين إلى الحرية» (آب ١٩٤٧)، والثالثة – «لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الديمقراطية» (أيلول ١٩٤٨).[٢] وضمّنت العصبة هذه الوثائق الرئيسية التاريخية، مفهومها للصراع في فلسطين وعليها، ومفهومها للعقدة الفلسطينية وطرق حلها في ظل أعقد التطورات المتسارعة التي رافقتها. كما صدرت وثائق العصبة في عدد من النشرات نصف الشهرية التي حاولت كل منها ان تتخصص في موضوع ملتهب يطال هموم الجماهير الكادحة وقضاياها السياسية والمطلبية ويعمل على تثويرها، إضافة إلى تحليلات ومتابعات جريدة الاتحاد الحيفاوية التي صدرت في حيفا عن عصبة التحرر ومؤتمر العمال العرب، لتكون الناطقة باسمهما وباسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي لاحقا . وتفردت عصبة التحرر الوطني الفلسطينية على الساحة الوطنية الفلسطينية بطرح سياسي وفكري بديل للطروحات التي تمسكت بها القيادة القومية التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية، وفي المقابل اتخذت طروحاتها شكلا متميّزاً في بعض جوانبه عن طروحات الحزب الشيوعي الفلسطيني (١٩٢٤–١٩٤٨) حيث انتظم الشيوعيون اليهود، في ظل انقسام الحزب على أساس قومي وظهور عصبة التحرر الوطني منذ العام ١٩٤٣ وحتى أواخر العام ١٩٤٨ . وبهذا المعنى فإن تجربة عصبة التحرر الوطني شكلت تجربة شيوعية أصيلة، نابعة من تربة الوطن، قلّ مثيلها في الحركة الشيوعية، وقلّ مثيلها في حركة التحرر الوطني.

كيف انعكست التحولات الطبقية على تطور البنى السياسية؟!

لم يكن لهذه التجربة أن تنشأ وتنمو وينتشر تأثيرها وتروج مواقفها لولا أنها كانت جاهزة للسباحة ضد التيار السائد من جهة، ولولا أن تحولا كبيرا قد طرأ على البنية الطبقية لفلسطين عشية الحرب العالمية الثانية ونشوء طبقة عاملة عربية واسعة ثبّتت مواقعها في العديد من مجالات الحياة .

وقد حصل هذا التحول على خلفية اضطرار بريطانيا وهي تعد امبراطوريتها الاستعمارية للحرب العالمية الثانية إلى بناء المصانع ومعسكرات الجيش في فلسطين، وتجهيز ما يتبعها من قاعدة لوجستية وورشات بناء وشق الطرق والكراجات، ومصانع الأغذية، وتوسيع البنى التحتية لوسائط النقل ، واتساع الحاجة إلى الخدمات والعمل في مصافي النفط ومد الانابيب، وشتى أنواع الخدمات، كل هذا أحدث طفرة كبيرة وتحولات هائلة في حجم الطبقة العاملة وفي البنية الطبقية العربية في فلسطين، دفعت بالطبقة العاملة التي اتسعت على أساس انتقال العاملين من الريف إلى المدن، إلى مقدمة الحلبة السياسية والاجتماعية، وذلك بعد أن كانت سلطات الانتداب قد عملت خلال سنوات طويلة على تشريع القوانين لمنع قيام صناعات وخدمات متطورة بين الفلسطينيين العرب، وقصرت الاستثمارات الكبيرة وتطوير المرافق، والاقتصاد المتطور والصناعات المتقدمة وشركة الكهرباء على الاقتصاد الصهيوني الاستيطاني في الييشوف .

إن نشوء الطبقة العاملة الفلسطينية خلق معه بشكل أصيل، الحاجة إلى تنظيمات عمالية نقابية تكون نداً وبديلا للنقابات الصهيونية وفي صلبها الهستدروت التي شكلت عاملا مؤسساً في المشروع الصهيوني أكثر من كونها موجهاً ثورياً أو حتى نقابيا للطبقة العاملة عامة، ونشأ تنظيم شيوعي عربي نابع من واقع الشعب العربي الفلسطيني في قلب معركته التحررية، ونابع عن مواجهة همومه الطبقية تمثل في عصبة التحرر الوطني.

إن خوف بريطانيا من أن تقطع عليها دول المحور، وخصوصا ألمانيا وإيطاليا طرق نقل العتاد والإمدادات والجنود عبر البحر الابيض المتوسط، جعلها تغير استراتيجيتها لتحتاط بإقامة معسكرات ومنشآت عسكرية ضخمة وبناء اقتصاد مبني على الاكتفاء الذاتي في فلسطين والمنطقة العربية يخدم حاجات الامبراطورية الاستعمارية شرق المتوسط، وانعكست هذه الاستراتيجية في اتساع هائل للطبقة العاملة المكونة من جماهير فلاحية بدأت تأخذ طريقها إلى أماكن العمل في المدن والبلدات المركزية، في عملية برتلة كبيرة ومتسارعة، خلقت طبقة عاملة أكبر مما كانت في فلسطين في أي يوم، وأكبر مما كان من الممكن أن يتطور بشكل طبيعي وفي ظروف طبيعية متدرجة.

إن نشوء الطبقة العاملة الفلسطينية خلق معه بشكل أصيل، الحاجة إلى تنظيمات عمالية نقابية تكون نداً وبديلا للنقابات الصهيونية وفي صلبها الهستدروت التي شكلت عاملا مؤسساً في المشروع الصهيوني أكثر من كونها موجهاً ثورياً أو حتى نقابيا للطبقة العاملة عامة، ونشأ تنظيم شيوعي عربي نابع من واقع الشعب العربي الفلسطيني في قلب معركته التحررية، ونابع عن مواجهة همومه الطبقية تمثل في عصبة التحرر الوطني. ويصف توفيق طوبي وهو أحد القادة المؤسسين لعصبة التحرر الوطني هذا التطور بقوله: «وتميزت تلك الفترة ببناء المنشآت المختلفة لمتطلبات المجهود البريطاني. وكانت حيفا وضواحيها قاعدة مهمة لهذا المجهود اجتذبت عشرات آلاف العمال من القرى القريبة والبعيدة التي تدفقت إلى منشآت البترول والقواعد الحربية ومنشآت الجيش البريطاني والصناعة التابعة. وكان الاتجاه الطبيعي لجماهير العمال الاندفاع نحو التنظيم دفاعا عن حقوقهم.»[٣]

صراع اليهود والعرب !!
أو معركة تحرر وطني ضد الاستعمار والصهيونية

إن أحد أشكال الصراع الفكري حول ما جرى في فلسطين والموقف من قرار التقسيم والتأريخ له، مرتبط بفهم طابع الصراع الأساسي وطبيعته.

وتحديد الموقف من هذا السؤال، يحدد الموقف من الحل الممكن للعقدة الفلسطينية بما فيها تطور الموقف من قرار التقسيم وخيارات صعبة أخرى. إن تصوير الصراع في فلسطين على أنه صراع اليهود والعرب بكونهم يهود وعربا، هو مفهوم يلتقي مع المفهوم الصهيوني والرجعي العربي للصراع، ويتماهى مع المفهوم الاستعماري الذي له مصلحة في تصوير الصراع صراعا دموياً عنصرياً بين اليهود والعرب، ليطرح استمرار الانتداب الامبريالي البريطاني ليس على أنه المشكلة بل على أنه الحل للمشكلة. ويناقض هذا المفهوم مفهوم عصبة التحرر الوطني والحزب الشيوعي الفلسطيني القائل بأن الصراع في فلسطين هو صراع تحرر وطني، وأن التناقض الرئيسي الذي يميز نضال الشعب الفلسطيني فيه، هو التناقض مع الامبريالية والصهيونية ومع الرجعية العربية المتواطئة مع هذا المشروع والمذنبة إليه.

لقد كانت عصبة التحرر الوطني وجريدتها «الاتحاد» قد تنبهت إلى هذا التمييز منذ حزيران ١٩٤٧ ، فنقلت عن مراسل وكالة ما وراء البحار البريطانية دوناد بيل : «إن هدف بريطانيا الذي كانت ترجوه من وراء عقد دورة خاصة لبحث مشكلة فلسطين (للجمعية العمومية للأمم المتحدة ع.م)، هو تأكيد سياسة الانتداب على تلك البلاد ، لأنه إذا تعذر التفاهم بين العرب واليهود فإن الأمر يقتضي وجود دولة ثالثة لحماية الطرفين هي بريطانيا بدون شك». [٤]

وكانت الاتحاد لسان حال عصبة التحرر الوطني قد نشرت:

«إن من أسباب ضعف قضيتنا أن بعض مندوبي الدول العربية انجروا وراء أضاليل الاستعمار فبحثوا القضية من وجهتها الخاطئة وقصروا همهم على تبيان التناقض والاختلاف

ويسود الانطباع الخاطئ لدى كثيرين- بعضهم عن سوء نية وبعضهم عن عدم اطلاع- وكأن الحل القائم على تقسيم فلسطين والذي انعكس في قرار الجمعية العمومية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، هو خيار الشيوعيين الفكري والسياسي. ويناقض هذا الانطباع الحقائق التاريخية، غير أن هناك من يلجأ إلى هذا الخلط، لتشويه مواقف الشيوعيين والتشكيك في منطلقاتهم فيما يخص دورهم إبّان «النكبة والبقاء».

بين العرب واليهود ولم يضعوا المسألة على أنها نضال تحرري ديمقراطي ضد الاستعمار والصهيونية في سبيل جلاء الجيوش الأجنبية وإقامة حكومة ديمقراطية مستقلة تؤمِّن أيضا حقوق السكان اليهود (المدنية – ع.م.) . ولا شك أن تهجم مندوبي الهيئة العربية العليا على اليهود كيهود ونعتهم بصفات عدائية جارحة بدلا من التهجم على الاستعمار والصهيونية (وقبل أن يمضي وقت طويل على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفظائع النازية –ع.م). وبدلا من إظهار حركتنا بمظهرها الديمقراطي العادل فإن هذا الموقف قد أثار الديمقراطيين في منظمة الأمم المتحدة وجعلهم في شك حول عدالة المطالب الوطنية التي تطرحها الأنظمة الرجعية العربية والقيادة الوطنية التقليدية».[٥]

يشكل تجاهل هذه الفوارق في قراءة جوهر وطابع القضية الفلسطينية من قبل القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة والتقليل من أهمية التمييز بينها ، خللا جوهرياً في تقويم مواقف هذه القوى والتأريخ لها، وفي صلبها عصبة التحرر الوطني وتحليلاتها.

ومن المثير أن بعض الباحثين في تاريخ القضية الفلسطينية، كانوا مستعدين لمهاجمة مواقف عصبة التحرر الوطني ومناكفتها والتّشكيك في وطنيتها من دون أن يحاولوا التعامل مع الوثائق التاريخية الصادرة عنها، لئلا تفسد الوثائق التاريخية عليهم فرضياتهم.

ويسود الانطباع الخاطئ لدى كثيرين– بعضهم عن سوء نية وبعضهم عن عدم اطلاع– وكأن الحل القائم على تقسيم فلسطين والذي انعكس في قرار الجمعية العمومية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، هو خيار الشيوعيين الفكري والسياسي . ويناقض هذا الانطباع الحقائق التاريخية، غير أن هناك من يلجأ إلى هذا الخلط، لتشويه مواقف الشيوعيين والتشكيك في منطلقاتهم فيما يخص دورهم إبّان «النكبة والبقاء».

وليس هناك شك أن أكثر المعنيين بالهجوم المتجدد في السنوات الأخيرة على تاريخ عصبة التحرر الوطني والطعن في دورها الوطني التقدمي هي الرجعية العربية المتنفذة اليوم، التي توهمت وأوهمت، أن الساعة مواتية ليس لفرض مفاهيمها وتبرير تبعيتها للإمبريالية والصهيونية فقط، بل توهمت أن الساعة مواتية لإعادة كتابة التاريخ وتبييض صفحتها تاريخيا لتواصل اليوم أيضا تآمرها على قضية الشعب الفلسطيني وقضايا شعوب المنطقة معتمدة على تحالفها السافر مع ادارة ترامب وحكومة نتنياهو وما يحاك مما يسمونه صفقة العصر. وبالمقابل هناك من حاول أن يوهم أن رفض التقسيم، هو مشروع القوميين ومشروع النظام العربي القومي الرسمي. بينما العكس هو الصحيح.

فالشيوعيون في فلسطين: الشيوعيون اليهود المنظمون في حينه في الحزب الشيوعي الفلسطيني، والشيوعيون العرب وحلفاؤهم المنظمون منذ العام ١٩٤٣ في عصبة التحرر الوطني، كانوا القوة الأكثر مثابرة على الساحة الفلسطينية والعربية في رفض فكرة تقسيم فلسطين، والأكثر عمقاً في تبرير رفضها، وهم الوحيدون الذين طرحوا مشروعا ديمقراطيا ووطنيا بديلا بشكل حقيقي، وتمسكوا على طول الطريق، بحل العقدة الفلسطينية من خلال إنهاء الانتداب البريطاني واقامة دولة مستقلة ديمقراطية موحدة لجميع سكانها، وفق صيغة عصبة التحرر الوطني. أو دولة ديمقراطية واحدة ثنائية القومية، وفق صيغة الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولم يتوقف الشيوعيون عن التحذير وحتى اللحظة الأخيرة من خطر التقسيم ، واعتبروا أن نهج القيادة التقليدية في استرضاء الاستعمار البريطاني ومنافسة الصهيونية على كسب وده بدلا من مقاومته، ورفض هذه القيادة نقل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، كقضية تحرر وطني وليس قضية اقتتال اثني، وهو ما جهدت بريطانيا والدول الامبريالية على تصويره والترويج له، سيؤدي بالضرورة إلى تقسيم فلسطين. وحذر الشيوعيون بقوة وعلى الملأ من أن استمرار القيادة العربية في رفض الحل

ولم يتوقف الشيوعيون عن التحذير وحتى اللحظة الأخيرة من خطر التقسيم ، واعتبروا أن نهج القيادة التقليدية في استرضاء الاستعمار البريطاني ومنافسة الصهيونية على كسب وده بدلا من مقاومته، ورفض هذه القيادة نقل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، كقضية تحرر وطني وليس قضية اقتتال اثني، وهو ما جهدت بريطانيا والدول الامبريالية على تصويره والترويج له، سيؤدي بالضرورة إلى تقسيم فلسطين. وحذر الشيوعيون بقوة وعلى الملأ، من أن استمرار القيادة العربية في رفض الحل الديمقراطي.

الديمقراطي الذي يقترحونه، في دولة واحدة لجميع سكانها، أو في دولة مستقلة ثنائية القومية في فلسطين، يحمّل هذه القيادة المسؤولية عن خلق الظروف المواتية لتقسيم فلسطين وإجهاض حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال.[٦]

الوضع المركب والخيارات الصعبة!

شكل التاسع والعشرون من تشرين الثاني ١٩٤٧ لحظة حاسمة في قضية فلسطين، وفي معركة الشعب الفلسطيني على مصيره وعلى مستقبله. وشكل نقطة تحول في تاريخ البلاد، وفي صياغة الخارطة الجغرافية والسياسية في المنطقة. وشكلت تداعيات القرار الدولي وإعلان قيام إسرائيل خلال نصف عام في حدود أوسع من الحدود التي أقرها قرار الجمعية العمومية، محور الصراع الإسرائيلي العربي ومعالم حله حتى يومنا هذا. وجعلت التطورات من المنطقة مسرحا مركزيا للصراع بين المشاريع الامبريالية العالمية المتحالفة مع الصهيونية والرجعية العربية، وبين مناهضيها . فقبل سبعين عاما تم إقرار قرار التقسيم في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن فلسطين. وحدد موقف المنظومة الدولية بشأن إنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين والاحتفاظ بوحدة اقتصادية بين الدولتين.

وفي الوقت الذي قبلت فيه القيادة الصهيونية قرار التقسيم رسميا، فإنها رأت به مقدمة، وليس بديلا عن تنفيذ مشروعها التوسعي المبيت المتواطئ مع الانتداب البريطاني، لاحتلال كل ما تطاله قواتها العسكرية ومن يدور في فلكها من عصابات إرهابية، من خلال عمليات التطهير والتشريد والتفريغ المبرمج للشعب الفلسطيني واقتلاعه من وطنه. وفي خطاب أمام اللجنة المركزة في الهستدروت في ٣ كانون الأول ١٩٤٧ (بعد أربعة أيام من إعلانه قبول قرار التقسيم)،صرح بن غوريون: أنه يرفض أجزاء من قرار التقسيم بدءاً برفض حدود الدولة اليهودية المقررة، ورفض الفترة الانتقالية لتنفيذ قرار التقسيم (حتى خريف ١٩٤٩) وانتهاء برفض قرار إقامة الدولة العربية [٧]... واعتبر سمحا فلابين في كتابه :»ولادة إسرائيل – الأسطورة والواقع» : أنه «بسبب مواقف مشوّهة فإن العديد من المؤرخين فهموا من قبول بن غوريون فكرة الدولة اليهودية على قسم من دولة إسرائيل، وكأنه قد وافق على قرار الأمم المتحدة كاملا، الا أن بن غوريون رأى بالتقسيم الخطوة الاولى لإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل الكبرى ، بما فيها شرق الأردن وهضبة الجولان وجنوب لبنان».[٨]

وفي الوقت ذاته، ومقابل ذلك، قامت الرجعية العربية، التي رفضت قرار التقسيم رسميا،(ممثلة بالنظام العربي الرسمي وجامعة الدول العربية)، بإرسال جيوشها (غير الجاهزة وغير المجهزة) إلى فلسطين، لتصادر قرار الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية ولتجمع أسلحته، لحرمانه من حقه الأولي حتى في الدفاع عن وطنه . ولم يعد خافيا أن الجيوش العربية لم تدخل إلى فلسطين لمنع قيام الدولة اليهودية، وإنما دخلت وأخذت مواقعها لتمنع قيام الدولة العربية ولتستبق قيامها. وشكلت ذريعة استخدمتها القيادة الصهيونية لتبرر أمام العالم مشروعها التوسعي المبيت والمخطط مسبقا للاستيلاء على فلسطين.

والغريب أن بعض المؤرخين والسياسيين المتحمسين، تأخذهم الحمية القومية، فيأخذون على عصبة التحرر الوطني ويعيبون على الشيوعيين موقفهم الذي دعا الجيوش العربية التي دخلت فلسطين في أيار العام ١٩٤٨ إلى مغادرتها وتوجيه طاقاتهم لمواجهة الاستعمار وأعوانه من الحكام الرجعيين في دولهم لتحريرها من التبعية للامبريالية..

ولكن الوقائع التاريخية تؤكد أن الأنظمة العربية المرتبطة بالامبريالية البريطانية والغارقة في التبعية إليها حتى العنق ليست سيدة قرارها، وقيامها بإرسال جيوشها إلى فلسطين لم يكن جدياً، ولم يكن يهدف إلى منع قيام الدولة اليهودية، بل إلى

ولكن الوقائع التاريخية تؤكد أن الأنظمة العربية المرتبطة بالامبريالية البريطانية والغارقة في التبعية إليها حتى العنق ليست سيدة قرارها، وقيامها بإرسال جيوشها إلى فلسطين لم يكن جدياً، ولم يكن يهدف إلى منع قيام الدولة اليهودية، بل إلى منع قيام الدولة العربية .

منع قيام الدولة العربية. ولكي تتضح الصورة حول جدية التدخل العسكري العربي في فلسطين ونوايا هذا التدخل الحقيقية لا بد من التوقف قليلا عند ما كتبه القائد العسكري المصري الذي حوصر في الفالوجة، جمال عبد الناصر في مذكراته عن حرب فلسطين:

«لم يكن ممكنا أن تكون هذه حربا جدية. لم يجر حشد قوات عسكرية، ولا تزوّد بوسائل قتالية ولا تخزين ذخائر – لا دوريات ، لا استخبارات ، ولا طائرات. ومع ذلك ألقي بنا في ميدان القتال لنواجه مصيرنا..»[٩] وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن الاجتماع الأول لرؤساء أركان الجيوش العربية لتنسيق خطة «لتحرير فلسطين»، انعقد في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ ، أي أسبوعين فقط قبل انتهاء الانتداب البريطاني. وبعد مجزرة دير ياسين وتهجير حيفا وتهجّير طبريا واندحار القوات الفلسطينية، وما رافق ذلك من اتساع عمليات التشريد واللجوء خارج فلسطين. وفي تقويم للوضع جرى تقديمه في اجتماع للوكالة اليهودية في آذار ١٩٤٨ جاء: «أن رؤساء أركان جيوش الدول العربية حذروا حكوماتهم من مغبة دخول جيوشهم إلى فلسطين وخوض حرب متواصلة فيها بسبب الاوضاع الداخلية في الدول العربية»

واعتبر سمحا فلابين في كتابه «ولادة اسرائيل– الاسطورة والواقع»

«إن ما ميز الحرب الأهلية في فلسطين ابتداء من تشرين الثاني ١٩٤٧ وحتى نهاية الانتداب البريطاني في ١٥ أيار ١٩٤٨ ، ، غياب كامل لاستراتيجية شاملة في الجانب العربي تلائم الوحدات الفلسطينية المنتشرة في الميدان، ولجيش الانقاذ العربي بقيادة القاوقجي، وأيضا للفيلق العربي التابع للملك عبد الله، فلم يكن هناك تسجيل وتجنيد قوى بشرية ووسائل قتالية، ولا قيادة عامة ولا تنسيق بين الفرق المقاتلة» .[١٠]

وفي تقرير رفعه عن محادثاته في ١٢ و–١٩ آب ١٩٤٦ مع الامير عبدالله، كتب إلياهو ساسون: «إن الموضوع المطروح للبحث لم يكن موضوع إقامة الدولة اليهودية، كلا المعسكرين (العربيين ع.م) أبديا استعدادهما للاعتراف بالوضع الجديد في ظروف معينة .. إن الملك عبدالله رأى بالمفتي عدوه الرئيسي والمر.. ورأى أنه يجب التخلص من المفتي وإزالته من الطريق في أسرع وقت ممكن وبأي ثمن» ! وإن مثل هذا الشعور كان قوياً عند المفتي أيضاً تجاه الملك عبد الله . « وهذا ما أكده وفد عصبة التحرر الوطني الذي التقى المفتي في بيروت في تشرين الثاني ١٩٤٧ .. «وكان الرئيس اللبناني بشارة الخوري كرر التصريحات حول استعداده للتوسط بين اسرائيل والعرب اذا ما التزمت اسرائيل للاندماج السياسي والاقتصادي في المنطقة.»[١١]

وكانت التقارير والتقديرات الاستخباراتية التي نقلت إلى الوكالة اليهودية تشي بـ «ان التدخل المصري في الحرب كان يهدف بالأساس إلى إسقاط مخططات الملك عبد الله ومؤيديه البريطانيين . لقد أرسلت مصر أفضل وحداتها العسكرية، التي تشكل قرابة نصف الجيش المصري الذي دخل إلى فلسطين إلى المدن العربية، بئر السبع والخليل والقدس، حتى تمنع الملك عبد الله من ضم هذه المناطق، المخصصة للدولة الفلسطينية.» [١٢]

واعتبر اسماعيل صفوت رئيس اللجنة العسكرية للقوات العربية التي أرسلت إلى فلسطين، أنه «ساد الاعتقاد غير الواقعي لدى اللجنة السياسية، بأن استعمال القوات النظامية وإعلان الحرب من قبل الجيوش العربية، أو حتى التظاهر بذلك من شأنه أن يدفع الدول الكبرى للتدخل وأن يفرضوا على الصهاينة حلا سياسيا لصالح العرب.»[١٣]

أما عزام باشا سكرتير عام الجامعة العربية، فقد أعلن أنه سيدعم قرار التقسيم إذا اقترح الأمر على الجامعة العربية من قبل دولة عربية .

وأضاف: «إن العرب مستعدون لتقديم تنازلات بعيدة من أجل إشباع شهوة اليهود لرؤية مركز روحاني (يهودي ع.م) وحتى مادي في فلسطين « ... لو كان بمقدوركم أن تضمنوا أن تسليم فلسطين لليهود يعني تحقيق السلام في كل مكان ، كنت سأمنحكم إياها بأكملها .» ... « إذا كان تقسيم البلاد من شأنه أن يشكل حلا يضع حدا للأوضاع السيئة السائدة ، تعالوا نفحص هذه الامكانية بحذر.»[١٤]

إن الوهم الذي خلقه دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لتصفية حسابات عربية داخلية كان له قسط كبير في إلقاء الشعب الفلسطيني في مهاوي الردى وأوهام الرجعية العربية.

بالمقابل كإن التهديد بالحرب من جانب شرق الأردن محدودا جدا. وقد كان الملك عبدالله نفسه قد وعد موظفا اسرائيلياً عالي المستوى (تقول المصادر العربية أنه موشيه شاريت) ، بأن الملك عبد الله «لن يتدخل في مسألة تأسيس الدولة اليهودية، وسوف يقوم باحتلال المناطق المقررة لتقوم عليها الدولة (العربية ع.م) الفلسطينية ليس إلا!»[١٥]

هذا النزر اليسير من الكم الهائل من الشهادات والوثائق المتوفرة يشهد، حسب رأيي، على أن دخول جيوش الأنظمة العربية إلى فلسطين، لا علاقة له بمنع نكبة الشعب الفلسطيني ولا بمنع قيام الدولة اليهودية .. بل له علاقة بمنع قيام الدولة العربية في فلسطين . والحقيقة أنه ليس من الصعب اليوم بعد مضي سبعة عقود على هذه الأحداث أن نرى طبيعة إرسال الأنظمة العربية للجيوش العربية إلى فلسطين وهزاله، وليس من الصعب أن نرى عمق خيانة الأنظمة الرجعية العربية وتلاعبها بجيوشها من جهة وبالقضية الفلسطينية وصولا إلى النكبة من الجهة الأخرى، ولكن الأمر اللافت هو كيف استطاعت عصبة التحرر الوطني الفتية ووثائقها أن تقرأ هذا المشهد كما هو أونلاين ، من دون ان يتوفر لها ما يتوفر لدينا اليوم من وثائق ومن مرور الوقت، وكيف استطاعت أن تقرأ حجم المؤامرة وطبيعة المشاركين فيها .

إن الوهم الذي خلقه دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لتصفية حسابات عربية داخلية كان له قسط كبير في إلقاء الشعب الفلسطيني في مهاوي الردى وأوهام الرجعية العربية. ونأمل أن يكون في هذا الاستعراض جواب لأولئك الذين ما زالوا يأخذون على عصبة التحرر الوطني نداءها إلى وقف هذا التدخل الذي لم يوصل ولم يكن بمقدوره أن يوصل إلا إلى نكبة الشعب الفلسطيني.

الموقف المبدئي للشيوعيين اليهود والعرب ضد التقسيم موقف الاتحاد السوفييتي - بين القبول والرفض!

قبل عام فقط من قرار التقسيم، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي ضم الشيوعيين اليهود في هذه المرحلة) مؤتمره العاشر في أواخر شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وقدم القائد الشيوعي البارز في تاريخ الحزب ماير فلنر التحليل السياسي، وتطرق في إطاره إلى مسألة التقسيم، وقال: «يعيش شعبان في هذه البلاد ولهما مصالح مشتركة. مستقبلهما منوط بقيام دولة ديمقراطية غير منحازة»... وأضاف : «لا يمكن أن تقوم في البلاد دولة عربية صرف. ولا يمكن أن تقوم دولة عبرية. فاليهود والعرب يعيشون بشكل مشترك في كل أنحاء البلاد. ومن غير الممكن الفصل بينهم لا جغرافيا ولا اقتصاديا.». وقال: «إن أي مشروع لتقسيم البلاد، من شأنه فقط أن يؤجج العداء القومي، وأن يعمق المصاعب الاقتصادية، وأن يصعد من اضطهاد الحكم الأجنبي الذي سيعرض نفسه وسيطا وحكما يقضي بين شعبين متخاصمين.» وأضاف فلنر في مداخلته: «إن الطريق الوحيد للحل يكمن في إقامة دولة عربية– يهودية، ديمقراطية ومستقلة، يتمتع فيها اليهود والعرب بالمساواة الكاملة في الحقوق.... إن الدولة الديمقراطية لن تتحقق ما لم تناضل الجماهير اليهودية والعربية، كتفا إلى كتف ضد الامبريالية وعملائها داخل الشعبين.»[١٦]

وفي الأول من أيلول ١٩٤٧ قبل أقل من ثلاثة أشهر من صدور قرار التقسيم، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي الفلسطيني «كول هعام»، موقف الحزب من توصيات الأكثرية في اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في فلسطين –اليونسكوب – والتي زارت فلسطين في تموز من العام نفسه، وأوصت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين فكتبت كول هعام: «مع نشر توصيات اللجنة الدولية بشأن مستقبل البلاد يجب القول بشكل واضح: إن توصيات الأكثرية في اللجنة الدولية ليست منطقية وغير قابلة للتطبيق. صحيح أنها أوصت بتقسيم «جيد»، لكنه «جيد –إلى درجة لم يكن بن غوريون يحلم به. فحتى الوكالة اليهودية نفسها لم تطالب بأن تكون يافا وبئر السبع في إطار الدولة اليهودية». وأضافت «كول هعام» : «إن اقتراح الأكثرية في اللجنة الدولية لا يحقق الاستقلال القومي لا لليهود ولا للعرب، وإنما يضع الأسس للسيطرة الأجنبية على كلا الشعبين.»[١٧]

وفي السياق نفسه، كتبت جريدة الاتحاد الصادرة عن عصبة التحرر الوطني في ١٩–١٠–١٩٤٧ ردا على تصريح

غروميكو ممثل الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة: «منذ تصريح غروميكو تبين أن موقف الاتحاد السوفييتي من مستقبل البلاد يقوم على إحدى إمكانيتين : إما الحل من خلال التفاهم اليهودي العربي على أساس إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، وإما التقسيم، ولا يوجد طريق ثالث .. إن الاتحاد السوفييتي أعلن موقفه هذا مع العلم بأن الخيار الأول غير وارد في ظل المؤامرات الامبريالية والصهيونية، وهو ما يعني قبول التقسيم ، برغم أن التقسيم هو الحل الأسوأ». وتضيف «الاتحاد» : «نحن لا نقبل موقف الاتحاد السوفييتي هذا بشأن القضية الفلسطينية. ونحن على قناعة بأن التقسيم هو حل غير عادل يحاولون فرضه على سكان البلاد من دون الاكتراث بمواقفهم. إن هذا الحل لا يحقق طموح السكان ولا يضمن الأمن والسلام في أنحاء البلاد، وليس من شأنه وقف المؤامرات الامبريالية» . وتواصل «الاتحاد»: «إن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي..لا تعني أننا نأتمر بسياسته الخارجية. فنحن الذين نقرر سياستنا على أساس وضع قضيتنا وأهداف شعبنا التحررية العادلة» . وأنهت «الاتحاد»: « علينا أن نعمل على توحيد صفوف الحركة الوطنية من أجل النضال ضد التقسيم ومن أجل إلغاء الانتداب البريطاني وجلاء العساكر الأجنبية وتحقيق استقلال البلاد».[١٨]

وفي مقابل هذا الموقف الواضح، يدعو بولس فرح أحد قادة عصبة التحرر المؤسسين، وواحد من أوائل النقابيين والشيوعيين العرب في فلسطين والذي انسحب من العصبة احتجاجا على قبولها قرار التقسيم في شباط ١٩٤٨ ، إلى التمييز بين رفض قرار العصبة وبين تفهم موقف الاتحاد السوفييتي، وهو يطرح في هذا المجال موقفاً مركباً يدافع فيه عن حق الاتحاد السوفييتي في اتخاذ موقفه ويحمِّل القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية المسؤولية عن عجزها عن القيام بدورها والتمييز بين العدو والصديق ، فيقول:

«أما الاتحاد السوفييتي فموقفنا منه واضح أن له الحق، وقد خرج منهكاً من حرب مدمِّرة، أن يتخذ القرار الصالح في زمانه، .. كان له الحق في اتخاذ القرار الذي يرتئيه مناسباً له، ولا يهم أيضاً إذا كان عادلا أو غير عادل . فإن دنيا السياسة ودنيا النظريات ودنيا الواقع لا تقوم على العدالة النسبية والمطلقة، بل بالقدرة على التعامل مع الظروف الموضوعية لتحقيق الهدف المعين.

إن الاتحاد السوفييتي اتخذ قراره بالنسبة لمفاهيمه الخاصة وموقفه العالمي وظروف الساعة ، ولا يملك أحد الحق في إدانة ما فعل. كما أنه لا يحق لأحد على وجه هذه الارض أن يمنعنا من التعامل مع قضيتنا وقضية شعبنا بالحرية التي افترضناها لغيرنا « وهو ما يعني أن من حق عصبة التحرر الوطني أن تتخذ موقفها بمعزل عن موقف الاتحاد السوفييتي ووفق ظروفها ومفاهيمها للصراع».

ويضيف بولس فرح في مقارعة هجوم القيادة التقليدية على الاتحاد السوفييتي: « لقد عزلت القيادة الوطنية نفسها عن الاتحاد السوفييتي لأسباب طبقية محضة وتحالفوا مع أعدائه ثم جاؤوا يلومونه بالموافقة على قرار التقسيم ، بغض النظر عما إذا كان التقسيم نظرياً أو ممارسة حرياً بالموافقة عليه . إنه جلب في أعقابه الكوارث للشعبين وللمنطقة، وأنه لم يساهم في دفع عجلة التقدم والحرية والاشتراكية إلى أمام وينبغي تركه للتاريخ للحكم عليه إذا كان خطأ أو صوابا.»[١٩]

ويقدم فرح إضافة مهمة لفهم طريقة التفكير التي اعتمدتها عصبة التحرر الوطني وهي تتعامل مع تعقيدات الموقف الذي واجهته والخيارات التي بنت عليها مواقفها حتى قبولها قرار التقسيم، وعلى الرغم من أن بولس فرح كان قد انسحب من العصبة بعد قبولها بقرار التقسيم في شباط ١٩٤٨ ، إلا أن تحليله هنا بقي ذا صلة وعاملا مساعداً على فهم مركبات موقف العصبة حين تبدلت الخيارات لكن مفهومه المنطلق من فكره الأممي جدير بالالتفات إليه:

«كنت مع زملائي ندعو عن يقين راسخ، وبطهارة المبادئ التي نؤمن بها، بأن العرب واليهود يمكن أن يتعايشوا وعليهم أن يتعايشوا لمصلحتهم ومستقبلهم».. ويضيف فرح: «ومنذ التحاقي بالحزب الشيوعي الفلسطيني وحتى يوم التقسيم كنا ندعو إلى التعايش العربي اليهودي، وكان من الواضح لنا أن الصهيونية ضد قضية التعايش، أنها لم تجئ للتعايش. وكنا نحاول التغلب على أهداف الصهيونية».

إن المنطق الذي تعامل به بولس فرح حين كان ما زال قائدا في عصبة التحرر، يكشف بوضوح الطابع المميز للتفكير السياسي للعصبة في تناقضه وتعارضه مع منطق الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، فيقول :»ماذا حدث حتى نبيت ليلتنا لنصبح مقسمين عربا ويهود ... ما دمنا نحاول التغلب على أهداف الصهيونية التي كانت ضد قضية التعايش وتهدف إلى تقويضه».

فهو يهاجم التقسيم لأنه يشمل ضمنا قبول المفهوم الصهيوني وليس المفهوم التقدمي للعلاقات بين العرب واليهود في مواجهة الصهيونية.

ويضيف بولس فرح إن أكثرية اللجنة المركزية لعصبة التحرر

الوطني، رفضت التقسيم ولم تجد فيه تقريرا للمصير .... وأن جريدة الاتحاد وجهت دعوة جريئة إلى الحركة الوطنية تقول فيها بشجاعة : «إن النضال في سبيل وحدة فلسطين هو نضال ضد تراث الدماء والدموع الذي سيتركه المستعمر البريطاني وراءه. هو نضال في سبيل إزالة شعور التوتر بين العرب واليهود، هو نضال في سبيل تقدم الجماهير العربية نفسها ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . هو نضال في سبيل الديمقراطية في فلسطين. هو نضال في سبيل تحقيق حرية فلسطين وسد أبوابها أمام المستعمرين . هو نضال في سبيل التعاون بين الجماهير العربية واليهودية.»[٢٠]

وفي مقارعته للقيادة التقليدية للحركة الوطنية واتهامه للقيادة القومية العربية في المنطقة ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها على ما آلت إليه القضية الفلسطينية أضاف بولس فرح: «كان على العرب أن يشمروا عن ساعد الجد ويقاوموا مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين. لقد قاوموا بزعامة غير مؤهلة للوقوف أمام قوى عصرية، كانوا متخلفين سياسيا وأيديولوجيا واقتصاديا وثقافيا . كانوا قد خرجوا من أوساط العثمانية ومفاهيم العثمانية إلى مجابهة قوى مادية وفكرية ضخمة، كانوا فرديين ومن القائلين ومن بعدي الطوفان ، وكانوا أشباه اقطاعيين فقاموا على خدمة الأجنبي وتواطئوا معه لكسب المغانم لأنفسهم فدمروا شعبهم وقضوا على أنفسهم.»[٢١]

إن أهمية هذا التوسع في اقتباس بولس فرح نابعة من نجاحه في وضع إصبعه على المعايير التي اعتمدتها عصبة التحرر الوطني من بين جميع القوى الفاعلة، في تحديدها مواقفها من الصراع القومي في فلسطين، ومنطلقاتها الطبقية والأممية ولغة تحليلها الماركسي اللينيني المتكامل للصراع، والذي من دونه لا يمكن فهم وتحليل مواقف الشيوعيين وتحليلاتهم .

بين رفض التقسيم مبدئيا وقبول قرار الجمعية العمومية

وإذا كان موقف الشيوعيين المبدئي والصحيح يرفض التقسيم بهذه الحدة، فكيف يمكن تفسير قبولهم لاحقا بقرار التقسيم واعتباره الخيار المناسب؟

جاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني١٩٤٧ بالحل على أساس تقسيم فلسطين، ليطرح معادلات معقدة أمام الشيوعيين اليهود والعرب، وجاء ليطرح خيارات قاسية أمام الشعب العربي الفلسطيني. وأبرز قرار الأمم المتحدة أن توازن القوى على الصعيد المحلي الفلسطيني، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي كان مواتيا لقيام دولة إسرائيل أكثر مما كان مواتيا لطموحات الشعب الفلسطيني، في ظل مؤامرة امتدت عبر سنوات الانتداب البريطاني، شاركت فيها القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية لمنع الشعب الفلسطيني من إقامة دولته، والقضاء على حقوقه القومية. وأصبحت المهمة الوطنية والديمقراطية الأساسية في هذه المرحلة إنقاذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ولو جزئيا، وتخليص هذا الحق من براثن المتآمرين. فالخيارات المطروحة لم تعد بين بديل الدولة الديمقراطية العلمانية لجميع سكان البلاد حسب برنامج عصبة التحرر الوطني، وبين التقسيم ، كما أن الخيارات لم تعد بين بديل الدولة الديمقراطية ثنائية القومية، كما طرح الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبين التقسيم . فالبدائل التي لاحت في أفق فلسطين هي الخيار بين تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وبين نكبة الشعب الفلسطيني. لقد تحمل الشيوعيون مسؤولية تاريخية عندما قبلوا قرار التقسيم (عصبة التحرر الوطني وافقت على القرار فقط في شباط ١٩٤٨)، لأنه كان الفرصة الوحيدة لانقاذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبالرغم من أنها اعتبرت أنه ليس خياراً جيداً. أما الأوهام التي علقها الآخرون على الفرج العربي فقد قادت الشعب الفلسطيني إلى مهاوي الاقتلاع والتشريد والنكبة.

وحتى نفهم بشكل أوضح خيارات عصبة التحرر الوطني المركبة فإن علينا أن نتوقف عند مذكرة أخرى وأخيرة صدرت في حيفا عن عصبة التحرر الوطني في أيلول ١٩٤٨ وعرفت باسم وثيقة توفيق طوبي. وسيسجل التاريخ أن الخيارات الحقيقية التي وقفت أمام الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، كانت إما التدهور المتسارع نحو النكبة.. وإما مشروع عصبة التحرر الوطني والحزب الشيوعي الفلسطيني، القائم على انهاء الاستعمار البريطاني واحتلاله، وقيام دولة ديمقراطية مستقلة لجميع سكانها وفق عصبة التحرر الوطني، أو دولة واحدة ثنائية القومية وفق الحزب الشيوعي الفلسطيني، فنجح الاستعمار وأعوانه في اغتيال المشروع الوطني الديمقراطي التحرري في كلتا الحالتين. ونجح ثلاثي – الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية في اختطاف الفرصة التاريخية الوحيدة الماثلة ووأدها، وهي الفرصة الوحيدة التي كانت حاضرة لانقاذ الشعب الفلسطيني من نكبته المبيَّتة . فرصة المشروع السياسي التحرري الديمقراطي المعادي للاستعمار وأعوانه، الذي طرحته عصبة التحرر الوطني في أيلول ١٩٤٨، من

وحتى نفهم بشكل أوضح خيارات عصبة التحرر الوطني المركبة فإن علينا أن نتوقف عند مذكرة أخرى وأخيرة صدرت في حيفا عن عصبة التحرر الوطني في أيلول ١٩٤٨ وعرفت باسم وثيقة توفيق طوبي. وسيسجل التاريخ أن الخيارات الحقيقية التي وقفت أمام الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، كانت إما التدهور المتسارع نحو النكبة.. وإما مشروع عصبة التحرر الوطني والحزب الشيوعي الفلسطيني، القائم على انهاء الاستعمار البريطاني واحتلاله، وقيام دولة ديمقراطية مستقلة لجميع سكانها وفق عصبة التحرر الوطني، أو دولة واحدة ثنائية القومية وفق الحزب الشيوعي الفلسطيني.

قلب جرح النكبة النازف، والدم ما زال ساخنا. في هذه الظروف غير المعقولة صدرت في حيفا وثيقة عصبة التحرر الوطني التي صاغها القائد المؤسس توفيق طوبي، تحلل الحالة الجديدة ، وتطرح أمام الجماهير الشعبية الفلسطينية المتعطشة إلى خيط من أفق وبصيص من أمل، مشروعا كفاحيا موجِّها، شجاعا، ومسؤولا، تحدد من خلاله الأهداف الاستراتيجية الملحة المستحقة، وتصوغ برنامج عمل نضالي، في صلبه البقاء في الوطن، والنضال على طريق التحرر والاستقلال، ومقاومة المشاريع الاستعمارية وعملائها العرب واليهود . مذكرة تاريخية تجيب على السؤال: «لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الفلسطينية؟»[٢٢].

مشروع كفاحي شجاع من قلب الجرح النازف

لم يكن مفروغا منه في الأوضاع السائدة بعد النكبة – وما حملته معها من تبدد الآمال، وتحطم الأحلام، أن تطرح عصبة التحرر الوطني هذا السؤال وأن تحدد هذا الهدف في ظل تكالب القوى الرجعية العاتية العربية واليهودية، في تنافسها على خدمة المشاريع الامبريالية، وعلى إسقاط خيار الدولة العربية الفلسطينية التي تشكل جزءا لا يتجزّأ من قرار التقسيم، بحجةٍ ظاهرها رفض التقسيم، وباطنها رفض الدولة العربية الفلسطينية المستقلة ولو على جزء من فلسطين، في وقت كانت فيه عصبة التحرر الوطني وحدها، دون كل القوى على الساحة الفلسطينية والعربية، تطرح مشروع الدولة العربية المستقلة على أرض فلسطين، والذي لم يتوقف الشيوعيون عن طرحه حتى اليوم. لقد حددت وثيقة العصبة: « إن إنشاء الدولة العربية في فلسطين هو التعبير الوحيد عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ... إن الطريق لانقاذ المجتمع الفلسطيني مما يتهدده من فناء وانقراض هو في قيام دولة مستقلة ديمقراطية يحكمها الشعب نفسه لصالح جماهيره الكادحة، ولا يحكمها حفنة من الرجعيين الخونة الذين يبيعون شعبهم كل يوم في سوق المساومات الاستعمارية.. تلك هي الطريق للقضاء على خطط الاستعمار، ليس في فلسطين فحسب بل في جميع أنحاء الشرق العربي أيضا..».

وتواجه مذكرة عصبة التحرر الوطني الرجعية العربية الحاكمة في المنطقة بحقيقتها، وتفضح دورها التآمري في نكبة الشعب الفلسطيني ، وتعريها أمام الجماهير الشعبية الجريحة فتقرر:

«إن احتلال جيوش الدول العربية للأقسام العربية من فلسطين ووقوفها على حدود الدولة اليهودية بل تراجعها عن الكثير والغالي من القسم العربي من فلسطين: عكا وقضائها ويافا واللد والرملة والناصرة وقضاء الجليل، كل ذلك يوضح تماما أن المؤامرة تستهدف حرمان عرب فلسطين من حقهم في تقرير مصيرهم. لم تدخل جيوش الدول العربية الأرض الفلسطينية للقضاء على الدولة اليهودية كما ادعت، بل لاحتلال أراضي القسم العربي ولمنع قيام دولة عربية مستقلة، تكون شوكة في حلق الاستعمار في الشرق العربي، هذا ما أثبتته الأحداث العسكرية الأخيرة وهذا ما أراده المستعمر من وراء تدخل الجامعة العربية».

وعلى هذا الموقف تماما وعلى قيامها بفضح تورُّط النظام العربي الرجعي في تسهيل مرور المشروع الامبريالي الصهيوني في فلسطين، جرت تاريخياً وتجري اليوم بإصرار أكبر، محاسبة عصبة التحرر الوطني والشيوعيين عند كتابة التاريخ، وتشويه مواقفها في ظل استفحال الهجمة الرجعية العربية وتكشّف تحالفها مع الصهيونية والامبريالية في أيامنا هذه بالذات.

وتخلص وثيقة عصبة التحرر الوطني إلى أن: «من واجب شعبنا إذا أراد أن يكون مصيره مصير شعب حر مستقل، أن يناضل في سبيل إقامة دولة عربية مستقلة في القسم العربي

من فلسطين على أساس قرار منظمة الأمم المتحدة وعلى أساس التفاهم والتعاون بين الشعبين العربي واليهودي».

وبعيدا عن نشر الأوهام وإغراق الجماهير بها، صارحت العصبة شعبها، بحجم التحديات التي تنتظر المشروع الكفاحي الذي تدعوهم للالتحاق به وتبنيه:

«إن نضال شعبنا العربي (الفلسطيني) من أجل إقامة دولته العربية المستقلة، سيصطدم بمقاومة الاستعمار وأُجَرائه من الرجعية العربية والرجعية اليهودية على السواء.»

وأضافت الوثيقة : «لا تزال الرجعية العربية تمني اللاجئين بالعودة السريعة، وتهدد بالحرب إذا لم يرجع اللاجئون ، وكأن هذه الحرب لم تعلن إلا لتشريد أهالي فلسطين.

إننا نؤكد لأولئك الذين شردهم الاستعمار- المتآمر مع الصهيونية – والرجعية العربية الخائنة، إن من شردهم لن يتمكن من إرجاعهم.... لن يرجع اللاجئون إلى بلادهم نتيجة لمساومات استعمارية بين الرجعية العربية والرجعية اليهودية ... إن رجوع اللاجئين إلى وطنهم، يعتمد على نجاحنا في النضال من أجل إقامة دولة عربية في فلسطين تقوم على أساس التعاون والتفاهم مع الشعب اليهودي. إن قيام دولة عربية ذات سيادة في فلسطين، تسير على هدي قرار منظمة الأمم المتحدة هو الضمانة الأكيدة والوحيدة لإعادة اللاجئين».[٢٣]

الأمانة التاريخية

تعرض تاريخ الشيوعيين الفلسطينيين والشيوعيين في فلسطين، وخصوصا الموقف من قرار التقسيم إلى حملة من التشويه حتى بات يبدو واضحاً انشغال بعض القوى السياسية ومؤرخيها بقراءة مبتورة لقرار عصبة التحرر الوطني والشيوعيين عامة بشأن قبول قرار التقسيم في شباط ١٩٤٨ ، وهو القرار الذي تم قبوله فقط بعد أن أصبح القرار ناجزا عالميا، وذلك على الرغم من أن عصبة التحرر الوطني والشيوعيين الفلسطينيين والشيوعيين في فلسطين عامة، كانوا هم الذين تمسكوا حتى اللحظة الأخيرة أكثر من أي قوة فاعلة أخرى على الساحة الفلسطينية والعربية برفض مشروع التقسيم، ورفضوا توصية الأكثرية في لجنة تقصي الحقائق الدولية بتقسيم فلسطين وعملوا على مقاومة هذه التوصية بكل الوسائل المتاحة، وطرحوا مشروعهم الديمقراطي التحرري بديلاً للتقسيم، بقي هذا هو الموقف والممارسة إلى أن أصبح التقسيم نافذا وبات السؤال الحاسم الوحيد ذو الصلة، ليس الخيار بين التقسيم وبين الحل الديمقراطي في دولة واحدة كما طرحه الشيوعيون، بل بات السؤال: هل يمكن انقاذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وممارسته في دولة في فلسطين؟ بعد أن أصبح واضحاً أن مشروع الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية الجاهز والمبيّت يقود حتما إلى نكبة الشعب الفلسطيني واقتلاعه وتشريده.

ويسأل السؤال: أليس أخطر ما يمكن أن يقوم به مؤرخ أو باحث مهنياً وموضوعياً في هذه الحالة، هو تجاهل الوثائق المركزية الصادرة عن عصبة التحرر الوطني ، خاصة تلك التي تناولت بشكل واسع ومعمق موضوع بحثه ، وهي وثائق قد تكون الوثائق السياسية الوحيدة التي صدرت في الفترة التي بحثها، وتتضمن مواقف العصبة من القضايا ذات الصلة ببحثه؟!.

ومن هذه الوثائق – مذكرة العصبة «طريق فلسطين إلى الحرية» التي صدرت في آب ١٩٤٧ ووثيقة توفيق طوبي في أيلول ١٩٤٨ : لماذا نناضل من أجل دولة عربية مستقلة؟ والمناشير التي وزعتها العصبة في ميناءي حيفا وبيروت ودعت فيها جموع اللاجئين إلى العودة إلى بيوتهم وأماكن عملهم ٣،٥،١٩٤٨،[٢٣] وما وثقه حنا نقارة من قيامه بمحاولات لتنظيم مسيرة عودة لعشرات ألوف اللاجئين يعبرون الحدود عبر رأس الناقورة إلى فلسطين.. وقيامه على رأس وفد بمقابلة رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح في أواخر تموز ١٩٤٨ ، لتمكين اللاجئين من الوصول إلى رأس الناقورة لينطلقوا عائدين عبر الحدود في تحد للجيش الاسرائيلي وسياسة التهجير، ورد الصلح على طلبه ورفاقه بقوله: –هذا أمر لا أستطيع فعله.. هذه تحتاج إلى أمر من فوق من فوق»[٢٤]!!.

إن المقلق ان هذا التجاهل لوثائق العصبة الصادرة عنها وعن قيادات فيها، لم يحدث بسبب انعدام هذه الوثائق بل على الرغم من توفرها لكل باحث يرغب في استعمالها. فهل يستطيع القارئ النبيه أن يستنتج أن قيام الباحث عادل مناع مثلا بتغييب هذه الوثائق التي بحثت ووثقت مواقف العصبة والشيوعيين من قرار التقسيم وما تلاه من تطورات، في الفصل الثالث من كتابه «نكبة وبقاء»[٢٥] يضيف إلى الأمانة التاريخية؟ وهل يساعد على فهم التاريخ الفلسطيني والصراع الفكري على ساحته؟!

وإذا كانت عصبة التحرر الوطني قد صاغت على طول الطريق الوعر معادلة ثلاثي الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وحددت مسؤولية هذا الثلاثي مباشرة عن نكبة الشعب الفلسطيني، جميع مركباته معا، وكل واحد منها على حدة، فقد تجاهل بعض المؤرخين الحقيقة الساطعة والمؤسفة، بأن

الحركة الشيوعية وعصبة التحرر الوطني على طول تاريخها، قد حرمت بشكل منهجي من قبل الحركة القومية الفلسطينية والعربية وقيادتها التقليدية من أخذ دورها والاعتراف به في معركة الشعب الفلسطيني التحررية، ما منع عنها الامكانية القيام بدور حاسم للتأثير على مسارها الفعلي . ويشير القائد المؤسس في العصبة إميل حبيبي إلى ذلك في تقديمه لكتاب سميح سمارة: «العمل الشيوعي في فلسطين – الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية»: «الواقعة التاريخية الجذرية هي أننا منعنا نحن الشيوعيين الفلسطينيين – من تحمل أي مسؤولية في تقرير مصير القضية الفلسطينية، وفي مراحل هذه القضية، حتى ولا المشاركة في تحمل أي قسط من هذه المسؤولية»[٢٦].

لقد كانت عصبة التحرر الوطني في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الشعب الفلسطيني، هي القوة الفلسطينية والعربية الوحيدة التي طرحت من قلب جرح النكبة النازف مشروعاً كفاحياً واضح المعالم لمواجهة نتائج النكبة والتشريد واللجوء، مشروعا قابلا للممارسة، بعيداً عن الخطابة والشعارات العاطفية الرنانة، والقومجية والأصولية الزائفة، وبعيدا عن دعوات الاستسلام والإحباط والخرافة .

إن الصدام والمجابهة مع الرجعية العربية وفكرها وسياستها وتبعيتها وعمالتها لمشاريع الهيمنة الامبريالية والصهيونية، كانت قبل سبعين عاما ، وما تزال اليوم حجر الرحى في معارك الشعوب التحررية، وأنا أعتقد أن نهج عصبة التحرر الوطني الفلسطيني ومنهجها التقدمي كان وما زال «الحجر الذي أهمله البناؤون فصار رأس الزاوية.»

.....

١. أحمد سعد، جذور من الشجرة دائمة الخضرة، توفيق طوبي، صفحات ناصعة من التاريخ المشرف، (عكا: معهد إميل توما، ١٩٩٦)، ص ١٤
٢. أرشيف توفيق طوبي، وثائق عصبة التحرر الوطني، (حيفا: معهد إميل توما)
٣. سعد، جذور من الشجرة...
٤. الاتحاد، حيفا، ١-٦-١٩٤٧.
٥. الاتحاد ، حيفا، ١٨-٥-١٩٤٧.
٦. مذكرة عصبة التحرر الوطني إلى لجنة تقصي الحقائق – اليونيسكوب : طريق فلسطين إلى الحرية، أب ١٩٤٧.
٧. ميخائيل با زوهر، بن غوريون، سيرة سياسيّة، (تل أبيب: كيتر، ١٩٧٧) الجزء القاني، ص ٦٤١ (بالعبريّة)
٨. سمحا فلابان، ولادة إسرائيل- أسطورة وحقيقة، ترجمة يورام بار (تل أبيب: بدون اسم دار النشر ، ١٩٩٠) ص ٣٠
٩. (٩) جمال عبد الناصر، يوميات جمال عبد الناصر في حرب فلسطين، (القاهرة: نشر آخر ساعة، ١٩٥٥)، ص ٤.
١٠. (١٠) فلابان، ولادة.....، ص ٩٥
١١. (١١) إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، (تل ابيب: عام عوبيد، ١٩٧٨).
١٢. (١٢) فلابان، ولادة.....، ص ٩٥
١٣. (١٣) تقرير لجنة إسماعيل صفوت – الخالدي : وجهة النظر العربية، ص ١٣٠.
١٤. (١٤) مقابلة مع عبد الرحمن عزام باشا مع صحيفة Le Progres Egyptian، ٥ تشرين الأول ١٩٤٥.
١٥. (١٥) عبد الله التل «كارثة فلسطين : مذكرات عبد الله التل»، (القاهرة: دار الهدى، ١٩٩٠)
١٦. (١٦) ماير فلنر، المؤتمر الـ ١٠ للحزب الشيوعي الفلسطيني، التقرير السياسي.
١٧. (١٧) كول هعام (بالعبرية)، تل ابيب ١-٩-١٩٤٧
١٨. (١٨) الاتحاد، حيفا، ١٩-١٠-١٩٤٧
١٩. (١٩) بولس فرح، من العثمانية إلى الدولة العبرية، (الناصرة: الصوت ١٩٨٥)، ص ١٨٨.
٢٠. (٢٠) فرح، من العثمانية..... ، ص ١٨٨.
٢١. (٢١) فرح، من العثمانية..... ، ص ١٩١.
٢٢. (٢٢) أرشيف توفيق طوبي، وثائق عصبة التحرر الوطني، (حيفا: معهد إميل توما)
٢٣. (٢٣) أرشيف توفيق طوبي، وثائق عصبة التحرر الوطني، (حيفا: معهد إميل توما)، بيان صدر عن العصبة ووزع في ميناء حيفا وميناء بيروت في ٣-٥-١٩٤٨
٢٤. (٢٤) حنا نقارة، مذكرات محام فلسطيني – حنا ديب نقارة محامي الأرض والشعب، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني ٢٠١١)، ص ١٥٧
٢٥. (٢٥) عادل منا ع، نكبة وبقاء، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦)
٢٦. (٢٦) سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين – الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩) ص ٨

هنيدي عاصي*

«الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني/ أمريكا اللاتينية - جنوب أفريقية – فلسطين»

لمؤلفه الأب مايكل برَيرْ

«الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني – أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقية، فلسطين»، دمشق، دار قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى، ٤٢٠ ص، من القطع المتوسط ، ترجمة أحمد الجمل، زياد منى.

الأب مايكل برير هو رئيس كلية اللاهوت والدراسات الكتابية في كلية جامعة سانت ماري بجامعة سَرِي، يحمل الجنسية البريطانية، ويتمركز حقله العلمي وتخصصه في علم اللاهوت. ويصنف هذا الكتاب ضمن علم اللاهوت أيضاً، وهو يستهدف المهتمين بشكل مباشر بالخطاب الكتابي واللاهوتي، بالإضافة إلى الباحثين في مجالات الكتابات والتأويلات الكتابية، وإعلام القطاع الأوسع من العامة بقضايا ذات تعقيدات وتأثيرات على الانسان وعلى الولاء للرب.

اشار الأب مايكل، في كتابه، إلى الظروف التي دفعته إلى كتابة هذا الكتاب، كالتأثيرات الكبيرة للاستغلال الاستعماري في عالمنا، وذكر أنه كان يعمل أثناء مراجعته الأخيرة لهذا الكتاب استاذاً في جامعة بيت لحم واستاذاً مقيما في المعهد السكسوني للاهوت بالطنطورة في القدس، حيث كان يتنقل بين بيت لحم والقدس ويقطع الحواجز الاسرائيلية التي تفصل بين المدينتين. هذه إذًا الظروف التي عاشها مع الفلسطينين إبّان أحداث النفق (الانلال والقمع والاهانة)، التي تلحقها المشاريع الاستعمارية بالسكان الأصليين بدون استثناء. هذا بالإضافة إلى صوت الرصاص والدبابات الاسرائيلية التي أعطت قوة معينة لبحثه وكتابه. كما استشهد أحد طلابه في جامعة بيت لحم أثناء إعداده هذه الدراسة بتاريخ ٢٥/ ايلول /١٩٩٦. دفعته هذه الظروف مجتمعة إلى تقديم محاضرة في مدينة القدس تحت عنوان «هل يوافق إله الكتاب المقدس على التطهير العرقي؟» السؤال الذي سعى جاهداً للإجابة عنه في هذا الكتاب .

الكتاب هو دراسة وتحليل للكتاب المقدس بشكل عام، من خلال

* طالب دراسات عليا في جامعة بير زيت/تخصّص دراسات إسرائيليّة

التركيز على مناقشة القضايا التي تسهم في التحقق من أن بعض القصص والنصوص الكتابية قدمت بعض الدعم المعتقدي والأخلاقي لعدد من الحالات الاستعمارية، التي اختار منها [الكاتب] ثلاثة نماذج من مناطق وفترات مختلفة هي: أمريكا اللاتينية في القرون الوسطى؛ وجنوب افريقيا، وفلسطين في القرن التاسع عشر والعشرين). تعكس هذه النماذج الاستعمارية الثلاثة وجهات نظر كاثوليكية وبروتستانتية ويهودية، وقد تم استقصاء مدى تأثير القصة الكتابية وملاءمتها في التسويغ العقائدي للمشروع الاستعماري في كل حالة من الحالات الثلاث. بالإضافة إلى أن الكاتب قدم نقداً وتحليلاً لنصوص الكتاب المقدس التي تم توظيفها في النماذج الاستعمارية، ووقف عند نقاط الشك كمحاولة للوصل إلى الحقيقة ونفي الادعاءات والأكاذيب وعدم الاكتفاء بالجانب الديني لهذه النصوص دون الاهتمام بالسرد التاريخي والأدبي أيضاً، وهذا ما وضحه في الفصل الأخير من كتابه.

ورغم ضخامة المادة وصعوبة الموضوع وفلسفته، إلا أن الأب برير نجح في معالجة موضوع الكتاب وتقديمه بأسلوب ممتع ومنظم وبلغة قوية وسلسة واضحة، ما ساهم في شد وجذب القارئ لمواصلة القراءة وفهم الموضوع دون ملل. يبدأ الكتاب بمقدمة الطبعة العربية التي كتبها مؤلف الكتاب متوجهًا إلى القارئ العربيّ، يليها مدخل عام للمادة يمهّد عملية الانتقال إلى الفصل الأول: المشكلة الخُلقية للتقاليد الكتابية عن الأرض (جانب نظري وسرد تاريخي)، والفصل الثاني: الاستيلاء الاستعماري على تقاليد الأرض (تحليل النماذج)، والفصل الثالث: الاستعمار والدليل الكتابي(نقد)، وأخيراً الخاتمة والهوامش.

تناول الفصل الأول «والذي هو عبارة عن مقدمة وسرد تاريخي»، التقاليد الكتابية عن الأرض، والنصوص التي تتناول قضية الأرض في الأسفار الخمسة (التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية)، والأرض في سفر يهوشوع وأسفار أخرى، كسفر القضاة والانتقال من مرحلة يهوشوع إلى مرحلة شاؤول، وبموت يهوشوع تأتي حقبة موسى (التوراة) وبحلول شاؤول تتم تهيئتنا إلى قدوم عهد داوود والملكية، والتوراة التي قسمت إلى قسمين: تناخ أنبياء السابقين واللاحقين. ومشناه أو كتوفيم كتب معايشة التوراة وأسفار الكنيسة المسيحية الـ ٣٩ التي تعدها نصوصا مقدسة، وكيف تم استغلال هذه النصوص في التأويل وتسويغ وشرعنة الاستعمار وغزوه على الشعوب الأخرى، واحتلال الأرض والاستيلاء عليها والقضاء على السكان الأصليين وممارسة العنف ضدهم واستغلالهم ونهب خيرات بلادهم كما حدث في النماذج الثلاثة.

وقدم الفصل الأول أيضًا تحليلاً للكيفية التي تم فيها توظيف النصوص لدعم الاستعمار في مناطق مختلفة وعديدة وفي فترات مختلفة، وكانت معاملة الشعوب الاصلية للبلاد التي يتم لاستيلاء عليها بنفس الطريقة التي تم بها القضاء على الشعوب السبعة (الحثيين، والجرجاشيين، والأمورين، والكنعانيين، والفرزيين، والحويين، واليبوسيين) من قبل يهوه. وتعكس الأسفار الستة من الكتاب المقدس– التوراة بعض مشاعر التفوق العرقي والعنصرية والخوف من الغرباء، التي تبدو أنها تلقي أكبر قدر ممكن من الشرعية في صبغة موافق عليها سماوياً. وعلى الصعيد القيمي لا تزال التوراة مصدراً لتقديم الشرعية السماوية لاحتلال أراضي شعب آخر، وإبادة فعلية للسكان الأصليين. ومن الأمثلة على ذلك الحروب الصليبية التي كانت مثالاً على الرابط بين الدين والسلطة السياسية وتوظيف الكتاب كأداة قمع. وقد كان هذا واضحاً عندما أعلن البابا أوربان الثاني عند بدء حملة الفرنجة الأولى في مجلس كلرمونت في عام ١٠٩٥ م، ودعا الجنود إلى خوض حرب المسيح، وضمن لهم الصفح عن كل خطاياهم. والدعوة إلى تحرير أورشليم من الأجناس النجسة وتسويغ العدوان المسلح عليها بالعهدين القديم والجديد .

أما الفصل الثاني والمركزي للكتاب فقد تناول دراسة وتحليل النماذج الاستعمارية الثلاثة: أمريكا اللاتينية، وجنوب افريقيا، والاستعمار الإسرائيلي في فلسطين. ومن خلال دراسة وتحليل هذه النماذج وضّح الأب برير كيف وظف الاستعمار، في كل واحدة من الحالات، نصوص الكتاب المقدس عند المسيحيين واليهود في تسويغ الاحتلال والاستيطان والاستغلال، والاستعباد وابادتهم الشعوب المستعْمَرة. بالإضافة إلى دراسة وتحليل النماذج (الحالات) الثلاثة، كما عمل على مقارنة كيفية تناول النصوص التي تم اللجوء إليها في كل نموذج، على حدة، وأظهر أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهم، مع التركيز على النموذج الصهيوني. وجاء تحليله للنماذج على النحو التالي:

أمريكا اللاتينية: بعد وصول كرستوفر كولمبس في عام ١٤٩٢ لأمريكا اللاتينية، وعلى أثر اكتشاف الأراضي الخصبة والمليئة بالذهب، قام البابا الكسندر السادس بتقسيم البلاد إلى قسمين بين اسبانيا والبرتغال. ومن ثم قام كولمبس بعدد من الحملات الاستكشافية، واستوطن في هسبنيولا وجزر الانتيل الكبرى في الفترة الواقعة ما بين ١٤٩٢– ١٥١٢ للتقدم بعمق البلاد. كانت هذه البلاد مأهولة بالسكان الأصليين مدة ألفي عام قبل مجيء كولمبس إلى أمريكا الجنوبية، ولها حضارة متطوّرة. وقد قُدر عدد السكان حينها بنحو ٣٥ مليون نسمة، وبدأ الاستيطان للأرض واستغلال السكان الأصليين وتم تنفيذ السخرة واستمر الاستعمار قرابة ٣٠٠ عام، حتى بداية الثورة الفرنسية والأمريكية التي أدت إلى حروب الاستقلال .

اشتمل تاريخ تدخل أوروبا في أمريكا اللاتينية على ثقافة الهيمنة وترابط السياسة والدين حيث تبادلا الدعم العقدي والمادي والمؤسساتي والشرعية، وكانت الكنيسة الكاثوليكية جزءا لا يتجزأ من المغامرة الاستعمارية في أمريكا عبر إنشاء الأديرة ومراكز التنصير. وكان كولمبس ينفذ غزوه تحت اسم «إلهنا يسوع المسيح». بهذه الصورة أصبح

وعين حارود، في الرواية، هي البقعة الجغرافية الوحيدة، التي تشكل منفذاً إلى زمن مغاير. «سأذهب إلى عين حارود. وهناك، في عين حارود، سوف نبدأ كل شيء مرة أخرى من جديد، إنما بشكل مغاير. في عين حارود الجديدة سيربض النمر مع الجدي، وستولد الأرض من جديد، ويعود كل شيء يزهر ثانية». والرواية، هي سردية البحث عن عين حارود هذه، في محاولة إلى الوصول إلى زمنٍ أثيريّ، فيه ينتصر المغلوبون والغالبون، هؤلاء على هزيمتهم وهؤلاء على انتصارهم، في العودة إلى زمن البداية الذي فيه من الممكن صياغة كل شيء بصورة مختلفة.

الحافز الديني في تنصير الهنادرة هو التسويغ لمجمل مشروع الغزو «الاستيطان»؛ وقد وصف رجل اللاهوت سبولفديه السكان الأصليين الهنادرة بالبربر وبأنهم أقزام، وكان ذلك مسوغا اضافياً يفرض عليهم قبول سيطرة المتفوقين عليهم وسيطرته التي ستجلب لهم منافع عظيمة وتحولهم من أشرار وأنجاس إلى أمناء وأشراف. وعليه، فقد كانت هذه النقاشات أيضاً مسوغا للسيطرة الاستعمارية ونابعة من مواقف عنصرية وأبوية وجنسانية، ومستمدة من النظام الطبيعي أكثر من اللاهوت.

جنوب أفريقيا: وضّح برير في النموذج الإفريقي كيف كان للكتاب المقدّس واللاهوت المسيحي دور بارز في تطور الاستعمار الأفريقاني والقومية الأفريقانية، وتسويغه عبر توظيفهما، وكيف قامت الغالبية من اللاهوتيين الإصلاحيين الهولنديين في جنوب أفريقيا باختراع الفصل العنصري في الفترة ما بين ١٩٣٠– ١٩٦٠، وتبريره والدفاع عنه وترسيخ قاعدته باللجوء إلى الكتاب وخاصة سفر التثنية، بحيث تمت ملاءمتهما وتكييفهما مع تطور العقيدة الأفريقانية السياسية.

ومع بداية عام ١٩٧٠ كانت القوات المشتركة البريطانية والميليشيات الاستعمارية والقوات الخاصة الأفريقانية قد أتمت سيطرتها بإخضاع الأفارقة، وكان لدى البريطانيين وبعض البوير هاجس يسعى إلى نشر وتعميم شعور بالتفوّق على الأفارقة بسبب انتمائهم إلى عرق متحضر ودين نبيل، وهو ما سوّغ لهم الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين والسيطرة على سوق العمل والمواطنين المحليين. هذا مع العلم أنه كان هناك تنافس بين المجموعتين (البريطانيين والبوير) على مهمة إخضاع الأفارقة وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من الماس والذهب في المنطقة، وقد حققت هذه الموارد للبيض المستعمرين أرباحاً طائلة.

وفي النموذج الأفريقي، ركّز برير على الدور الذي لعبته خرافة النزوح الكبير للبوير من مستعمرة «كاب» إلى «اورانج فري ستيت» و«ترينغال» في الفترة ١٩٣٥– ١٩٤٠، وهنالك خرافة تدعي أن الكتاب يصلح لأن يكون مصدراً لهوية «بويرية»، كما تشيع أنهم بنزوحهم اعتبروا انفسهم الشعب المختار الذي خلص البريطاني (بني إسرائيل) من مصر وهم في طريقهم إلى أرض الميعاد، وأن السكان الأصليين من السود هم (الكنعانيون)، وقد وضّح برير هذه المقاربة ما بين بني إسرائيل والأفريقان بمجموعة من النقاط: انتقل بنو إسرائيل من مصر إلى فلسطين أما الافريقان فانتقلوا من الـ «كيب» إلى «فري أورانج»، تحمّل الطرفان قساوة الحكام الغرباء، بنو إسرائيل هربوا من مصر إلى أرض كنعان وكذلك الأفريقان هربوا من مستعمرة الـ «كيب» إلى الشمال، الطرفان تسلموا أراضي جديدة وأقاموا عهدا مع الرب وشيدوا نصباً تذكارية من الحجارة وبنوا كنائس ورووا تاريخهم على نحو استرجاعي.

الاستعمار وفلسطين: في هذا النموذج استقصى برير كيف اختلق المؤرخون الصهاينة التاريخ اليهودي بطريقة شبيهة بما شهدناه في النماذج الأخرى وخاصة في حالة أصحاب العقيدة الأفريقان، وكيف كان للكتاب المقدس دور خاص في ذلك، لكن بدرجة أقل من دوره في التسويغ الذي ساقه المستوطنون الأوروبيون في أمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا، بسبب استعانة الاستعمار الصهيوني بالكتاب منذ عشية حرب حزيران، وليس منذ البدايات، وذلك بهدف إيجاد الشرعية لاحتلال أرض فلسطين وطرد شعبها. كما استعرض أبرز التطورات منذ ولادة الصهيونية وحتى صدور هذا الكتاب، وقام بتقسيمها إلى مراحل: المرحلة المبكرة للصهيونية ١٨٩٦–١٩١٧، وفيها تحدث عن رؤية هرتسل وخطته، عن الصهيونية الإمبريالية، وعن الحرب العالمية الأولى. المرحلة الثانية : ١٩١٧–١٩٤٨، وعد بلفور وعصبة الأمم المتحدة ، المعارضة العربية، مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وما بين قرار التقسيم ونهاية الانتداب. المرحلة الثالثة: دولة إسرائيل ١٩٤٨– ١٩٦٧، ترحيل اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وتدمير القرى والمدن الفلسطينية. المرحلة الرابعة : ١٩٦٧ وتهويد الأراضي الفلسطينية، إسرائيل في لبنان، ائتلاف الوحدة الوطنية الحكومي ١٩٨٤ –١٩٨٨، الانتفاضة والعملية

السلمية، البعد الديني وعملية الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤ واغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحق رابين في عام ١٩٩٥، التمسك بحرفية الكتاب والتأويلات السياسية، هوية اليمين المتطرف.

بعد استعراضه المراحل التي مرت بها الصهيونية خلال استعمارها فلسطين انتقل إلى تحليل تلفيق الخرافات الاستعمارية، وفي هذا الجزء تحدث عن العناصر المتماثلة حول قضية الحق في الفتوحات واستيطان الأرض واختصرها ببعض النقاط التي تشكل أسسًا فكرية وعقائدية للاستعمار الصهيوني، مثل خرافة الأرض البكر أو البرية، وخرافة الدفاع عن النفس، وخرافة طهارة السلاح، بالإضافة إلى خرافة التفوق والفصل العنصري، وخرافة الشرعية والتفويض.

ويوضح الكتاب أيضاً أن تلفيق الخرافات الخاصة بالصهيونية، رغم أنها تشترك مع أشكال الاستعمار الأخرى في الكثير من الصفات، إلا أنها تميّزت ببعض الصفات الخاصة بها وأعطتها مواصفات فريدة. وتستند هذه الخرافات على مزيج من الحق الإلهي والمطلب التاريخي، وتثبيت وجود دولة يهودية على قاعدة اللجوء إلى التفويض التوراتي وإلى الحق التاريخي وإلى الحنين المتواصل لليهود والإقامة المتواصلة على الأرض. وبعد عام ١٩٤٨ تم تلفيق تاريخ الأحداث التي وضعت بعناية واضحة في خرافات التأسيس على شاكلة هجرة العرب الطوعية وتحويل الصحراء إلى حدائق، وادعاء أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. ومن أبرز الخرافات الصهيونية: خرافة عدم طرد السكان الأصليين، خرافة الدفاع عن النفس، المحرقة والعصبية الصهيونية، طهارة السلاح. علما أنه تم نفي هذه الخرافات والادعاءات من قبل بعض المؤرخين الجدد للدولة العبرية مثل بيني مورس وشابيرا، حسب ما ذكر في الكتاب.

أما الفصل الثالث والأخير من الكتاب فينقسم إلى جزئين: يتناول الجزء الأول إعادة تأويل البرهان الكتابي والثاني معضلات أدبية وتاريخية. ومن خلالهما أعاد برير تفحص وتحليل ونقد القصص التي وردت في نصوص الكتاب المقدس من بداية تاريخ المسيحية واليهودية وربط قراءة الكنس للتوراة والكنيسة للعهد القديم بالفترة الزمنية لشخصيات كل قصة.

كما وضح أن الدراسة النقدية لأسفار الشريعة الخمسة وهي : أسفار العهد القديم الخمسة الأولى والتي تسمى أيضاً أسفار موسى أو ما يطلق عليه «التاريخي التثنوي» الذي انقسم إلى قسمين بين أولئك الذين يجادلون بأن التأليف وقع في فترة ما بين القرن السادس إلى الرابع عشر قبل الميلاد، وأولئك الذين يقولون بأنها كتبت في القرن الثالث قبل الميلاد، وأن هناك فترة انقطاع وزمنا كبيرا بين الأحداث المزعوم سردها، وهو ما يثير الاسئلة عن السرد التاريخي والشكل الأدبي والغرض من التأليف، كقصة الوعد بالأرض لإبراهيم ونسله وكأنها سجل لما حدث فعلاً، وأن يذهب إلى أرض الميعاد أرض كنعان وقصة شعب الأرض الموعودة.

وأيضاً قدم مثالا يبرز فيه التناقض في روايات الاستيلاء والاستيطان الاسرائيلية، مع وجود إجماع يؤكد أن بني اسرائيل لم يكونوا من سكان الأرض الأصليين بل وصلوا من الخارج واستولوا عليها، حيث توجد في الكتاب روايتان مختلفتان ومتناقضتان بشأن استيطان بني إسرائيل أرض كنعان، ففي سفر يشوع يتحدث تقريباً على استيلاء كامل وعنيف. أما في الرواية الثانية في سفر القضاة فيتحدث عن استيلاء جزئي وعن التثبيت التوراتي بالأرض. وإلى جانب أن هذه الروايات تحمل معاني دينية فهي تحمل مسائل تاريخية وأدبية .هذا بالإضافة إلى نماذج استيطان بني إسرائيل في أرض كنعان مع إبراز العلاقة الخاصة لكل نموذج بالنص الكتابي، والذي يقترح تقديما مختلفاً لطبيعة الدلالة اللاهوتية للحدث، فالنموذجان الأول والثاني: التغلغل القبلي أو البدوي، والغزو الواسع النطاق، يعترفان بتدخل حقيقي من الخارج، لكن النموذج الثالث مبني أساساً على فرضية انسحاب الفلاحين إلى الداخل في مدن الكنعانيين أو إلى التمرد عليها وهذا يوضح التناقض في الروايات وعدم صحتها.

من الملاحظ أنه تم تسليط الضوء، في الكتاب، على الاستعمار الصهيوني لفلسطين ونالت فلسطين مساحة كبيرة في فصول الكتاب الثلاثة: السرد التاريخي والتحليل والنقد، دون التحيز أو الخروج عن الموضوعية في تناول موضوع الكتاب. ربما يعود هذا بتأثير الظروف التي عاشها برير أثناء إعداده الكتاب، وإطلاعه على حجم الظلم الذي ألحقه الاستعمار الصهيوني بالشعب الفلسطيني وممارسات الاحتلال اليومية ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى كون الاحتلال الصهيوني ما زال مستمراً في فلسطين حتى اللحظة، وبرأيي هذا أكسب الكتاب قوة وتميزا. هذا بالإضافة إلى أنه كان دقيقا في عرضه لمادة النصوص وتحليلها وربطها بالنماذج الاستعمارية الثلاثة، كما تم توثيقها بشكل جيد مع الإشارة إلى مصدر كل معلومة أو نص تم ذكرها في الكتاب. وهذا ما عزّز من الأمانة العلمية للكتاب، وزاد من ثقة القارئ ومصداقية الكتاب ومؤلفه. ومن نقاط القوة لهذا الكتاب أيضاً، بالإضافة إلى الأسلوب واللغة والموضوعية والأمانة العلمية، ترجمته الرزينة والقوية، والتي لم تنتقص من قيمة المادة الأصلية التي كتبت باللغة الانكليزية في الأصل، علما أنه تمت الإشارة إلى التدقيق اللغوي لهذا الكتاب، خصوصاً ان الكتاب يتناول موضوعا ًذا حساسية كبيرة كونه يتناول نصوصًا من الكتاب المقدس وقضايا دينية ولاهوتية.

وبعد قراءة متأنية للكتاب يشعر القارئ بأنه مقتنع بما طرحه برير وبشكل مكتمل ومدعم وموثق بشكل جيد، وهذا يمكننا من الاعتماد عليه واستخدامه كمرجع علمي للأبحاث الخاصة بهذا الموضوع. وانصح كل من يرغب بفهم عقلية الاستعمار وخصوصا عقلية الاستعمار الصهيوني لفلسطين أن يقرأ هذا الكتاب، بالإضافة إلى أنه يستحق أن نقتنيه وأن نضيفه إلى قائمة كتبنا المفضلة في مكتباتنا.

المكتبة

عرض موجز لأحدث الإصدارات في إسرائيل

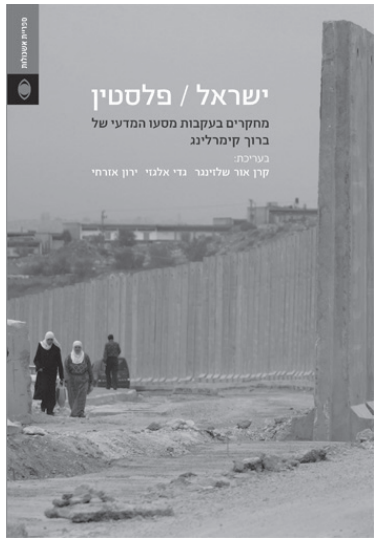

اسم الكتاب: إسرائيل/فلسطين – أبحاث على أثر الطريق العلمي لباروخ كيمرلينغ

تحرير: كيرين أور شلزينجر، غادي إلغازي، يرون إزراحي

الناشر: ماجنس

عدد الصفحات: ٥٢٥

يضم هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث المستلهمة من أعمال عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ (١٩٣٩–٢٠٠٧)، الذي يعتبر في إسرائيل عالم اجتماع عمومي و«منتجا للأفكار». شارك في كتابة فصول الكتاب مجموعة من الباحثين اليهود والفلسطينيين، وهي تشمل دراسات تهتدي بالمنهجية العلمية التي اتبعها كيمرلينغ في بحث الصراع العربي الإسرائيلي. والكتاب مُهدى إلى ذكرى كيمرلينغ.

يبدأ الكتاب بمقدمة لعالم الاجتماع ميخائيل شاليف حول ذكرى كيمرلينغ، تليها مجموعة من المقالات، منها: «السؤال المنسي: حدود الديمقراطية الإسرائيلية» لليف غرينبرغ؛ «من ايما بوباري إلى حسن البنا: المدن الصغيرة والرقابة الاجتماعية» لسليم تماري؛ «الصهيونية، اللاسامية والقلق الوجودي الإسرائيلي» لنيرا يوفال–ديفيس؛ ومقالة لأمل جمال حول الدور الذي لعبه يهود شرقيون في خلق «عرب صامتين» في الصحافة العربية في إسرائيل، والمقاومة الفلسطينية لذلك.

اسم الكتاب: جسد الدولة المشتهاة: المجتمع، العلم والسياسة في معهد الطب العدلي الفلسطيني

المؤلفة: سهاد ظاهر-ناشف

الناشر: ريسلينج

عدد الصفحات: ٢٩٠ صفحة

هذا الكتاب هو ثمرة بحث ميداني أجرته الباحثة في إطار دراستها للّقب الثّالث في العلوم الاجتماعية والإنسانيّة في الجامعة العبرية (٢٠١١)، والذي مكثت في إطاره مدّة أربع سنوات في معهد الطب العدلي الفلسطيني الكائن في جامعة القدس في أبو ديس.

خلال بحثها، وثّقت الباحثة جميع الممارسات الاجتماعية، الدّينيّة، الطبيّة، القانونيّة، البيروقراطيّة، الأكاديميّة والسّياسيّة التي تُحفر على جسد الميّت/ة الفلسطيني/ة وتُشكِّل كينونته حين يصل إلى منظومة الطّب العدلي الفلسطيني. ويتقصّى الكتاب سيرورة وجود جسد الميّت/ة الفلسطيني/ة منذ لحظة الإعلان عن الموت وحتى نقله إلى مثواه الأخير، في الحالات الجنائيّة، حيث يمر بمؤسّسات دولة حديثة، لكن في سياق استعماري تغيب فيه الدّولة بمفهومها الحداثي. ويفكك الكتاب جدليّة العلاقة بين المجتمع، العلم، والسّياسة أثناء تنقُّل وعبور جسد الميِّت/ة الفلسطيني/ة في الحيِّز–الزمن الفلسطيني، ويـنـوِّه كيف يشكّل هذا الجسد وذاك الحِّيز–الزمن بعضهما البعض. وتدّعي الكاتبة في هذا الكتاب بأن سيرورة جسد الميّت/ة الفلسطيني/ة ما هي إلا مرآة لجسد الحي/ة وبأنّه من الممكن قراءة واقع وتاريخ المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة واقع وتاريخ سيرورة موتاه. وعليه، تعتقد الباحثة أن جسد الميِّت/ة حلبة تتشكّل من خلالها علاقات السّيادة والمُقاومة بين الفلسطيني/ة والإسرائيلي/ة، وأيضا علاقات السّيطرة والمقاومة بين القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينيّة المختلفة. بناءً على ما تقدّم فإن الكتاب يُبيِّن ويؤكِّد وكالة وفاعليّة جسد الميِّت/ة الفلسطيني/ة في تشكيل واقعه وسياقه الاجتماعي والسّياسي.

اسم الكتاب: الحركة اليهودية الإصلاحية في إسرائيل

المؤلف: نيكولا يوزجوف-اورباخ

الناشر: ريسلينج

عدد الصفحات: ٢٤٠ صفحة

يرصد هذا الكتاب بالتحليل المراحل والتغييرات العديدة التي مرّت بها الحركة الإصلاحية اليهودية منذ انطلقت قبل حوال ٢٠٠ عام. خلال هذه المدّة وقفت الحركة الإصلاحية ضد الصهيونية واتخذت مواقف معادية لها، إلا أنها تراجعت عنها بعد عدة سنوات. منذ العام ١٩٥٨ وحتى ٢٠١٧ أسس الإصلاحيون ٥٠ مجموعة محليّة (community) داخل إسرائيل.

يستند هذا الكتاب على بحث مدته خمس سنوات، أجراه الكاتب حول الهوية الدينية الاجتماعية والخصائص الجيو-ديمغرافية للحركة اليهودية الإصلاحية، ويقترح مقاربات جديدة بخصوص حجم المنتمين لها، ويحاول تطوير منهجيات بحث جديدة في التعامل معها، على مستوى الحيّز والديمغرافيا والتاريخ والقضايا الاجتماعية.

اسم الكتاب: «إما نحن أو هم» – القسطل والقدس، أبريل ١٩٤٨: ٢٤ ساعة حسمت مصير الحرب

المؤلف: داني روبنشطاين

الناشر: مشكال (يديعوت للكتب)

عدد الصفحات: ٣٧٦

يعود الكتاب إلى معركة سقوط القسطل، ويسرد قصة استشهاد القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني، التي تعتبر نقطة فارقة في النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨. من خلال قصة حياة الحسيني، يقوم الكاتب بوصف المسار الذي أودى بالفلسطينيين إلى النكبة، عبر التطرّق إلى أسئلة من قبيل «لماذا لم يحظَ بدعم كل الفلسطينيين؟» و«لماذا قررت الدول العربية سلب الفلسطينيين قيادة القتال في أرضهم؟». ويقول الكاتب أنّ بحثه يستند على مصادر عربية كثيرة إضافة إلى المعرفة التي جناها خلال تجربته الطويلة.

ومن الجدير بالذكر أن الكاتب روبنشطاين هو صحافيّ إسرائيلي ذائع الصيت، عمل في عدة صحف إسرائيلية منها «دافار» و«هآرتس» و«كالكاليست».

اسم الكتاب: ساحرو السلاح – كيف أصبحت إسرائيل قوة عظمى في الابتكار العسكري؟

المؤلفان: يعقوب كاتس وأمير بوحبوط

الناشر: كنيريت، زمورا-بيتان

عدد الصفحات: ٢٧٢

يقدّم هذا الكتاب تفسيرات للتطوّر الصناعي الحربي الإسرائيلي، ويجيب على أسئلة متعلّقة بسر النجاح في هذا المجال، كما يسرد قصصاً حول أسلحة عينية تم تطويرها في فترات وظروف مختلفة، وكذلك قصص مبتكرين إسرائيليين.

يعقوب كاتس هو المحرر الرئيسي لجريدة «جيروزلم بوست»، وقد عمل مراسلاً حربياً لها مدة ١٠ سنوات؛ وأمير بوحبوط هو المراسل الحربي للموقع الإخباري الإسرائيلي «والّا»، كما عمل مراسلاً حربياً للموقع الالكتروني لصحيفة معاريف.

اسم الكتاب: محاربو الخفاء: الاستخبارات الإسرائيلية – نظرة من الداخل

المؤلف: إفرايم لبيد

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ١١٨

الكاتب هو أحد مؤسسي وحدة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، يستعرض في كتابه هذا نجاحات وإخفاقات الاستخبارات الإسرائيلية منذ انطلاقها، مع التركيز على فترتي الستينيّات والسبعينيّات. يتناول الكتاب مبنى فيلق الاستخبارات العسكرية، وأصحاب المناصب، ومبنى الموساد والشاباك والتهديدات والفُرص أمامهما، كما يروي قصصاً تتناول التعامل مع المقاومة الفلسطينية، والوجود السوفييتي في الشرق الأوسط، والسلاح النووي العراقي وقضايا التطبيع والسلام مع العالم العربي.

يعتمد الكتاب على رسالة الدكتوراه التي كتبها لبيد ضمن دراسته للقب الثالث في جامعة بار إيلان، وهو يهدف إلى التعريف بمجتمع الاستخبارات الإسرائيلية. لا يقوم الكتاب بكشف أسرار مهمّة جديدة حول عمليات الاستخبارات والجرائم الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن القيام به في إسرائيل بدون موافقة الرقابة العسكرية واللجنة الوزارية للنشر والرقابة. مع ذلك يقوم الكاتب بكشف بعض المعلومات البسيطة في بعض أجزاء الكتاب. وقد صرّح الكاتب لصحيفة معاريف أن من أهداف الكتاب «تكريم مئات رجال الاستخبارات على ما قاموا به من أنشطة استخباراتية وعملياتية.»!

اسم الكتاب: تحت قبة المجموعة القوميّة – الكِنس والقومية في أرض إسرائيل في فترة الانتداب

المؤلف: رؤوبن جافني

الناشر: جامعة بن غوريون

عدد الصفحات: ٤١٦

يعالج هذا الكتاب تلاقي المركّبات اليهودية التقليدية، القومية والثقافية في الكُنُس في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، ويتابع عملية تحويل الكُنُس من دور عبادة إلى مراكز قومية–دينية، التي تمت من خلال تغييرات كبيرة في الكُنُس؛ مثل التخطيط المعماري الداخلي واللغة المستعملة فيه ونبرة الصلاة، والهرمية الداخلية للكنيس، والبنية الاقتصادية للكُنُس التي يدعي الكاتب أنه كثيراً ما تم بناؤها بمشاركة المؤسسات القومية المركزية. ويتطرّق الكتاب إلى هذه العمليّة بوصفها عملية شاملة جرت في المدن والقرى، وفي كُنُس كبيرة وصغيرة، جديدة وقديمة، وفي كُنُس المستوطنين الجدد والمستوطنين الأقدم، كما يسلِّط الضوء على تأثير الدور القوميّ لكُنُس كبيرة ومركزيّة في القدس وتل أبيب على كُنُس صغيرة عديدة في فلسطين.

والكاتب هو محاضر في قسم «دراسات أرض إسرائيل» في كلية طبرية.

اسم الكتاب: فعلة شكولنيك – القتل الأيديولوجي لمخرّب مِكبّل

المؤلف: عيدان يرون

الناشر: باردييس

عدد الصفحات: ٢٧٧

يروي هذا الكتاب قصة يورام شكولنيك قاتل الشهيد موسى سليمان أبو صبحة، الذي استشهد عشيّة عيد الفطر الموافق لتاريخ ٩٣/٣/٢٣، في مستوطنة

سوسيا، بعد أن أطلق شكولنيك النار عليه وهو مكبل اليدين والرجلين. وتزعم الرواية الإسرائيلية أن الشهيد أبو صبحة، وهو من قرية يطا، حاول طعن مستوطنين من مستوطنة سوسيا، إلا انهم استطاعوا التمكّن منه وتكبيله. بعد ذلك بعدة دقائق، وصل القاتل شكولنيك إلى لمكان وقام بإطلاق وابل من الرصاص على جسم الشهيد، وقال لمن تواجد في المكان: «إنّه يستحق ذلك، يجب أن نقتلهم، نحن في حرب». حُكم على شكولنيك بالسجن المؤبّد بعد أن لم ينف قيامه بفعلته، إلا أن رئيس الدولة عازر وايزمان خفّف محكوميته مرتين، فقضى منها ٨ أعوام فقط وأُطلق سراحه في عام ٢٠٠١.

يأخذ هذا الكتاب شكل مقابلة طويلة مع شكولنيك، يتخللها وقفات تحليلية للكاتب. كما يتحدث الكتاب عن البيئة الحاضنة لشكولنيك ويتقصّى الرأي العام حول ما قام به، فعلى سبيل المثال يقتبس الكاتب استطلاعاً لصحيفة يديعوت احرونوت من شباط١٩٩٧ أظهر أن ٥٩٪ من الجمهور في إسرائيل يؤيدون تحرير إرهابيين يهود قتلوا فلسطينيين على «خلفية قومية».

اسم الكتاب: الفعل الذي لم يحدث – نظرية المؤامرة حول حرب يوم الغفران

المؤلف: افيرام بركاي

الناشر: كنيرت زمورا دفير

عدد الصفحات: ١٣٧

يهدف هذا الكتاب إلى دحض النظرية القائلة أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ ما هي إلا مؤامرة دُبّرت باتفاق بين هنري كيسنجر وأنور السادات وموشي ديان. وتقول النظرية، التي يحمل لواءها مؤرخ الحروب أوري ميلشطين، أن وزير الخارجية الأميركي والرئيس المصري ووزير الحرب الإسرائيلي حينها قادوا تخطيطاً سرياً هدفه الوصول إلى السلام بين مصر وإسرائيل.

أما العقبة الأساسية أمام هذا المسار، بحسب النظرية، فهي الكبرياء القومية المصرية التي انهارت في حرب الستة أيام، بالتالي فإن التغلّب على هذه الحالة، تكون بانتصار مصري صغير. وتدعي النظرية أن العامل المركزي لنجاح هذه الخطة هو قيام وزير الحرب الإسرائيلي موشي ديان بتأجيل عملية استدعاء جنود الاحتياط. بالتوازي مع دحض هذه الرواية يقوم الكاتب بتقديم روايته الخاصة بخصوص حرب اكتوبر.

اسم الكتاب: رحلة إلى المستقبل – نظرة إلى مستقبل دولة إسرائيل

المؤلف: يائير لبيد

الناشر: مشكال (يديعوت للكتب)

عدد الصفحات: ٢٦٤

في هذا الكتاب يقوم يائير لبيد زعيم حزب الوسط «يش عتيد» بنشر تصوّره حول مستقبل المجتمع الإسرائيلي. أعلن لبيد عن نفسه على مدار السنتين الأخيرتين كمرشّح لرئاسة الحكومة في إسرائيل، ويقوم في هذا الكتاب بطرح آراء «تيار الوسط» التي يحملها، منتقداً تيارات «اليسار» و«اليمين» في إسرائيل. بالإضافة لذلك، يتطرق لبيد إلى القضايا الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، التي وصل بسببها للكنيست، ومنها قضايا الدين والدولة، وتغيير طريقة الحُكُم، والعلاقات بين السّلطات التمثيلية والقضائية وقضايا الطبقة الوسطى الإسرائيلية.

Abstract

Settlement and Jewish immigration have laid the foundation for the Zionist project. During the British Mandate period, Ben-Gurion tolerated many issues, including borders and type of sovereignty, but insisted on immigration and settlement. While immigration started to recede within the Zionist project, settlement has continued to be more and more superior and central. In essence, the settlement community means two things. Firstly, while its expansion is permanent, the settlement enterprise neither recognises nor defines its borders. The latter are those of others; they are not demarcated for, or imposed on, it. Combined with Judaising the place and its identity, expansion is intertwined with hostility towards the Palestinian milieu and population, whose mere existence is an obstacle. The logic of settlement produces the immigrant as a native and turns the Palestinian native into an immigrant. As settlers are the spearhead in this expansion project which is hostile and begets hostility, the first settler is primarily a soldier. Both characters merge into the same person.

Any Palestinian resistance project will essentially put an end to and terminate settlement; i.e. halt the expansionist and, by consequence, the hostile nature of Zionism. This is true in line with the vision of the two-state solution, and all the more so with the one-state solution. First and foremost, the meaning and implication of the struggle against Zionism is a struggle against its expansionist settlement enterprise. One reason Oslo failed is that the expansionist settlement nature of that enterprise has not reached its climax yet. Rabin's assassination can be understood in light of the sheer fact he thought, though hesitantly, of shifting from the project of revolution to the logic of statehood and institutionalisation.

Over 70 years, Israel has shifted from a socialist, cooperative society to a capitalist, neoliberal one. It has turned from a secular project into a religious theology. Now, it is moving from an extremely distorted democracy, a Jewish democracy, towards a system that is akin to religious fascism. Still, the expansionist settlement nature of all these transformations is evident. Dealing with this enterprise is informed by this understanding,

ترجمة: ياسين السيد